



252

النهضة العربية والنهضة اليابانية

تشابه المقدمات واختلاف النتائج

تأليف
د. مسعود ضاهر

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

252

النهضة العربية والنهضة اليابانية

تشابه المقدمات واختلاف النتائج

تأليف

د. مسعود ضاهر



المحتوى
المحتوى
المحتوى
المحتوى

إهداء

إلى جيل عربي جديد طال انتظاره...

جيل يستفيد من دروس وعبر النهضة العربية الأولى التي انتهت إلى التغريب.

جيل يأخذ العبر من تجارب التحديث الناجحة في العالم، وفي مقدمها التجربة اليابانية،

وينفتح على جميع العلوم العصرية دون خوف أو مركب نقص،

ليعبر بالعرب إلى حداثة حقيقية تحافظ على التراث الثقافي العربي،

ويشارك في الثقافة العالمية من موقع الإبداع الثقافي وليس المستهلك لثقافات الغير.

مسعود ضاهر

مدخل

تعريف بالدراسة والمنهج

بعد مرور أكثر من قرن على نجاح تجربة التحديث اليابانية، التي دفعت باليابان إلى واجهة الدول الكبرى ذات الدور الكبير والفاعل في إعادة رسم خارطة القوى العالمية منذ القرن التاسع عشر حتى الآن، ما زال الفكر العربي أسير نظرة سكونية لم تتفاعل بعمق مع هذه التجربة الرائدة في إقامة التوازن بين التراث والمعاصرة، بين الأنا والآخر، بين النزعة الإمبريالية التوسعية والانفتاح الودي على دول الجوار، بين التراكم الاقتصادي الهائل والإنجازات النوعية التي حققها اليابانيون للحضارة الإنسانية الشمولية، بين التوظيف في قواعد الإنتاج والتوظيف في البشر، وهم الرأسمال الأكبر وصانعو كل حركات التحديث الناجحة.

لا نبالغ إذا قلنا إن العرب، أفرادا ومؤسسات ثقافية، لم يبذلوا الحد الأدنى من الجهد العلمي المطلوب لمعرفة الأسباب الحقيقية لنجاح التجربة اليابانية وما رافقها من تضحيات هائلة بذلها اليابانيون، طوعا أو قسرا، لإنجاح تجربة فريدة في بابها خارج نادي التحديث الغربي بشقيه الأوروبي والأمريكي. وما زالت الضغوط الخارجية على اليابان تعيق حركة التحديث الياباني

وتحاصرها لمنعها من التحول إلى نموذج يحتذى في دخول مجال الحداثة دون السقوط في التبعية والتغريب. فقد تم تكبيل اليابان باتفاقيات مجحفة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تستطع التخلص منها إلا ببناء دولة إمبريالية ذات نزعة عسكرية توسعية، طبعت تاريخ اليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية بطابع دموي ما زال يعيق حرية الحركة أمام اليابانيين؛ لبناء علاقات طبيعية مع دول الجوار، وبشكل خاص مع الصينيين والكوريين. كما تم تكبيل اليابان بالوجود العسكري الأمريكي المستمر على أراضيها، ومصادرة حرية قرارها السياسي والاقتصادي، إقليميا ودوليا، منذ الحرب العالمية الثانية. وما زالت جزر الكوريل اليابانية محتلة من جانب الروس؛ مما سمح بتوليد نزعة قومية يابانية يمكن أن تتحول في أي لحظة إلى نزعة عسكرية شوفينية، رغم الحظر العسكري المفروض على اليابان. فصورة اليابان كعملاق اقتصادي والدولة الثانية الأكثر غنى في العالم أولا، وقزم عسكري كبلد منزوع السلاح يتجرأ على مياهه الإقليمية حتى أضعف جيرانه ككوريا الشمالية ثانيا، وملحق بالسياسة الأمريكية على المستوى الدولي ثالثا، هذه الصورة لا تغري كثيرا من المثقفين اليابانيين، الذين يدعون إلى قيام نظام عالمي جديد على أسس أكثر عدالة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مع نهاية الحرب الباردة العام 1989 ومعها نظام القطبين العالميين الذي حكم العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وذلك يتطلب نظرة جديدة لمفهوم العلاقات الدولية، وتطوير بنية الأمم المتحدة، ونزع فتيل الحروب الإقليمية ومنع تحولها إلى نزاعات تهدد السلم العالمي، وإعطاء الدور الأول للتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وغيرها.

هذه النظرة تندرج في إطار المفهوم الديناميكي لحركة الحداثة على المستوى الكوني، وتجاوز جميع تجارب التحديث التي تمت في جميع دول العالم الثالث، والتي بقيت تحديثا للعسكر وبالعسكر ومن أجل العسكر، فساهمت في تغريب مجتمعات العالم الثالث، كما ساهمت من قبل في تحويل اليابان إلى دولة إمبريالية توسعية، لا تقل شراسة عن جميع الدول الإمبريالية العالمية في مطلع القرن العشرين.

شكلت تجربة التحديث اليابانية الأولى، موضوع دراستنا هذه، نموذجا

ناجحا في تحديث العسكر وبالعسكر وللعسكر نفسه. فحققت عبرها الدولة الرأسمالية اليابانية تراكما اقتصاديا وماليا كبيرا، تم توظيفه لمصلحة العسكرتاريا اليابانية التي انتهت مهزومة في الحرب العالمية الثانية. فأخضعت اليابان، ولأول مرة في تاريخها، للاحتلال الأمريكي من جهة، ولاحتلال روسي لبعض الجزر اليابانية من جهة أخرى.

إن تقييم هذه التجربة في التحديث، رغم أهمية النجاح الكبير الذي حققته لليابان، هو موضع خلاف حاد بين الباحثين اليابانيين وجميع المهتمين بتجربة التحديث اليابانية المستمرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ليست صورة اليابان الإيجابية أو الزاهية التي تنشرها وسائل الإعلام الدولية اليوم نتاج تجربة التحديث الأولى كما يعتقد البعض، بل نتاج تجربة التحديث الثانية التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالاستناد إلى الإيجابيات الكبيرة لتجربة التحديث الأولى مع تلافي السلبيات الكبيرة التي رافقت أيضا تلك التجربة. وقد حرصنا في هذه الدراسة على رسم لوحة شمولية لتجارب التحديث في كل من مصر والسلطنة العثمانية واليابان في القرن التاسع عشر. لكننا سنستكمل تحليل تجربة التحديث الثانية في اليابان المستمرة منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك في دراسة مستقلة لا مجال فيها للمقارنة، بعد أن سقطت جميع تجارب التحديث خارج اليابان في دائرة التغريب، والاقتباس السهل للتكنولوجيا والعلوم العصرية، دون بذل جهود كافية لتوطينها والمشاركة في تطويرها والإبداع فيها.

وقد آن الأوان لخروج الدراسات العربية عن اليابان من المنحى الدبلوماسي المنمق، الذي يفتقد الحد الأدنى من التوثيق، ومن المقالات الانطباعية المستندة فقط إلى بعض المشاهدات العيانية أو المقابلات الشخصية، إلى رحاب البحث العلمي المعزز بمصادر تاريخية مثبتة، ومراجع علمية موثقة ومتنوعة المناهج والاتجاهات الفكرية. وذلك من أجل إقامة مقارنة علمية مشروعة بين تجارب التحديث في العالم العربي، وتركيا من جهة، وتجربتي التحديث اليابانية من جهة أخرى. فالدراسة المقارنة بين تجارب تحديثية بدأت تباعا منذ القرن التاسع عشر تكتسب مشروعيتها لأسباب عدة أبرزها أن ذلك القرن شكل مدخلا واسعا لتسارع وحدة التاريخ الكوني بشكل لم يسبق له مثيل في القرون السابقة.

وكان من نتائج ذلك التسارع أن تحول العالم في نهاية القرن العشرين إلى ما يشبه تاريخ بلد كبير، متعدد القوميات، والألوان، وأنماط الاقتصاد، والأديان، والثقافات، واللغات، حتى بتنا نقرأ باستمرار عن تحول عالمنا الراهن إلى قرية كبيرة تتسارع فيها حركة التغيير الجذري على جميع المستويات.

يندرج تاريخ العرب الحديث والمعاصر في إطار الصراع العسكري ما بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو صراع مستمر منذ القدم، واتسعت دائرته منذ القرن الخامس عشر؛ لتشمل جميع الشعوب والدويلات المطلة على هذا البحر، وبلغ الصراع ذروته في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بعد أن دخلت دول أوروبية وأمريكية في معركة السيطرة على الموارد الطبيعية الغنية، والأسواق التجارية الواسعة، في منطقة استراتيجية مهمة منذ أقدم العصور في السياسة الدولية وفي الاقتصاد العالمي. وما زالت هذه المنطقة تشكل إحدى أهم بؤر النزاع الساخنة في الاستراتيجية الدولية، والتي يمكن أن تقود إلى انفجار حرب عالمية يصعب التحكم في نتائجها المدمرة.

من خلال الرد على التحدي الأوروبي للسيطرة وبسط النفوذ برزت حركات التحديث الأولى في السلطنة العثمانية وولاياتها، وكان أبرز تجلياتها إحباط الغزو العسكري الأوروبي. في هذا السياق، شهدت مصر وبلاد الشام في عهد محمد علي أولى حركات التحديث المبكرة في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وحققت النهضة العربية الكثير من الإيجابيات في النصف الأول من القرن التاسع عشر قبل انتكاستها على أيدي خلفاء الباشا في النصف الثاني منه.

لقد سبق لي أن تناولت بالدراسة الظروف التاريخية التي مهدت لتجارب التحديث في السلطنة العثمانية وولاياتها، وبشكل خاص مصر وبلاد الشام، في عدد من الكتب، والدراسات، والأبحاث العلمية المنشورة والتي تضمنت وثائق كثيرة مستقاة من الأرشيف العثماني، والأرشيف الفرنسي، والأرشيف الإنجليزي، والأرشيف الروسي، بالإضافة إلى وثائق الأرشيف المحلي. وأشير هنا إلى بعض الكتب والدراسات التي نشرناها سابقا واستندنا إليها؛ لإعداد هذه الدراسة راجين ممن يرغب في الاطلاع على تلك الظروف أن يعود إلى

مصادرها. وأخص بالذكر منها الكتب التالية:

- «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، ثلاث طبعات، بيروت 1981، 1984، و1986.
- «الهجرة اللبنانية إلى مصر، هجرة الشوام»، بيروت 1986.
- «المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة»، بيروت 1986.
- مجابهة الغزو الثقافي الصهيوني الإمبريالي للمشرق العربي»، الرباط 1989.
- «الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840-1990)»، بيروت 1991.
- «مشكلات بناء الدول الحديثة في الوطن العربي»، دمشق 1994.

لذلك لم أجد فائدة تذكر في إعادة تحليل الإطار التاريخي الذي رافق ولادة تجارب التحديث في السلطنة العثمانية وبعض ولاياتها في القرن التاسع عشر. فالمصادر والدراسات العلمية المنشورة حول هذا الجانب أكثر من أن تحصى.

لذا نشرت ثبتا تضمن الكثير منها في ببليوجرافيا هذا البحث، وتحديدا الدراسات المنشورة بالعربية والفرنسية، والإنجليزية، والمترجمة إليها من لغات أخرى كالروسية واليابانية وغيرها. والهدف من ذلك ألا نثقل البحث باقتباسات تاريخية مطولة، واكتفيت بالقليل منها للدلالة، ولفهم أفضل لتجارب التحديث في السلطنة وولاياتها، وفي اليابان.

على الجانب الآخر للمقارنة، توسعت في شرح السياسة الدؤوبة التي اعتمدها اليابانيون لتوحيد مقاطعاتهم في دولة مركزية واحدة منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر. وحين برزت مؤشرات جدية تؤكد على عزم الدول الغربية على التدخل في الشؤون الداخلية اليابانية عبر التجار، والمراسلين، والتدخل العسكري المباشر، خشيت اليابان على استقلالها ووحدة أراضيها، فتصدت بالعنف الدموي للقوى المحلية التي عملت على تغريب اليابان، أو جعلت من نفسها ركائز محلية للتدخل الأجنبي المحتمل. ثم اختارت اليابان طريق العزلة شبه التامة عن المؤثرات الغربية، إلى أن أجبرها الغرب على فتح أبوابها أمامه منذ أواسط القرن التاسع عشر. تجدر الإشارة هنا إلى أن شكل الصراع بين اليابانيين والدول الغربية، الذي قاد إلى

العزلة الطوعية ليس صراعا بين البوذية والمسيحية كما يبدو في الظاهر، بل صراع بين مكونات الثقافة اليابانية التقليدية، ومكونات الثقافة الغربية في مرحلة لم تكن فيها اليابان تمتلك أسلحة كافية للمجابهة الناجحة. فاختارت اليابان الانكفاء على الذات ورفض الآخر، فردا كان أو دينا، أو لغة، أو ثقافة، وذلك بانتظار مرحلة أفضل تستعد فيها للرد على التحدي.

تبدو مقدمات النهضتين العربية واليابانية في القرن التاسع عشر متشابهة في البداية، ثم اتخذت كل منهما منحى مغايرا تماما. وذلك يتطلب دراسة مقدمة كل من النهضتين على ضوء التاريخ الخاص لمصر واليابان قبيل ظهور حركة التحديث في كل منهما. ونظرا لغياب الدراسات العلمية المعمقة حول العلاقات التاريخية بين العرب واليابان، تبدو المقارنة بين مصر واليابان نوعا من الترف الفكري لعدم وجود نقاط بارزة للمقارنة بين البلدين، والاختلاف الجذري بينهما على الصعد كافة.

اهتم اليابانيون، ومنذ زمن مبكر، بدراسة النهضة المصرية التي قام بها محمد علي، واتخذوا العبر والدروس من سياسة القروض التي قادت إلى احتلال مصر، فرفضها اليابانيون، ورفضوا معها مشروع المحاكم المختلطة. وذلك يعني أن اليابانيين سبقوا العرب في إجراء المقارنة بين مصر واليابان، وليس لتأخر العرب في القيام بدراسة مشابهة ما يبرره على الإطلاق، لا سيما بعد أن نجحت التجربة اليابانية حيث فشلت التجربة العربية. فالبعد المكاني لا يبرر هذا التقاعس، لأن مصر واليابان واجهتا ظروفا دولية متشابهة إلى حد بعيد. فقد خضعتا معا، منذ القرن التاسع عشر، إلى رقابة أوروبية مباشرة بعد أن استكملت بعض الدول الأوروبية نهضتها الصناعية، وتحولت فرنسا وبريطانيا بشكل خاص إلى دول إمبريالية تسعى للسيطرة على العالم وتوحيده بالقوة العسكرية لفرض التبعية على الشعوب الأخرى، وإلحاقها تبعيا بالمركزية الرأسمالية الأوروبية، والخضوع للنظم السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية المرتبطة بها.

مشروعية المقارنة تنبع أيضا من أن تجارب التحديث هذه واجهت مشكلات أو تحديات متشابهة، إلا أن الرد على التحدي اتخذ أشكالا مختلفة تماما. ومع أن قادة الإصلاح وضعوا برامج تحديث متلاحقة وباهظة التكاليف لخدمة العسكر وبالعسكر نفسه، فإن الجيش المصري قد وضع

في خدمة الخديو وليس في خدمة مصر، ووضع الجيش العثماني في خدمة السلطان وليس في خدمة مصالح السلطنة العليا. في حين وضع الجيش الياباني في خدمة قدسية اليابان، وهي قدسية تنسحب على الإمبراطور الياباني والأرض اليابانية معا، مادام الإمبراطور على استعداد للتضحية بنفسه دفاعا عن أرض اليابان المقدسة.

هل لعبت المعتقدات الدينية، حتى الأسطورية منها دورا مهما في تاريخ اليابان، وتسريع نهضتيها الأولى والثانية؟

لن أتوسع في الرد على هذا السؤال المشروع، لكن من درس التاريخ الياباني جيدا يعرف أن جميع الأجيال المتعاقبة من اليابانيين ما زالت تلقن في البيوت، والمدارس، والجامعات، والمصانع، والمزارع، والثكنات العسكرية، نظرية الكوكوتاي، أو الأرض اليابانية المقدسة التي لم تطأها أقدام الغزاة منذ فجر التاريخ، ولا يجوز أن تطأها تلك الأقدام؛ لأن فيها امتهانا لكرامة كل ياباني حين يرى غازيا أجنبيا يحتل أرضه المقدسة، فيقاتل عن أرضه حتى الموت، كواجب وطني وديني في آن واحد. ولم تستسلم اليابان في الحرب العالمية الثانية إلا بعد أن ضرب الأمريكيون شعبها بالقنبلة النووية، وبعد أن دعا الإمبراطور المقدس بصوته الشعب الياباني للاستسلام حتى لا تدمر اليابان، وعلى أمل نهوض جديد لم يتأخر أكثر من عقد واحد من الزمن.

انطلقت من اقتناع راسخ بأن المقارنة مشروعة بين تجربتي التحديث في مصر واليابان. لكنني ابتعدت عمدا عن إبراز نقاط التشابه أو الاختلاف بين تجربتي مصر والسلطنة العثمانية، لأن تلك المقارنة تقع خارج إطار هذه الدراسة من جهة، ولأن نتائجهما جاءت متقاربة لدرجة التطابق من جهة أخرى، بعد أن انتهتا إلى التغريب، وبالتالي سقوطهما معا في ما كانتا تخشيان الوقوع فيه، أي الاحتلال الأجنبي. فالمقارنة هنا بين تجربتي تحديث عربية وعثمانية وحد بينهما الفشل في تحقيق شعاراتهما من جهة، وتجربة تحديث يابانية جعلت من اليابان، بعد عقدين من الزمن فقط، دولة لا تخاف الغرب، بل يخاف الغرب منها بعد أن حاربته بسلاحه، وتفوقت عليه في بعض علومه التقنية العصرية، من جهة أخرى.

تجلى النجاح الأكبر للتجربة اليابانية في رفض اقتباس الثقافات الغربية

التي تقود إلى التغريب في المسكن، والمأكل، واللباس، والتعليم، والتخاطب اليومي، على غرار ما فعل المصريون والعثمانيون. فنجحت حركة التحديث اليابانية في اقتباس تكنولوجيا الغرب فقط، حين عملت على توطينها، واستيعابها، وتطويرها دون أن تغادر أصالة تقاليدها الاجتماعية، وعاداتها المتوارثة، وفنونها الرائعة، وثقافتها الإنسانية التي ميزت اليابانيين عن باقي الشعوب.

سبق لي أن نشرت عددا من المقالات باللغة العربية، بعضها موثق، والبعض الآخر ذو طابع وجداني بني على مشاهدات يومية للمجتمع الياباني، وذلك بهدف التعريف بتجربة التحديث اليابانية في معرض التمهيد لهذه الدراسة التي طالت فترة الإعداد لها لأكثر من عشر سنوات. وأخص بالذكر هنا المقالات الموثقة، لمن يرغب في الاستزادة من المعطيات والمصادر:

- «اليابان اليوم: روعة الطبيعة وإبداع الشعب»، مقالة منشورة في مجلة «الفكر العربي المعاصر»، العدد 80-81، أكتوبر 1990.

- «أضواء على تجربة التحديث اليابانية»، مقالة منشورة في مجلة «الوحدة»، الرباط، العدد 85، الصادرة في أكتوبر 1991.

- «صورة اليابان عند العرب»، مقالة منشورة في مجلة «شؤون عربية»، جامعة الدول العربية، العدد 75، سبتمبر 1993.

- «نظرية الأرض المقدسة في الفكر السياسي الياباني الحديث»، مقالة منشورة في جريدة «الاتحاد»، أبو ظبي، 9 أبريل 1994.

- «أضواء على العصبية اليابانية ودورها في نهضة اليابان»، مقالة منشورة في «الاتحاد»، في 8 مايو 1994.

- «اليابان ونموذج تأصيل الحداثة»، منشورة في «الفكر العربي»، بيروت، العدد 77، صيف 1994.

- «نظرية المقدس»، الكوكوتاي، في الفكر السياسي الياباني»، منشورة في جريدة «الحياة»، 1994/9/25.

- «اليابان: من العزلة إلى الانتشار العالمي»، مقالة منشورة في مجلة «الدفاع الوطني» العدد 10، بيروت، أكتوبر 1994.

- «التغريب والحداثة في تجربتي مصر واليابان في القرن التاسع عشر»، منشورة في «الحياة»، 6 و7 يونيو 1995.

- «العلاقات العربية - اليابانية على مشارف القرن الحادي والعشرين»، مقالة منشورة في مجلة «شؤون عربية»، العدد 89، مارس 1997.

- «معوقات الحوار الثقافي بين العرب واليابان»، منشورة في «الاتحاد»، 31 أغسطس 1997.

- «التفاعل الثقافي بين الثقافة العربية والثقافة اليابانية: الواقع الراهن والآفاق المستقبلية»، مقالة منشورة في كتاب: «الثقافة العربية والثقافات الأخرى، حوار الأضداد»، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1999.

لكن هاجس المقارنة بين النهضتين العربية واليابانية في القرن التاسع عشر، بقي دون سند علمي متين إلى أن نشر باحث عربي ذو معرفة دقيقة بالتاريخ العالمي هو شارل عيساوي مقالة مهمة ومعمقة العام 1983 تحت عنوان : Issawi: "Why Gapan?", In I.IBRAHIM(ed): "Arab Resources" «ثم أعاد نشرها بالعربية العام 1991، ضمن كتابه: «تأملات في التاريخ العربي». ومع أن مساحة هذه المقالة لم يتعد العشرين صفحة، فهي، حتى تاريخ صدورها، أكثر الدراسات العربية عمقا، ولعلها أفضل ما كتب حتى الآن بالعربية في مجال المقارنة بين النهضتين العربية واليابانية. لذلك ناقشنا جميع المقولات العلمية التي طرحها عيساوي، وأشرنا إلى مقالته، تصريحا أو تلميحا، في أكثر من موضع في هذه الدراسة، وحاولنا الإجابة على معظم الأسئلة المنهجية التي ركز عليها لمعرفة الأسباب الحقيقية التي قادت إلى نجاح التجربة اليابانية وفشل التجربة العربية، ومن المفيد هنا التعريف الشمولي ببعض مقولات عيساوي في هذا المجال.

بدأ الباحث مقالته بالسؤال التالي: «لماذا اليابان، ولماذا ليس مصر؟». ثم قارن بين نجاح تجربة التحديث في اليابان وفشلها في مصر، في حين كانت مصر في وضع أفضل مما كانت عليه اليابان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، «لماذا ليس مصر التي كانت-مع أخذ كل شيء في الاعتبار-البلد العربي ذا الوضع الأفضل في ما يتعلق بالتحديث؟ ولو كان قد قدر لمصر أن تحكم في ذلك الوقت على يد حكومة وطنية ومستنيرة، لكانت قد بزغت في القرن العشرين كصورة مصغرة لليابان».

المقالة بكاملها دفاع عن وجهة نظر ترى أن مصر كانت في وضع أفضل

من اليابان لحظة انطلاق تجربتها التحديثية في عهد محمد علي. وتقدم آراء عدد من الباحثين الذين لم يتوقعوا نجاح التجربة اليابانية لأسباب عدة. فمنهم من رأى: «أن اليابان لن تصبح غنية أبدا، فالمزايا التي منحتها إياها الطبيعة، باستثناء المناخ وحب الكسل ورغبات الناس أنفسهم، تنفي ذلك. فاليابانيون جنس سعيد، وبما أنهم يقنعون بالقليل، فإنه ليس من المرجح أن يحققوا الكثير». ومنهم من اعتبر التجربة اليابانية مجرد تقليد لتجارب التحديث الغربية. فعلى سبيل المثال يقدم النظام البنكي الوطني في اليابان أحد الأمثلة على عبثية المحاولة التي رمت إلى نقل التطور الغربي إلى بيئة شرقية. ففي هذا الجزء من العالم تبدو المبادئ التي عرفت وترسخت في الغرب وكأنها تفقد كل ما فيها من فضيلة وحيوية وتميل إلى الفساد والتهالك. ومنهم من أنكر على اليابانيين القدرة على إدارة الأعمال على أسس عصرية، نظرا لإغراقهم في الحفاظ على التقاليد الموروثة على جميع المستويات. «ينبغي ألا يكون لليابانيين أي علاقة بالأعمال، فالياباني لا يمتلك أي ذكاء في مجال الأعمال». ودعم عيساوي مقولته حول أفضلية مصر على اليابان في القرن التاسع عشر، بتقديم بعض الأرقام العلمية. ففي العام 1913 كان متوسط دخل الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بقليل من نصيب الياباني، وكان نصيب الفرد من التجارة الخارجية المصرية يساوي ضعف نصيب الياباني.

كانت شبكة السكك الحديد المصرية أكثر شمولا من اليابان بالنسبة إلى المساحة المأهولة وعدد السكان. وكان هناك التجانس المصري، إذ ليس في مصر أقليات إثنية أو لغوية، وليس هناك سوى أقلية دينية مستوعبة بالكامل.

وظلت مصر طوال ما يقرب من ستة آلاف عام على الأقل تحت سيطرة حكومة مركزية. ومصر دولة سهلة الحكم، وهذا بالطبع شرط لا غنى عنه للتحديث. وتمتعت مصر بفائض زراعي ضخم. ففي العام 1844، كان محصول القمح في مصر يقدر بحوالي ألف كلج للهكتار. وكان هذا المقدار متساويا تقريبا ما مع تنتجه فرنسا وألمانيا، وأكبر من المقدار الذي كانت تنتجه أوروبا الشمالية والشرقية والوسطى. وتتمتع مصر بممرات مائية داخلية ممتازة. إذ يخترق النيل بفروعه وقنوات الري التابعة له كل أنحاء الأراضي

المأهولة. إضافة إلى ذلك، كانت مصر سريعة التحديث لنظام النقل فيها، فكان ميناء الإسكندرية الذي ارتبط بنهر النيل عن طريق ترعة المحمودية العام 1819، أفضل موانئ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأحد أهم ميناءين أو ثلاثة موانئ على البحر المتوسط كله في ذلك الوقت. وقد عرفت مصر خطوط السكك الحديد قبل السويد ووسط بولندا، واليابان بزمن طويل. واستخدم محمد علي أسلوب الشراء الإجباري لناتج المزارع بأسعار منخفضة، ثم إعادة بيعه إلى المستهلك الحضري أو المصدرين الأجانب بأسعار أكثر ارتفاعا، وتحصل الحكومة على فارق السعر. وتم توظيف قسم من تلك الأموال في التسلح، كما استثمرت كمية ضخمة منها لتطوير النقل، والصناعة والتعليم وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وكانت مصر في عام 1800، وبالمقاييس المعاصرة، دولة شديدة الحضرية، فقد سكن القاهرة ما يزيد على 200 ألف نسمة.. وكان حوالي 10٪ من سكان مصر يعيشون في المدن، وقد تماثلت هذه النسبة على الأقل مع تلك التي كانت في فرنسا في الفترة عينها.

بالمقابل، قدم عيساوى خمس مميزات كبرى تفتقر إليها مصر، وهي التي ساهمت في تحويل اليابان إلى بلد غني، هي: أن مصر تقع في قلب العالم القديم في حين تقع اليابان في طرف العالم، مما ساهم في الحد من خطر التدخل الخارجي فيها، والتماسك الاجتماعي في اليابان لا مثيل له في العالم، والموارد البشرية الأكثر تقدما، والتوجه المبكر نحو النمو الاقتصادي، إضافة إلى قدر أعلى من حب الاستطلاع، وزعامة حكيمة على نحو غير عادي، يبدو أنها كانت ذات براعة خارقة للعادة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية السليمة.

ثم تتالت الدراسات التي تؤكد على مشروعية المقارنة بين النهضتين ومنها، على سبيل المثال لا الحصر:

R. BRADSHAW:”A model for Meiji Modernizers: The Example of Egypt”.

Abdul Aziz Yassin al - SAQQAF: “Meiji Japan‘s Experience as a Model for the Third World development, with an application to the Yemen Arab Republic.

Raouf Abbas, Hamed: “The rural gentry in the 19th century Japan and Egypt:

A comparative study of Gono and A‘yan.

Raouf Abbas, Hamed: “The Japanese and Egyptian Enlightenment: a Comparative Study of Fukuzawa and Tahtawi.

Massoud DAHER: “Modernization in Egypt and Japan in the 19th century: A comparative Study.

لكن غالبية الدراسات المقارنة بين النهضة اليابانية ودول العالم الثالث بشكل عام، والعربية منها بشكل خاص، كانت جزئية وتقتصر على عدد محدود من المقولات المسبقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تقتصر مقارنة السقاف بين اليابان والجمهورية اليمنية (قبل توحيد اليمنين) على ثماني صفحات تشمل مرحلتي توكوغاوا Tokugawa ومايجي Meiji، وهي تقتصر على تشابه في الشكل وليس المضمون كالقول بالعزلة الطويلة لليابان واليمن عن العالم الخارجي، ووجود سلطة فيدرالية في البلدين، ونظام الرهائن لضمان الولاء للحاكم المركزي، ودور مشابه لكل من الدايميو Daimyos في اليابان وشيوخ القبائل في اليمن، والركود الاقتصادي في مرحلة العزلة (وهي سمة غير دقيقة بالنسبة لليابان في عهد توكوغاوا)، والتمسك الصارم بالتراتبية الاجتماعية بمدلولها السياسي، وموقف العداء للأجانب في البلدين[1].

يضاف إلى ذلك أن معظم الدراسات التي نشرت عن اليابان باللغة العربية تفتقر إلى دقة المعطيات، وقدم الأرقام والإحصائيات التي تم اعتمادها، بالإضافة إلى النقل الانتقائي عن بعض المراجع الصادرة بالإنجليزية بشكل خاص، ودون نقد علمي للمراجع. ومن هذه الدراسات، على سبيل المثال لا الحصر:

عبد الغفار رشاد: «التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية»، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1984.

دعد أبو ملهب: «اليابان، من الشروق إلى السطوع: الجيو - سياسة اليابانية المعاصرة»، بيروت 1994.

محمدعبد القادر حاتم: «أسرار تقدم اليابان»، القاهرة 1990.

محمد عبد القادر حاتم: «التعليم في اليابان المحور الأساسي للنهضة اليابانية»، القاهرة 1997.

يضاف إلى ذلك انبهار كامل بتجربة التحديث اليابانية، مع فهم خاطئ أو وحيد الجانب لها. فلا يمل الباحثون العرب من كيل المديح لتجربة النهضة اليابانية في القرن التاسع عشر، تحت ستار أنها حمت اليابان من الغزو الأوروبي، وحولتها إلى دولة قوية في محيطها الإقليمي، وحافظت على أصالة التقاليد اليابانية من التغريب. لكن تلك التجربة بالذات هي موضع نقد صارم من جانب اليابانيين أنفسهم لأنها تجربة تحديث للعسكر، وفي خدمة العسكر، وقادت إلى بروز عسكرتاريا يابانية قوية ذات نزعة إمبريالية شوفينية، أشعلت حروبا عدة، واحتلت مساحات شاسعة تفوق مساحة اليابان بعدة مرات، وارتكبت مجازر دموية في الصين وكوريا، وأفسدت علاقات حسن الجوار بين اليابان ومحيطها الإقليمي. وما زالت الحكومات اليابانية المتعاقبة منذ الحرب العالمية الثانية، تعمل على طي تلك الصفحة السوداء في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر عبر الاعتذار العلني للشعوب التي خضعت لهمجية العسكرتاريا اليابانية.

بقي أن أحدد المدلول العلمي لمصطلحات «حديث Modern»، و«تحديث Modernization»، و«حداثة Modernity» الواردة في هذه الدراسة. فقد ارتبط مفهوم المجتمع الحديث بالمرحلة الرأسمالية وما رافقها من تبدلات جذرية في الإنتاج وعلاقات التاريخ، وفي اعتماد الأنظمة الديموقراطية والتمثيل الشعبي السليم.

فتحديث المجتمع سيرورة تاريخية لا تتوقف منذ انطلاقتها الأولى، إلا أنها قد تتحول في أي مرحلة من مراحلها إلى عملية تغريب، أو الاكتفاء بنقل الأفكار الجاهزة عن الغير وزرعها في بيئة غير مستعدة لتقبلها. أما الحداثة فهي الفكر النظري أو المقولات العلمية والفلسفية التي تحكم أواليات عملية التحديث، ودفعها باتجاه الحفاظ على الذات وعدم السقوط في الاقتباس الموصل إلى التغريب وفقدان الهوية.

وهذا ما أشار إليه هشام شرابي في معرض وصف علاقة العرب بالغرب حين قال: «إن علاقتنا بالغرب (وخاصة بأمريكا) ما زالت علاقة تضاد واختلاف. الغرب اليوم، وأكثر من أي وقت سابق، ما زال يريد لنا غير ما نريده لأنفسنا. نحن نريد الحداثة، وهو يريد لنا التحديث. نحن نريد السيادة والاستقلال، وهو يجبرنا على التبعية. نحن نصبو إلى التحرر

والوحدة، وهو يدعم الأنظمة البدوية التي تقف في وجه التحرر والديموقراطية وتمنع الوحدة[2].

التحديث إذن سيرورة مستقرة خضعت لها في القرن التاسع عشر كل من مصر، والسلطنة العثمانية، واليابان، وروسيا، وغيرها من دول العالم تحت ضغط مباشر من الثورة الصناعية، والتكنولوجيا الحديثة، والعلوم العصرية التي كانت تمتلكها فقط بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية[3].

إلا أن اليابان وحدها نجحت في الرد على التحدي الغربي بأسلحة التحديث الغربي، عبر استيعابها وتطويرها، بحيث تحولت اليابان بسرعة إلى إحدى الدول الإمبريالية العالمية، ذات الشبه الواضح بالإمبرياليات الغربية التي تحكمت بمصائر شعوب العالم في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، وقادت البشرية إلى حربين عالميتين كان لليابان فيهما الباع الأطول في القتل والتدمير الذي لحق بمنطقة جنوب شرق آسيا بكاملها.

مع ذلك، فالتفسير الذي يقدمه بعض الباحثين لسيرورة التحديث في اليابان جدير بالاهتمام. ففي مقالة مهمة للباحثة اليابانية المعروفة موتوكو كاتاكورا Motoko Katakura، تتوضح العلاقة بين التحديث من حيث هو اقتباس لعلوم الغرب العصرية المتطورة، وبين الحداثة من حيث هي استيعاب للعلوم العصرية والمشاركة في الإبداع فيها على المستوى الكوني. وهي ترى بحق أن المسألة لا تطرح على مستوى ثنائية قبول أو رفض العلوم الغربية، ما دامت اليابان في العقود الأخيرة تحولت إلى نموذج يقتدى به في الحداثة بعد نجاحها في تحقيق ما عرف لاحقا بالمعجزة الاقتصادية اليابانية. ودلت تجربة اليابان على أن عملية التحديث التي يراد منها إدخال العلوم العصرية، والتكنولوجيا الغربية إلى البلدان الأخرى، لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا بمقدار ملاءمتها للمجتمعات المنقولة إليها، وحفاظها على تراثها الثقافي. فقد نجحت اليابان لأنها لم تتخل عن تراثها الثقافي التقليدي، ولم تتبن أيا من المبادئ الغربية لتجعلها قواعد ثابتة في الحياة اليابانية. فاستفادت اليابان من مقولات فلسفية ونظم غربية متنوعة، لكنها لم تتبنها كما هي بل اختارت منها فقط ما يتلاءم مع مكونات المجتمع

الياباني. ونتج عن ذلك أن اليابان حافظت على استمرارية المبادئ الروحية إبان عملية التحديث، وبناء الركائز المادية للمجتمع الياباني على قاعدة الاستفادة الدائمة من العلوم العصرية المتطورة[4].

على قاعدة هذا التحديد المنهجي، حاولنا تقديم دراسة مقارنة بين النهضتين العربية واليابانية باعتماد عدة مداخل نظرية أبرزها:

1- المدخل التاريخي، الذي يدرس مسألة التحديث على المدى الزمني الطويل، مع التشديد على أهمية الاستمرار في هذه السيرورة دون توقف. ولعل أحد أبرز أسباب فشل النهضة العربية ونجاح النهضة اليابانية أن الأولى توقفت بعد محمد علي، ولم تستعد زخمها حتى الآن، في حين استمرت الثانية بوتيرة متصاعدة منذ انطلاقتها في عهد الإمبراطور مايجي في القرن التاسع عشر حتى اليوم. وعلى الرغم من الكثير من المعوقات الداخلية والإقليمية والدولية،، فعملية التحديث مستمرة في المجتمع الياباني دون توقف، وفي جميع المجالات، وهي السمة الأساسية للمجتمع الياباني الحديث والمعاصر[5].

2- المدخل الاقتصادي-الاجتماعي، الذي يحلل مسار عملية التحديث انطلاقا من تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية معا، وليس تحديث بنى منها على حساب البنى الأخرى[6].

3- مدخل العام والخاص، الذي يحلل خصوصية أي مجتمع حديث ومعاصر انطلاقا من الارتباط الوثيق بين تاريخه الخاص، والتاريخ الكوني أو العالمي في مسيرة التوحيد الرأسمالي للعالم. عبر التحديث الذاتي أو الارتباط التبعي بمراكز التحديث المتطورة، وهناك عدد كبير من الباحثين الذين عزوا نجاح تجربة التحديث اليابانية إلى خصوصية المجتمع الياباني التي اعتبروها فريدة من نوعها في العالم Japanese uniqueness[7].

4- مدخل التحديث كمدرسة فكرية مستقلة، يرى دعاتها أن عملية التحديث غاية بحد ذاتها ولذاتها. فهي سيرورة تفرض نفسها على الحاكم والمحكوم في إطار التفاعل الطبيعي بين المجتمعات. وهي ليست نتاج صراع حضارات أو ثقافات أو أي شكل من أشكال الصراع، كما أنها ليست حكرا على الغرب دون سواه.

وكثيرا ما تبالغ القوى التسلطية في البلدان الأكثر تخلفا أو حفاظا على

التقاليد الموروثة على استيراد أحدث الأسلحة، والتكنولوجيا، والثياب، وأدوات الزينة، والعطور وغيرها. وهناك قطاعات تحدث نفسها عن طريق التقليد المتبادل بين الشعوب، مستقلة كانت أو خاضعة للاستقلال. وتذكر هذه المقولة بعبارة ابن خلدون الشهيرة: «تشبه المغلوب بالغالب»، وتقوم على اقتباس ما هو جاهز لدى الغير من أفكار وأدوات عصرية على جميع الصعد[8].

5- مدخل التبدلات الاجتماعية، التي يرى دعاتها أن عملية التحديث، طويلة ومعقدة جدا، وهي حافلة بالصراع العنيف بين القديم والحديث، بين الأنماط التقليدية السائدة والأنماط الجديدة، بين الثقافات المحلية والثقافات ذات النزعة الكونية[9].

6- مدخل الثقافة التراثية كركيزة أساسية لنجاح عملية التحديث. وينطلق دعاته من أن الثقافة التراثية هي التي تحدد ملامح الشخصية القومية لأي شعب من الشعوب. وقد يكون التراث حافزا على الحداثة أو معيقا جديا لها، وذلك يتطلب رسم استراتيجية طويلة الأمد يقوم بها المصلحون لتحديث المجتمع انطلاقا من تراثه الأصيل عبر تطوير الجوانب الإيجابية فيه. وقد شدد عدد كبير من الباحثين اليابانيين على أن المصلحين في اليابان قد أولوا مسألة الحفاظ على الثقافة التراثية إبان عملية التحديث الأهمية القصوى في برامجهم الإصلاحية. واعتبروا أن التحديث، الذي يقود إلى التفريط بالثقافة التراثية، هو أقصر السبل للتغريب ولا يقود أبدا إلى الحداثة الحقيقية. وتعرف هذه النظرية في اليابان باسم The Nihonjinron School[10].

7- المدخل الإيكولوجي، ويرى دعاته أن عملية التحديث هي نتاج البيئة المحلية أولا، وليست من صنع أي عامل خارجي، مهما كان هذا العامل مهما أو مؤثرا في حركة التحديث. ويبدي باحثون يابانيون اهتماما بالغا بهذا المدخل؛ لأن غالبيتهم الساحقة ترفض التحليل القائل إن تحديث اليابان كان من نتاج إنذار الكومودور بيري Perry، بل نتاج التراكم الإيجابي الذي جمعه اليابانيون إبان مرحلة توكوغاوا وتم توظيفه بشكل إيجابي في عصر الإصلاحات[11].

في هذا المجال، لا بد من التذكير بوجود دراسات متزايدة عن النهضة

العربية في عهد محمد علي، يرفض دعاتها المقولة السائدة: بأن عملية التحديث في مصر كانت فقط نتاج جهود بضع عشرات من الفرنسيين الذين تخلفوا في مصر بعد هزيمة الحملة الفرنسية عليها. فقد قامت النهضة العربية في عهد محمد علي، بالدرجة الأولى، على قاعدة تراكم إيجابي أنجز في عهد وال متنور، عرف كيف يبني دولة مركزية قوية، يحميها جيش عصري مزود بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا الغربية من مصادر أوربية متنوعة مع أفضلية كبيرة في الاقتباس عن نموذج التحديث الفرنسي.

نشير هنا إلى أنني توسعت في شرح هذه المداخل، في البحث الذي أعددته أخيرا في جامعة طوكيو التي دعيت إليها أستاذا زائرا للعام الأكاديمي (1997-1998)، واستفدت من معطياته الكثيرة لإعداد هذه الدراسة. ومن المنتظر أن يصدر في طوكيو تحت عنوان:

Massoud Daher: “Contunuity and Changes in the Japanese Modernization”, Study conducted at the University of Tokyo, Institute of Oriental Culture, Tokyo, October 1998. see: Introduction: past and Present in the Japanese modernization”. pp. 6-18).

في ختام هذه الملاحظات المنهجية للتعريف بالدراسة والمنهج، لا بد من التنبيه إلى أن هذه الدراسة ليست بحثا معمقا عن تاريخ اليابان الحديث والمعاصر، إلا أنها اعتمدت المنهج التاريخي التحليلي على المدى الزمني الطويل؛ لتحليل تجربة التحديث في كل من مصر واليابان في القرن التاسع عشر. وهو منهج ديناميكي، اقتصادي، اجتماعي سياسي، ثقافي، أنثروبولوجي يشدد على حركية المجتمع عبر تبدلاتها المستمرة على مختلف الصعد.

ولعل جديد هذه الدراسة أنها تضمنت اختبارا لمقولات علمية في تحليل مقارن لتجارب التحديث العالمية، وهو حقل معرفي لا يزال في مرحلة البدايات في العالم العربي، وليست هناك دراسات معمقة لمعرفة الأسباب الموضوعية التي ساهمت في إنجاح تجارب تحديثية وإفشال أخرى. كل ما نرجوه أن تفتح مقولاتنا أو اجتهاداتنا في هذه الدراسة الباب على مصراعيه لمزيد من الدراسات المعمقة في هذا المجال. وصدرنا رحب على الدوام لتحمل نقد سلبيات ما اجتهدنا فيه ولم نصب. فالمسألة بالغة التعقيد،

وتحتاج إلى تضافر جهود أجيال متعاقبة من الباحثين العرب واليابانيين.

حسبنا أننا خطونا الخطوة الأولى على طريق إعداد دراسات جدية عن حركة التحديث اليابانية، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى الآن. فلدينا كم كبير من المصادر والمراجع حول اليابان سنعمل على الاستفادة منه بصبر وروية، مع خبرة عيانية في اكتشاف المجتمع الياباني من الداخل عبر رحلات متكررة منذ العام 1989، وإقامة في اليابان لفترة طويلة أستاذا زائرا في معاهدها وجامعاتها، ومعرفة بسيطة باللغة اليابانية ساهمت في تعميق التواصل والاحتكاك اليومي مع جميع طبقات وشرائح المجتمع الياباني. وأرى من واجبي هنا وفاء دين كبير لجميع الأصدقاء اليابانيين الذين كان لهم الفضل في دعوتي مرارا إلى اليابان. وأخص بالشكر منهم الأساتذة: يوشيهيرو كيمورا Yoshihiro Kimoura، وايجي ناجاساوا Eiji Nagasawa، ويوزو إيتجاكي Yuzo Itagaki، وأكيرا جوتو Akira Goto، وغيرهم.

وأنا مدين بالشكر أيضا للمؤسسات الثقافية والمالية في اليابان التي استضافتني في ربوعها وقدمت لي كل التسهيلات الإدارية والمساعدات المالية لأربع مرات متتالية، والتي من دونها لم يكن بالإمكان إنجاز هذا البحث. وأخص بالشكر هنا المؤسسات اليابانية التالية:

Institute of Developing Economies in Tokyo,

Institute of Oriental Culture at University of Tokyo

and the Japan Foundation.

ختاما، هناك دراسات استراتيجية تؤكد أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن اليابان بامتياز. ولعل في هذا القول بعض الإفراط في التفاؤل بمستقبل هذا البلد، فاليابان ستدخل القرن القادم، دون شك، من بابه الواسع، كإحدى أبرز الدول الفاعلة فيه، وعلى جميع المستويات. وبما أن دراستنا هذه قد اقتصرت على النهضة اليابانية في القرن التاسع عشر، بهدف إقامة المقارنة مع النهضة العربية في مصر إبان ذلك القرن، فإن الوثائق والمصادر الغنية جدا التي جمعناها في رحلاتنا الأربع إلى اليابان خلال السنوات (1989-1998) ستكون منطلقا لدراسة أخرى حول النهضة اليابانية الثانية والمستمرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين حتى الآن.

وكلي أمل في أن تقدم هذه الدراسة وجهة نظر علمية جديدة كل الجدة عن اليابان، وأن يبدأ الباحثون العرب بالعمل على سد النقص المزمن في الدراسات العربية الجادة حول اليابان، وتجاوز مرحلة الترجمة عن اللغات الأوروبية إلى إصدار الأبحاث العلمية المعمقة حول تجربة رائدة في مجال التحديث، وعلى العرب الاستفادة القصوى منها.

إنها الدراسة الأولى في سلسلة من الأبحاث التي سنعمل على إعدادها ونشرها في السنوات القادمة على أمل تنوير القارئ العربي بحقيقة النهضة اليابانية وما تطلبته من تضحيات كبيرة للحفاظ على أصالة عريقة تحميها حداثة مفتوحة على جميع ثمار التغيير والثقافات العصرية، تتفاعل معه بثقة القادر على الاستيعاب والتطوير والإبداع.

مسعود ضاهر

بيروت، يونيو 1999

1 العرب واليابان في مواجهة التحدي الغربي

مدخل: بدايات التحدي الغربي لليابان والسلطنة العثمانية

لم تتوقف الحروب التي خاضتها السلطنة العثمانية داخل أوروبا طوال القرنين السادس والسابع عشر، ودخلت في تحالفات عسكرية إلى جانب دول أوروبية ضد دول أخرى طوال تلك الفترة. وعلى الرغم من الحروب المستمرة التي خاضتها السلطنة في أوروبا، فإن علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية كانت في تطور مضطرد. وتحولت السلطنة وولاياتها منذ القرن الثامن عشر، إلى قطب جاذب للرساميل الأوروبية.

لسنا في مجال البحث في العلاقات العثمانية ـ الأوروبية منذ نشأة السلطنة حتى مطالع القرن التاسع عشر لأن الدراسات المنشورة حولها تكاد لا تحصى، وبلغات عدة. وكانت لنا مساهمات عدة في هذا المجال عبر عدد كبير من الدراسات والمقالات الموثقة والمستندة إلى مصادر الأرشيف العثماني، والفرنسي، والروسي، والبريطاني، والأمريكي، بالإضافة إلى الوثائق المحلية، وسجلات

المحاكم الشرعية في بلاد الشام. لذا لم نجد ضرورة تذكر لاستعادة الأحداث التاريخية البارزة التي عاشتها السلطنة وولاياتها، بل ننطلق منها لتحليل الأسباب العميقة التي منعت قيام إصلاحات جذرية في السلطنة وولاياتها طوال القرن الثامن عشر، وقادت إلى فشل حركات التحديث فيها إبان القرن التاسع عشر.

كانت القوى المتصارعة تعيش على القارة الأوروبية أو متجاورة جغرافيا بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولديها تاريخ طويل من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية، وتندرج ضمن دورة اقتصادية شبه موحدة في إطار اقتصاديات حوض البحر الأبيض المتوسط وغيرها. وهناك دراسات كثيرة تناولت بالتفصيل أبعاد التحدي الغربي للعثمانيين وأساليب الرد عليه طوال القرون السادس والسابع والثامن عشر. فقد اشتد الصراع العثماني - الأوروبي منذ أن احتل الأتراك العثمانيون القسطنطينية، عاصمة الدولة البيزنطية العام 1453 وحولوها إلى عاصمة للسلطنة العثمانية وأطلقوا عليها اسم الآستانة، أو استنبول. ثم كرر العثمانيون محاولاتهم لاحتلال فيّينا، وأقاموا تحالفات سياسية وعسكرية مع الدول الأوروبية، وإعطاء امتيازات لبعض الرعايا الأجانب داخل السلطنة وغيرها.

إلا أن مرحلة القوة لم تدم طويلا بعد أن فشلت السلطنة في التوغل داخل أوروبا باتجاه غرب القارة. ثم أعقبتها مرحلة التوازن العسكري بين السلطنة والتحالف الأوروبي، فمرحلة ثالثة حاولت فيها أوروبا اختبار قدراتها العسكرية على اختراق الدفاعات العثمانية واحتلال بعض ولايات السلطنة، وشكلت حملة نابليون بونابرت على مصر العام 1798 بداية المرحلة الثالثة في الصراع العثماني مع الغرب والتي انتهت بانهيار السلطنة في الحرب العالمية الأولى.

باختصار شديد يمكن القول إن العلاقات بين السلطنة والدول الأوروبية قد تميزت على الدوام بكثرة الحروب دون تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية التي كانت تتوسع بينهما بوتيرة متسارعة، فقد شكلت السلطنة سوقا حيوية للسلع الأوروبية، ومصدرا أساسيا للمواد الخام التي تحتاج إليها المصانع الأوروبية الحديثة كالحرير، والقطن، والصوف، وكثير من المعادن بالإضافة إلى التوابل، والأفاويه، وجوز الطيب وغيرها.

فعلى سبيل المثال، تقارير القناصل الأمريكيين من حلب بتاريخ 20 نوفمبر 1837، ومن بيروت بتاريخ 11 أغسطس 1858، ومن طرابلس بتاريخ 21 سبتمبر 1859، وهي تؤكد على استمرار التبادل التجاري بين السلطنة العثمانية وولاياتها من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى، دون تغيير جذري حتى أواسط القرن التاسع عشر[1].

بالمقابل، يندرج الصراع الياباني مع الغرب، خاصة في القرنين السادس والسابع عشر في إطار العلاقات التجارية المستمرة بين الشرق والغرب عبر ما عرف تاريخيا بطريق الحرير. وتكمن خصوصية التجربة اليابانية في إحساس اليابانيين المبكر بخطر التدخل الأجنبي في اليابان بعد أن قام مبشرون مسيحيون بتنصير ما يزيد على ثلاثمائة ألف ياباني وبعض قادة الساموراي. وهي نسبة مهمة قياسا إلى سكان اليابان القليلي العدد في مطلع القرن السابع عشر.

لذلك اتخذت الحكومة اليابانية قرارا صارما بمنع الديانة المسيحية في اليابان العام 1637، وخاضت حرب تصفية دموية ضد اليابانيين المتنصرين، وأغلقت موانئها البحرية أمام التجارة الأوروبية، ودخلت في عزلة طوعية دامت أكثر من قرنين حتى أواسط القرن التاسع عشر. ومع أن الدراسات التاريخية الجادة تشكك في صدقية هذه العزلة كما تشكك في الأسباب الحقيقية التي أدت إليها، فإن من الثابت أن خوف سكان الجزر اليابانية من الاحتكاك مع العالم الخارجي بعد قرون طويلة من العزلة الطبيعية يفسر، إلى حد بعيد، القرار الياباني بالانكفاء على الذات خوفا من السقوط تحت السيطرة الأجنبية. فقد شعر اليابانيون أنهم يفتقرون إلى التكنولوجيا والعلوم الغربية الحديثة التي انتشرت في أوروبا وأمريكا على نطاق واسع منذ بداية الاكتشافات البحرية والدوران حول الأرض. وأن الانفتاح على تلك العلوم دفعة واحدة يمكن أن يقود إلى انبهار بالغرب برز أثره مع إدخال البرتغاليين لصناعة الأسلحة النارية إلى اليابان في أواسط القرن السادس عشر وما أعقبه من عملية تنصير لتوليد أجيال متغربة من اليابانيين تمهد الطريق لارتباط تبعي بالغرب. لذا فضلت حكومة الشوغون المواجهة الدموية بتوجيه الضربة القاضية إلى المتغربين في داخلها خوفا من تحولهم إلى ركائز محلية للسيطرة الخارجية، فدمرت بسرعة ما بنته الإرساليات

التبشيرية المسيحية طوال قرن بكامله، وعملت على تصليب الجبهة الداخلية اليابانية لمواجهة مرتقبة مع الغرب في مرحلة لاحقة، وذلك يتطلب وقفة تحليلية لدراسة أبعاد التحدي الأوروبي لكل من اليابان والسلطنة العثمانية، ومن خلالها مصر وبلاد الشام، على مشارف القرن التاسع عشر، ومستوى الرد المحلي عليه.

أولا: اليابان تختار العزلة الطوعية لمواجهة التحدي الغربي

مدخل: عزلة فرضتها الطبيعة

يتشكل الأرخبيل الياباني من آلاف الجزر أبرزها الجزر الأربع الكبرى وهي:

1- هونشو Honshu، وهي الأكثر أهمية بالنسبة لكثافة السكان، وتضم المدن الكبرى وركائز الاقتصاد الوطني في اليابان.

2- هوكايو Hokkaido، وهي ثاني أكبر جزر اليابان من حيث المساحة التي تبلغ 276 ,34 ميلا مربعا، لكنها الأقل كثافة سكانية إذ لم يكن يزيد عدد الأفراد في الميل المربع الواحد على سبعة أشخاص في أواسط القرن العشرين. وقد ضمت هوكايدو إلى اليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في عهد الإمبراطور مايجي Meiji، وذلك على الرغم من احتجاج سكانها الأصليين من الأينو Ainu، ومازالت حركة الاحتجاج مستمرة.

3- شيكوكو Shikoku، وهي ثالث كبرى الجزر اليابانية وتضم مصانع كبيرة، وتلعب دورا مهما في الاقتصاد الياباني.

4- كيوشو Kyushu، رابع الجزر اليابانية الكبيرة وفيها مشاريع زراعية ومراكز صناعة مهمة.

لا تزيد مساحة اليابان على 730 ,145 ميلا مربعا، وبامتداد يصل إلى 2360 ميلا، وهي مساحة تقارب حجم كل من فرنسا، أو ألمانيا، أو كاليفورنيا مع كثافة سكانية كبيرة جدا، وهي بلاد جبلية وبركانية وعرضة للزلازل المدمرة في آن واحد، وتجتاحها أمطار موسمية على شكل أعاصير أو تيفون يزيد عددها على العشرين كل عام مخلفة وراءها أضرارا جسيمة في الأرواح والممتلكات[2].

لا يتسع المجال لرسم صورة تاريخية متكاملة عن تطور المجتمع الياباني

منذ أقدم العصور حتى مطلع القرن التاسع عشر. فهناك مئات الدراسات المنشورة في هذا المجال. وسنكتفي هنا بإبراز السمات الأساسية لتاريخ اليابان الحديث إبان المرحلة الممتدة من النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر، والتي شهدت بدايات الضغط الإمبريالي الغربي على اليابان. وهي تضم مرحلة التوحيد القومي National Reunification (1568-1600)، ومرحلة توكوغاوا Tokugawa (1598-1867) نسبة إلى هذه الأسرة القوية من الساموراي التي ارتقى زعماؤها إلى قيادة الحكم المركزي المعروف باسم الشوغون Shogunate، وعرفت إدارتهم الحكومية باسم Bakufu.

من المفيد هنا تقديم لمحة سريعة جدا عن أبرز الأحداث التاريخية لهاتين المرحلتين، خاصة وأن حركة تحديث اليابان ارتبطت وثيقا بحركة التوحيد المبكرة للقطاعات اليابانية، وانتشار موجة العداء للأجانب أو «البرابرة» كما تسميهم الوثائق اليابانية، والتراكم الإيجابي على مختلف الصعد العسكرية والاقتصادية والمالية والتربوية والإدارية التي رافقت مرحلة توكوغاوا وكان لها الدور الحاسم في التمهيد لإصلاحات الإمبراطور مايجي.

أ- مرحلة التوحيد القومي (1568-1600)

شهد التاريخ الياباني عدة محاولات توحيدية سابقة في إطار الصراع على مركزية السلطة وتوسيع دائرة النفوذ بين السلالة الإمبراطورية والشوغون من جهة، وبين أسر قوية خاصة عائلات فوجيوارا Fujiwara، وتائيرا Taira، وميناموتو Minamoto من جهة أخرى[3].

أسهم ذلك الصراع في توليد تيار دائم يعمل على توحيد المقاطعات اليابانية وحمايتها من الغزو الخارجي. إلا أن أبرز محاولات التوحيد هي التي قام بها الشوغون أبو نوبوناغا Obu NOBUNAGA (1532-1582) الذي تولى الحكم العام 1568، بعد أن دخل كيوتو Kyoto عاصمة الأباطرة اليابانيين معلنا عزمه على توحيد جميع المقاطعات اليابانية في دولة مركزية واحدة[4].

وشهدت سنوات حكمه (1568-1582) أحداثا بارزة في تاريخ اليابان الحديث إذ شكل أول محاولة لضرب التشتت الإداري القديم وضم المقاطعات اليابانية بالقوة العسكرية. ونجح في إخضاع 32 مقاطعة من أصل 68 مقاطعة

كانت تنقسم إليها الأراضي اليابانية في عهده فكان أول شوغون قوي يؤسس لوحدة اليابان المركزية. إلا أن ما يؤخذ عليه غياب أي مشروع سياسي مرافق لعملية التوحيد بل استخدام القوة للضم وإلحاق الدايميو الضعفاء بالشوغون القوي.

منذ العام 1571 أصبح ميناء ناجازاكي Nagasaki ميناء اليابان الأول في النصف الثاني من القرن السادس عشر. في الوقت عينه، بدأت محاولة التوحيد تصطدم بحكام المقاطعات من الدايميو Daymios من جهة، ومن الرهبان البوذيين من جهة أخرى، فضرب معاقل الرهبان البوذيين في جبل هيائي Hiei. وفي العام 1573 أنهى حكومة أشيكاغا Ashikaga. وفي العام 1576 نقل نوبوناغا مركز حكمه إلى القلعة أزوتشي Azuchi Castle قرب بحيرة بيوا Biwa lake. وشهد العام 1578 تحولا بارزا في تاريخ المقاطعات اليابانية حين أشهر الحاكم القوي لمقاطعة شمال كيوشو، الدايميو أوتومو يوشيشيجي Otomo Yoshisige، اعتناقه للديانة المسيحية.

وفي العام 1580 حاصر أنصار الطائفة البوذية Shinshu الحاكم نوبوناغا في قلعة أوساكا Osaka الحصينة، ثم اغتيل العام 1582.

حتى مقتل نوبوناغا لم يكن الحكم قد أصبح وراثيا بعد، وكانت اليابان قد سارت خطوات واسعة نحو وحدة السلطة المركزية التي تعززت أيضا مع خلفه هيديوشي Hideyoshi الذي كان من منابت فلاحية ثم ترقى إلى الحكم بقوة السيف، فأجرى على الفور مسحا شاملا للسكان والموارد الاقتصادية العام 1582، وأعاد تحصين قلعة أوساكا العام 1583، ثم أعلن نفسه حاكما عاما مطلق الصلاحيات في العام 1585، واتخذ لنفسه لقب Toyotomi العام 1586.

ومنذ العام 1587 تسارعت خطى توحيد المقاطعات اليابانية. ففي هذا العام خضع للحاكم الجديد بعض الدايميو الأقوياء في مقاطعات Shimazu of Satsuma، في غربي Kyushu. وفي العام نفسه أصدر أمرا يحظر فيه عمل المرسلين المسيحيين في اليابان.

في العام 1588 أمر بمصادرة جميع السيوف التي كانت في حوزة الفلاحين تلافيا للانتفاضات الفلاحية ضد السلطة المركزية التي أصبحت المصدر الوحيد للتسلح الشرعي. فعرف ذلك التدبير باسم «سيف الكوخ» Hideyoshi's

Sword Hunt، وفي العام 1590 سيطر على أملاك أسرة هوجو الغنية في كانتو Hojo Family of Odawara in the Kanto، وأمر بنقل مركز الحكم من كانتو إلى أدو Edo، طوكيو حاليا، ونصب مكانه الحاكم أياسو توكوغاوا باسم «سيد كانتو» Tokugawa Iyeasu, Lord of the Kanto.

سنة 1591 أصدر هيديوشي أمرا صارما يقضي بأن يحترم جميع اليابانيين انتماءهم الدائم إلى إحدى الطبقات الاجتماعية الثلاث: طبقة المحاربين، وطبقة التجار، وطبقة الفلاحين، بالإضافة إلى جماعات المنبوذين أو الصعاليك. ولكل من الطبقات الثلاث موقع محدد يصعب الخروج منه. وفي العام التالي جهز حملة عسكرية ضخمة ضمت حوالي 150 ألف محارب مزودين بأسلحة حديثة للسيطرة على العالم انطلاقا من كوريا والصين وعرفت بالحملة الكورية. فانتهز المرسلون الفرنسيسكان الإسبان فترة غيابه للبدء بعملهم التبشيري في اليابان منذ 1592.

لكن الحملة تعثرت بسبب المقاومة الكورية والصينية القوية سنة 1593، فأعاد تجميع قواته ليعاود الهجوم مجددا سنة 1597، غير أن طرق الإمدادات باتت صعبة للغاية، ففشلت الحملة، وعاد إلى اليابان ليلاحق المرسلين الأجانب، فأعدم عددا منهم ومن أتباعهم من اليابانيين، غير أنه توفي في العام التالي، 1598.

ترك هيديوشي مجلس قيادة من خمسة أشخاص، وكان أشدهم قوة، إياسو توكوغاوا الذي تفرد بالحكم وجعل عاصمته إدو Edo التي ستصبح عاصمة اليابان الجديدة بدل العاصمة القديمة كيوتو Kyoto، وستعرف لاحقا باسم طوكيو Tokyo أو العاصمة الشرقية. ويعتبر الحاكم الجديد المؤسس الفعلي لحكم أسرة توكوغاوا Tokugawa القوية، والتي توارث أبناؤها الحكم حتى عام 1867، وفي ظل القادة الأقوياء من هذه الأسرة خضع الدايميو Daymios، وهم حكام جميع المقاطعات اليابانية أو «هان Hans»، إلى شوغون واحد، وبلغ عددهم في أواخر مرحلة توكوغاوا 265 دايميو.

باختصار، يمكن توصيف مرحلة التوحيد القومي لليابان والمرحلة الأولى من نظام حكم توكوغاوا (1568-1637) Tokugawa Bakuhan System على الشكل التالي: تم تجريد القوى العسكرية للدايميو من حكام المقاطعات المعادية لسلطة الشوغون المركزية، وصودرت ممتلكات 91 منهم قدر مردودها بحوالي

4,2 مليون كوكو Koku، بالإضافة إلى مصادرات لاحقة بلغ حجمها قرابة 2,2 مليون كوكو. فتعزز بذلك دور الشوغون أو السلطة المركزية على حساب إضعاف دور قوى التجزئة المحلية من حكام المقاطعات. وأخطر ما اتخذ من تدابير في مرحلة توكوغاوا القرار الذي حول سلطة الشوغون إلى حكم وراثي له طابع الثبات والاستمرارية في حين حظرت الوراثة على حكام المقاطعات. فبدأ تاريخ اليابان يسير في خط التوحيد القسري الذي لا رجوع عنه مقابل قطع الطريق على كل محاولات التجزئة، والانفصال، والتمرد والعصيان. وقد وضعت جميع القوى العسكرية في اليابان موحدة تحت إمرة الشوغون لاستخدامها في ضرب المتمردين بقسوة. وبات على حكام المقاطعات القيام بزيارات دورية للشوغون في «إدو» للإعراب عن ولائهم الثابت وتقديم الطاعة إليه، وتزويده بالهدايا الفاخرة، وتقديم الضرائب بانتظام.

نشرت إدارة الشوغون قواعد صارمة تدعو إلى الانضباط الكلي، واحترام النظم التي يصدرها الشوغون لأن مخالفتها تثير غضب الحاكم العام وتستدعي العقاب. في مرحلة الصراع الأولى بين اليابان والغرب التي امتدت حتى أواسط القرن السابع عشر بقي صراع الوحدة والتجزئة على أشده بين فئات الساموراي من جهة، وبين الشوغون والجماعات اليابانية التي اعتنقت المسيحية من جهة أخرى، فتنازعت السلطة المركزية القيادة العليا من «الشوغون» أو حكام الباكوفو مع زعماء المقاطعات بقيادة شرائح أدنى من الساموراي، وهم من الدايميو Daimoys أو حكام المقاطعات (هان Hans) وكان أكبر قادة الدايميو من كان يجمع في منطقة حكمه أكثر من مائة ألف كوكو Koku، وأدناهم من يجمع عشرة آلاف كوكو، وهي وحدة لوزن الأرز أعطت اسمها على النظام بكامله فعرف تاريخيا باسم «نظام الكوكوداكا Kokudaka System».

تشكلت طبقة الدايميو من القوى الأكثر فعالية في المقاطعات اليابانية منذ القرن الرابع عشر، فتقاسم هؤلاء مناطق النفوذ فيما بينهم، وتوزعوا الأراضي والإنتاج الزراعي، وتمردوا باستمرار على كل حركات التوحيد التي قامت بها السلطة المركزية عبر الشوغون الأقوياء. وانتدب الدايميو أنفسهم للدفاع حتى الموت عن قدسية أرض اليابان التي لا يجوز أن تطأها

أقدام الغزاة. فاستفادت السلطة المركزية لاحقا من هذه النزعة الاستشهادية لدى البوشيدو Bushido أو قادة الساموراي من الدايميو لتوظفها من أجل الدفاع عن وحدة اليابان، ومقاومة أي جيش أجنبي يحاول احتلال أراضيها. وليس صدفة ألا يشهد تاريخ اليابان على مر العصور أي شكل من أشكال التعاون التبعي بين القوى المحلية وقوى الاستعمار الأجنبي. ونظرا لتزايد قوة الشوغون الذين جعلوا عاصمتهم المركزية مدينة إدو التي أصبحت في القرن التاسع عشر طوكيو أو العاصمة الشرقية، أجبر عدد كبير من الدايميو على إرسال بعض أبنائهم إلى العاصمة الجديدة بهدف توكيد ولائهم للسلطة المركزية التي كان يرأسها الإمبراطور بنفسه، إلا أن كبير زعماء الساموراي، وهو الشوغون، كان بمثابة الحاكم الفعلي لليابان[5].

ب: مرحلة توكوغاوا الأولى (1598-1637)

عرفت هذه المرحلة أيضا باسم مرحلة إدو EDO، وتعني العاصمة الشرقية التي بدأت تنافس كيوتو Kyoto عاصمة اليابان التاريخية التقليدية. كانت إدو منذ العام 1590 مركز حكم إياسو توكوغاوا Iyeasu Tokugawa في عهد الشوغون هيديوشي حتى وفاته العام 1598، فانتقل الحكم إلى إياسو توكوغاوا الذي أعلنها عاصمة رسمية لليابان بعد انتصاره الساحق في معركة ساكيغاهارا Sekigahara الشهيرة العام 1600، ولم ينتقل إلى عاصمته الجديدة حتى العام 1603[6].

لم يكن الحكم وراثيا حتى العام 1598 عند وفاة الشوغون هيديوشي، لكن الشوغون الجديد إياسو توكوغاوا أسس حكما وراثيا لعائلته استمر 265 سنة، وتعرف في التاريخ الياباني بمرحلة توكوغاوا. لذا اختلط على المؤرخين تحديد البداية الفعلية لمرحلة توكوغاوا أو إدو. فمنهم من حدد بدايتها بالعام 1568، أي منطلق توحيد اليابان فعليا بالقوة العسكرية، ومنهم من حددها بالعام 1598، أو بالعام 1600، أو بالعام 1603 وذلك إما تبعا لتاريخ وصول مؤسس هذه الأسرة إلى السلطة، أو بانتصاره في معركة فرض الطاعة على حكام المقاطعات من قادة الدايميو، أو بتاريخ نقل مركز الحكم فعليا من كيوتو إلى طوكيو، وتسمية إياسو رسميا بالشوغون أو الحاكم العام للمقاطعات اليابانية. كما أن تسمية هذه المرحلة باسم مرحلة إدو Edo

تندرج في إطار تقسيم سابق للتاريخ الياباني على أساس العاصمة المركزية أو المنطقة الجغرافية على غرار مراحل: «نارا» Nara، و«هايان كاماكورا» Heian Kamakura، و«موروماشي» Muromachi.

بدأت طوكيو الجديدة تتوسع خارج أسوار قلعة إدو، التي كانت أكبر قلاع اليابان في مطلع القرن السابع عشر، وأدخل الشوغون الجديد الكثير من الإصلاحات على عاصمته الجديدة منذ العام 1606. وما لبث عدد سكانها أن ازداد بسرعة كبيرة في تلك المرحلة مع ازدياد عدد الحوانيت ومراكز الإنتاج الحرفي. وواجه الحاكم الجديد تحديات كبيرة على مختلف الجبهات، الداخلية منها والخارجية. فقد قام شيمازو، حاكم مقاطعة ساتسوما Shimazu of Satsuma باحتلال جزر ريوكيو Ryukyu Islands العام 1609. وفي العام نفسه بنى الألمان مركزا تجاريا لهم في هيرادو Hirado. وفي العام 1612 بدأت موجة الاضطهاد الثانية ضد معتنقي المسيحية من اليابانيين. وفي العام التالي سار الإنجليز على خطى الألمان فبنوا مركزا تجاريا لهم في هيرادو. وفي العام 1614 حاصر إياسو قلعة أوساكا الحصينة للمرة الأولى بسبب عصيان أبناء الحاكم السابق هيديوشي فيها. ثم عاود الحصار للمرة الثانية إلى أن احتلها العام 1615 وقضى نهائيا على ورثة الحاكم القديم. ثم أصدر سلسلة من القوانين العسكرية لإضعاف نفوذ عائلات الدايميو المعادين لسلطته المركزية، وعرفت تلك القوانين باسم: Laws for the Military Houses: Buke Shohatto.

وفي العام 1616، توفي الشوغون إياسو، وكانت فترة حكمه بالغة الأهمية في تاريخ اليابان الحديث، ولم يضعف دور أسرته بعد وفاته بل استمر حلفاؤه في توحيد البلاد ونجحوا في إخضاع كل حركات التمرد والعصيان على السلطة المركزية. وكان أبرزهم الشوغون ايميتسو Iemitsu الذي حكم من 1623 حتى 1651. ففي السنة الأولى من حكمه تخلى الإنجليز عن موقعهم في هيرادو. وفي العالم التالي 1624، أصدر الشوغون أمرا بقطع العلاقة مع الإسبان، وفي العام 1636 صدر أمر آخر بمنع سفر اليابانيين إلى الخارج.

لكن التحدي الأبرز في تلك المرحلة تمثل بانتفاضة الفلاحين في شيمابارا Shimabara خلال العامين 1637 ـ 1638. ولما كانت غالبية الفلاحين فيها من معتنقي الديانة المسيحية من اليابانيين فإن قمعها بقسوة ارتدى وجها طائفيا

تشير إليه الوثائق الأجنبية بالتصفية الدموية للمسيحيين اليابانيين. وأعقبها طرد التجار البرتغاليين من اليابان العام 1639، ونقل الألمان مركزهم التجاري العام 1641 من هيرادو إلى دا شيما Deshima في ميناء ناغازاكي، ودخلت اليابان في عزلة طوعية في الفترة ما بين العامين 1637و1853. وقد أفردنا لها فصلا خاصا في هذه الدراسة نظرا لأهميتها البالغة في التمهيد للنهضة اليابانية.

أضواء على التفاعل المبكر ما بين اليابان وأوروبا قبل العزلة الطوعية

في العام 1541 نزل بعض الأوروبيين في ميناء جينغوجي ـ أورا Jinguji-Ura. وفي العام التالي حددت المصادر أسماء الأوروبيين الثلاثة الذين زاروا مقاطعة تانيغاشيما Tanegashima، وبات من السهل تتبع حركة تنقل الأوروبيين في اليابان بعد ذلك التاريخ.

تجدر الإشارة إلى أن الوثائق اليابانية تصف الوافدين الجدد بالبرابرة القادمين من الجنوب أو من الجنوب ـ الغربي. وسيبقى استخدام هذا المصطلح سائدا حتى نهاية العقد الأول من إصلاحات الإمبراطور مايجي في السبعينيات من القرن التاسع عشر. كما أن صورة المرسلين الأوائل لم تكن إيجابية لدى اليابانيين بسبب سوء تعاطيهم مع السكان المحليين، ومشاركتهم في الأعمال التجارية المربحة وتجارة بيع بعض اليابانيين كعبيد في مراكز أو أسواق العبيد في المحيط الهندي. ومع ذكر هؤلاء «البرابرة» تشير المصادر اليابانية لتلك المرحلة إلى دخول الأسلحة النارية، والإرساليات التبشيرية التي لعبت دورا سلبيا في تاريخ اليابان.

قبل الاحتكاك المباشر بأوروبا كان السلاح المستخدم في اليابان حتى ذلك الحين هو البندقية القديمة المعروفة في أوروبا باسم Arquebuses. ووجد منها على الأراضي اليابانية بعيد قدوم البرتغاليين إليها ما يقارب 300 ألف بندقية العام 1546. فقد أدخل البرتغاليون معهم السلاح الناري الأوروبي، ووزعوه على حلفائهم من حكام المقاطعات، وسرعان ما انتشر السلاح الجديد على نطاق واسع وتحول إلى تجارة مربحة بعد أن استخدمه في القتال جميع أطراف النزاع، وبشكل خاص الدايميو الأقوياء لإخضاع

الضعفاء من حكام المقاطعات وإلحاقهم تبعيا بهم.

باختصار شديد، يمكن القول إنه خلال ما يزيد قليلا على النصف قرن (1543-1600) اعتمد البرتغاليون ثلاث طرق متداخلة لتوسيع نفوذهم في اليابان: التجارة، وبيع الأسلحة النارية، والتنصير أو تحويل بعض اليابانيين من البوذية إلى المسيحية:

أ- ازدهار التجارة مع الغرب، وذلك عبر ميناء ناجازاكي الذي تحول إلى أحد أكبر المرافئ اليابانية للتجارة مع الغرب.

ب- استخدام الأسلحة النارية، فمنذ قدوم البرتغاليين إلى اليابان العام 1543 حملوا معهم الأسلحة النارية الجديدة، وبدأت حركة تحديث الأسلحة على نطاق واسع في اليابان.

ج- التركيز على المرسلين المسيحيين، حيث يعود تاريخ ظهور الأجانب قرب السواحل اليابانية إلى حوالي العام 1530 حيث تذكر الوثائق وصول عدد من البرتغاليين إلى ميناء كوكوبو Kokubu في مقاطعة بونغو Bungo.

كان البرتغاليون من أوائل التجار الأوروبيين الذين وصلوا اليابان وأقاموا معها تجارة نشطة عبر جزيرة تانيغاشيما، غربي جزيرة كيوشو منذ العام 1543. وفي 15 أغسطس 1549 بدأت الديانة المسيحية بالظهور العلني في اليابان عبر الراهب Francis Xavier الذي بدأ عمله في مقاطعة كاغوشيما Kagoshima، وما لبث أن غادرها بعد أشهر قليلة في جولة إلى البلدان المجاورة لليابان حيث توفي في جزيرة سان ـ شان San-Chan بتاريخ 2 ديسمبر 1552، واستمر حلفاؤه من المرسلين الدومينيكيين والفرنسيسكان من الإسبان والفرنسيين بالتبشير في هوندو Hondo، وفي كيوشو.

هكذا نجح المرسلون بإقناع الدايميو المحليين بحماية المتنصرين من اليابانيين عبر مساعدتهم في توسيع تجارتهم مع أوروبا. فاعتنق الديانة المسيحية عدد من الدايميو أبرزهم: أوتومو يوشيشيغي Otomo Yoshishige، حاكم مقاطعة بونغو Bungo، وأومورا سوميداتا Omura Sumidata مؤسس المركز التجاري البرتغالي في ناجازاكي، وحاكما مقاطعتي أريما Arima، وجزيرة أماكوسا Amakusa.

في الوقت الذي كان فيه المرسلون الأوروبيون يلقون الدعم الكافي من جانب بعض الدايميو الأقوياء، وبشكل خاص من تنصر منهم، كانت الديانة

البوذية تتعرض لمضايقات شديدة أدت إلى حصار بعض قلاعهم في هيئيزان Hieizan على يد قوات نوبوناغا العام 1571، حيث كانت المحصلة الدموية للمعركة سقوط آلاف الضحايا، منهم عدد كبير من الرهبان البوذيين وعائلاتهم. ومنذ ذلك الحين بات الشوغون نوبوناغا يعرف في الوثائق البوذية بالشوغون المعادي للبوذية والرهبان البوذيين. وما لبثت حركة اضطهاد الرهبان البوذيين أن امتدت إلى معاقلهم القوية في أديرة أوساكا المحصنة بشكل ممتاز. وطال الحصار بعد أن فشلت عملية الاقتحام للقلعة في الأعوام 1574 ,و 1576 ,و1578. ولم تنجح قوات نوبوناغا في اقتحام قلعة أوساكا إلا في العام 1579 بعد أن طوقها بحوالي ستين ألف مقاتل من أفضل قواته تدريبا وتسليحا، وبعد حصار امتد لعام كامل. وقد حظي الرهبان بحماية الإمبراطور الياباني الشخصية، فوزعوا على المقاطعات اليابانية الأخرى وأحرقت القلعة. وقد مثل صراع الشوغون نوبوناغا الدموي مع الرهبان البوذيين نصرا كبيرا للمرسلين الأوروبيين الذين استفادوا إلى الحد الأقصى من ذلك الصراع لتوسيع دائرة عملهم واستقطاب دايميو جدد. فارتفع عدد اليابانيين الذين اعتنقوا الديانة المسيحية إلى قرابة 150 ألفا العام 1582. ولم يكتف المرسلون الأجانب بهذا القدر من النجاح بل رتبوا رحلة لأربعة من حكام المقاطعات المتنصرين للسفر إلى روما والحصول على مقابلة البابا وطلب بركته. ودامت الرحلة من 1582 إلى 1590 حيث عادوا إلى اليابان وأعلنوا انحيازهم إلى الإرسالية الجزويتية فيها.

لم تتم عملية التنصير وجهر بعض الدايميو باعتناقهم للديانة المسيحية دون رد فعل سلبي وعنيف من جانب الرهبان البوذيين. فمارسوا ضغطا شديدا على الشوغون الجديد هيديوشي (1536-1598)، الذي بدأ حكمه العام 1582 بتصفية القادة الكبار الذين كانوا يشكلون معه مجلس قيادة نوبوغا، وأبرزهم الجنرالات: نيوا Niwa، وايكادا Ikeda، وشيباتا Shibata. فبدأ هيديوشي حكمه بإعداد حملة عسكرية كبيرة لاحتلال أوداوارا Odawara وتأديب قادة الهوغو المتمردين Hojo، في مقاطعة كانتو Kanto الغنية.

وطبقا لأرقام تلك المرحلة، وهي لا تخلو من التضخيم، فإن عدد أفراد الحملة بلغ قرابة 250 ألف مقاتل، مما يدل على قوة السلطة المركزية وقدرتها في إعداد حملات تأديب كبيرة. وبعد انتصاره في المعركة العام 1590، أمر

قادة الهوغو بالانتحار على طريقة شق البطن بالسيف المعروفة باليابانية باسم سيبوكو Seppuku. وتسلم حكم كانتو مساعد هيديوشي وأحد أكثر المقربين إليه وهو اياسيو Iyeasu، خليفته ومؤسس حكم أسرة تاكاغاوا .Tokugawa

تعتبر فترة حكم هيديوشي بالغة الأهمية في تاريخ توحيد اليابان حيث عمل على تعزيز الاقتصاد، وتشجيع الزراعة، وإصدار القطع الذهبية المعروفة باسم أوبان وكوبان Koban & Oban ، وهي قطع بدأ إصدارها في عهد نوبوناغا، وكانت القطع الجديدة أكثر قيمة واستقرارا، كذلك أصدر قطعا فضية جديدة عرفت باسم تشوشوو Tsusho، وقطعا نحاسية باسم سنSen. ولما كان الحاكم الجديد من أصول فلاحية، فقد عمل على إعادة إعمار القرى والحقول الزراعية التي خربتها الحرب الأهلية. كذلك شجع الصناعات الحرفية خاصة صب المعادن، ونسج الحرير، فازدهرت التجارة في عهده على نطاق واسع عبر توسيع العلاقات مع البرتغاليين، وإليه يعود الفضل في تنشيط التجارة البحرية عبر ميناء ناجازاكي، والداخلية عبر مستودعات مدينة أوساكا.

شهدت تلك الفترة أيضا بناء بعض القصور الجديدة في العاصمة كيوتو، وبناء المعابد البوذية والقلاع في عدد من المقاطعات، وتنظيم حفلات تقديم الشاي بشكل واسع. كذلك ظهرت تبدلات مهمة على طريق تحديث المجتمع الياباني في بعض مظاهر اللباس والسكن. وتجلت أهم منجزات هيديوشي على الصعيد الاجتماعي بنشر ثقافة شعبية تدعو إلى المساواة بين اليابانيين، بمعزل عن انتماءاتهم الطبقية، وتحض على التمسك بقيم العدالة، والتضامن الاجتماعي التي نشرتها فرقتان دينيتان مهمتان آنذاك هما: جودو Jodo، ونيتشيرين Nichiren، وهي قيم تتناقض مع مقولات الديانة المسيحية التي انتشرت على نطاق واسع في عهد سلفه نوبوغانا، وهذا ما يفسر اضطهاد هيديوشي للمسيحيين منذ العام 1586 ، ثم توقفت حملته ضدهم بسبب انشغاله بحروب التوحيد في الداخل، وبالحلم الذي راوده لاحتلال العالم انطلاقا من كوريا والصين.

في سنوات حكمه الأولى سمح نوبوناغا للمرسلين المسيحيين بالعمل، في محاولة لإضعاف دور الرهبان البوذيين الذين كانوا يقفون في مواجهة

أطماعه العسكرية بالسيطرة على الدايميو الضعفاء وأملاك المعابد البوذية. وقد طور صناعة الأسلحة النارية بسرعة حيث استخدم في إحدى المعارك اليابانية العام 1575 قرابة العشرة آلاف قطعة سلاح ناري جديدة، في حين أن عدد القوى المتصارعة لم يكن يزيد على 38 ألف مقاتل، واستخدم في المعركة طريقة الصفوف الأمامية المزودة بالأسلحة النارية تتبعها صفوف أخرى جاهزة للرمي. كما أن المدفعية قد استخدمت على نطاق واسع في تلك الفترة مما استوجب تغييرا جذريا في طريقة بناء القلاع اليابانية على أساس الأسوار المرصوفة بالحجارة الصلبة. وفي حين بدأ هذا الشوغون حاكما على المقاطعة الواقعة شرقي العاصمة كيوتو العام 1568، فإليه يعود الفضل في السيطرة على جميع المناطق الوسطى، وإضعاف دور الرهبان البوذيين المتمركزين في دير جبل Hiei الواقع فوق العاصمة كيوتو. كذلك احتل بالقوة مقاطعات أوساكا وشنشو. أخيرا، استخدم هذا الحاكم الأسلحة النارية المصنعة في اليابان على نطاق واسع لإعداد حملة على الصين، انتهت بوفاته العام 1598 وانتقال الحكم إلى أسرة توكوغاوا التي تناوب قادتها على حكم اليابان بالوراثة.

عمليا، ساهمت سياسة نوبوناغا الدينية في إطلاق الحرية للمرسلين المسيحيين ومنحهم الحماية التامة. وعلى الرغم من وجود قرارات رسمية في عهده صدرت خلال الفترة ما بين العامين 1565 و1568، وهي تحظر التنصير، فإن سياسته قامت على تشجيع اليابانيين على اعتناق الدين المسيحي، ولم يجد حرجا في إنشاء مدرسة للآباء اليسوعيين داخل قصره في أزوتشي Azouchi، ثم حذا حذوه عدد من الدايميو من حكام المقاطعات الذين تنصروا، وحموا اليابانيين المتنصرين في مقاطعاتهم كما حموا الآباء المرسلين من الأجانب ومؤسساتهم التبشيرية. وتشير بعض الدراسات إلى إن سياسته الدينية كانت تهدف للضغط على الفرق البوذية ومنعها من معارضة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والإدارية على طريق توحيد اليابان بالقوة العسكرية. لكن تزايد عدد المتنصرين بسرعة هائلة، حتى بلغ قرابة 150 ألفا العام 1582 وما يزيد على 300 ألف مسيحي عند مطلع القرن السابع عشر، أوجد حالة من الحقد البوذي ضد الإرساليات الأجنبية، والمتنصرين من اليابانيين، والدايميو الذين يقدمون الحماية لهم.

فشعر قادة الفرق البوذية بأن الديانة المسيحية قد انتشرت على نطاق واسع في اليابان خلال أقل من نصف قرن، وباتت قوة بارزة في الصراع المحلي في الثلث الأول من القرن السابع عشر. فكان لابد من العمل على وقف انتشارها أولا، وإعداد خطة محكمة لتصفية دعاتها بقسوة(7).

بدايات التصدي للنفوذ الأجنبي في اليابان (1582-1637)

تبنى الشوغون هيديوشي سياسة مناقضة إلى حد كبير لسياسة سلفه نابوناغا في التسامح مع الإرساليات التبشيرية المسيحية. فقد حظر الديانة المسيحية منذ العام 1587، لكنه لم يتخذ تدابير صارمة لمنعها. على العكس من ذلك، فإن بعض الوثائق تؤكد وجود مستشارين مسيحيين داخل بلاطه، وأن أحد أبنائه قد اعتنق المسيحية، وأن عدد المسيحيين في أواسط عهده قد ارتفع إلى ما يزيد على 200 ألف مسيحي(8).

لذلك استمر تدفق الإرساليات الأجنبية إلى اليابان في المرحلة الأولى من حكمه، فإلى جانب إرساليات الجزويت البرتغاليين وفدت إرساليات الفرنسيسكان الإسبان التي جاءت من الفيليبين العام 1592، في وقت كان فيه الشوغون يقود حملة لاحتلال العالم دامت أكثر من خمس سنوات تمتع فيها المرسلون الأجانب بحرية شبه مطلقة للتبشير.

واتخذ أحد الآباء اليسوعيين الكبار، هو الأب مرتينيز Martinez، من كيوتو العاصمة مركزا لنشاطه التبشيري عام 1596. وفي العام نفسه تم احتجاز باخرة إسبانية جنحت عند سواحل اليابان وتبين من التحقيق أنها كانت محملة بكمية كبيرة من الليرات الذهبية لاستخدامها في الإعداد لغزو اليابان عسكريا، وصادفت تلك الحادثة عودة الحاكم هيديوشي من حملته الفاشلة لاحتلال الصين، فأمر بصلب 26 من المرسلين الأجانب واتباعهم من اليابانيين في 5 فبراير 1597، وكان بينهم 6 من الآباء الفرنسيسكان الإسبان، و3 من الآباء اليسوعيين الفرنسيين. واستطاع الهرب إلى خارج اليابان حوالي 120 من الآباء اليسوعيين الذين توجهوا إلى مالاقا Malacca، وكانت محصلة حملة الاضطهاد للعام 1597 تهديم أو إغلاق 137 كنيسة ومدرسة.

خشي هيديوشي على عرشه بعد حملته الفاشلة على الصين، فتخوف

من نفوذ المرسلين الأجانب والتفافهم حول بعض الدايميو المتنصرين، ومن كثرة النزاعات ما بين الإرساليات الأجنبية العاملة في اليابان والتي بدأت تهدد نظام القيم الاجتماعية السائد في اليابان والمبني على التسامح التام في شؤون المعتقدات الدينية. لكن حملة الاضطهاد استمرت عاما واحدا فقط، إذ توفي هيديوشي في 17 سبتمبر1598 مخلفا وضعا متفجرا على جميع المستويات. بدأ الحاكم الجديد إياسو توكوغاوا متسامحا في السنوات الأولى لحكمه، وباشر التفاوض مع القوى الخارجية عبر قنوات رسمية تحددها الحكومة، وليس عبر وسطاء من رجال الدين التابعين لإحدى الإرساليات الأجنبية. واستمرت المفاوضات طوال الفترة ما بين العامين 1598 و1602 وانتهت بعقد اتفاقية مع حكومة الفيليبين بإيفاد عدد من صانعي السفن إلى اليابان والسماح بالتبادل التجاري. ثم توسعت الاتفاقيات التجارية لاحقا مع بريطانيا، وهولندا، وإسبانيا، وكوريا، والصين، وأنام، وكمبوديا، وغيرها. بالمقابل، أظهر إياسو تشددا تجاه الإرساليات الكاثوليكية منذ العام 1606، ثم سمح للمبشرين البروتستانت الألمان بالعمل في اليابان منذ العام 1609، وللمرسلين البروتستانت الإنجليز منذ العام 1613. واستمرت تصفية المرسلين الكاثوليك حتى وفاته العام 1616. وتقدر الكنيسة الكاثوليكية عدد ضحايا الاضطهاد الديني في تلك المرحلة بأكثر من 3000 قتيل منهم 70 من المرسلين الأجانب(9).

ليس من شك في أن تزايد تأثير المسيحية بعد أن اعتنقها عدد من حكام المقاطعات كان أحد الأسباب التي دفعت الشوغون إلى تصفية أنصارها بعد أن تحولت إلى قوة سياسية استخدمها أطراف النزاع على السلطة، كمدخل للتعاون مع قوى خارجية من البرتغاليين، والإنجليز، والألمان، والإسبان، وغيرهم. يكفي التذكير أن حكام مقاطعة كيوشو، وهم من ألد أعداء إياسو، كانوا ممن اعتنق الديانة المسيحية وبلغ عددهم خمسة في مطلع القرن السابع عشر، وزاد في خطورة الوضع أن إعلان قادة من الساموراي انتماءهم الصريح إلى المسيحية أثار رد فعل محلي متزايد لدى مجلس قيادة الشوغون، وحكام المقاطعات الأخرى، والرهبان البوذيين، فكان عليه أن يتخذ سلسة مستمرة من التدابير الزجرية ضد الإرساليات الأجنبية ظهرت تباعا في الأعوام 1606 ، 1611 ، 1614، وفي عام وفاته 1616. فطرد

الجزويت من مقاطعة موتسو Mutsu، وكلف حكام المقاطعات باتخاذ تدابير صارمة ضد الإرساليات التبشيرية. أخيرا، عندما توفي إياسو توكوغاوا في ظروف غامضة ـ وهو المعروف بدعمه القوي للبوذية كديانة رسمية لليابان ـ حوله البوذيون إلى رمز من رموز ديانتهم، وأقيمت له المعابد كواحد من المصلحين اليابانيين الكبار في التاريخ الحديث. وبالغوا في احترامه لدرجة التقديس وإقامة معابد بوذية باسمه كرد فعل محلي ضد حركة التغريب التي قادها المرسلون الأجانب ومن تعاون معهم من حكام المقاطعات[10].

ثم صدرت تعليمات الشوغون الجديد العام 1624 والتي تحظر العلاقة مع الأجانب وتضع المتواجدين منهم في اليابان تحت رقابة السلطة المركزية. ولاحظ الشوغون أن الانتفاضة الفلاحية التي اندلعت العام 1637 في مقاطعة كيوشو Kyushu، خاصة في منطقتي شيمابارا وآماكوسا Shimabara and Amakusa ضمت في صفوفها عددا كبيرا من المسيحيين.

قمعت الانتفاضة بقسوة بالغة أودت بحياة الغالبية الساحقة من المتمردين، ومعها تمت التصفية الأكثر دموية للمرسلين وأتباعهم من اليابانيين خلال معارك (1637-1640)، حيث قدر عدد القتلى بحوالي 20 ألفا من الفلاحين المسيحيين، وهو رقم كبير بالقياس إلى عدد سكان اليابان في تلك المرحلة، فلجأ المسيحيون إلى «التقية» طوال ما يزيد على القرنين من الزمن، ولم تبق لهم سوى تجمعات قليلة العدد في شيمابارا في جزيرة كيوشو. ومع إصدار الشوغون أوامره بحظر الديانة المسيحية رسميا منذ العام 1637 ومنع الاتصال بالأجانب إلا عن طريق الدولة، دخلت اليابان في عزلة طوعية عن العالم الأوروبي حتى منتصف القرن التاسع عشر.

بعض النتائج الإيجابية لعزلة اليابان الطوعية

اكتسب اليابانيون صناعة الأسلحة النارية من البرتغاليين وصنعوها على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن السادس عشر وأعدوا حملة عسكرية قوامها 150 ألف رجل (ترفع بعض المصادر الرقم إلى 200 ألف)، لاحتلال العالم بعد السيطرة على كوريا والصين. وذلك ينفي بالملموس المقولات التي تنظر إلى اليابان كبلد متخلف، يعيش عزلة تامة عن العالم،

وينتظر انذارا أمريكيا لإنقاذه من سباته. وعلى رغم فشل الحملة في تحقيق أهدافها العسكرية، اكتسب اليابانيون عن الصينيين خبرة مهمة في مجال الطباعة، فاستخدموا الحروف المتحركة بدل الحروف أو الألواح الخشبية الجامدة، كذلك استخدموا التصوير على الخشب في الطباعة.

من ناحية أخرى، بات على كبار قادة الساموراي من العسكريين الذين فرضوا الوحدة اليابانية بالقوة المسلحة، التنبيه إلى مخاطر حركة تغريب مبكرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى الثلث الأول من القرن السابع عشر. فقد شهدت تلك المرحلة حركة تنصير واسعة طاولت بعض حكام المقاطعات وأعدادا متزايدة من اليابانيين، وكان من ثمارها المباشرة زيادة العلاقات التجارية والثقافية والاجتماعية ما بين اليابان وأوروبا، وأثرت الأفكار المسيحية الجديدة على نظام القيم الصارم الذي كان سائدا لدى الطبقة العسكرية، وهو النظام المعروف باسم بوشيدو Bushido. ويختصر هذا النظام بالعبارة اليابانية شي جين يو Chi Jin Yu، وتعني بالعربية: الحكمة واليقظة، والشجاعة، وهي الركائز الثلاث لنظام القيم الذي كان يعتمده المقاتل الياباني.

واعتمد نظام البوشيدو على كثير من مبادئ الديانة الكونفوشيوسية، والكونفوشيوسية الجديدة في مرحلة سونغ Song والتي تميزت بأن غالبية مفكريها كانوا من مثقفي البلاد أو الشوغون. وقد شددوا في كتاباتهم على ضرورة تدريس التاريخ، والتربية، والأخلاق[11].

أما نظام القيم الاجتماعية الذي بشرت به ديانة الشنتو Shinto في اليابان منذ أقدم العصور فقد وضع موضع النقد من قبل نظام القيم الجديد الذي تبشر به المسيحية، فاهتزت الصورة التقليدية لاحترام رب العائلة في اليابان، والخضوع التام لزعيم الجماعة أو القبيلة Clan، ورفض الشوغون والدايميو من حكام المقاطعات المفهوم الغربي للمساواة بين الحاكم والمحكوم. نشير كذلك إلى أن اليابانيين أعجبوا بالسلاح الناري الذي حمله معهم البرتغاليون، ثم طوروا استخدامه بسرعة نظرا لحاجتهم الماسة إلى السلاح في حروبهم الداخلية وغزواتهم الخارجية، كذلك استفادوا من خبرة الأوروبيين في مجالات الطب، والفلك والهندسة.

بدأ رد الفعل الياباني عنيفا ضد المحاولات الغربية المبكرة لاحتلال

اليابان في إطار مخططات استعمارية لاحتلال بلدان تلك المنطقة واستخدام عدد من الركائز التجارية والدينية والثقافية التي تمهد لذلك الاحتلال. وبعد سلسلة من عمليات الردع الوقائي، ومنع القوى الخارجية من التدخل بالشؤون اليابانية، وجد القادة اليابانيون أنفسهم عاجزين عن التصدي الناجح للضغوط الخارجية لأن المجتمع الياباني كان عاجزا عن المواجهة لأسباب موضوعية ناجمة عن النزاعات المستمرة بين أفراد الطبقة الحاكمة، وضعف مناعة القوى الداخلية الشعبية في مواجهة تلك الضغوط.

فاتخذت إدارة الشوغون قرارها التاريخي بتصفية الركائز المحلية التي بناها الغرب في اليابان طيلة ما يقرب من قرن من الزمن (1543-1637)، والدخول في عزلة طوعية، لأسباب تتعلق بحماية اليابان من مخاطر غزو خارجي، لم تكن مستعدة له على مختلف الصعد. ولم يكن قرار العزلة نهائيا وقاطعا، فاستمرت العلاقات التجارية مع الأوروبيين عبر مرفأي ناجازاكي وهيرادو إلا أن التدابير الصارمة التي طبقها الشوغون ايميتسو Iyemitsu منذ العام 1633 ساهمت في فرض رقابة شديدة على العلاقات مع الغرب، فقد نصت تعليمات الشوغون على حصر الملاحة الخارجية بسفن الدولة فقط، وفرض عقوبة الموت على المهاجرين الذين يغادرون اليابان بطرق سرية مع مصادرة مراكبهم، وتنفيذ عقوبة الإعلام بأي ياباني يبقى خارج اليابان لمدة تزيد على الخمس سنوات بعد صدور هذه التعليمات، ومنع البوشي Bushi أو التجار اليابانيين من الاتجار مباشرة مع الأجانب أو تخزين شيء من بضائعهم في مخازن يابانية، وغيرها. وفي العام التالي 1634، أصدر الشوغون تعليمات تنص على منع الإرساليات الأجنبية من العمل في اليابان، ومنع تصدير الأسلحة اليابانية إلى الخارج، ومنع كل أشكال الملاحة الخارجية إلا على سفن الحكومة. وبدا واضحا أن وتيرة العزلة تتزايد بشكل متصاعد، وأدرك حكام المقاطعات من الذين تنصروا سابقا أن معركة تصفيتهم بدأت فعلا، فتجمعوا في مقاطعة كيوشو بقيادة ماسودا شيرو Masuda Shiro. وانفجرت انتفاضات شعبية ارتدت طابعا دمويا ضد السلطة المركزية العام 1637، فأدت إلى مقتل عدد كبير من اليابانيين المتنصرين وهروب من نجا منهم عبر البحر. ولعب الهولنديون دورا ملحوظا في قمع الانتفاضة الفلاحية إلى جانب القوى اليابانية

الحكومية. نتيجة لذلك، منعت الديانة المسيحية بشكل نهائي من اليابان ولم يسمح للمسيحيين اليابان الذين كانوا في الخارج بالعودة إليها. كذلك صدرت تعليمات الشوغون بمنع اللغات الأجنبية وعدم ترجمة نصوص منها إلى اليابانية. وصدر حكم غيابي بإعدام كل إسباني يوجد على الأراضي اليابانية. وانحصر التواجد الهولندي في ميناء ديشيما Deshima. وسمح الشوغون فقط لتجار ألمان وصينيين بالاتجار مع اليابان عبر ميناء ناجازاكي دون سواه، وتحت رقابة مباشرة من السلطة المركزية، وفي الوقت نفسه، بقيت التجارة حرة مع الكوريين والصينيين عبر جزر ريوكو Ryuku ومرفأ تسوشيما Tsushima.

دلالة ذلك أن اليابان لم تعزل بشكل تام عن العالم الخارجي كما يعتقد بعض الباحثين، وإنما تمت عزلتها الطوعية بناء على قرار سياسي ياباني قضى بتجنيب اليابان الضغوط الخارجية المتزايدة والانصراف لحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية. فسمحت لها تلك العزلة بتطوير قواها الذاتية، وتصليب وحدتها القومية، وتنمية ثقافتها الخاصة، وتطوير بناها الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن المؤثرات الغربية، وتضخيم التراكم المالي النقدي الناتج عن غياب الاستنزاف المالي إلى الخارج عبر التبادل التجاري غير المتكافئ.

وشهدت تلك المرحلة ولادة عدد من التشريعات الإدارية المهمة التي ضمنت التطور السلمي لليابان، أبرزها، على سبيل المثال لا الحصر: «قانون عصر جينا Gennari المعروف بوصية إياسو، وروكو Roku أو القرارات الإدارية، والنظم العسكرية للساموراي Buke Shohodo، وقانون المائة مادة Hiakka Jo، والقوانين المالية المهمة التي صدرت في القرن الثامن عشر، ومجلس الحكماء Goroju or Toshiyori الذي تشكل من خمسة أعضاء من كبار الساموراي من فئة Fudai، والمجلس العادي Waka Doshiyori، وتكون من ستة أعضاء من الساموراي مدة كل واحد منهم لشهر واحد، ومجلس الرقابة Censorate، وتكون من خمسة أعضاء أساسيين من فئة Ometsuke، و 16 عضوا من المراقبين من فئة Metsuke وتنحصر وظائفهم في السهر على أمن الدولة، واحترام التقاليد والأخلاق العامة، ولديهم بوليس سري يعمل تحت امرتهم.

شهدت تلك المرحلة ولادة ثلاث فئات من الوزراء أو الحكام هم: وزراء

الشؤون الدينية وعددهم خمسة ويطلق عليهم اسم Jishabugio، ووزراء الشؤون المالية وعددهم خمسة أيضا ويطلق عليهم اسم Kanjobugio، وحكام مدينة إدو Edo وعددهم اثنان ويطلق عليهم اسم حكام المدن Machibugio. وكانت الإدارات الرسمية تعنى بشؤون القضاء، والضرائب، والمالية، والبوليس، بالإضافة إلى الشؤون المدنية. وقسمت المقاطعات اليابانية إلى Hans يديرها حاكم إداري من قبل السلطة المركزية، وقسمت المقاطعة إلى منطقة إدارية أو مورا Mura يديرها شويا أو نانوشي Shoya or Nanushi، والمنطقة الإدارية إلى قرى يدير كل منها ساتو Sato، وكل قرية إلى عائلات أو تجمع عائلي يديره كومي أويا Kumi Oya. وقد استتب الأمن في جميع أنحاء اليابان بواسطة جيش منظم على قاعدة فصائل أو غون Gun تتشكل كل منها من ألف خيال بإمرة قائد يدعى كاشو Kasho. وهناك نظام عسكري صارم وفاعل للتنسيق بين القوى العسكرية. وقد أقيمت في المدن الكبرى ككيتو، وأوساكا، وناجازاكي مراكز حكومية للعناية بالشؤون الخارجية التي تهم اليابانيين.

نشير أخيرا إلى أن فترة زمنية تجاوزت القرنين من السلم الأهلي الطويل الأمد قد ساهمت في الانتظام الدقيق للتراتب الاجتماعي عبر طبقات اجتماعية ثابتة وصعبة الاختراق، وزيادة مضطربة في القوى البشرية وفي الموارد الاقتصادية المتنامية التي جعلت مرحلة العزلة الطوعية قاعدة صلبة في المواجهة المرتقبة مع الغرب والتي تأخرت حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فبرزت ملامح مجتمع ياباني ثابت يعيد عملية التراتب الاجتماعي بشكل منتظم قاعدته قوى عسكرية متماسكة عبر طبقة الساموراي، وقوى بورجوازية نشطة عبر طبقتي الحرفيين والتجار، وقوى فلاحية حرة تزيد نسبتها على 90٪ من عدد السكان، وهي شديدة التمسك بعاداتها وتقاليدها الموروثة، تضاف إلى ذلك شرائح اجتماعية كانت تتشكل على الدوام خارج الطبقات السائدة وأبرزها شريحة الرونين Ronin أو الساموراي الذين لا ينتسبون إلى زعيم محدد.

أما شريحة المنبوذين Semmin or Hors-Castes فكانت تقيم في ضواحي المدن الكبرى عبر أحياء خاصة بهم ومعظمهم من الدباغين، والجزارين، وقارعي الطبول، وصانعي الأحذية، هذا بالإضافة إلى قطاع الطرق،

والخارجين على القانون، وأحياء فتيات الجيشا Geisha.

ثانيا: التحدي الأوروبي للسلطنة العثمانية عبر احتلال مصر في نهاية القرن الثامن عشر

مدخل: أضواء على أوضاع السلطنة العثمانية وولاياتها قبيل الهجوم الغربي عليها

منذ انتصار العثمانيين على المماليك في معركتي مرج دابق والريدانية (1516 و 1517) بات تاريخ بلاد الشام ومصر جزءا لا يتجزأ من تاريخ السلطنة العثمانية، وتحولت مصر إلى ولاية من ولاياتها الكثيرة في آسيا الوسطى، والبلقان، والمغرب والمشرق العربيين، بالإضافة إلى الجزيرة العربية. وذلك يتطلب تحليل مقدمات النهضة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر بالارتباط الوثيق مع تجارب الإصلاح في السلطنة العثمانية نفسها[12].

وتكاد تجمع الوثائق التاريخية على أن الضعف بدأ يدب بجسد السلطنة العثمانية بعد أن توقفت عن الفتوحات داخل أوروبا التي سرعان ما أخذت المبادرة للقيام بهجوم مضاد بهدف تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها. وتجلت هذه السياسة بوضوح تام مع الحملتين الفرنسية ثم الإنجليزية على مصر في الفترة ما بين عامي 1798 و1807.

فطوال القرنين السادس عشر والسابع عشر شكلت السلطنة العثمانية دولة قوية مترامية الأطراف وباتت واحدة من أقوى الإمبراطوريات في العالم بحيث شكلت تهديدا مباشرا لجميع الدول الأوروبية المجاورة لها والتي بدأت تشكل أحلافا عسكرية للوقوف بوجه الخطر العثماني الزاحف على أوروبا. وفي حين اعتبرت الإنكشارية قاعدة الفتوحات العثمانية إبان تلك المرحلة والدرع الذي يحميها، تحولت في نهاية القرن الثامن عشر إلى عنصر تهديم للسلطنة من الداخل بعد أن كثرت حركات تمرد العسكريين وعصيان الولاة في المناطق البعيدة عن مركز السلطنة. ومما ساعد في انهيار السلطنة أن بعض السلاطين الضعفاء باتوا أسرى لدى قادة الانكشارية يملون عليهم الأوامر. وزادت الضرائب بشكل فاحش وأطلقت يد الجباة لتحصيلها بمختلف أشكال البلص، والسخرة، والمصادرة مما أدى إلى نقمة

شعبية عارمة في جميع الولايات ضد القوى العسكرية التركية والمملوكية المسيطرة[13].

قامت السلطنة العثمانية أساسا على قاعدة عصبية عثمانية بقيادة العنصر التركي، ثم ظهرت أفضلية عسكرية للقوى المملوكية. لكن تلك العصبية كانت تفسح في المجال أمام قيادات من غير هذين العنصرين لكي تتبوأ مراكز عالية في السلطنة. فكان مصطلح عثماني يتضمن جميع القوميات التي تشكلت منها سلطنة مترامية الأطراف في القارات الثلاث: آسيا وأوروبا وأفريقيا، وكان السلطان العثماني يعتبر خليفة المسلمين، في حين كانت السلطنة تضم قوميات تنسب إلى طوائف أو مذاهب أخرى غير إسلامية، وتخضع جميع شعوبها لنظام الملل العثماني.

وإذا كان من الصعب جدا تقديم لوحة تفصيلية عن أوضاع السلطنة التي أغرت الأوروبيين بتجهيز حملات عسكرية لتفكيكها واحتلال بعض ولاياتها، فإن من المفيد هنا تقديم بعض جوانب تلك اللوحة، وبشكل خاص بناها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وضعف قواها الإنكشارية التي باتت مكروهة جدا وتحولت إلى عبء كبير على كاهل القوى المنتجة دون أن تكون لها القدرة العسكرية على حماية المنتجين لا من نزاعات الولاة الدموية، ولا من مخاطر الغزو الخارجي. وامتد حكم السلطنة العثمانية طوال خمسة قرون مر فيها التاريخ العثماني بمراحل ثلاث:

أ- مرحلة القوة الضاربة، وهي تغطي القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولمعت فيها أسماء خلفاء عظام من أمثال بايزيد، ومحمد الفاتح، وسليم الأول، وسليمان القانوني. في هذه المرحلة بلغت السلطنة عصرها الذهبي فاحتلت بلاد الشام، ومصر، وبلغراد، وبودابست، وحاصرت فيينا، وألحقت بها ليبيا وتونس والجزائر، ووصلت إلى حدود مراكش واليمن دون أن تتمكن من الاستقرار على أراضيهما، وفيها ظهرت أهم التنظيمات العثمانية التي تركت بصماتها الواضحة على الإدارة بشكل خاص وعلى مختلف الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في جميع الولايات العثمانية.

ب- مرحلة التوازن العسكري مع الغرب وتغطي القرن الثامن عشر بكامله حتى احتلال نابوليون بونابرت لمصر وتبلور مشروع استعماري أوروبي بتفكيك

السلطنة العثمانية وتقاسم ولاياتها ما بين القوى الأوروبية المنتصرة. يضاف إلى ذلك أن السلطنة تعرضت في تلك المرحلة إلى سلسلة متواصلة من الحروب على الجبهات الروسية والإيرانية والبلقانية بحيث تم إنهاكها وإظهار عجز جيشها عن خوض أي معركة عسكرية ناجحة، مما اضطرها إلى رهن الكثير من مواردها المالية، وبالتالي رهن قرارها السياسي بعد كل معركة فاشلة لصالح إحدى الدول الأوروبية الداعمة لها.

جـ- مرحلة الضعف والانحطاط التي تحولت فيها السلطنة إلى رجل أوروبا المريض الذي لا أمل في شفائه، وهي تطول القرن التاسع عشر بأكمله، وانتهت بانهيار السلطنة في الحرب العالمية الأولى، ثم إزالتها رسميا، وإزالة الخلافة الإسلامية بعد قيام الجمهورية العلمانية في تركيا الحديثة.

من ناحية أخرى، اتسعت رقعة السيطرة العثمانية لتضم ملايين الكيلومترات في آسيا وأوروبا وأفريقيا، فقدرت مساحة السلطنة العام 1867 بحوالي 4,7 مليون كلم^2، ثم انخفض الرقم إلى 1,85 مليون العام 1914.

لكنها فقدت غالبية ولاياتها في القرن التاسع عشر، ولم يبق للجمهورية التركية عند إعلانها العام 1923 سوى 600, 771 كلم^2. وباستفتاء عصبة الأمم الذي قضى بضم لواء الإسكندرونة إليها العام 1939 ارتفعت مساحة تركيا إلى 980, 776 كلم^2، منها 144, 743 كلم^2 في القسم الآسيوي. وفي حين كانت السلطنة تسيطر على القسم الأوروبي بكامله حتى أبواب فيينا فإن تركيا الحديثة لم تعد تضم سوى 975, 23 كلم^2 على القارة الأوروبية لكنها تروج بإصرار لشعار «تركيا الأوروبية» التي لم تحظ بعضوية السوق الأوروبية المشتركة حتى الآن.

تم تنظيم البنية السكانية للسلطنة على قاعدة ما عرف تاريخيا باسم «نظام الملل العثماني» الذي رافقها منذ نشأتها حتى زوالها، وكان على النظام السياسي العثماني أن يقيم التجانس والتوافق بين فسيفساء من القوميات والقبائل والمذاهب والفرق الصوفية، وهي تجمعات متناحرة في الغالب وتبحث عن سند لها في الجوار الإقليمي كما في الامتداد الديني أو المذهبي أو العرفي(14).

طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، اعتبرت السلطنة العثمانية

الدولة المركزية التي تمتلك أكبر قوى عسكرية كانت تعد بمثابة القوى النظامية الأكثر عددا، والأفضل تنظيما وتدريبا ومهارة قتالية في العالم. وقام الجيش العثماني بحماية السلطنة بشكل ممتاز، وأمن لها جباية الضرائب بانتظام، وقضى على كل حركات التمرد والعصيان يضاف إلى ذلك أن حكام بعض المناطق البعيدة، كتونس والجزائر، قد أعلنوا ولاءهم الطوعي للسلطان ووضع قراصنتها أنفسهم بتصرف السلطان.

ضم الجيش العثماني في البداية قوى عسكرية مدربة بشكل جيد، وتتمتع بروح قتالية عالية، وخاض معارك ناجحة، وسرعان ما بدأ بعض السلاطين بجمع شبان الإنكشارية من ولايات السلطنة، وإقامة معسكرات التدريب لهم، وتربيتهم تربية خاصة ووضعهم في خدمة السلطان، وكطلائع عسكرية في الفتوحات العثمانية. ومع توقف هذه الفتوحات، تحولت القوى الإنكشارية إلى بديل للجيش العثماني المركزي، وتدخل قادتها في السياسة الداخلية مما أدى إلى فقدان بعض السلاطين والصدور العظام قرارهم السياسي المستقل. وزاد في نفوذهم أن السلطنة عندما عجزت عن تأمين رواتبهم أوكلت إليهم مساحات شاسعة من الأراضي باسم التيمار والزعامت فأصبح قادة المماليك من كبار ملاكي الأراضي في السلطنة ولكل منهم قواه العسكرية المحلية التي تؤمن له جباية الضرائب، على أن توضع تلك القوى مجتمعة بإمرة السلطان حين يدعوها للدفاع عن السلطنة.

من نافل القول أن أفضل فرق الخيالة المدربة بشكل جيد، وحراس القلاع والحصون على امتداد السلطنة، وحماة المدن، وفرق مكافحة التمرد والعصيان والاعتداء على القوافل التجارية وقافلة الحج السنوية، كانت جميعها بإمرة الإنكشارية، ومع التبدلات التي طرأت على السلطنة وجعلتها تفقد القدرة على استكمال الفتوحات في أوروبا وإقامة التوازن مع القوى الأوروبية المتحالفة ضدها، وجدت السلطنة نفسها تنحدر سريعا نحو مرحلة الضعف والانحطاط والعجز عن حماية نفسها كما دلت الحملتان الفرنسية والبريطانية على مصر، وجنوح الولاة المحليين كضاهر العمر في عكا وعلي بك الكبير في مصر للتمرد على السلطنة بعد انكشاف هزال قواها العسكرية.

نخلص إلى القول إن العصبية العثمانية شكلت إطارا جامعا لبناء سلطنة قوية ذات مركزية عسكرية صارمة في القرنين السادس عشر والسابع

عشر، لكن المبالغة في الاعتماد على الفرق الإنكشارية على حساب القوى النظامية العثمانية أضر بتوازن السلطنة وأفقدها القدرة على التماسك ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية منذ مطلع القرن التاسع عشر.

أخيرا، على المستوى الاقتصادي، تشير الدراسات العلمية في هذا المجال إلى أن السلطنة قامت منذ نشأتها على ركائز بنيوية لاقتصاد بني على أنماط من الإنتاج وعلاقات إنتاج سابقة على الرأسمالية، والتي يمكن توصيفها على النحو التالي:

أ- اقتصاد رعوي قاعدته قطعان الماشية المتوافرة بكثرة في مصر وبلاد الشام والتي تتطلب أعدادا كبيرة من القوى البشرية التي تعمل في الرعي وتربية الماشية وحمايتها، بالإضافة إلى قوى بدوية غير مستقرة على أرض ثابتة وتعيش على الغزو وفرض الخوات على القبائل المستقرة، وعلى سكان الواحات والأرياف، وعلى منظمي القوافل التجارية عبر الصحراء. وفي مرحلة ضعف السلطنة وعجز جيشها عن فرض الأمن والنظام تجرأت تلك القوى على سكان المدن الكبرى وفرضت عليها الخوة أحيانا، كما أجبرت السلطنة على دفع مبالغ مالية لزعماء القبائل الكبرى حتى لا تتعرض لقافلة الحج السنوية.

ب- اقتصاد زراعي قاعدته فلاحون ومحاصصون يعملون على أرض لا يمتلكونها أو لهم حصص صغيرة وغير ثابتة منها. وكانت ملكية الأرض تصنف، في الغالب، كأراض للسلطان، أو أراضي مشاع، أو للأوقاف، أو للتصرف، أو أراضي موات، أو متروكة، أو مرفقة.

وفي حين كان عدد الفلاحين الأحرار الذين يعيشون من موارد أراضيهم المملوكة ملكا خاصا قليلا جدا بالقياس إلى الأعداد الهائلة من الفلاحين الذين يعملون على أراضي الغير، فإن القوى الفلاحية كانت تدفع الغالبية الساحقة من ضرائب الدولة، ويقدمون الحد الأقصى من العمل في الإنتاج الزراعي والرعوي، ولا ينالون مقابل عملهم هذا سوى الحد الأدنى من الأموال النقدية، وحد الكفاف من الإنتاج العيني، ويعيشون دوما تحت وطأة الضرائب الفاحشة والأساليب التعسفية في جباياتها، ويتعرضون باستمرار لتعديات البدو، وفوائد المرابين الفاحشة، ويفرض عليهم كبار الملاك السخرة اليومية وضرائب المعايدة. ويصل الإذلال إلى حده الأقصى مع اعتداء

الإقطاعيين على أعراض الفلاحيين دون رادع، وهذا التدبير كان معروفا في غالبية ولايات السلطنة حتى مطلع القرن التاسع عشر.

جـ- اقتصاد حرفي عبر تنظيمات دقيقة في جميع المدن الكبرى في السلطنة وولاياتها والتي كانت تعرف باسم طوائف الحرفيين، كطائفة الحدادين، وطائفة النجارين، وطائفة النساجين وغيرها. مع الإشارة إلى أن مصطلح الطائفة لم يكن يحمل أي مدلول ديني أو مذهبي حتى ذلك الحين.

د- اقتصاد تجاري قاعدته الإنتاج المحلي، والوكالات التجارية في المدن الكبرى، وتبادل السلع بين الولايات عبر القوافل التجارية المنظمة من جهة، وطريق الحرير التقليدية المعتمدة منذ أقدم العصور من جهة أخرى. وقد تمركزت الأعمال التجارية المرتبطة بالسلع الزراعية المعدة للتصدير إلى الأسواق العالمية عبر أقليات أرمنية أوروبية وبعض الشرائح العليا من الطوائف المسيحية في السلطنة. في حين احتكرت فئات من الشرائح العليا في الطوائف الإسلامية التجارة الداخلية كالحبوب والمواشي والصوف والجلود وغيرها، وذلك على امتداد المدن الكبرى والأرياف العثمانية.

صراع الولاة في مصر وبلاد الشام يغري الأوروبيين بالتخطيط لغزو مصر والسلطنة العثمانية

إن كثرة الوثائق والمصادر، المحلية منها والأجنبية، التي نشرت حول حملة نابوليون بونابرت على مصر وبلاد الشام في الفترة ما بين الأول من يوليو 1798 والحادي عشر من أغسطس1801 سمحت بإنتاج عدد كبير من الدراسات العلمية التي تناولت أعمال الحملة في مختلف جوانبها بالإضافة إلى النتائج التي ترتبت عليها على المستوى المحلي.

وسنكتفي هنا بتحليل العوامل الموضوعية التي جعلت بعض القوى العسكرية المحلية في عكا قادرة على إفشال الأهداف العسكرية للحملة الفرنسية في وقت عجزت فيه قوى المماليك عن التصدي لها. وذلك يتطلب بداية الإحاطة بالظروف التاريخية، المحلية والإقليمية والدولية، التي أوصلت نابليون للهزيمة عند أسوار عكا وأبرزها:

ا- إن الحملة الفرنسية على مصر عبرت عن دخول فرنسا وبريطانيا

مرحلة الاستعمار المباشر بعد أن أنجزت كل منهما ثورتها الصناعية على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي جديد، وتزودت بأسلحة متطورة جدا للسيطرة على مصادر المواد الخام، وتوظيف قسم من رؤوس الأموال في الخارج، وتوحيد السوق العالمية انطلاقا من المراكز الأوروبية. وكانت الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من حملة بريطانية عليها إيذانا ببداية هجوم أوروبي على السلطنة بمشاركة روسية أيضا. «فالحملة الفرنسية على مصر هي مشروع استعماري، لا يمكنه إلا أن يثير المشاعر القومية العربية على المدى الطويل»[15].

2- حتى أواخر القرن الثامن عشر كانت السلطنة العثمانية لا تزال أسيرة نمط ريعي من الإنتاج وعاجزة عن تطوير قواها المنتجة وعلاقات الإنتاج فيها. كما أن جيشها، وقاعدته الأساسية من الإنكشارية، كان مزودا بأسلحة وذخيرة متخلفة، ويفتقر إلى التنظيم الجيد والكفاءة القتالية. ونظرا للقرب الجغرافي ما بين أوروبا من جهة والسلطنة وولاياتها من جهة أخرى، فقد شكلت الحملة على مصر حقل الاختبار الأول للغزو الأوروبي لهذه المنطقة البالغة الأهمية في التجارة الدولية إبان تلك المرحلة. فالقوى المملوكية فيها كانت متناحرة ومفككة، كما أن الجيش العثماني لم يكن يمتلك قوة إسناد عسكرية قوية وقادرة على مقاومة الأسلحة الحديثة التي زودت بها الحملة. نتيجة لذلك، حقق الفرنسيون نصرا سهلا في معركتهم ضد المماليك على أرض مصر، كما أن معظم قوى الشعب المصري تمنعت عن مساعدة المماليك في مواجهة الفرنسيين، بسبب سياستهم التعسفية، وإفقارهم للمصريين وسيطرتهم على الموارد الأساسية في مصر[16].

3- لم يكن والي عكا أحمد باشا الجزار على علاقة تعاون وثيق مع قادة المماليك في مصر بعد هروبه منها بسبب النزاعات المستمرة ما بين زعماء المماليك فيها طوال المرحلة التي سبقت مباشرة الغزو الفرنسي لمصر. يضاف إلى ذلك أن الوجود العثماني في بلاد الشام لم يكن قويا، بحيث يمنع انفجار الصراع ما بين الولاة المحليين. وكثيرا ما كان الوالي الذي تعينه السلطنة يعجز عن استلام مركز عمله، بعد رفض الحاكم القديم التخلي عنه.

وما لبث الولاة الأقوياء أن أحاطوا أنفسهم بقوى عسكرية من الأرناؤوط

والمغاربة لتثبيت دعائم حكمهم، وضمان جباية الضرائب ومصادرة الأموال التي كانت تستخدم كسلاح فعال للحصول مجددا على الولاية من العثمانيين.

وما تاريخ الجزار في الفترة ما بين توليه حكم مدينة بيروت العام 1771 حتى وفاته في مطلع العام 1805، تبعا لرواية حيدر الشهابي، سوى نموذج واضح على ما آلت إليه الأوضاع السياسية في بلاد الشام، وكثرة المنازعات ما بين الولاة وحكام المقاطعات فيها. ويميل بعض المؤرخين إلى وصف تلك المنازعات بالقول إن السلطنة العثمانية كانت تشجع، منذ البداية، بروز خلافات حادة ما بين الولاة المحليين، لكي تتخذ لنفسها موقع الحكم على قاعدة «فرق تسد» المعروفة. إلا أن هذه السياسة القصيرة النظر أدت إلى إضعاف الوجود العثماني في هذه المنطقة لدرجة أن بعض الولاة الأقوياء تحولوا إلى قوى سلطوية ثابتة، لا تستطيع السلطنة عزلهم أو الاستغناء عنهم. ولم يتورع بعضهم عن إعلان حالة العصيان والتمرد على فرمانات السلطنة. كما أن بعض الحكام الأقوياء من مقاطعات بلاد الشام بدأوا يقيمون تحالفات إقليمية ودولية دون رضى الولاة العثمانيين. فقد استنجد الأمير يوسف الشهابي بالأسطول الروسي لإخراج الجزار من بيروت بالقوة لقاء مبلغ من المال، ودون خوف من عقاب العثمانيين، لكنه نال العقاب لاحقا على يد الجزار وليس من السلطنة. نتيجة لذلك انتهزت القوى الأوروبية الاستعمارية فرصة عجز السلطنة عن فرض قراراتها على ولاتها في مصر وبلاد الشام، لكي تحضر لحملتين عسكريتين خلال تسع سنوات فقط، الأولى فرنسية في سنة 1798 والثانية إنجليزية في سنة 1807[(17)].

غني عن التذكير أن الحملتين تدخلان في إطار الصراع الفرنسي - الإنجليزي للسيطرة على طرق التجارة الدولية في تلك المرحلة، وبشكل خاص على طريق الهند الإستراتيجية لرؤوس أموال الدولتين كلتيهما. ودلت الحملتان كذلك على انتقال الصراع ما بين الفرنسيين والإنجليز إلى مرحلة استخدام القوى العسكرية داخل أوروبا من جهة، وحتى أبعد نقطة لنفوذ كل منهما على امتداد العالم كله. وبنيت استراتيجية أوروبية جديدة انطلاقا من أن الحرب الحقيقية ستكون ما بين القوى الفرنسية والإنجليزية بالدرجة الأولى. أما جيش السلطنة فضعيف جدا، ولن يغامر باستخدام قواه العسكرية للدفاع عن مناطق بعيدة عن مركز السلطنة، بل سيوكل إلى ولاتها مهمة

الدفاع عنها مع إصدار فرمانات عثمانية تحض على الجهاد المقدس، وفي حال قرار الجيش العثماني خوض معارك عسكرية ضد الجيوش الأوروبية فسيمنى حتما بهزائم قاسية ستقود إلى إضعاف هيبته في بلاد الشام وفي الولايات الأخرى، خاصة في البلقان.

التحدي الأوروبي للسلطنة العثمانية: بونابرت يحتل مصر العام 1798 ويخطط لاحتلال بلاد الشام والآستانة

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الحملة الفرنسية قد انطلقت من ميناء طولون الفرنسي بتاريخ 16 مايو1798، تبعا لرواية نقولا التركي، وكانت تضم أربعمائة وخمسين مركبا على متنها ستون ألف رجل، منهم ست وثلاثون ألف جندي تحت إمرة ثلة من القادة المشهود لهم بالبراعة في القتال، بالإضافة إلى عدد كبير من الحرفيين، والصناعيين المهرة، وعمال البحر وغيرهم[18].

فور إنطلاقة الحملة، عمد الإنجليز إلى رصد تحركاتها ومراقبة وجهة سيرها، لأن حملة بهذه الضخامة لا يمكن إلا أن تكون لأهداف عسكرية كبيرة، وتدخل في إطار الصراع الاستراتيجي ما بين الفرنسيين والإنجليز.

تأكد الإنجليز من أن الفرنسيين عازمون على احتلال مصر، لقطع طريق الهند، والضغط على خطوط تجارتهم الدولية. وتشير بعض المصادر إلى أن أربعة عشر مركبا حربيا إنجليزيا سبقت الأسطول الفرنسي إلى ميناء الإسكندرية ونبهت المماليك إلى أن حملة فرنسية قادمة لاحتلال مصر وأن الإنجليز على استعداد تام للتعاون مع المماليك والشعب المصري لصدها إلا أن المماليك ومعهم العثمانيون فوجئوا بهذه الحملة التي قدمت إلى مصر دون أن تسبقها مواقف عدائية تبرر القيام بها. وزيادة في الخداع، اعتمد نابوليون أسلوب المناشير التي تحرض المصريين على المماليك وتظهر الحملة الفرنسية وكأنها حملة تأديب لهم تم الإعداد لها بمباركة ورضى من السلطنة العثمانية. إلا أن مناشير نابوليون لم تكن قادرة على خداع المصريين لفترة طويلة. فم تمض أسابيع قليلة على الإنزال العسكري على الأراضي المصرية حتى بات الفرنسيون يواجهون مقاومة عنيفة في جميع المدن والمناطق الداخلية التي توغلوا فيها. كما أن الرسائل التي وجهها نابوليون لاستمالة

الجزار وحكام المقاطعات في بلاد الشام لم تلق الترحيب الذي توقعه الفرنسيون، لاسيما وأن السلطنة العثمانية أوكلت إلى الجزار مهمة الدفاع عن ولاية صيدا وأسندت إليه قيادة القوى العثمانية في جميع أنحاء بلاد الشام. وجاءت تدابير السلطنة تؤكد فشل عنصر المباغتة الذي اعتمده نابليون في احتلال مصر فأمن لحملته انتصارا سهلا على قوى محلية ضعيفة، مفككة، وغير مؤهلة لمواجهة حملة عسكرية مزودة بأحدث الأسلحة والعتاد.

ومنذ الأشهر الأولى لاحتلال مصر، ظهر الجيش الفرنسي على حقيقته كجيش احتلال، وأن على المصريين والمماليك والعثمانيين مقاومته بكل الوسائل. يضاف إلى ذلك أن المقاومة الوطنية تلقت بعض الدعم عندما وقف الأسطولان البريطاني والروسي موقف العداء للفرنسيين، لما لهاتين الدولتين من مصالح حيوية في مركز السلطنة العثمانية وولاياتها[19].

كان الجزار واحدا من أفضل الولاة العثمانيين في تلك المرحلة، وقد اشتهر بعدم تعاونه أو تعاطفه مع تجار الدول الأوروبية، خاصة الفرنسيين منهم. وتصر بعض وثائق المرحلة، خاصة الأوروبية منها، على اتهامه بالانتهازية، والأنانية لأنه كان يفضل مصلحته الذاتية على كل مصلحة أخرى بما فيها مصلحة السلطنة العثمانية التي عينته واليا عنها على صيدا، وأحيانا على دمشق وطرابلس. فاتخذ تدابير صارمة أضرت بمصالح الدول الأوروبية، كما رفض الاعتراف لتجارها وقناصلها بالامتيازات الأجنبية التي كانت تطبق في الولايات العثمانية الأخرى. ولم يبال باحتجاج التجار الأجانب وقناصلهم بل رفض مرارا تقديم التسهيلات لهم أو إعفاءهم من ضرائب كانوا لا يدفعونها في مركز السلطنة بالذات. يضاف إلى ذلك أنه مارس شخصيا العمل التجاري واحتكر لنفسه الكثير من السلع التجارية المعدة للتصدير الخارجي. فأمنت له هذه السياسة الاحتكارية المقرونة بالبلص والمصادرة والاحتكار وبيع خلعة الإمارة في جبل لبنان أموالا طائلة جعلته من أكثر ولاة السلطنة غنى ومنعة. ولما كان القناصل والتجار الأجانب غير معتادين على هذا النمط من الولاة الأقوياء في مرحلة تميزت فيها السلطنة بالضعف الشديد، فإن الوثائق الأوروبية بشكل عام والفرنسية منها بشكل خاص كانت تصفه بأبشع النعوت لدرجة أنها غيبت اسمه

الحقيقي واكتفت باستخدام لقب الجزار للتعريف به[20].

وغني عن القول إن مفهوم الوالي القوي في تلك المرحلة، سواء في السلطنة العثمانية أو في غيرها من الإمبراطوريات العالمية، كان مقرونا باستخدامه لأبشع أساليب التصفية الجسدية ضد خصومه السياسيين، كالقتل، والسحل، وفقأ العيون، وصلم الآذان، وقطع الألسنة، والحرق، بالإضافة إلى العقوبات الجماعية كالمصادرة، والبلص، والاحتكار، والترحيل الجماعي، وتهجير القرى العاصية وإحراقها، وسبي النساء وغيرها. ولما كانت المرحلة التاريخية التي عاشها الجزار مليئة بالصراع الدموي بين الولاة وحكام المناطق في مصر وبلاد الشام فإن الجزار تصدر لائحة الولاة الأكثر قسوة نظرا لطول الفترة الزمنية التي تولى فيها الحكم والتي تجاوزت، بشكل متقطع، الثلث قرن من الزمن في الفترة ما بين 1775، وهو تاريخ تسلمه ولاية صيدا للمرة الأولى، حتى وفاته واليا عليها في مطلع العام 1805.

لابد من التذكير هنا بأن الجزار كان قد اكتسب خبرة عسكرية وإدارية واسعة لفترة تجاوزت خمس سنوات وكانت من الأسباب المباشرة التي أهلته للوصول إلى ولاية صيدا. وارتبط اسمه بتدخل الروس في الشؤون الداخلية لبلاد الشام، وصراع الولاة فيها قبل ربع قرن على حملة نابوليون على مصر. فقد تولى إدارة مدينة بيروت بتكليف من الأمير يوسف الشهابي، وعمل على تحصين أسوارها. إلا أنه تمرد على الأمير وانفرد بحكم المدينة المحصنة لمدة خمسة أشهر. ونظرا لغياب جيش عثماني قوي وقادر على تأديب الولاة أو الحكام المتمردين في بلاد الشام إبان تلك المرحلة، وجد الأمير يوسف نفسه مضطرا لدفع أموال طائلة إلى قائد الأسطول الروسي لكي يخرج الجزار بالقوة من بيروت العام 1773. فقصف الأسطول الروسي المدينة بأكثر من ثمانية آلاف قذيفة مدفع طوال أسبوع بكامله. مع ذلك، لم يستسلم الجزار بل استمر يدافع عن المدينة ضد جيش الأمير يوسف الشهابي والأسطول الروسي معا لفترة طويلة أكسبته خبرة عملية في تحصين المدن وإعدادها لحصار طويل الأمد ظهرت نتائجه الإيجابية مع صموده خلف أسوار عكا في مواجهة بونابرت.

وعلى الرغم من نجاح الأمير في استرداد المدينة فقد واجه مشكلة

مستعصية الحل مع الجزار الذي نجح في الحصول على خلعة ولاية صيدا أدارها من عكا. فعمد على الفور إلى ترميم قلعتها وتحصين أسوارها جيدا مستفيدا من تجربة الحصار السابقة في بيروت. وما لبث الأمير يوسف أن تحول إلى تابع للجزار بعد أن كان ولي نعمته منذ سنوات قليلة. ولم يكن لينسى استنجاد الأمير بالأسطول الروسي لاخراجه بالقوة من بيروت. فاستدرجه إلى عكا بعد أن أنهكه بالضرائب وقضى عليه مشنوقا عند أسوارها. وكان لعمله هذا بالغ الأثر في إرهاب الحكام المحليين الذين بادروا إلى استرضاء الجزار بالأموال، وباتت الضرائب تجبى مضاعفة من القوى المنتجة، ولم ينج التجار الأجانب أيضا، خاصة الفرنسيون منهم المتواجدون بكثافة في مناطق سيطرته، من سياسة البلص والمصادرة. كذلك استخدم الجزار خلعة الإمارة ومراكز حكام المقاطعات بدهاء مفرط، فجعلها سلعة تباع وتشرى لمن يدفع أكثر. فيعزل القديم بعد فترة قصيرة على توليه الحكم ثم ينصب مكانه حاكما جديدا يتعهد إليه بدفع ضرائب أكثر. نتيجة لذلك تجمعت لديه أموال طائلة ساعدته في تحصين مركز حكمه وتحويل قلعة عكا إلى حصن منيع عجزت مدفعية نابوليون عن اقتحامها بعد أن دك أسوارها طوال الفترة الممتدة ما بين 12 مارس و16 مايو 1799.

هزيمة الفرنسيين عند أسوار عكا

استنادا إلى الملاحظات السابقة يمكن تحليل الأسباب العميقة التي قادت نابوليون بونابرت إلى احتلال مصر والتوغل في بلاد الشام وصولا إلى أسوار عكا. وفي الوقت عينه، يمكن تقييم السياسة الذكية التي بنى عليها الجزار خطة متكاملة للدفاع عن مركز حكمه، انطلاقا من تجميع القوى العسكرية المحلية تحت قيادته والاستفادة من الإمكانيات الكبيرة المتوفرة في مناطق حكمه، بالإضافة إلى العون المباشر الذي وصله من القوى المعادية للفرنسيين وفي طليعتها الجيش العثماني والأسطول الإنجليزي، مع إبراز الدور الإيجابي للانتفاضات الشعبية في مصر التي أربكت الجيش الفرنسي ومنعته من دفع كامل قواته باتجاه بلاد الشام.

احتل نابليون مصر بسهولة فائقة نظرا لغياب استراتيجية واضحة للدفاع عنها تجمع ما بين الشعب المصري والمماليك، أي بين سكان البلاد

وحكامها. ولا تقدم الوثائق التاريخية لهذه المرحلة الدليل الكافي على أن المماليك قد دافعوا عن مراكز حكمهم، ولم يعدوا أي مخطط عسكري متكامل يشارك فيه الشعب المصري في الدفاع عن أرضه. وتوهم بونابرت أن خطته العسكرية ستنجح في التوسع إلى بلاد الشام عبر التودد إلى زعمائها بالمناشير والوعود الخادعة. وكان يؤمن إيمانا راسخا بأن جيشه سيلقى الترحيب الحار من جانب الطوائف المسيحية فيها بعد أن ذكر زعماءها بالخطاب السياسي التقليدي القائل بأن فرنسا هي الحامية الأولى لمسيحي الشرق، وأنها عادت مجددا للدفاع عنهم ولو بعد تأخير دام قرونا طويلة. ونظرا للصورة البالغة السوء التي رسمتها غالبية التقارير الفرنسية عن ظلم الجزار وتنكيله برعاياه، على اختلاف طوائفهم ومناطقهم، توهم نابوليون أيضا أن سكان بلاد الشام سيلتفون حول الجيش الفرنسي ويعتبرونه منقذا لهم من ظلم الجزار. وتقدم الوثائق التاريخية الأدلة الملموسة على أن الفترة الزمنية التي أمضاها نابوليون في مصر قبل الشروع بحملته على بلاد الشام كانت حافلة بالإشارات التي تؤكد رغبته في احتلال هذه المنطقة. فبعث برسائل إلى الجزار نفسه يعرض عليه التعاون، وعندما رفض بشدة بعث برسائل إلى حكام المقاطعات الواقعة تحت حكم الجزار يطالبهم بالانضمام إلى الجيش الفرنسي وتقديم كل الإمكانيات المتوافرة لديهم، من رجال وعتاد وخبرة ومساعدات عينية، للتخلص من بطش الجزار وتحررهم من سيطرته الدموية وابتزازه الدائم لمواردهم المالية. لكن عددا من تلك الرسائل كان يقع في أيدي جواسيس الجزار ويحمل إليه. كما أن بعض تلك الرسائل قد استخدم لتحريض الجزار على زعماء المقاطعات التابعة إليه، وبشكل خاص الزعماء المتناحرين على تولي مركز الإمارة في جبل لبنان.

باختصار شديد يمكن القول إن التقارير المغلوطة والمعلومات غير الدقيقة التي بنى عليها نابوليون خطته للتوسع العسكري نحو بلاد الشام جعلته يتوقع فتحا سهلا لهذه المنطقة على غرار فتح مصر، وتوقع كذلك أن تكون هزيمة الجزار في عكا شبيهة بهزيمة المماليك في المدن والقلاع المصرية. وليس مستبعدا أن بعض التقارير أكدت له أن الجزار سيسرع في حمل ثروته الطائلة من عكا ويرحل بها إلى مكان آخر قبل وصول الجيش الفرنسي إليها.

كان نابوليون يمني النفس بأن يسيطر على الثروة الطائلة التي في حوزة الجزار ليوظفها في إعداد جيش محلي يقدر بعشرات الآلاف من الجنود يشكلون بإمرته جيشا مدربا أفضل تدريب ليحقق حلمه بتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للنفوذ الفرنسي.

يضاف إلى ذلك أن نابوليون كان واثقا كل الثقة من عجز الجيش العثماني عن تقديم الإسناد العسكري الفعال للجزار ولجميع حكام المقاطعات في بلاد الشام نظرا لسوء تدريبه وعتاده من جهة، وانعدام الكفاءة القتالية والخطط الاستراتيجية لدى قادته من جهة ثانية. وكان مقتنعا تماما بأن البيانات العثمانية التي تحض الشوام على القتال ضد الفرنسيين ليست إلا من باب التعبئة الشعبوية عبر الخطب الطنانة، لكنها تفتقر إلى كل المقومات الموضوعية للصمود والتصدي. فأمر العثمانيون ولاتهم بالقتال ضد الفرنسيين وشاركوا فيه رغم قدراتهم العسكرية الضعيفة، خشية أن يصل الجيش الفرنسي إلى مقربة من مركز السلطنة فتعلن الولايات التابعة لها حركات التمرد والعصيان التي تقود إلى انهيار نفوذها. وليس من شك في أن الجيش العثماني خاض معارك عسكرية غير متكافئة مع الفرنسيين، لا من حيث التدريب والتسليح والذخيرة فحسب بل أيضا من حيث الكفاءة العسكرية في رسم الخطط وتنفيذها، فذاق العثمانيون مرارة الهزائم القاسية عند مواجهة حامياتهم للجيش الفرنسي الزاحف إلى عكا واجتياحه للتحصينات العثمانية الضعيفة في العريش، وغزة، ويافا، وصفد.

ولم تسفر تلك المواجهة عن انتصارات سهلة فحسب للجيش الفرنسي بل أفقدت العثمانيين ما يزيد على خمسة آلاف جندي قتلوا في المعارك أو تمت تصفيتهم بأمر من نابوليون متذرعا بانعدام المؤن الكافية لإطعام الأسرى. لكن حصار عكا أفشل خطة نابوليون لاحتلال بلاد الشام بعد أن واجه عقبات كثيرة أدت إلى عجزه الكامل عن احتلال عكا، وبالتالي توقف الحملة عند أسوارها ثم التخلي النهائي عنها وتراجعه باتجاه مصر. وتأكد بونابرت من قدرة الجزار على الصمود خلف أسوار عكا المنيعة لشهور عدة طالما أنه يتلقى الدعم المباشر من الأسطول البريطاني المسيطر على البحر سيطرة كاملة. فقد سبق للجزار أن قاوم الأسطول الروسي لمدة خمسة أشهر خلف أسوار بيروت والتي لا يمكن مقارنتها بمناعة أسوار عكا. وكان

بونابرت يخاف أن تطول فترة الحصار فيفقد جيشه القدرة على حكم مصر بعد أن تكثر الانتفاضات الشعبية ضده. وبنى استراتيجيته على أساس نصر سريع وكاسح لاجتياح جميع المدن والقلاع في بلاد الشام، والاستفادة من القوى البشرية الموالية له لتجهيز مزيد من القوى العسكرية المحلية التي يدربها تدريبا جيدا، ويزودها بأحدث الأسلحة الفرنسية ويضعها في خدمة الاستراتيجية الفرنسية للسيطرة على هذه المنطقة. إلا أن صمود الجزار في عكا لمدة زادت على شهرين مع الإصرار على المقاومة حتى النهاية، وعدم انحياز القوى المحلية، على اختلاف طوائفها، إلى جانبه جعلته يتخلى نهائيا عن خطته لاحتلال بلاد الشام. وقد وصلته معلومات موثوقة عن الأوضاع البالغة الدقة التي تعيشها الإدارة الفرنسية في باريس والتي حتمت عودته السريعة إليها لتسلم زمام الأمور فيها. فخسارة عكا ومعها الحلم المشرقي في بناء دولة قوية تحت قيادته لا يمكن أن تقاس بالربح الذي يجنيه من تفرده في إدارة مقاليد الحكم في فرنسا. ففضل التراجع باتجاه مصر تاركا جيشا يعاني ذل الهزيمة، وما لبث أن قرر الرحيل عنها إلى باريس متخفيا من الرقابة الإنجليزية.

يستدل من ذلك أن المعطيات التي استند إليها نابوليون للتوسع نحو بلاد الشام كانت تفتقر إلى الدقة، فالتوجه بخطاب طائفي تقليدي نحو زعماء الطوائف المسيحية في بلاد الشام لمناصرة الجيش الفرنسي الغازي لم يكن مفيدا. لقد توهم الفرنسيون أن مسيحيي الشرق سينضمون على الفور لمشروع أوروبي قادم لتحريرهم من السلطنة العثمانية الإسلامية تحت ستار أن فرنسا هي الحامية الأولى للنصارى أو المسيحيين في هذه المنطقة، إلا أن ذاكرة هؤلاء المسيحيين مازالت تحتفظ بالويلات الكبيرة التي لحقت بهم من جراء الحروب الصليبية. وكانت غالبية المسيحيين الشرقيين تعادي علنا الصليبيين، وترفض ادعاء الدول الأوروبية بأنها حامية لهم. واستمر معظم مسيحيي الشرق يعلنون عداءهم لمحاولات تغريبهم المتكررة في القرون اللاحقة. كما أن الطوائف الكاثوليكية التي تصنف خطأ كطوائف غربية هي طوائف شرقية لكنها تدين بالولاء اللاهوتي للبابوية وكان زعماؤها يعرفون جيدا أن الانحياز الكامل إلى الجيش الفرنسي سيقود إلى حرب داخلية سيدفعون ثمنها غاليا من أرواح رعاياهم وممتلكاتهم،

وقد يؤدي إلى حرب أهلية ذات وجه طائفي.

نشير أيضا إلى أن حاكم الجبل، الأمير بشير الشهابي الثاني، لم يبد حماس للغزو الفرنسي لبلاد الشام، كما أن أيا من خصومه السياسيين لم يقدم مساندة فاعلة للجيش الفرنسي بعد دخوله إلى بلاد الشام، ولم يقدم له مساعدة عينية من المؤن وغيرها. أما المساعدات الفردية المحدودة من جانب بعض السكان في جبل لبنان فقد جوبهت بمقاومة عسكرية وبمعارضة سياسية شديدة كادت تؤدي إلى صدامات دموية ذات وجه طائفي واضح. يكفي التذكير هنا بعامية عبيه لعام 1799، وهي أول عامية جمعت ما بين بعض المقاطعجيين الدروز وفلاحيهم لمجابهة أي تعاون ما بين قوى مسيحية محلية مع قوى استعمارية خارجية. فقد قرر زعماء الأسرة العمادية الدرزية التصدي للمساعدات التي أرسلها زعماء الأسرة اللمعية المارونية وقطع الطريق على الهدايا وبعض المؤن التي أرسلها سكان بعض القرى المتنية، خاصة بكفيا، إلى نابوليون في عكا. نتيجة لذلك حصل صدام دموي بين أنصار الأسرتين اقتصر على آل عماد وآل أبي اللمع وأنصارهما، بعد أن نجح عقلاء الأسر الأخرى في حصره وعدم تحويله إلى صدام طائفي مفتوح في جبل لبنان.

واقتصرت الأضرار على نهب القافلة التي أرسلها اللمعيون إلى نابوليون مقابل نهب هؤلاء لقرية كامد اللوز البقاعية التي يسيطر عليها العماديون. لكن الصدامات الدموية بين القوى المحلية لم تمنع بعض سكان الجبل من إيصال جزء من بضائعهم بحرا إلى الجيش الفرنسي المحاصر لعكا، سواء بهدف تقديم العون أو لبيع تلك السلع بأسعار مرتفعة للفرنسيين[21].

ليس من شك في أن مسيحيي بلاد الشام لم يبدو أي حماس للارتباط بالمشروع الفرنسي، وعلى رغم بروز بعض مظاهر الابتهاج السطحي بقدوم نابوليون إلى هذه المنطقة فإن الغالبية الساحقة من أبناء الطوائف الكاثوليكية الشرقية توجست خوفا من تجدد الحملات الصليبية التي ساهمت في توتير العلاقات الطبيعية، ولعقود طويلة، مع جيرانهم من الطوائف المسيحية الشرقية، بالإضافة إلى تأزم حاد في العلاقة مع جميع الطوائف الإسلامية. فلم يحصدوا من الحروب الصليبية الأولى سوى القتل، والتهجير، وتدمير القرى، وعدم الشعور بالأمن والاستقرار في هذه المنطقة. ولا تقدم الوثائق

التاريخية لهذه المرحلة، المحلية منها والأجنبية على السواء، الدليل الكافي على أن القوى الفاعلة في الطوائف الكاثوليكية في بلاد الشام قد أبدت حماسا ملحوظا للانخراط في المشروع الفرنسي. ومع أن معظم قيادات هذه المنطقة كانت متضررة من حكم الجزار فإنها آثرت الانتظار لمعرفة النتائج التي سيسفر عنها حصار نابوليون لعكا حتى تتخذ موقفا عمليا يضمن مصالحها بالدرجة الأولى. فزعماء الأسر المقاطعجية في بلاد الشام قد اشتهروا بالانتهازية واعتماد سياسة التودد إلى الحاكم المنتصر الذي يجد نفسه مضطرا إلى تثبيتهم على مناطق سيطرتهم تجنبا للمتاعب الكثيرة وخشية عدم انتظام جباية الضرائب فيها. وقد حددت هذه السياسة بشعار «فرض الطاعة عليهم وجباية الميري منهم». وإذ يكتفي المنتصر بتطبيق هذا الشعار فإن زعماء الأسر المقاطعجية يضمنون بقاء حكمهم في جميع العهود. وهي سياسة برغماتية أمنت استمرار واستقرار الزعماء في مناطقهم وتوارث النفوذ فيها حتى الآن. لذلك تريث جميع زعماء المنطقة في اتخاذ موقف من الجزار قبل التأكد من هزيمته على يد نابوليون، ولم يشاركوا في دعم الجيش الفرنسي على أساس أن جيشا لا يستطيع احتلال قلعة قريبة من مراكز تموينه في مصر سيعجز بالتأكيد عن احتلال قلاع أخرى محصنة داخل بلاد الشام بعيدا عن مصر، وعلى مقربة من مركز السلطنة. ومن الطبيعي أن يرفض حكام هذه المنطقة الانخراط في معركة ضد الجزار تؤدي بهم إلى الموت المحتم، وبأبشع الأساليب، في حال فشل نابوليون في احتلال عكا أو تراجع عن حصارها.

نشير كذلك إلى أن مقارنة الجزار بمماليك مصر لا تجد سندا لها، لا من حيث الوثائق ولا من حيث المعطيات الموضوعية، ففي حين تميز حكم المماليك في مصر بالنزاعات الدموية في ما بين قادة المماليك أنفسهم لدرجة أضرت بهيبة الطبقة المملوكية الحاكمة كلها نظرا لتعدد مركز القرار فيها، كان الجزار آنذاك بمثابة الحاكم شبه المنفرد والأكثر نفوذا بين ولاة هذه المنطقة، ففرض تدابير صارمة في مناطق سيطرته طبقت على السكان المحليين كما طبقت على الأجانب المقيمين فيها، وبلغت تلك التدابير حد رفض الامتيازات الأجنبية، وفرض الرقابة على إقامة التجار الأجانب ضمن أحيائهم السكنية أو طردهم منها أحيانا، ومنع القناصل من الادعاء بحماية

الرعايا المسيحيين في هذه المنطقة على أساس أنهم من رعايا السلطنة ولا تمييز لهم عن باقي السكان.

من ناحية أخرى لم يكن بمقدور الجزار أن يغادر عكا حاملا ثروته الطائلة إلى أي مكان آخر في السلطنة حيث يتعرض إلى الموت المحتم بعد أن يفقد جيشه ومركز حكمه. ومن المؤكد أن الجزار كان على علم بأخبار المجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي ضد الحاميات العثمانية الضعيفة في طريقه من مصر إلى عكا، وذلك بناء لأوامر مباشرة بالقتل الجماعي صادرة عن نابوليون شخصيا، وأدت تلك الأوامر إلى قتل عدة آلاف من الأسرى العثمانيين بشكل همجي، وبحجة عدم توفر المؤن الكافية لإطعامهم، مما أوقع الرعب في قلوب الجزار وأعوانه حيث سيكون مصيرهم الموت المحتم في حال الهزيمة أو الاستسلام.

بالمقابل، كان الجزار واثقا من أن نابوليون بونابرت المتمركز حديثا في مصر سيهاجمه بجيش عصري مزود بأحدث الأسلحة لاحتلال بلاد الشام من حيث هي بعد استراتيجي لا غنى عنه لكل حاكم يريد لنفسه الاستقرار على أرض مصر. فأدرك، منذ البداية، أن نابوليون سيهاجم عكا بعد أن يقيم شبكة من علاقات التحالف مع القوى المناهضة لواليها، وقد عزز الجزار أسوار المدينة بالمدفعية والرجال، وطلب مساندة الأسطول الإنجليزي بحيث تحول الحصار إلى صراع مفتوح ما بين الفرنسيين والإنجليز فارتدى بذلك بعدا دوليا ترتبت على نتائجه هزيمة أحد طرفي النزاع على المستوى الإقليمي.

كان حصار نابوليون لعكا حصارا بريا لأن المجال البحري بقي مفتوحا لوصول الذخيرة والمؤن إلى المحاصرين من جانب الإنجليز. ومع ذلك، أحدث الحصار إرباكا واضحا في مواقف القوى المحلية التي آثرت انجلاء الموقف العسكري وعدم الانخراط المباشر فيه. فليس سهلا على زعماء الأسر المقاطعجية أن يزجوا برجالهم في حرب مفتوحة ما بين الفرنسيين والإنجليز. وعلى رغم تسلل الحملة الفرنسية إلى مصر واحتلالها فإن الإنجليز كانوا يدركون جيدا صعوبة تمركز الفرنسيين في مصر لقطع طريق الهند البالغة الحيوية بالنسبة لمصالحهم. لذلك حشدوا سفنهم البحرية في شرقي المتوسط بانتظار المعركة الفاصلة للقضاء على الحملة الفرنسية. فشكلت

معركة عكا الاختبار الأول للصراع الفرنسي ـ الإنجليزي في هذه المنطقة. وقد بنوا استراتيجيتهم على أساس صمود الجزار خلف أسوار عكا لفترة طويلة يستطيع الإنجليز خلالها تحريض السلطنة وولاتها ورعاياها على الفرنسيين، وإعلان الجهاد المقدس لإخراج الفرنسيين الكفرة، كما تسميهم الفرمانات السلطانية، من البلاد الإسلامية. فالإنجليز يعلمون جيدا أن الجزار كان أقوى ولاة بلاد الشام إبان تلك المرحلة نظرا لتمرسه في الإدارة العثمانية منذ العام 1770، وفي إدارة ولاية صيدا منذ 1776، فأضاف إليها أحيانا إدارة ولايتي دمشق وطرابلس. لذلك أوكل العثمانيون إليه مهمة قيادة كل القوى، العثمانية والمحلية، الموجودة في بلاد الشام. وليس من شك في أن الإنجليز قد لعبوا الدور الأساسي في إصدار القرار العثماني بتولية الجزار في مركز القيادة العسكرية على تلك القوى نظرا لمعرفتهم العميقة بالعداء المستحكم بينه وبين الفرنسيين في جميع مناطق بلاد الشام منذ سنوات طويلة. وكان الإنجليز على اقتناع تام من أن هزيمة الجزار في عكا ستفتح الطريق أمام الفرنسيين لاحتلال المنطقة بكاملها، ولن يكون بمقدورهم مساعدة أي وال فيها بسبب افتقارهم إلى القوى البرية في حين تشكل مساعدتهم للجزار فرصة لا تقدر بثمن لإنزال هزيمة عسكرية نهائية بالجيش الفرنسي بعد إظهار عجزه أمام مناعة أسوار عكا برا وهيمنة الإنجليز المطلقة بحرا. وكان الإنجليز على معرفة دقيقة بالأوضاع السكانية في بلاد الشام التي تحتضن جماعات طائفية مسيحية كبيرة العدد، ومنها طوائف على استعداد للتعاون التام مع الفرنسيين ضد الجزار، والسلطنة، والإنجليز معا. فكان يتحتم عليهم نجدة الجزار بشكل فاعل وسريع لإفشال الحملة عن طريق إطالة أمد الحصار إلى أن يفقد الجيش الفرنسي وهج الدعاية التي أمنها له انتصاره السهل على مماليك مصر. وأفسح صمود الجزار في عكا في المجال لبروز تحالف عثماني ـ بريطاني، ولتحصين القلاع الداخلية بحيث تتحول المعارك عند أسوارها إلى حرب استنزاف طويلة الأمد لا يستطيع الجيش الفرنسي تحمل نتائجها.

في أثناء الحصار، طلب الجزار مساعدة الحكام التابعين له بالجيش والمؤن والذخيرة، إلا أن معظمهم تذرعوا بعجزهم عن إيصال الرجال والمؤن إلى قلعة محاصرة من جيش فرنسي قوي وصلت إليهم أخبار احتلاله

السهل لمصر دون مقاومة تذكر. فلعل بعضهم كان على اقتناع تام بأن هذا الجيش سيجتاح عكا بسرعة تمهيدا لاحتلال كامل لبلاد الشام.

وقد وصف طنوس الشدياق جانبا من الموقف الشعبي في بلاد الشام بعد الحصار بقوله: «فسرت الصنارى بقدوم الفرنسوية ووقع الرعب في قلوب الدروز»[22].

وبعد رحيل نابوليون عنها رأى الشدياق أن فك الحصار قد أرعب النصارى والأمير بشير الشهابي معا وتوقعوا انتقام الجزار، إلا أن تدخل الإنجليز حال لاحقا دون انتقامه منهم بعد أن استرضوه بالمال، بالإضافة إلى الهدايا الوفيرة التي أرسلت إلى القادة العثمانيين.

يتضح من ذلك أنه بعد قرابة السبعين يوما على حصار عكا، ورغم نجاح الجيش الفرنسي في دك قسم كبير من أسوارها، اضطر بونابرت إلى فك الحصار عن المدينة، وأمر جيشه بالانكفاء إلى مصر. وبعد أن وردته أنباء عن تبدلات مهمة في العاصمة الفرنسية، كان عليه أن يتخلى عن حلمه المشرقي بإقامة دولة قوية في مصر وبلاد الشام، وآثر أن يكون من صانعي القرار في باريس نفسها، فعاد إليها بسرعة متخفيا من رقابة الأسطول البريطاني، تاركا جيشا يعاني نتائج مشكلات الحصار والأوبئة، والهزيمة العسكرية. اللافت للنظر أن بعض الدراسات التاريخية تفسر هزيمته العسكرية في عكا بتضخيم الدور الإنجليزي، أو بالإشارة إلى مرض الطاعون الذي أهلك عددا كبيرا من الفرنسيين، وكان مرضا دائم الظهور في بلاد الشام إبان تلك المرحلة، وقد أهلك كثيرا من الفرنسيين ومن جيش الجزار، كما أهلك أعدادا كبيرة من السكان المحليين. لكن عودته مهزوما من عكا إلى مصر قد عجلت في خروج الجيش الفرنسي مهزوما منها أيضا بعد فترة زمنية لا تزيد على السنتين أمضاهما الفرنسيون في حروب مستمرة لإخماد الثورات المحلية التي عمت مختلف المناطق المصرية. وتشير بعض المصادر إلى أن بونابرت قد خسر ما يزيد على خمسة عشر ألف جندي في حملته على بلاد الشام، وذلك خلال فترة زمنية تقارب أربعة أشهر فقط. وكان على العثمانيين أن يبادروا إلى تشكيل جيش كبير العدد من الحاميات العثمانية والقوى المحلية في بلاد الشام للحاق بالجيش الفرنسي المهزوم إلى مصر وإخراجه منها بالقوة تحت راية الدفاع عن

أرض الإسلام ضد الكفرة والملحدين الفرنسيين. وليس من شك أن الإنجليز شجعوا العثمانيين على تشكيل حملة عسكرية للقضاء نهائيا على الوجود الفرنسي في مصر وإعادتها إلى طاعة السلطان، بعد قرون من ا لسيطرة المملوكية عليها، إلا أن الحملة العثمانية لم تحقق الانتصار العسكري الذي كانت تحلم به في مصر بسبب عدم تعاون زعماء المماليك معها من جهة، وعدم تعاون الجزار ومعظم حكام المقاطعات في بلاد الشام من جهة أخرى. وعند تيقنه من الهزيمة النهائية، أوكل نابوليون قيادة فلول الجيش المهزوم إلى الجنرال كليبر، وخطط للفرار من مصر إلى باريس «كما يفر العصفور من القفص»، ليبدأ مجددا معركته لتوحيد أوروبا في وقت بات فيه يفتقر إلى أسطول بحري قوي لمواجهة الأسطولين البريطاني والروسي.

ورغم انتصاراته البرية الكثيرة انتهت مغامرته الأوروبية أيضا بهزيمة قاسية في معركة واترلو. وقد احتفظ الإنجليز لأنفسهم بتسجيل انتصار نهائي على الجيش الفرنسي في معركة أبي قير البحرية. وتشير بعض المصادر إلى أن الفرنسيين دخلوا تلك المعركة بما تبقى لهم من العساكر الموجودة على أرض مصر والتي لم ينج منها إلا القليل، هذا في وقت كانت فيه بعض الحاميات الفرنسية تتعرض لهجمات الأسطول الروسي في المتوسط.

أخيرا، لابد من التذكير بأن نابوليون وعد جنوده في بداية الحملة على مصر بأنه سيوجه الرصاصة القاتلة إلى المصالح البريطانية. وبفضل صمود الجزار عند أسوار عكا انهار الحلم البونابرتي في الوصول إلى تفرد فرنسا في مصر وبلاد الشام. على العكس من ذلك، ترسخت المصالح البريطانية في المنطقة، تدعمها قوى عسكرية قوية، واتفاقيات حماية ووصاية جعلت بريطانيا صاحبة القرار الأول، ليس في مصر وبلاد الشام وحدهما، بل أيضا في الجزيرة العربية والسودان بالإضافة إلى مركز القرار في الآستانة نفسها[23].

السلطنة العثمانية تفشل في استخلاص العبر من هزيمة بونابرت عند أسوار عكا

شكلت هزيمة نابوليون عند أسوار عكا مرحلة مهمة في تاريخ السلطنة

العثمانية،

إذ اعتبرت أول معركة عسكرية ناجحة ضد التدخل الأوروبي المباشر على مشارف القرن التاسع عشر. إلا أن سؤالا مهما يطرح نفسه بقوة: هل أدركت السلطنة مخاطر الغزو الأوروبي المباشر وأعدت مخططا طويل الأمد للتصدي له كما فعل اليابانيون؟

دل حصار عكا على أن قوى محلية قليلة العدد، وبعد أن تلقت دعما من الإنجليز والعثمانيين، استطاعت أن تنزل هزيمة قاسية بجيش فرنسي عصري، مدرب أفضل تدريب ومزود بأحدث الأسلحة، فأنهت بذلك مشروعا استعماريا فرنسيا كبيرا للسيطرة على حوض البحر المتوسط وتحويله إلى بحيرة للنفوذ الفرنسي بعد القضاء على السلطنة العثمانية والحلول مكانها. ثم عاد نابوليون إلى باريس مهزوما، فسعى إلى التعويض عن هزيمته بتجهيز جيش جديد سيفشل بدوره في توحيد أوروبا كما فشل مشروعه السابق في توحيد مصر وبلاد الشام. إلا أن هزيمة نابوليون عند أسوار عكا شكلت أيضا منعطفا بالغ الأهمية في مصر وبلاد الشام، وكان لها الأثر المباشر في إظهار ضعف السلطنة العثمانية التي دخلت ولاياتها تباعا مرحلة التجاذب بين الفرنسيين والإنجليز. وليس من شك في أن عوامل عدة ساهمت في إنزال الهزيمة بالجيش الفرنسي في عكا، وتأتي في طليعتها صلابة الموقف المقاوم الذي اتخذه الجزار بالإعداد الجيد لمقاومة الفرنسيين. فاتخذ، منذ البداية، قرارا واضحا بالتصدي للجيش الفرنسي الغازي ورفض كل رسائل الترغيب والترهيب التي بعث بها نابوليون إليه. ولم تخدعه تصريحات نابوليون وبياناته المعسولة حول اعتناقه للإسلام، ووضع الجيش الفرنسي في خدمة السلطنة لإنقاذ مصر وبلاد الشام من سيطرة المماليك وإدارتهم الفاسدة، بل انصرف إلى تحصين أسوار عكا وحشد القوى العسكرية المدربة تدريبا جيدا والمزودة بأفضل ما توافر لديه من أسلحة للدفاع عنها. وكان من الطبيعي أن يقيم تحالفا مع قائد الأسطول البريطاني في هذه المنطقة انطلاقا من قراءة دقيقة للصراع الفعلي بين الإنجليز والفرنسيين فيها. وتقدم بعض المصادر في هذا المجال سببا إضافيا لهزيمة بونابرت هو تفشي مرض الطاعون في صفوف القوات الفرنسية، وهو مرض كان يفتك بالمصابين به، من فرنسيين ومحليين، بسرعة فائقة وكان من الصعب مكافحته

إبان تلك المرحلة.

كان لموقف الجزار المقاوم الأثر الواضح في دفع السلطنة العثمانية إلى اتخاذ قرار صريح بمقاومة نابوليون الزاحف على بلاد الشام. فجندت جيشها لقتاله، كما طلبت إلى ولاتها مواجهته بكل ما توافر لديهم من قوة، فأثار ذلك الموقف ارتياحا شعبيا عارما جعل القوى المحلية في بلاد الشام تتريث في الانحياز إلى جانب الفرنسيين، وترفض مساندة الحملة، وذلك على رغم رغبة جميع القوى في التخلص من بطش الجزار. فصمود الجزار داخل أسوار عكا أربك زعماء الأسر المحلية بعد أن تبين لهم أن احتلال بلاد الشام لن يكون سهلا كاحتلال مصر، لاسيما أن الإنجليز وضعوا قواتهم البحرية إلى جانب العثمانيين، وأعلنوا عن تحالف وثيق لإنهاء الوجود الفرنسي في مصر نفسها تحت ستار الحفاظ على وحدة السلطنة. وقد أثبت الجزار كفاءة عسكرية عالية في الدفاع عن عكا وصموده داخل أسوارها المحصنة بوجه مدافع الحملة الفرنسية طوال أكثر من شهرين كانت كافية لإجبار نابوليون على التخلي نهائيا عن حلمه التاريخي باحتلال بلاد الشام وتأسيس امبراطوريته الشرقية. نتيجة لذلك ضمن الجزار لنفسه رضى السلطنة العثمانية، فتمركز في حكم ولاية صيدا حتى وفاته العام 1805.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الإنجليز بدأوا على الفور يحرضون السلطنة على الجزار والقول بإنها باتت عاجزة عن تغيير ولاة بلاد الشام سنويا، كما كانت تفعل في السابق. وتشير دراسات أخرى إلى أن السلطنة قد تكون أدركت مخاطر تبديلهم إبان تلك المرحلة الحرجة من تاريخها. ويدل الجدول الذي أعده عادل إسماعيل بأسماء الولاة الذين حكموا ولايات صيدا وطرابلس ودمشق على أن الوالي كان يعين، في الغالب، لمدة عام واحد، وقد عين الجزار نفسه، لأول مرة واليا على صيدا العام 1775. أي بعد فترة وجيزة على إخراجه بقوة الأسطول الروسي من بيروت سنة 1773، وعلى رغم تعيين بعض الولاة عليها لفترة لا تزيد على السنة، وبشكل متقطع خلال الحقبة ما بين 1776 و 1786، فإن الجزار حكم ولاية صيدا في معظم سنوات تلك الحقبة، ودون تبديل، في الفترة ما بين 1787 حتى وفاة العام 1805. ونظرا لكفاءته العسكرية والإدارية أسندت إليه السلطنة العثمانية، بالإضافة إلى ولاية صيدا، شؤون ولاية طرابلس للعامين 1799 و 1803،

وولاية دمشق للسنوات 1783 و 1790-1794, و 1798 و 1804[24].

فبقاؤه طوال هذه السنوات في السلطة دون تبديل سهل مهمة التحريض البريطاني عليه، فإذا عزله السلطان ربح التحالف الأوروبي مكسبا مهما بإزاحة أقوى الولاة العثمانيين في بلاد الشام من طريقهم، وإذا عجز السلطان عن عزله بدا ضعيفا أمام الولاة الآخرين الذين قد يحذون حذو الجزار في التمرد على السلطنة، وإفقادها لهيبتها أمام رعاياها.

وبما أن الجزار كان مكروها جدا، وكان أسلوبه في الحكم يتسم بإرهاق القوى المنتجة بالضرائب والبلص والسخرة، فإن عددا كبيرا من الحكام والإداريين التابعين له لم ينجوا من التعذيب والتشويه الجسدي ومصادرة الأموال والأملاك وصولا إلى بيع خلعة إمارة جبل لبنان لمن يتعهد بدفع أكبر كمية من الضرائب، هذا بالإضافة إلى احتجاز رهائن لديه من أبناء المشكوك في ولائهم له أو منعا لتقاعسهم عن دفع الضرائب في أوقاتها المحددة.

وفي إطار سياسته الرامية إلى جمع المال بمختلف السبل لم يسلم التجار الفرنسيون وغيرهم من المصادرة والبلص وجباية الضرائب في ولايته لا تجبى عادة في الولايات العثمانية الأخرى. وقد اعتمد الجزار سياسة احتكار بعض السلع التجارية دون أن يعبأ بتذمر التجار الأجانب واحتجاجهم الرسمي لدى القناصل وسفراء الدول الأجنبية.

نتيجة لذلك زادت الشكاوى الأوروبية والمحلية والعثمانية معا ضد الجزار، وكان التجار الأجانب، خاصة الفرنسيون منهم، يحتكرون تجارة معظم السلع الأساسية المعدة للتصدير الخارجي وتستخدم فيها النقود وليس التبادل السلعي. لكن سياسة الجزار الاقتصادية بنيت على أساس كسر ذلك التقليد لمصلحة احتكار جديد قام به الجزار وأعوانه للاتجار بسلع مهمة كالحرير والقطن والحبوب وغيرها. وتعرض معظم وسطاء التجار الأجانب من السكان المحليين في بلاد الشام لغضب الجزار وانتقامه، مما أوقع خسائر كبيرة في صفوف التجار الأجانب والوسطاء المحليين. وشكل الجزار فريق عمل من أقرب المخلصين إليه، تدعمهم فرق عسكرية من الأرناؤوط والمغاربة بالدرجة الأولى، وليس من العثمانيين أو المماليك، فازدادت النقمة العثمانية عليه بتحريض يومي من الإنجليز والفرنسيين.

مع هزيمة نابوليون عند أسوار عكا تحول الجزار وفريق عمله العسكري والإداري إلى نموذج يحتذى في الولايات العثمانية الأخرى، بعد أن باتت السلطنة بحاجة إلى مهادنة وتثبيت ولاة أقوياء في مصر وبلاد الشام في مرحلة تميزت بشن حملات أوروبية على ولايات السلطنة، خاصة البعيدة منها. إلا أن تلك السياسة اتسمت بالمرحلية فقط بعد أن عجزت السلطنة عن إقامة تحالف استراتيجي مع ولاتها للدفاع عن مركز السلطنة وأطرافها. وبتحريض من الدول الأوروبية الاستعمارية، خضع السلطان العثماني لرغبة تلك الدول فأمر بعزل «الوالي المتمرد»، أحمد باشا الجزار، الذي أظهر كفاءة عالية في صد الغزو الأوروبي. وتكررت تلك السياسة القصيرة النظر لاحقا مع محمد علي بعد سيطرته على بلاد الشام واستقراره فيها لمدة قاربت عشر سنوات. واعتبر العثمانيون أن انتصار كل من الجزار ومحمد علي على الأوروبيين لم يكن دعما للسلطنة بل انتقاصا من سيادتها يستوجب التأديب الصارم بالعزل.

ونظرا لعجز الجيش العثماني عن القيام بتنفيذ العزل في مواجهة وال قوي كان لابد من طلب المساندة من جيش أوروبي، مع تقديم المزيد من التنازلات للدولة الأوروبية المساندة أو «الصديقة».

في البداية، تقاسم الجزار الانتصار على نابوليون بدعم مباشر من الإنجليز، فاعترفت له السلطنة بذلك الانتصار وثبتته في ولايته لسنوات عدة، وأضافت إليه خلعة الحكم في بعض الولايات المجاورة، إلا أن السلطنة نفسها سرعان ما وقفت على الفور ضد الجزار بعد أسابيع معدودة من رحيل بونابرت عن عكا، وجعلته في موقع الوالي المتمرد على السلطنة، ووصفته الفرمانات السلطانية بأبشع النعوت. وإمعانا في تشويه صورته، وهي مشوهة منذ البداية، فإن بعض المصادر التاريخية تنكر على الجزار انتصاره على الجيش الفرنسي وترجعه بالكامل للإنجليز. كما أن بعض الوثائق العثمانية التي نشرت إبان مرحلة عصيان الجزار لا تتورع عن وصفه بالخيانة، وبالعمالة للإنجليز. فغياب المخطط العثماني للدفاع عن السلطنة وولاياتها في مواجهة الغزو الأوروبي بدد انتصار الجزار في عكا، فتفرد به الإنكليز دون أن تنصفه وثائقهم التاريخية، مع أن صموده في عكا شكل نقطة تحول جذرية في هزيمة المشروع الفرنسي على مصر وبلاد

الشام والآستانة، وهو أكبر مشروع استعماري غربي حتى ذلك الحين. بالمقابل، فإن هزيمة الحملة الفرنسية على بلاد الشام ومصر لم تكن هزيمة نهائية للمشروع الفرنسي بل مجرد حملة عسكرية فاشلة.

اعتمد العثمانيون مجددا سياسة التوازن ما بين الفرنسيين والإنكليز، وعدم السماح لأي منهما بالتفرد في السيطرة على هذه المنطقة التي تضم قوى متنوعة ذات علاقة تاريخية بالغرب. وكثيرا ما كانت كل من فرنسا وبريطانيا تفضل سياسة التقاسم الودي للمصالح فيما بينهما على حساب المصالح الأساسية للسلطنة وولاياتها. ويمكن التأكيد بأن الصراع الفرنسي - الإنكليزي لم يكن يرتدي طابع الصدام العسكري المسلح، كما أن القوى المحلية التي بنت استراتيجيتها على أساس استمرار التناقض بينهما بشكل جذري لا يحتمل التوافق قد أصيبت بخيبة أمل كبيرة على غرار ما حل بمحمد علي في مصر.

بعض الملاحظات الختامية

حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت اليابان قد خطت خطوات واسعة باتجاه الوحدة الداخلية والسلطة المركزية، ونتيجة لذلك برز اهتمام متزايد بالقطاع الحكومي الذي تشرف عليه الدولة، واتسعت رقعة خطوط المواصلات البرية والنهرية والبحرية، وزاد الإنتاج الزراعي المحلي عدة أضعاف ما كان عليه في السابق، وشهدت اليابان تراكما مهما في النقود المدخرة بسبب العزلة الطوعية وتقليص حجم التبادل التجاري مع الخارج إلى الحدود الدنيا.

إلا أن سياسة اختيار أطفال إلى عرش اليابان، أو فتيان دون الخامسة عشرة من العمر تأتي في إطار استراتيجية عامة لقادة الساموراي، خاصة من أسرة توكوغاوا التي بات زعماؤها حكام اليابان الفعليين طوال القرنين السابع والثامن عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر. ولم يبرز الإمبراطور كحاكم مطلق الصلاحية ويحظى باحترام وطاعة اليابانيين لدرجة القداسة إلا مع الإمبراطور مايجي وخلفائه من بعده، وذلك منذ العام 1868.

لعبت طبقة الساموراي الدور الأساسي في الصراعات الداخلية من جهة، والوحدة المركزية من جهة أخرى، فالتف كبار قادة الساموراي حول

السلطة المركزية الحاكمة التي يديرها الشوغون، في حين شكلت الشرائح المتوسطة والدنيا منهم قادة المقاطعات أو الدايميو. وعلى الرغم من المنازعات الكثيرة التي شهدها التاريخ الياباني في القرنين الثامن والتاسع عشر فإن العزلة الطوعية أدت إلى تراكم ثروات محلية مهمة وبلورت شرائح جديدة من التجار والحرفيين والبورجوازية الصغيرة الذين تحالفوا مع صغار الساموراي وشكلوا قوى اجتماعية جديدة كان لها دور كبير في حماية اليابان من الغزو الأجنبي من جهة، وفي حماية مشروع النهضة اليابانية التي أطلقها لاحقا الإمبراطور مايجي من جهة أخرى.

فالإفقار المستمر لغالبية أفراد طبقة الساموراي، خاصة قادة المقاطعات من الدايميو التي تعرض أفرادها لقمع منظم من السلطة المركزية بسبب نزعتهم التحررية من قيودها، وعدم الرغبة بدفع الضرائب إليها، وشريحة صغار الساموراي التي لا يمتلك أفرادها أراضي كافية للعيش في بحبوحة، كان له الأثر الواضح في إضعاف تقاليد التراتبية الاجتماعية التي كانت سائدة بقوة في اليابان وذلك لصالح الدعوة إلى المساواة بين جميع اليابانيين في الحقوق والواجبات. وقد أدرك أبناء الشرائح الاجتماعية القديمة أن الزمن لا يعمل لمصلحتهم إذا تشددوا في الحفاظ على امتيازاتهم القديمة.

لذلك تخلى الكثيرون منهم عن بعض تلك الامتيازات بشكل طوعي وتصاهروا مع الشرائح الاجتماعية الصاعدة من أبناء البورجوازية اليابانية. كما أن صغار الساموراي ورجال الدين البوذيين ساهموا بنشاط في نشر التعليم العام بين الطبقات الوسطى والدنيا اليابانية، في حين كانت الفئات العليا تهتم بتعليم أبنائها منذ قرون طويلة. كذلك شهدت الأرياف اليابانية تبدلات إيجابية في تلك المرحلة أبرزها تبلور طبقة الفلاحين الأحرار، وبروز الملكية الخاصة على نطاق واسع، والاهتمام بزيادة الإنتاج في قطاعات زراعية حيوية كالأرز. ولعبت سياسة الشوجون إبان مرحلة توكوغاوا في الدفاع عن الوحدة الداخلية ومنع النزاعات المحلية الدور الأساسي في زيادة التراكم المالي، وتنمية جميع القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتقليص التبادل التجاري مع الخارج إلى الحدود الدنيا(25).

شهدت مرحلة توكوغاوا تبدلات مهمة على مختلف الصعد، فقد تبلور خلالها كثير من الإيجابيات، بشكلها الجنيني، والتي ستصبح القاعدة

الأساسية للفكر السياسي الياباني في مرحلة النهضة الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. تخلى غالبية حكام المقاطعات من الدايميو عن نزعتهم الانفصالية وخضعوا طوعا للسلطة المركزية بقيادة الشوغون، كذلك تخلى غالبية الريفيين الوافدين إلى المدن طوعا عن معظم تقاليدهم الريفية المتنافرة وتبنوا تقاليد المدن التي وفدوا إليها، وتخلت شرائح واسعة من الساموراي طوعا عن بعض امتيازاتها التقليدية وانخرطوا إلى جانب الشوغون بهدف بناء السلطة المركزية في اليابان الموحدة، وتصاهروا مع الشرائح الجديدة من اليابانيين الذين جمعوا أموالا نقدية من التجارة والحرف والصناعات الحديثة وشكلوا قاعدة صلبة لانطلاقة الأيديولوجية اليابانية السائدة والتي تبشر بتوسيع الطبقة الوسطى ومقولات للتعاون الطبقي بدلا من التناحر الطبقي بين طبقتي الأغنياء والفقراء.

بالمقابل، شهدت السلطنة العثمانية وولاياتها مظاهر ضعف بدأت تباعا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد تخلت السلطنة نهائيا عن إعداد الحملات العثمانية للتوغل باتجاه غربي أوروبا، ثم انكفأت قوة السلطان لحماية الآستانة والولايات القريبة منها، والتي حافظت على وحدة مركزية عثمانية متماسكة ترفض كل أشكال التجزئة والتقسيم، وتعمل على قمعها بقسوة. إلا أن تلك المركزية باتت هشة للغاية مع تزايد حركات التمرد التي قام بها الولاة العثمانيون في مصر وبلاد الشام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكانت مؤشرا على ضعف السلطة المركزية العثمانية وتفكك قواها الانكشارية ذات الأسلحة التقليدية الموروثة.

كانت تحركات التمرد تقع آنذاك في منطقة ذات أهمية بارزة على طرق التجارة الدولية الاستراتيجية. وفي الوقت عينه، شهدت ولايات السلطنة الأخرى، خاصة البعيدة منها، ولادة أسر حاكمة قوية، ولها قواها العسكرية الخاصة ومواردها المالية التي لا ترسل إلا اليسير منها إلى مركز السلطنة. وضمنت تلك الأسر لأبنائها حكما وراثيا عن طريق رشوة رأس الجهاز الإداري العثماني. وبرز تحالف وثيق بين بعض الأسر الإقطاعية الغنية في بلاد الشام ومصر وقوى المماليك فيها على حساب ضعف الولاء التام للسلطة المركزية العثمانية.

وكان لزعماء العشائر والتحالفات القبلية القوية في بادية الشام وداخل

الجزيرة العربية دور إضافي في إضعاف السلطة المركزية العثمانية بعد أن وسعوا مناطق الرعي على حساب المناطق الزراعية المجاورة للسكن البدوي، وتمنعوا عن دفع الضرائب بل فرضوا على الولاة العثمانيين دفع الإتاوات لهم مقابل حماية قافلة الحج السنوية. ونشطت الدعوة الوهابية داخل الجزيرة العربية بالتحالف مع الأسرة السعودية المناهضة للعثمانيين. كما نشط علي بك أبو الذهب في مصر، وضاهر العمر الزيداني ومن بعده أحمد باشا الجزار في بلاد الشام، وذلك على حساب إضعاف السلطنة. فكان من الطبيعي أن تنتهز الدول الأوروبية تلك الصراعات الداخلية في السلطنة العثمانية لتجرد حملاتها العسكرية عليها بهدف احتلال بعض ولاياتها. وعلى رغم فشل الحملات الأوروبية الأولى 1798-1807 فإن السلطنة قد فشلت هي الأخرى في استعادة وحدتها المركزية ودخلت في حروب دموية مع ولاتها المتمردين بالاستناد إلى الدعم العسكري الأوروبي، فنجحت ظاهريا في استعادة تلك الوحدة إلا أنها فشلت فعليا في تحاشي مسالك التغريب التي قادتها إلى الانهيار النهائي.

لقد برز العدوان الأوروبي على السلطنة وولاياتها على أرض الواقع مع احتلال نابوليون بونابرت لمصر وتوغله باتجاه بلاد الشام. ورغم هزيمته عند أسوار عكا قبل هزيمته النهائية على أيدي الإنجليز في معركة أبي قير البحرية، فإن مشروعا أوروبيا آخر عاد إلى الظهور بعد سنوات قليلة عام 1807 عندما سعى الإنجليز لاحتلال مصر وتنفيذ ما عجز نابوليون عن تحقيقه تحت ضغط المعارضة الداخلية والصراع الإنجليزي ـ الفرنسي على الساحة الدولية. فكان من الطبيعي أن يبرز لدى المصريين والشوام شعور أو احساس مشترك بوجود عدو أوروبي خارجي يخطط لاحتلال مصر وبلاد الشام ومناطق عثمانية أخرى. ويعتبر هذا المخطط إيذانا بنهاية السلطنة العثمانية التي باتت عاجزة عن حماية نفسها والحفاظ على وحدتها الداخلية، أرضا وشعوبا ومؤسسات. وعلى رغم قصر المدة الزمنية التي عاشتها مصر في ظل الاحتلال الفرنسي لأراضيها، فإن تلك الحملة تركت نتائج بالغة الأهمية في كل من مصر وبلاد الشام وصولا إلى مركز القرار في السلطنة نفسها. وأبرز تلك النتائج إدخال مصر وبلاد الشام في دائرة التحديث على النمط الأوروبي المباشر.

نخلص إلى القول إن كلا من السلطنة العثمانية وولاياتها من جهة، واليابان من جهة أخرى، كانت تعيش هاجس الخوف من هجوم استعماري غربي عليها منذ أواخر القرن الثامن عشر. لكن موقع السلطنة على خط التماس المباشر مع القوى الأوروبية المتحفزة للسيطرة عليها جعلها تتلقى الضربات العسكرية الأولى وتعيش حركة تحديث قسرية خوفا من السقوط تحت الحكم الأوروبي المباشر. في حين استمرت العزلة الطوعية تحمي اليابان من ذلك الهجوم طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر حين أجبر اليابانيون على فتح موانئهم بالقوة أمام التجارة الدولية، ووقعوا اتفاقيات مجحفة بقيت آثارها السلبية تتفاعل داخل اليابان طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأدت إلى إسقاط حكم أسرة توكوغاوا. فوظف اليابانيون كامل إيجابيات مرحلة توكوغاوا واستفادوا منها إلى الحد الأقصى ليعيدوا تشكيل جبهتهم الداخلية، وينطلقوا في حركة تحديث جذرية وناجحة.

غير أن السلطنة العثمانية وبعض ولاياتها، خاصة مصر وبلاد الشام، دخلت تجربة التحديث بالاقتباس عن الدول الغربية الساعية للسيطرة عليها، ووظفت تلك الاقتباسات للحفاظ على قاعدة اقتصادية أنهكتها النزاعات المستمرة بين القوى المحلية من جهة، وفساد الجهاز السياسي والإداري والمالي والعسكري العثماني، من جهة أخرى.

ونتج عن ذلك أن مصر ومعها الآستانة دخلتا في عملية تحديث للقوى العسكرية بالدرجة الأولى، وهي تجربة سبقت حركة التحديث اليابانية بأكثر من نصف قرن. وسرعان ما تآكلت تلك الأسبقية مع مرور الزمن وتحولت إلى سلبيات قاتلة قبل أن تبدأ اليابان نهضتها، وذلك بفعل الصدامات العسكرية المدمرة بين السلطان والوالي التابع له، وبتشجيع مباشر من الدول الأوروبية بالذات والتي كانت تحرص على تقديم الأسلحة الحديثة لإنهاك طرفي النزاع.

2 أسبقية النهضة المصرية على النهضة اليابانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر

وصول محمد علي إلى سدة الحكم في مصر

إن قراءة معمقة لما آلت إليه السلطة المملوكية في مصر قبيل حكم محمد علي تدل بوضوح على وقوع صدامات دموية، ونزاعات متواصلة على السلطة فيما بين جماعات المماليك أنفسهم. ونتج عن ذلك تدمير منظم لاقتصاد البلاد، مما أعاق حركة التراكم المالي والخبرات الاقتصادية فيها، كذلك أدت المنازعات إلى فوضى سياسية، وحروب دموية في مختلف المناطق المصرية[1]. ودلت الخسائر القليلة التي تكبدتها الحملة الفرنسية في مصر على عجز الجيش العثماني عن المواجهة، وبالتالي عن حماية الولايات التابعة للسلطنة، فكان على القوى المصرية الحية أن تتصدى للغزو الخارجي الزاحف على أراضيها. وبات محمد علي بمنزلة القائد الذي التفت حوله معظم تلك القوى، وأوكلت إليه السلطنة العثمانية زمام القيادة السياسية والعسكرية، لمواجهة قوى الغزو الخارجي.

كانت القوى الإنكشارية إحدى العقبات الأساسية التي وقفت في طريق تفرده بالسلطة في حكم مصر، مما اضطره إلى القضاء على المماليك. وكان عليه أن يضمن لاحقا إلى جانبه العمق الاستراتيجي التاريخي لمصر لضمان سيادتها الداخلية، وذلك بالسيطرة على كل من السودان وبلاد الشام. لذلك اعتبر وصول محمد علي إلى السلطة بمنزلة إنقاذ لمصر والمصريين من مرحلة تاريخية تميزت بالتفسخ والانحلال على مستوى القوى السياسية والعسكرية والإدارية المملوكية، والجمود الاقتصادي على مستوى قوى وعلاقات الإنتاج. وكانت الظروف ملائمة جدا للإنقاذ بعد تراجع نابوليون بونابرت عن حصار عكا، ومن ثم الهزيمة النهائية للحملة الفرنسية على يد الإنجليز في معركة أبي قير البحرية قرب الإسكندرية. ومنذ العام 1805 بات محمد علي حاكم مصر الفعلي دون منازع. وطوال الحقبة الممتدة من بداية حكمه حتى 1827 بقي باشا مصر يخضع طوعا لإرادة الباب العالي، واضعا جيشه الحسن التدريب والتسليح للدفاع عن وحدة السلطنة، وقمع حركات التمرد والعصيان ضدها في الجزيرة العربية واليونان. فضمن بذلك دعم السلطنة لبقائه طويلا في الحكم دون عزل أو تبديل.

إصلاحات محمد علي

على الرغم من فشل الحملتين الفرنسية والبريطانية في الاستقرار على أرض مصر، فإن بروز محمد علي كحاكم قوي فيها بعد إطاحته بحكم المماليك شكل منعطفا مهما وجذريا في تاريخ مصر والسلطنة العثمانية طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد استفاد حاكم مصر الجديد مما تركته حملة نابوليون بونابرت في مصر.

لقد كتبت عشرات الدراسات العلمية المنشورة بمختلف اللغات لتقييم النتائج الإيجابية والسلبية لتلك الحملة. وهناك عدد لا بأس به من المؤرخين الذين يعتبرون أن الحملة الفرنسية على مصر شكلت نقطة انطلاق لحركة التحديث الشامل في مصر وبلاد الشام وبها تتحدد بداية التاريخ الحديث في هاتين المنطقتين[2].

ونظرا لطول الفترة الزمنية لحكم محمد علي (1805-1848)، فقد شهدت

سنوات حكمه إنجازات مهمة كانت على التوالي:

التصدي للحملة البريطانية على مصر العام 1807، وإرسال أول بعثة علمية إلى أوروبا 1808، ثم تلتها عدة بعثات أخرى، وتصفية أكثر من 470 مملوكيا في مجزرة القلعة بالقاهرة 1811، وإرسال حملة عسكرية ضد الحركة الوهابية في الجزيرة العربية 1811، والقيام بالمسح الشامل والإصلاح الزراعي في مصر، وبناء أول كلية للهندسة في مصر 1816، والبدء بحفر ترعة المحمودية 1819، وإدخال زراعة القطن الطويل التيلة إلى مصر 1820، وتوجيه حملات إلى السودان والنوبة وكريت 1821، واستقدام كلوت بيك لتأسيس كلية الطب بالقاهرة 1825، وإصدار أول جريدة رسمية بمصر 1827، وتأسيس المجلس الاستشاري بمصر 1829، والحملة العسكرية على بلاد الشام (1831-1840)، واحتلال الجيش المصري للأناضول وتوقيع صلح كوتاهية 1833، والبدء بسد الدلتا العام 1834 ثم التخلي عنه لاحقا، وإنشاء قسم الأعمال العامة والمجلس البلدي بالإسكندرية 1835، وفتح خط دائم للملاحة البخارية بين السويس وبومباي 1836، وإنزال هزيمة عسكرية بالجيش العثماني في نصيبين (NIZIP) 1839، وتوقيع معاهدة لندن والانسحاب المصري من بلاد الشام وحكم مصر وراثيا 1840، وأخيرا القبول بالمحاكم التجارية في مصر 1845 مختتما بذلك حياته السياسية.

وفي العام 1847 حل إبراهيم باشا مكان والده إلا أنه توفي بعد أشهر قليلة، فخلفه الخديو عباس حلمي، وكان محمد علي لايزال على قيد الحياة إلى أن توفي العام 1849.

بدأت إصلاحات محمد علي بالظهور انطلاقا من ترسيخها في مصر أولا، ومن ثم جرى نقل بعضها إلى بلاد الشام مع حملة إبراهيم عليها (1832-1840). إلا أن الإحاطة بهذه الإصلاحات من جوانبها كافة يتطلب أكثر من دراسة[3].

نشير هنا، باختصار شديد، إلى أبرز ما قام به محمد علي من الإصلاحات التي تبلورت تباعا على الشكل التالي:

1- تحديث الجيش المصري: أجرى محمد علي سلسلة من الإصلاحات العسكرية، لتأسيس جيش عصري أظهر كفاءة قتالية عالية في معظم المعارك التي خاضها. ولعل أبرز إنجازاته التي كان لها الصدى الكبير في

مركز السلطنة، قيامه بتصفية دموية للمماليك في مصر بتاريخ الأول من مايو 1811، أعقبتها تصفية نهائية للفرق الإنكشارية في الآستانة، قام بها السلطان محمود الثاني في الفترة ما بين 29 مايو و16 يونيو 1826. وقد استفاد الباشا ممن بقي من ضباط الحملة الفرنسية في مصر، وكان في طليعتهم الكولونيل جوزيف سيف Joseph Seves، فعهد إليه بمهمة تدريب الوحدات الجديدة في الجيش المصري. وأوكل إدارة مصانع البارود، وبناء الجسور، وشق الطرقات إلى مهندس معمار فرنسي هو باسكال كوست Pascal Cost. ووضع إبراهيم باشا إلى جانبه عددا من الضباط الفرنسيين لقيادة الحملات العسكرية على بلاد الحبشة والسودان، طمعا في مناجم الذهب فيهما، وفي حملته على الجزيرة العربية لقمع الحركة الوهابية، وفي حملته على بلاد اليونان لكسب ود السلطان، وفي حملته على بلاد الشام لتحقيق البعد الاستراتيجي لمصر، ولو اقتضى الأمر الحلول مكان السلطان في الآستانة، وإصلاح السلطنة من الداخل على غرار تجربة التحديث المصرية.

تشكل الجيش المصري في البداية من مجموعات كبيرة من أبناء الفلاحين، وبشكل خاص من سكان بلاد النوبة، وكان على الكولونيل سيف أن يعد لقيادة الوحدات والأركان بضع مئات من الضباط الأتراك، والشراكسة، والمماليك، والأفارقة، واستقدم محمد علي عشرات الضباط من فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبروسيا، وأوكل إليهم مهمة تدريب وقيادة الكتائب الجديدة. ورغم تحالفه الوثيق مع الفرنسيين لم يرتكب محمد علي خطأ استراتيجيا بجعل كل قيادات الكتائب العسكرية منهم خوفا من تآمر فرنسي محتمل ضده في معركة عسكرية فاصلة. وضمانا لهذا المنحى الاستراتيجي السليم بقيت القيادة العليا للجيش المصري، بجميع وحداته، تحت إمرة الباشا وينوب عنه أحد أبنائه في قيادة الحملات العسكرية.

نما الجيش المصري الجديد ببطء إذ لم يتجاوز عدد أفراده في نهاية العام 1823 عشرة الآلاف من المشاة، موزعين على ست فرق عسكرية تضم كل منها خمسة طوابير. فإعداد جيش عصري يتطلب الوقت الكافي لإنشاء مدارس ثانوية، ومعسكرات دائمة للتدريب اليومي، وتأسيس قوات نظامية كانت تضم أبناء العائلة المالكة، إلى جانب أبناء كبار الأعيان وكبار الضباط،

بحيث تشارك كل قوى المجتمع في الدفاع عن مصر. وكان هذا التدبير جديدا كل الجدة على الفكر السياسي والاجتماعي في السلطنة وجميع ولاياتها، إذ لم يكن من عادة أبناء الطبقات العليا المشاركة في الأعمال العسكرية، ونادرا ما كان الولاة أنفسهم على دراية بالشؤون العسكرية التي كانت سابقا حكرا على الفرق الإنكشارية دون سواها حتى 1826.

قدم الفرنسيون للجيش المصري الدعم المباشر من سلاح ومدربين. فقد أرسلت الحكومة الفرنسية إلى مصر، بعد فترة وجيزة من طلب محمد علي المساعدة العسكرية، أربعة آلاف بندقية دفعة واحدة، وتعهدت بسد حاجات الكلية الحربية. ويفسر الحماس الفرنسي بمحاولة الثأر من الإنجليز، والسعي إلى استعادة مصر عن طريق التحالف السياسي، بعد أن فقدوها عن طريق الغزو العسكري. وكانت الحكومة الفرنسية تعرف جيدا الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إليها محمد علي، وتعمل على تجييرها لمصلحتها إذا سنحت لها الفرصة بذلك. وقد عبر القنصل الفرنسي في مصر، بشكل واضح، في رسالة إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ 7 أغسطس 1826 جاء فيها: «إن عملية بناء القوات المصرية التي عهد بها إلى بعثة فرنسية ستمهد لأحداث تجعلنا قادرين على بسط سيطرتنا ذات يوم على هذا البلد».

نمت أعداد الجيش المصري بسرعة في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، استعدادا للقيام بحملة عسكرية على بلاد الشام، وتهديد السلطنة في عقر دارها. فقد زاد عدد المدارس والبعثات العسكرية في هذه الفترة، ومنها مدارس أنشئت خصيصا لإعداد الضباط، وكان برنامجها متطابقا إلى حد بعيد مع برامج ومناهج مدرسة سان سير Saint Sir الفرنسية الشهيرة. وبنى مدرسة لقيادة الأركان، ومدرسة للموسيقى العسكرية، ومدارس للمجندين، ومدرسة للفروسية، ومدرسة للهندسة العسكرية وغيرها. وبات الوجود العسكري الفرنسي كثيفا في هذه المدارس كخبراء وأساتذة ومدربين، بالإضافة إلى أعداد متزايدة من أفراد البعثات العائدين إلى مصر للانخراط في الجيش الجديد، وفي مؤسسات الدولة الحديثة. وكان من الطبيعي أن يتزايد عدد الضباط والإداريين المصريين الذي يتقنون لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية، إلى جانب إتقانهم للغة العربية وأحيانا للغة العثمانية

أيضا.

غني عن التذكير أن الحكومة الفرنسية قدمت بسخاء مساعدات مباشرة لبناء الجيش المصري الجديد، في وقت كانت تعمل فيه على توجيهه لخدمة مصالحها في شرق البحر المتوسط. ففي العام 1825، على سبيل المثال، كان عدد الضباط والخبراء الفرنسيين في الجيش المصري قد ازداد لدرجة أثارت احتجاج بريطانيا التي أبلغت الباشا عن مخاوفها من غلبة النفوذ الفرنسي في جيشه. وعندما تجاهل محمد علي تبديد المخاوف البريطانية كان عليه أن يتحمل نتائج انحيازه إلى جانب الفرنسيين، وما يستتبع ذلك من موقف بريطاني يراقب تحركاته بدقة، ويحرض عليه السلطان العثماني. وعلى الرغم من مشاركة الجيش المصري في الحملة الفاشلة على اليونان إلى جانب السلطنة، فإن التحريض البريطاني عليه بقي مستمرا. فقد أبلغ الإنجليز الباب العالي أن أحد الصحافيين الفرنسيين نشر تقريرا أكد فيه أن عائدات محمد علي تجاوزت الخمسين مليون فرنك فرنسي - وهو رقم تعرف بريطانيا جيدا أنه مبالغ فيه - تاركا السلطنة تعاني من الإفلاس الشديد.

في البداية، تكللت جميع المعارك الحربية التي خاضها الجيش المصري بالنجاح قبل حملته الفاشلة على بلاد اليونان، وهي تقع في القسم الأوروبي من السلطنة العثمانية. فقد سحق الجيشان العثماني والمصري في معركة نافارين Navarin البحرية، في إشارة واضحة إلى أن الاستراتيجية الأوروبية لن تسمح للسلطنة بالاحتفاظ بتلك المنطقة لسنوات طويلة. كما أن تلك الحملة قادت إلى تقارب مباشر بين بريطانيا وروسيا وفرنسا ضد السلطنة وحليفها والي مصر، فأدرك محمد علي مخاطر الاستمرار في حرب انتحارية ضد أوروبا مجتمعة، وفي داخل أوروبا بالذات، لذلك اتخذ قرارا فوريا بالتخلي عن تلك المغامرة العسكرية، لأنها لن تعيد بلاد اليونان إلى السلطنة، بل ستقضي على الجيش المصري في معركة لا تقع في صلب الأهداف الاستراتيجية لباشا مصر. وبات على السلطان محمود الثاني أن يتخذ قرارا مماثلا بالاعتماد على جيش عثماني عصري وليس على الجيش المصري للدفاع عن السلطنة وولاياتها.

وقد أوكل محمود الثاني إلى بريطانيا، العدو الرئيسي لفرنسا وحليفها

محمد علي، الدور الأساسي في تأسيس وتدريب وتسليح جيش عثماني جديد. وعلى الرغم من استعانة السلطنة ببعض الضباط من دول أوروبية أخرى، إلا أن مهمة بناء الجيش العثماني كانت بريطانية بالدرجة الأولى، وقد عرفت بريطانيا كيف توجهه لاحقا ضد الجيش المصري في معركة استنزاف طويلة الأمد انتهت بانهيارهما معا.

لقد تحول الجيش المصري في عهد محمد علي إلى أفضل القوى العسكرية العصرية في المشرق العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد تراوح تعداده ما بين 127 و150 ألف جندي خلال السنوات (1820 ـ 1840)، وبلغ تعداد الفرق فيه حوالي 45 فرقة العام 1838، وكان يضم ما بين عشرة و12 ألف جندي غير نظامي، وكان قادته في الغالب من المماليك، والأتراك، والشركس، والقوقازيين، بالإضافة إلى عدد محدود من المصريين، والمغاربة، والأوروبيين، والشوام، ومن الجزيرة العربية. ويشير تقرير للعام 1833 أن موازنة مصر العامة بلغت ما يعادل 17,6 مليون دولار أمريكي، وبلغت النفقات ما يقارب 15,5 مليون دولار منها حوالي 11,8 مليون دولار للنفقات العسكرية[4].

2- الإصلاحات الاقتصادية: ألغى محمد علي نظام الالتزام في جباية الضرائب منذ 1809، وأنجز المسح الزراعي الشامل لكامل الأراضي المصرية العام 1813، والذي على أساسه أصدر قرارات تقضي بإعطاء المالك الجديد حق التصرف مدى الحياة بمساحات محددة من الأراضي الزراعية التي تم توزيعها على الفئات المتنفذة في المجتمع المصري، فضمن التفافها حوله طوال فترة حكمه.

وعمل كذلك على بناء قاعدة صناعية متطورة، وشجع الشوام والمغاربة والأوروبيين على المجيء إلى مصر، للعمل فيها والاندماج مع أبنائها، وأصدر عددا كبيرا من القرارات التي تشجع الهجرة إلى مصر للعمل والاستقرار الدائم فيها.

ففي الرابع من أبريل 1814، نشر محمد علي في مالطا إعلانا يدعو فيه العمال من جميع الاختصاصات للمجيء إلى مصر، والتعاقد مع الدولة للعمل في الصناعات التابعة لها بأجور مغرية. وفي العام التالي عمم الدعوة على بعض العواصم الأوروبية لتزويده بعمال مهرة ومتخصصين في صناعة

النسيج بهدف الاستفادة العقلانية من المواد الخام المنتجة في مصر، وتحويلها إلى سلع مصنعة للتصدير إلى الخارج، فتوافد إلى مصر آلاف العمال من بلاد الشام، واليونان، ومالطا، وإيطاليا وغيرها، وعمل معظمهم في صناعة القطن، والصوف، والحرير، التي بدأت بالظهور منذ العام 1816. كذلك فتحت مصانع جديدة لصناعة السكر، والنيلة، والزجاج، والدباغة، والورق، والبارود، والمنتوجات الكيماوية. ومع كثرة توافد العمال الأجانب إلى مصر، سارع محمد علي إلى مصادرة العمال الحرفيين في القاهرة وباقي المناطق المصرية، لإجبارهم على العمل في المؤسسات الصناعية التي أنشأتها الدولة. ويشير تقرير القنصل الفرنسي في مصر «روسل» إلى وزير خارجيته، بتاريخ 31 مايو 1817، إلى وجود خطة لدى والي مصر تقضي بالاستغناء عن العمال الأجانب في المؤسسات المصرية فور إيجاد البديل المحلي.

أظهر المسح الاجتماعي الذي أجراه محمد علي العام 1814 أن عدد سكان مصر آنذاك لم يكن ليزيد على 3,532 مليون نسمة، وهو رقم صغير بالقياس إلى حجم مصر الجغرافي، وإلى قدرتها على الاستيعاب السكاني والعمل الزراعي، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية آنذاك 2,231,915 فدانا فقط، فأدرك محمد علي منذ البداية، أهمية العنصر البشري في بناء الدولة الحديثة، لذلك حرص على استقطاب العمال الصناعيين والمزارعين من ذوي الخبرة في أحد حقول الإنتاج الزراعي، خاصة الحرير الذي كان يعتبر إنتاجا مربحا، نظرا لشدة الطلب عليه في الأسواق الدولية، إلا أن احتكار الدولة في عهده لعدد كبير من قطاعات الإنتاج، وغالبية التجارة الخارجية والداخلية، جعل مصر مزرعة كبيرة تتحكم بها الدولة المركزية لمصلحة القوى العسكرية بالدرجة الأولى. في الوقت نفسه، ارتبط الفلاح المصري ارتباطا تبعيا بالأرض التي يعمل عليها، ويقدم محصولها لدولة احتكارية تحدد أسعار المحاصيل الزراعية، ونادرا ما تبقي للفلاح من إنتاجه ما يزيد على الضرائب المفروضة عليه. وإذا زاد الإنتاج على الضرائب المقررة، فنادرا ما كانت الدولة تدفع له قيمة المحصول نقدا بل تعطيه ورقة بالإعفاء من الضريبة المتوجبة عليه للسنوات المقبلة، هذا بالإضافة إلى تحميل الفلاح مسؤولية الضرائب الجماعية عن القرية، وأحيانا عن المنطقة بكاملها(5).

بدأ الباشا الإصلاح الزراعي بسلسلة من المصادرات طاولت أراضي كبار الفلاحين أولا لمصلحة مزارع الدولة، ثم توسعت المصادرة لتشمل صغار الفلاحين عن طريق البلص، والسخرة، والضرائب الجماعية، وإلزام الفلاح على التجنيد الإجباري وغيرها. ونتج عن ذلك أن تحولت مصر إلى دولة قوية لشعب فقير، وكانت طبقة الفلاحين في أسفل درجات السلم الاجتماعي.

وقامت سياسته الاقتصادية على ركيزتين: تأسيس صناعة حديثة مع تطوير بعض الحرف القديمة لإنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية، واحتكار الدولة للتجارة. فتحولت الدولة في عهده إلى المحتكر الأول للسلع الزراعية المعدة للتصدير الخارجي، مما حرض عليه التجار الأجانب والقوى المحلية التي كانت تلعب دور الوساطة لهم في مناطق سيطرته. وتلاحظ التقارير الدبلوماسية لتلك الفترة أن السلاطين وكبار الباشوات والولاة لم يتعاطوا التجارة في السابق. إلا أن تجربة الجزار في ولاية عكا، وما جمعه من ثروة طائلة عبر احتكار التجارة، وبيع خلعة الإمارة، والسخرة، والمصادرة، والحد من نفوذ التجار الأجانب، وسجن المتعاونين معهم، شكلت نموذجا يحتذى للولاة العثمانيين في مصر وبلاد الشام، وفسرت الاتفاقيات التجارية استنادا إلى مطالعات مستقاة من قوانين التجارة الدولية، وأعدها مشرعون حقوقيون من ذوي الشهرة العالمية بناء على تكليف من باشا مصر.

فأكدت المطالعات أن نصوص الاتفاقيات لا تمنع الحكام المحليين من تعاطي التجارة بحرية من جهة، ولا تعطي التجار الأجانب ووكلاءهم المحليين ادعاء الحق الحصري باحتكار السلع، مادام النص الأصلي ينطلق من مبدأ حرية التجارة من جهة أخرى. لذلك كتب القنصل البريطاني في مصر، السيد سالت Salt إلى وزير خارجيته السيد جورج كانينغ George Caning بتاريخ 5 مايو 1825 تقريرا جاء فيه: «يصنع الباشا جميع السلع الغالية الثمن والمعدة الآن للتصدير إلى الخارج، كالقطن والنيلة والسكر، وذلك عن طريق توظيف ذكي لرأس مال كبير أسهم الباشا في توزيعه على مختلف فروع هذه الصناعات. وما كان بمقدور المزارعين المحليين أن يتملكوا الآلات الحديثة لإنتاج تلك السلع، وبالتالي لم يكن بمقدور التجار الأجانب الحصول عليها».

خلقت سياسة محمد علي الصناعية الجديدة مناخا اقتصاديا استفاد منه والي مصر، وليس من مصلحة السلطان أن يتدخل لإجبار واليه على اتخاذ موقف يضر بمصالحه الشخصية ومصلحة مصر الوطنية، لكي يقدم خدمة مباشرة إلى التجار الأجانب دون سواهم. فعلق الوزير على تقرير قنصله بالقول إن ملاحظاته صحيحة في منطلقاتها النظرية. فدولة تتنازل لأخرى عن حق تنظيم صادراتها ووارداتها أمر غير منطقي، كما أن مبدأ المعاهدات التجارية بين السلطنة وولاياتها من جهة، والدول الأوروبية من جهة أخرى، نص أساسا على ضرورة تقديم تنازلات متبادلة من الطرفين وليس إجبار السلطنة على حماية التجار الأجانب على حساب التجار المحليين. وذلك يؤكد صواب السياسة الاقتصادية التي تبناها محمد علي لحماية مصالحه داخل حدود مصر. لذلك حمل معه إلى بلاد الشام والجزيرة العربية كل شعاراته الإصلاحية التي طبقها في مصر، ومنها احتكار المواد الخام والسلع الثمينة المصنعة والمعدة للتصدير، وهي تدابير لم تكن مألوفة في بلاد الشام، ولم يتم تحضير السكان المحليين لتقبلها بعد تأمين المصالح الأساسية للقوى المحلية المنتجة. كما أن بعض السلع التجارية، كإنتاج الحرير بشكل خاص، كان مورد الرزق الوحيد لأعداد كبيرة من السكان، ويجمع منه الأعيان والمتنفذون، والمرابون ثروات طائلة، ويشكل العمود الفقري لعمل التجار الأجانب، خاصة الفرنسيين، في جبل لبنان ومناطق بلاد الشام المجاورة له.

لذلك انفجر صراع حاد ومكشوف بين محمد علي وتجار الحرير في بلاد الشام، من المحليين والأجانب معا، الذين وجدوا في مشاريع الباشا الاحتكارية مساسا مباشرا بمصالحهم الكبيرة التي تضررت إلى الحد الأقصى طوال فترة حكمه، وبات يتعين على دولهم العمل على إنزال هزيمة قاسية بمشروعه لتوحيد مصر وبلاد الشام. كما أن بعض التدابير التي اتخذها محمد علي للتخفيف أحيانا من قيود نظام الاحتكار لم تبدل من الطابع العام لسياسته الاقتصادية الثابتة، والتي يمكن إيجازها على الشكل التالي:

كان محمد علي المالك الوحيد، والصناعي الوحيد، والتاجر الوحيد في جميع المناطق التي سيطر عليها. ومن إيجابيات الباشا رفضه الدائم لسياسة

القروض الطويلة الأمد التي تقود إلى إسقاط مصر في دائرة الديون. وعندما سئل عن سبب رفضه للقروض الطويلة الأمد أجاب بقوله: «أفضل أن أبيع مواسمي مسبقا متى احتاج إلى مال، على أن أستدين مالا يجب وفاؤه عينا». بالمقابل، فإن سياسة الاقتراض بفوائد فاحشة لقاء رهن موارد البلاد شكلت العمود الفقري للسياسة الاقتصادية في السلطنة ومصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي السياسة التي سار عليها جميع السلاطين وخلفاء محمد علي، وقادت إلى احتلال مصر وانهيار السلطنة العثمانية.

3- إصلاح التعليم: اهتم محمد علي اهتماما جديا بتشجيع التعليم على المستويات كافة، فأنشأ عددا كبيرا من المدارس الابتدائية في جميع المناطق، كما فتح الكثير من المدارس الثانوية في المدن والقصبات الكبرى. ولما كان التعليم العالي لايزال حكرا على الدول الأوروبية، سارع محمد علي إلى إرسال عدد من البعثات العلمية إلى جامعاتها، وبشكل خاص إلى الجامعات والمعاهد الفرنسية. كذلك أرسل بعض البعثات إلى جامعات ومعاهد بريطانيا والنمسا، في إشارة واضحة إلى أن سياسته الثقافية قامت على أساس تنويع مصادر التعليم والثقافة واللغات للطلاب الذين تلقوا تحصيلهم العلمي على نفقة الحكومة المصرية.

أرسلت أولى البعثات إلى فرنسا العام 1818، وضمت 40 طالبا من مصريين، وأتراك، وشوام، وأرمن. وتوزعت اختصاصات الطلاب بين مدنية وعسكرية على حد سواء، وأبرزها: دراسة القانون، والعلوم السياسية، والطب، والزراعة، والكيمياء، والهندسة المعمارية، والطباعة، ورسم الخطوط، والهندسة العسكرية، والمدفعية، والميكانيك، وبناء السفن. لكن غالبية البعثات كانت تضم أعدادا كبيرة من المتجهين للتخصص في القضايا العسكرية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الهندسة والصناعة والطب.

وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد الطلاب الإجمالي الذين أرسلهم الباشا إلى أوروبا بلغ 339 طالبا منهم 230 إلى فرنسا، و95 إلى بريطانيا، و14 إلى دول أوروبية أخرى. وكان عدد الذين درسوا الهندسة والصناعة منهم 320 طالبا، وطالبان درسا الزراعة، و17 علوما إنسانية[6]. كذلك اهتم محمد علي ببناء المدارس العصرية في مصر والتي بلغ عددها قرابة

الخمسين مدرسة تضم ما يزيد على 5500 طالب العام 1838. يكفي التذكير بأن مدرسة أبو زعبل كانت تضم آنذاك حوالي 1500 تلميذ، ومدرسة الاسكندرية قرابة 1300 تلميذ، هذا بالإضافة إلى مدرسة الخيالة، ومدرسة المدفعية، ومدرسة الهندسة، ومدرسة الموسيقى، ومدرسة الألسن وغيرها[7].

إن ظاهرة تجميع المدارس في القاهرة والإسكندرية كانت السمة الغالبة على عهد محمد علي وخلفائه من بعده. كما أن الاهتمام بالطباعة، لنشر العلم والثقافة، قد احتل حيزا واسعا في سياسة محمد علي الثقافية، ولعبت مطبعة بولاق الشهيرة التي أسست العام 1821 وتوسعت بسرعة في السنوات التالية على تأسيسها، الدور الأساسي في نشر الكتب بالعربية والتركية والفارسية، بالإضافة إلى نشر الكتب التي ترجمت في المرحلة اللاحقة عن الفرنسية والإنجليزية. وصدرت عن هذه المطبعة الصحيفة الحكومية «الوقائع المصرية» التي اعتبرت أول صحيفة عربية تصدر بانتظام في بلد عربي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المسؤول الطلابي للبعثة الأولى كان أستاذ اللغة العربية والجغرافيا في ثانوية لويس الكبير في القاهرة، السيد جوزف أيوب، الذي يدل اسمه بوضوح على انتمائه المسيحي، وقد يكون من بلاد الشام. وفي ذلك توكيد على أن محمد علي لم يكن يهتم بمسألة الانتماء الطائفي التي كانت متفجرة في بلاد الشام، ولا يعتمد سياسة التمييز بين المصريين والوافدين إلى مصر من جنسيات أخرى.

4- الإصلاحات الاجتماعية: فتح محمد علي باب الهجرة واسعا إلى مصر، بهدف زيادة الكثافة السكانية التي تساعد على بناء دولة قوية على أسس حديثة، ويحميها جيش عصري. وعلى الرغم من وضعه لبعض الضوابط، بإعطاء الأولوية للمصريين في مختلف قطاعات العمل والإنتاج، فإنه ألغى كل أشكال التمييز ما بين المصريين وغير المصريين، وأطلق الحرية لجميع الطوائف في ممارسة شعائرهم الدينية جهارا، وإنشاء الكنائس، والمعابد، والمدارس، والنوادي الاجتماعية الخاصة بهم، وساوى بين السكان في الحقوق والواجبات، وهو تدبير لم يكن معمولا به بدقة في بعض أنحاء السلطنة وبعض الدول الأوروبية نفسها، وخاصة بالنسبة لليهود في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

مصر تحاول استنهاض السلطنة العثمانية على قاعدة العداء للأجانب (1805-1827)

فور تسلم محمد علي حكم مصر العام 1805، عمل على درء مخاطر الغزو الأوروبي مجددا بعد حملتين أوروبيتين فاشلتين، وبات من واجبه القيام بالمهمات العسكرية الملقاة أساسا على كاهل الجيش العثماني. وشكل شعار «وحدة العالم الإسلامي» جانبا مركزيا في استراتيجية الباشا، للوقوف بوجه الأطماع الأوروبية المحدقة بالسلطنة وولاياتها[8].

تبعا للشرع الإسلامي، تعتبر السلطنة العثمانية مسؤولة عن حماية الدين الإسلامي وأراضي المسلمين، إلا أن عجز جيشها عن رد العدوان الأوروبي أفسح في المجال أمام الأقوياء من ولاتها، كأحمد باشا الجزار ومحمد علي، أن يبرزا مهارة عسكرية في أثناء القيام بهذه المهمة، مما أكسبهما تقدير السلطان من جهة، وخوف خصومهما من القيام بأي محاولة للتمرد ضدهما من جهة أخرى. وقد أدرك والي مصر، منذ البداية، حجم الالتفاف الشعبي حوله مادام على علاقة وطيدة بالسلطنة، ويقوم بمهمة الدفاع عن كرامة المسلمين. وكان محمد علي يدرك تماما أن المواجهة العسكرية مع الآستانة والدول الأوروبية في آن واحد ستكون حتما مواجهة خاسرة. لذا كان عليه، طوال العقدين الأولين من حكمه (1805-1827)، أن يظهر بمظهر الوالي الذي يضع جيشه في خدمة السلطان، مع الإلحاح في دعوته لكي يقوم بدوره الشرعي في حماية أراضي المسلمين وكراماتهم، ولم يتقاعس عن تجنيد كل الطاقات في سبيل الدفاع عن السلطنة وولاياتها في مواجهة الغزو الأوروبي. لكن حربه إلى جانب السلطنة في بلاد اليونان بمواجهة التحالف الأوروبي دفعت الدول الكبرى للعمل على فك تحالفه الاستراتيجي الدائم مع السلطنة، فوجدت تلك الدول الأوروبية أن أفضل وسيلة ملائمة للإيقاع بين السلطان والباشا هي التلويح له للتوسع نحو بلاد الشام، واستغلت بريطانيا الأزمة المالية التي حلت بالباشا بعد مشاركة جيشه في اليونان، لتحرضه على احتلال بلاد الشام الغنية بالموارد الطبيعية للتعويض عن خسائره الكبيرة، فأصدر وزير خارجيتها تعليمات إلى سفيره في الآستانة بتاريخ 4 يونيو 1826 تقضي بضرورة إقناع محمد علي، مع التلويح بخوض حرب ضده، بالتجاوب مع الوساطة الدبلوماسية لحل الأزمة

اليونانية وذلك عن طريق إعطائه الأمل في ولاية سوريا عوضا عن اليونان، وبمساعدته في مشاريع لبناء سفن حديثة.

ثم أصدر إلى قنصله في الإسكندرية بتاريخ 10 يونيو 1826، التعليمات التالية: إذا استطعنا حمل محمد علي على تبني مصالحه الخاصة بالدرجة الأولى، وأمكن لنا إقناعه بوجهات نظرنا، فمما لا شك فيه أن ذلك سيكون ضامنا لنجاح المفاوضات معه. سيكون من الأفضل له التنازل عن قسم من الجزية التي يجبيها من اليونانيين مقابل أن يحتفظ ابنه لنفسه بولاية سورية. أما الاستمرار في حرب اليونان فيعني تبديد موارده في إخضاع شعب مقاوم لن يستطيع احتلال بلاده قبل أن يفنى جيشه بكامله»[9].

من جهتها، كانت الدبلوماسية الفرنسية تزين لمحمد علي احتلال بلاد المغرب العربي، تسهيلا لتحركات حملتها المرتقبة لاحتلال الجزائر والتوسع منها نحو المناطق المجاورة. ورأى الفرنسيون أن القضاء على نظام القرصنة ونهب السفن البحرية، الذي بلغ ذروته في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، سيقود إلى إنعاش التجارة البحرية والدولية، ويقدم فوائد كبيرة لمحمد علي وللعالم كله. وعلى الرغم من صداقته الوثيقة مع الفرنسيين، تحفظ الباشا على هذا التوجه مركزا على الاقتراح البريطاني الرامي إلى احتلال بلاد الشام تعويضا لخسائره في اليونان.

أدرك الدبلوماسي النمساوي الداهية مترنيخ أن الباشا سيسقط في حبائل السياسة البريطانية إذا وافق على تشكيل حملة على بلاد الشام. فأرسل وزير خارجيته بوغوس Boughos إلى مصر حاملا معه التحذير التالي: «لا يمكن لبريطانيا أن تقبل بدولة قوية في مصر ومستقلة عنها. فموقع مصر الجغرافي من جهة، وواقع أن التجارة مع الهند تشكل أساس عظمة بريطانيا من جهة أخرى، يجعلان هذه الدولة الكبرى حريصة كل الحرص على إبقاء مصر ولاية ضعيفة وعاجزة».

إلا أن محمد علي كان عاجزا عن فك التحالف مع السلطان العثماني، في وقت يشارك فيه الجيش المصري بقوة في حرب اليونان، وبمواجهة تحالف أوروبي كبير، استنادا إلى اتفاقية لندن بتاريخ 6 يوليو 1827. نتيجة لذلك مني الجيشان العثماني والمصري بهزيمة قاسية في معركة نافارين البحرية. ونقل القنصل الروسي رد فعل محمد علي في رسالة بتاريخ 13

ديسمبر 1827 جاء فيها: «هتف محمد علي: الأقوياء دائما على حق»! فمعركة نافارين أعطته الفرصة لتكرار القول إنه لا يأسف لفقدان سفنه، لأنه كان يتوقع هذه النتيجة التي تقبلها برضى كامل مادامت أظهرته في موقع من وضع نفسه في خدمة السلطان منفذا لإرادته، وأن جلالة السلطان سيجده مستعدا على الدوام لبذل كل الجهود الممكنة للمشاركة في الحرب، إذا قرر استئنافها.

تدل الوثائق التاريخية الموثوقة على أن محمد علي لم يكن يسعى مجددا إلى مواجهة التحالف الأوروبي في اليونان، على الرغم من إيمانه، حتى ذلك الحين، بوحدة القوى العثمانية بزعامة سلطان قادر على مواجهة الزحف الغربي. واستخلص من هزيمة نافارين درسا مهما بأن الاستمرار في الحرب ضد التحالف الأوروبي في بلاد اليونان. سيكون انتحارا طوعيا. فكان لابد من القبول بشروط التحالف خوفا من خسائر إضافية مدمرة. وتشير بعض الوثائق إلى جوانب مهمة من استراتيجية الباشا بعد فشل الحملة على بلاد اليونان. فقد ورد على لسانه ما يلي: «ماذا أفيد أنا من بلاد اليونان، أو من كريت، بل من جميع الجزر اليونانية؟ إن كل أحلامي تعيش في مصر، فأنا أريد أن أعمل فيها ولها، ولا أطمع إلا في فترة سكون». وتشير مقالة صحفية إلى حقائق تاريخية لم تكن معروفة في هذا المجال، منها: «لا يعرف كثير من المصريين أن 30 ألفا منهم قضوا غرقا في المياه اليونانية عند ميناء نافارين، حيث خسرت مصر 19 قطعة من أسطولها البحري من مجموع 31 قطعة حاربت هناك، كما غرق ثلاثة أرباع مليون جنيه مع القطع البحرية المصرية»[10].

ليس من شك في أن رقم الثلاثين ألف قتيل مبالغ فيه، إلا أن الهدف منه إبراز فداحة الضربة العسكرية التي أنزلها التحالف الأوروبي بالتحالف العثماني ـ المصري، مما جعل الباشا يحجم عن الاستمرار في المجابهة مع الدول الغربية مع احتمال تزايد نقمة السلطان عليه، لتقاعسه عن نجدة السلطنة، والدفاع عن ولاياتها الأوروبية، في حين رأى الباشا أن تبادر السلطنة إلى تجديد نفسها أولا، حتى لا تخوض حربا انتحارية، هي غير مستعدة لها، مع التحالف الأوروبي، وتنتهي بتدميرها النهائي. لذلك وجه محمد علي رسالة مطولة إلى السلطان العثماني بتاريخ 12 ديسمبر 1827

منبها إلى ضرورة تجديد السلطنة على قواعد الدين الإسلامي الحنيف، مع الاعتماد الكامل على العلوم والتكنولوجيا العصرية، وتقوية موارد السلطنة. وقد جاء في رسالته: «لقد سبق أن كتبت إليكم أن مصيرنا مرتبط بخيط واه. وقصدت بذلك أن أعالج تحديدا العواقب الخطيرة التي تهدد وجود الأمة ووجود الدين الإسلامي. أما بالنسبة إلى الكرامة التي تذكرها فإنها لا تعطى بل تؤخذ بالأفعال التي تجهد النفس، وهي تقضي بالعمل على تقوية الدولة وتنمية مواردها وقوتها بمجهود كبير لا يعيقه شيء». ويضيف: «إن السلام يصبح أمرا ضروريا في حالة الانحطاط التي حلت بالسلطنة العثمانية، وهو أمر واقع لا يفيد التهرب منه. إنما لا شيء يحملنا على اليأس والقنوط تجاه قضيتنا نفسها، وإلا أوقعنا بذلك السلطنة العثمانية والدين الإسلامي في كارثة نكون نحن المسؤولين عنها أمام الله وأمام التاريخ». ثم ينهي رسالته بالإشارة إلى أن الدول الأوروبية الكبرى ليست دائما متفقة فيما بينها، «هذا ما أثبتته التجربة. وإذا لم نستطع أن نتوصل ـ عبر انقسامها ـ إلى التخلص من أطماعها، فعلينا أن نعمل كي لا نجد في مواجهتنا أكثر من دولة كبرى واحدة، وهذا ما سيسهل مهمتنا بشكل فريد، وسيخفف العبء الذي يثقل كاهلنا»(١١).

يتضح من هذه الرسالة أن محمد علي كان متمسكا بوحدة السلطنة العثمانية، لتكون قوية وقادرة على رد الأطماع الأوروبية، لكن مخاطر سياسته قد تجلت في صعوبة التوفيق ما بين السلطنة المدعومة من الإنجليز، واعتماده شبه الكامل على الفرنسيين لتحديث مصر، وتنشئة جيش قوي يشكل تحديا لبريطانيا وتهديدا لطرق تجارتها ما بين أوروبا والهند. وقد توهم أن الصراع الفرنسي ـ البريطاني صراع استراتيجي لا يوحي بالتفاهم على اقتسام المغانم بينهما على حساب البلدان الأخرى. وفي واقع الحال، فإن التناقض بين الدول الاستعمارية كان تناقضا مصلحيا لا يمكن الركون إليه. وقد وقع محمد علي في سياسة تضخيم ذلك التناقض الذي سقط فيه معظم القادة الإصلاحيين في دول أخرى، وتبين له خطأ هذه السياسة بعد تخلي الفرنسيين عنه في مؤتمر لندن 1840.

من ناحية أخرى لم يكن محمد علي يؤمن إيمانا راسخا بأن السلطنة العثمانية ستجند طاقاتها العسكرية، والمالية في مواجهة المخططات الأوروبية

الرامية إلى تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها. مع ذلك دعا السلطان العثماني إلى إعداد جيش قوي، حسن التجهيز يجري تدريبه على النمط الأوروبي، ويضم جميع الشبان القادرين على حمل السلاح في السلطنة وإعدادها لمجابهة أي عمل عسكري تقوم به أوروبا ضدها. واقترح على السلطان خطوات عملية تساهم في التصدي الفاعل لأي ضربة عسكرية مفاجئة، تقوم بها دولة أوروبية.

ومما جاء في رسالته: «إذا هاجمنا أعداؤنا الأوروبيون لكي يوقفوا تطورنا، عندئذ سنتخذ كل الإجراءات الضرورية لتنظيم الإدارة المالية، وزيادة عدد المجندين، وتخزين المؤن الضرورية. في هذه الحالة، نريد أن تعطي لي ولابني ثلاث أو خمس وزارات من وزارات السلطنة في إطار التعاون ضمن رابطة الاتحاد المقدس، للقيام بتنظيم شامل قادر على تقديم الوسائل الأكثر فاعلية لمحاربة أعدائنا. هكذا، وعوض أن نموت ببلاهة، ولكي نتحاشى لعنة وغضبة الأمة الإسلامية والأجيال القادمة، فإن من الأفضل ألف مرة أن نعيش ونخدم أمتنا وديننا، وأن نموت بعد ذلك ميتة المؤمنين الحقيقيين مخلفين وراءنا آثارا ثابتة. وإني لأضع نفسي وأضع ابني كذلك، في خدمة السلطنة والدين الإسلامي»[12].

انطلاقا من هذا التوجه العام تحددت ملامح المشروع السياسي الذي تقدم به محمد علي إلى السلطان العثماني بهدف إنقاذ السلطنة وولاياتها من الغزو الأوروبي المباشر. وأبرز ملامح هذا المشروع: وحدة السلطنة على قاعدة مبادئ الجهاد التي يدعو إليها الدين الإسلامي، وتجاوز مرحلة الضعف والانحطاط فيها على قاعدة إصلاحات جذرية وفورية شاملة على النمط الأوروبي.

من نتائج تحديث العسكر: السلطان في مواجهة الباشا (1827-1831)

بعد القضاء على القوى الإنكشارية العام 1826، بدأت السلطنة تعيش مرحلة جديدة من الإصلاحات التحديثية الرامية إلى تعزيز قدرتها على حماية ولاياتها، والتحكم بقرارها السياسي المستقل. ورغم القرار الأوروبي الهادف إلى تدمير متعمد ومنظم للأسطولين العثماني والمصري في معركة

نافارين البحرية العام 1827، كتدبير عسكري اتخذه التحالف الأوروبي بإخراج السلطنة نهائيا من أوروبا، فإن السلطان بقي على رفضه لعروض السلام الأوروبية ودعا إلى استخدام المزيد من القوة ضد حركات التمرد والعصيان في بلاد البلقان.

كان السلطان يراهن على الخلافات الأوروبية ـ أكثر من اعتماده على قواه العسكرية وقوى حليفه محمد علي لردع الأوروبيين. فروسيا تستعد لغزو السلطنة واحتلال الآستانة، وبريطانيا تعارض المشروع الروسي بشدة، خوفا من دخول الروس إلى شرقي المتوسط. وفرنسا تدعم اليونان، ويحاصر أسطولها السواحل العثمانية ويرسمون مخططا، لتقسيم السلطنة وولاياتها يعطي حصة كبيرة لفرنسا ولا يلقى الترحيب من الدول الأوروبية الأخرى. والنمسا تتخوف من العواقب الوخيمة لانهيار سلطنة ضعيفة إلى جانبها وتوسع الدول الكبرى لتحل بجوارها، وسرعان ما اكتشف الجميع أن الحفاظ على الوحدة الشكلية للسلطنة لن يضر بالمصالح الأساسية للدول الأوروبية المتصارعة، وأن أي دولة تعمل منفردة على تدمير السلطنة ستواجه بالقوة من الدول الأخرى، ما لم يتم الاتفاق المسبق على حصة كل منها.

نتيجة لذلك ضمن السلطان بقاء السلطنة موحدة وضعيفة عن طريق اختلاف القوى المتصارعة على اقتسامها، كما ضمن محمد علي عودة فلول جيشه المهزوم إلى الإسكندرية بتاريخ 27 ديسمبر 1827 بعد قبوله بشروط السلام الأوروبية، وأبدت جميع الدول الأوروبية استعدادها للتعاون معه، وإذكاء الخلاف المرتقب بينه وبين السلطان.

كانت سياسة فرنسا ترمي، بالدرجة الأولى، إلى تشجيع محمد على لإعلان استقلال مصر التام عن السلطنة، والقيام بحملات عسكرية لإحياء الأمجاد العربية القديمة، والتشديد على أن الخلافة الإسلامية هي من حق العرب أولا. وبدأ محمد علي يميل فعلا إلى هذه التوجهات منذ العام 1828، فبعد ترميم أسطوله البحري وإعادة تدريب وتجهيز جيشه، فكر جديا بإمكان إعلان استقلال مصر على غرار اليونان، انطلاقا من مبادئ السيادة المعترف بها في القانون الدولي الأوروبي. وعمل على تنشيط الزراعة، ودعا الفلاحين إلى الإكثار من إنجاب الأولاد، وحصن القلاع والسواحل التابعة له في فلسطين، وأظهر تجاهلا شبه تام لتوجيهات السلطان، ولم

يستجب لدعوته في إرسال جيشه مجددا، لدعم السلطنة في حربها المستمرة ضد روسيا في البلقان، بل التزم موقف الحياد بناء على نصائح أصدقائه من السفراء الأوروبيين.

دعا محمد علي السلطان مرارا إلى تحديث السلطنة العثمانية، بالاقتباس من علوم الغرب على غرار ما قامت به مصر. إذ لا يمكن أن تحارَب أوروبا إلا بالسلاح الحديث، وليس بالسلاح العثماني المتخلف، ونبه إلى أن تحديث الجيشين العثماني والمصري على النمط الغربي سلاح ذو حدين، ما لم يوظف كلا الجيشين في خدمة مشروع سياسي إصلاحي شامل، يحافظ على وحدة السلطنة، ويحمي رعاياها من مخاطر السيطرة الأوروبية المباشرة أو غير المباشرة. وبما أن مصر كانت قد سارت خطوات واسعة على طريق تحديث جيشها وتزويده بأحدث الأسلحة المصنعة في مصر خاصة، وجد السلطان العثماني أن السير على الخط الذي سبقه إليه محمد علي منذ زمن بعيد يشكل إضعافا لهيبته في مصر، ما لم يعلن باشا مصر ولاءه الدائم للسلطان، وكان مستشاروه يحضونه على عزل الباشا، بتحريض مباشر من الإنجليز الذين نقلوا إليه رغبة الباشا في الاستقلال عن السلطنة، ووضعوا أسطولهم في خدمتها لاستخدام القوة العسكرية ضد باشا مصر. ولم يلبث الصراع بين الطرفين أن انفجر، وأسفرت المجابهة الدموية بين الجيشين العثماني والمصري عن هزيمة قاسية للعثمانيين على أيدي المصريين. وكان الأوروبيون قد حضروا لدعم الطرفين بهدف إطالة الحرب بينهما، وتوسيع شقة الخلاف بين السلطان ووالي مصر. وبدا واضحا أنه تم تحييد باشا مصر في حرب اليونان على أمل استخدام جيشه في معارك مرتقبة ضد السلطان. وهذا ما أشار إليه تقرير لوزارة الخارجية الفرنسية في أواخر 1829 بالقول: «إن القوة الجديدة الصاعدة في الشرق، والتي مازال تأثيرها محجوبا بحكم التبعية ظاهريا للسلطان، تقدم خدمات جلَّى لسياستنا هناك، لأن مصالحها موجودة على أرض الواقع وستعمل على تحقيقها دون مشاركة منا، إلا أنها تلتقي مع مصالحنا، وعلينا ألا نسمح بضربها، لقد أصبح الباشا رجلا طاعنا في السن، وبعد وفاته سيعود الباب العالي للتحكم بولاية مصر، ومن المشكوك فيه أن تعطى حرية التصرف بها لابنه إبراهيم باشا»[13].

كانت الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، ترغب بتوجيه الجيش المصري ضد بلاد الشام بحيث ينفجر صراع طويل الأمد بين السلطان والباشا، يقود إلى إضعاف الاثنين معا، وإلحاق السلطنة وولاياتها تبعيا بالغرب، وهو مشروع أوروبي بالأساس، يسمح لفرنسا بأن تبادر إلى احتلال الجزائر بعدما رفض الباشا حماسا إرسال جيشه غربا. في الوقت عينه، كان الباشا يتودد إلى الإنجليز، طوال السنوات التي أعقبت حرب اليونان، لإقناعهم بعدم التصدي لجيشه المتجه قريبا لاحتلال بلاد الشام. فقد ورد في تقرير القنصل الإنجليزي باركر Barker للعام 1830 أنه التقى محمد علي الذي قال له: «إن جميع سكان السلطنة قد فقدوا الثقة بالباب العالي، وهم يقدرون جهودي وسينضوون بسرعة تحت لوائي إذا ما لقيت الدعم من الإنجليز. إن بريطانيا دولة عظيمة، وأنا أدرك منذ زمن طويل أنه لن يكون بمقدوري القيام بعمل كبير دون إذنها، إلا أنني أينما اتجهت أجدها أمامي لإفشال خططي»[14].

فبريطانيا ترغب بالتفرد في الحوض الشرقي للمتوسط مقابل السماح لفرنسا بالتفرد في السيطرة على الحوض الغربي منه، وبالتالي، لم تكن ترى في جيش محمد قوة حليفة تجب المحافظة عليها كما يفعل الفرنسيون، بل قوة عدوة يجب توظيفها مؤقتا ضد السلطان، ثم تحطيمها بسرعة حتى لا تشكل خطرا على مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة الواقعة على خط تجارتها نحو الهند. واعتقد الباشا أن من واجبه ملء الفراغ السياسي والعسكري الذي أحدثه عجز السلطان عن الاحتفاظ ببلاد اليونان، وهزائم جيشه المتكررة ضد الروس وباقي الدول الأوروبية المتحالفة. ورأى أن لا بديل من السعي إلى توحيد السلطنة بالقوة، كما أن فكرة الاستقلال أو التفرد بدولة عربية عصرية ومترامية الأطراف تضم مصر وبلاد الشام ومناطق أخرى، وجدت قبولا وترحيبا لديه. وقد عبر عن هذا المنحى في تقرير نقله عنه القنصل الروسي بتاريخ 26 يوليو 1831 جاء فيه: «تتأجج الانتفاضات الشعبية في أوروبا في الوقت الذي تقمع فيه روسيا والنمسا كل الثورات الشعبية، أنا أسير في هذا الاتجاه لكسر الطوق عن الرعايا العرب. لقد أفادتني حرب اليونان في توطيد سلطتي وتوسيعها إلى ما هي عليه الآن، فلولا حرب اليونان لما تمكنت من فرض «النظام الجديد» على

العرب، ولا من إنشاء قوتي البحرية، يضاف إلى ذلك أن حروبي في بلاد اليونان والحبشة واليمن أفادتني أكثر مما يظن كثير من الناس، لأنها ساعدتني على تكوين جيش يتقن معظم أفراده فن القتال»[15].

بدأت الحملة على بلاد الشام عندما وجه محمد علي جيشه لتأديب والي عكا. فبدا للسلطان العثماني وكأن الحملة صراع تقليدي بين واليين متجاورين. وانتصارات الجيش المصري السريعة جدا ضد الولاة العثمانيين في سوريا وآسيا الصغرى جعلته على مقربة من الآستانة. وكان محمد علي شديد الثقة في أن احتلاله لبلاد الشام سيكون سهلا، وسيلقى الترحيب من السلطان، نظرا لحاجته الماسة إلى حصته من ضرائبها التي لم تكن تجبى منها بانتظام منذ عقود عدة تلت حكم الجزار لولاية صيدا، وإعلانه العصيان على السلطنة في أواخر حكمه. أما إذا أعلن السلطان أن باشا مصر قد تمرد على السلطنة، وهو أمر قد تم على أرض الواقع، فسيرد عليه بإعلان استقلال مصر وبلاد الشام عن السلطنة وانفصالهما عنها، وما هي إلا أشهر قليلة حتى كان جيشه يسيطر، في 8 يناير 1832، على ولايات صيدا، ودمشق، وحلب، وبغداد، أي على معظم الولايات العربية، في حين كان خبراؤه العسكريون يعتقدون أن جيشه يحتاج إلى ثلاث سنوات لتوطيد حكمه عليها.

بالمقابل، مني الجيش العثماني بأول هزيمة له في مواجهة الجيش المصري في سهل عكا، فتراجعت فلوله مسرعة باتجاه حمص، ودب الخوف في قلوب حكام بلاد الشام، في حين أعلن الأمير بشير الثاني، حاكم إمارة جبل لبنان، انحيازه مع جيشه إلى جانب الحكم المصري، كما أكد البطريرك الماروني ولاءه له، وسجلت قلعة عكا المقاومة الأكثر ثباتا في وجه إبراهيم باشا، لأنها كانت الأفضل تحصينا منذ أيام الجزار، ولم تسقط حتى 27 مايو 1832. وما لبث إبراهيم باشا أن اجتاح درعا، ثم احتل دمشق في 13 يونيو 1832، وأنشا فيها مجلس إدارة ضم مسيحيين ويهودا مع الاعتراف لجميع الطوائف بممارسة شعائرها الدينية بحرية. وفي 7 يوليو هزم المصريون الجيش العثماني الذي جمع بسرعة قرب حمص، واستولى على حلب في الرابع عشر من الشهر نفسه، واجتاز جبال طوروس لينزل هزيمة قاسية بالعثمانيين في 29 يوليو 1832، لتصبح بذلك عاصمة السلطنة مهددة

بالسقوط. وكان من الطبيعي أن يستغل السفراء والقناصل الأجانب هذا الصراع الدموي إلى الحدود القصوى. فكتب القنصل الفرنسي ميمو إلى حكومته بتاريخ 29 مايو 1832 يقول: «إن شروط الصلح ما بين السلطان ومحمد علي ترمي إلى أمرين: تحديد حركة توسع القوة المصرية من جهة، وتوحيد سورية ومصر ضمن تنظيم سياسي منفصل عمليا عن السلطنة العثمانية من جهة أخرى. غير أن ما يسهل تبيانه الآن أن انفصام العلاقات ما بين السلطان ومحمد علي يعود بفوائد كبيرة على تجارتنا»[16].

استفادت الدول الأوروبية كثيرا من حالة العداء الذي استحكم وطال أمده ما بين مصر والسلطنة العثمانية. واعتبر محمد علي أن سياسة السلطان هي التي أوصلت الطرفين إلى حالة حرب كان الأوروبيون المستفيد الوحيد فيها بدلا من تقوم بينهما علاقات ود وتعاون وثيق يكون الأوروبيون أكثر المتضررين منها. وكان يكرر في رسائله إلى السلطان وأمام السفراء الأجانب أنه لا يريد انتهاك حرمة السلطنة أو إضعافها، بل سيسعى دوما إلى وضع السلطان أمام مسؤولياته التاريخية بالتصدي للدول الأوروبية، وإعلان الحرب أو الجهاد المقدس على كل دولة تعتدي على أي من ولايات السلطنة. فمن واجب السلطان التصدي للخطر الأوروبي الزاحف على المنطقة، وإلا فقد احترامه أمام الشعوب الخاضعة للسلطنة، وسهل انفصال ولاياتها عن طريق عقود يبرمها حكامها المحليون تتضمن اتفاقيات حماية أو وصاية مع الدول الاستعمارية الغربية.

في البداية، لم يبد الإنجليز رغبة في مقاومة الفتوحات المصرية السريعة في بلاد الشام، بل كانت تزود جيشه بالذخيرة. مع ذلك بقي محمد علي يعلن رغبته في التفاوض مع السلطان لحل المسألة السورية بالطرق الدبلوماسية. ولم تشأ أي من الدول الأوروبية التدخل مباشرة في الصراع العسكري، فكانت بريطانيا وروسيا والنمسا في حالة ترقب وانتظار. أما فرنسا فكانت مرتاحة إلى احتلال محمد علي لسورية وتحضه على إعلان انفصاله رسميا عن السلطنة، وتشكيل نظام سياسي وثيق الارتباط بفرنسا. لكن الانتصارات السريعة للجيش المصري جعلت معظم السفراء الأجانب يجمعون على أن إبراهيم باشا يريد الإطاحة بالسلطان، فحرضوا هذا الأخير على إعلان الحرب لاسترجاع سورية بالقوة العسكرية العثمانية

المدعومة من الأوروبيين، وكانت المفاجأة أن القيصر الروسي عرض على الباب العالي مساعدة عسكرية فورية لضرب والي مصر المتمرد، فبات يتعين على محمد علي وقف العمليات العسكرية، خوفا من صدام مباشر مع الجيش الروسي. وتلقى القنصل البريطاني في الآستانة تعليمات صريحة تؤكد التفاهم ما بين فرنسا وبريطانيا على حماية وحدة السلطنة ومنع تجزئتها. كذلك وقفت النمسا وبروسيا موقفا مشابها، بحيث أصبحت الدول الخمس الكبرى موضوعيا إلى جانب السلطان، ودعوا محمد علي إلى التفاوض لحل المسألة بالطرق الدبلوماسية، والتخلي نهائيا عن فكرة احتلال الآستانة.

اتخذ الإنجليز والنمساويون والروس مواقف صريحة ضد الزحف المصري، الذي وجدوا فيه توسعا للنفوذ المصري على حساب الدول الأوروبية الأخرى، وقد عبر السفير البريطاني في الآستانة عن هذا الاتجاه المتشدد في رسالة إلى وزارة الخارجية بتاريخ 19 أبريل 1833 جاء فيها: «يجب ألا يتعدى طموح والي مصر حدودا يستطيع معها في كل لحظة أن يجابه المصالح الروسية والإنجليزية بالمصالح الفرنسية، علينا ألا نقبل بالتنازل أمامه إلا عن ولاية سورية فقط»(17). لكن صلح كوتاهية في 4-5 مايو 1833 ضمن لمحمد علي بلاد الشام ولابنه إبراهيم حق جباية الضرائب عن أضنه.

تشجيع أوروبي للصراع العثماني - المصري

تدل الوثائق التاريخية الموثوقة على أن محمد علي لم يعلن صراحة عزمه على تهديم ركائز السلطنة من الداخل، بل بقي مؤمنا بوحدة القوى العثمانية بزعامة سلطان قادر على مواجهة الزحف الغربي. ورأى أن حالة الانحطاط التي حلت بالسلطنة العثمانية أمر واقع لا يفيد التهرب منه، إلا أن الدول الأوروبية الكبرى ليست دائما متفقة فيما بينها، هذا ما أثبتته التجربة. فإذا لم يستطع الباشا والسلطان التوصل، عبر انقسامها، إلى التخلص من أطماعها فعليهما أن يعملا معا على تلافي أي مواجهة عسكرية مع أكثر من دولة كبرى واحدة في وقت واحد.

وعلى الرغم من انتصاراته العسكرية السريعة التي أوصلته إلى جوار الآستانة، بقي محمد علي يكرر الدعوة إلى وحدة السلطنة العثمانية، لتكون

قوية وقادرة على رد الأطماع الأوروبية. لكن مخاطر سياسته العسكرية تجلت في صعوبة التوفيق ما بين القوى العسكرية العثمانية المدعومة من الإنجليز، والجيش المصري الذي يعتمد بشكل شبه كامل على الفرنسيين، ويشكل تحديا لبريطانيا وتهديدا لطرق تجارتها ما بين أوروبا والهند. وتوهم الباشا أن الصراع الفرنسي ـ البريطاني صراع استراتيجي لا يحتمل التفاهم على اقتسام المغانم بينهما على حساب البلدان الأخرى.

غير أن تطور الأحداث أثبت له أن التناقض بين الدول الاستعمارية كان تناقضا مصلحيا لا يمكن الركون إليه.

لكن السلطنة كانت في مرحلة انحطاط شديد أفقدها القدرة على حماية ولاياتها والتحكم بقرارها السياسي المستقل.

فرأى الباشا أن من واجبه ملء الفراغ السياسي والعسكري الذي أحدثه عجز السلطان، وأن لا بديل من السعي إلى توحيد السلطنة بالقوة العسكرية التي قادته إلى شهر الحرب على السلطان ومحاولة الإطاحة به بالقوة العسكرية المصرية المدعومة من فرنسا. وقد نقل القنصل الروسي ملخصا للحوار الذي دار بينه وبين محمد علي في رسالة منه إلى حكومته بتاريخ 12 أغسطس 1832، منبها إلى التوجه الجديد لوالي مصر بالسعي إلى إسقاط السلطان العثماني. ومما جاء في رسالته: «قال لي محمد علي: يتهمني السلطان بالعصيان، لكنه هو المسؤول أمام المسلمين عما آلت إليه الأمور. إني لا أريد شرا بالسلطنة ولا بالسلالة الحاكمة فيها فهي وحدها الشرعية، لكني أوجس خيفة من قدرته على الحفاظ على تاج لا يستخدمه إلا لخراب السلطنة وولاياتها. وأنا من جهتي، سأعلن عزمي الصريح على رفع مجد الهلال وسعادة المسلمين. ولن يسير ابني بجيشه إلى الآستانة إلا بناء على قرار يتخذه علماء جميع المدن المقدسة في السلطنة العثمانية»[18].

لقد أمسك محمد علي بشعار سياسي جامع، هو «وحدة المسلمين في وجه الأطماع الأوروبية»، لوضع السلطان أمام مسؤولياته التاريخية تجاه وحدة السلطنة وحماية رعاياها، وغالبيتهم من المسلمين. وقد أثار هذا الشعار خوف الساسة الأوروبيين بمن فيهم أصحاب القرار في فرنسا، حليفة محمد علي الرئيسية. وقد عبر عن ذلك الخوف سفير فرنسا بالآستانة، في رسالة وجهها إلى حكومته بتاريخ 19 أبريل 1833، جاء فيها:

«في اعتقادي، أن مصر قوة مفتعلة، لكنها أصبحت خطيرة حين امتلك زمام الأمور فيها محمد علي، لذا علينا أن نخشى جانبها، وعلينا أن نضع أمامها حواجز لإيقافها، وعلينا أن نحصر طموح واليها ضمن حدود لا يستطيع معها، في كل لحظة، أن يجابه الروس والإنجليز بمصالح فرنسا، فإذا ما استقر محمد علي ما وراء جبال طوروس، فإن المصالح الأوروبية كلها تصبح مهددة في كل لحظة»[19].

أحرز جيش محمد علي نجاحا كبيرا في المعارك العسكرية التي خاضها، بفضل التكنولوجيا الحديثة التي تم استيعابها وتصنيع بعضها في مصر ذاتها. كما أظهر الباشا مقدرة سياسية بارعة في مجال استغلال التناقضات القائمة، بين مصالح الدول الأوروبية، وعدم اتفاقها على اقتسام هذه المنطقة. لكن دخوله في حرب مفتوحة، لا تنتهي إلا بعزل السلطان وحلول محمد علي مكانه، أفقده القدرة على المناورة السياسية، في وقت أحجمت فيه فرنسا عن الاستمرار في دعمه، على مختلف الصعد، خوفا على مصالحها الكبيرة والحيوية في السلطنة وولاياتها من جهة، وخوفا من صدام عسكري مع تحالف أوروبي واسع مع السلطنة من جهة أخرى. وعلى الرغم من تصريح الباشا في 8 يوليو 1833 بأنه «لا يطمع مطلقا في خلافة المسلمين، بل يسعى إلى تجنب انهيار السلطنة العثمانية»، فإن الوقائع البارزة للعيان كانت تؤكد غير ذلك تماما. فالفرمانات السلطانية ضده أفقدته تعاطف المسلمين معه، وبات عرضة لانتقادات شديدة من جانب رجال الدين المسلمين، بسبب إعلانه الحرب على السلطنة بالتواطؤ مع قوى أوروبية استعمارية.

وأدرك محمد علي أن مخططه لتوحيد السلطنة وولاياتها في مواجهة الغزو الأوروبي قد باء بالفشل منذ اللحظة الأولى، لانفجار حربه المفتوحة مع السلطنة، ومحاولة عزل السطان بالقوة. ففي مقابلة له مع القنصل الروسي بتاريخ 17 أغسطس 1834، أشار الباشا إلى هذا الواقع بقوله: «أعرف جيدا أن الدول الأوروبية إذا ما تألبت علي، فإن بوسعها أن تسحقني وتقضي علي. لكنني لن أسقط إلا بشرف. وعلى كل حال، لا أعتقد أبدا أن أوروبا ستخصني بالظلم وحدي»، مشيرا بذلك إلى أن القضاء عليه لن يكون نصرا للسلطان بل سيقود بالضرورة إلى تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها[20].

كذلك أدرك محمد علي، وهو في أوج انتصاره العسكري على الجيش العثماني، أن مشروعه السياسي في توحيد السلطنة بالقوة ضد الأوروبيين مصيره الفشل. فقد تكاتفت ضده جميع الدول الأوروبية تحت راية الدعوة التي وجهها السلطان بالحفاظ على «وحدة السلطنة ومنع انهيارها». فظهر محمد علي بمظهر المالي الساعي إلى ضرب وحدة المسلمين بيد إسلامية مدعومة من الفرنسيين. ولم يكن بمقدور الجماهير الإسلامية أن تقف إلى جانبه، ومشاركته في تهديم السلطنة تحت ستار توحيدها بالقوة ومنع سقوطها بيد الأوروبيين. واستطاع العثمانيون ومن يدعمهم من الأوروبيين أن يصوروا للرأي العام الإسلامي أن حرب محمد علي على السلطنة ليست سوى الوجه الآخر للمشروع الاستعماري الأوروبي الرامي إلى تفكيك السلطنة من الداخل، وأن محمد علي قد سهل، إلى حد بعيد، تنفيذ هذا المشروع فوفر على الأوروبيين الكثير من الخسائر، في الرجال والعتاد والنفقات المالية.

وذهب إبراهيم باشا إلى أبعد مما توقعه والده في وصف مخاطر المرحلة بقوله: «إذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الإسلامية حفاظا على مصالحها، فإنها على استعداد دائم للاتفاق على التضحية بوالي مصر، وعلى إبقاء السلطنة في طور الرجل المريض». وهنا تكمن أهمية المناورة البارعة التي قامت بها الدول الأوروبية في توجيه شعار «وحدة السلطنة ومنع انهيارها»، من موقع مغاير تماما لشعار الباشا: «وحدة السلطنة في وجه الغزو الأوروبي». فرد إبراهيم باشا على التحالف العثماني ـ الأوروبي ضده تحت شعار «وحدة السلطنة ومنع انهيارها» بقوله: «إن السلطان العثماني يستخدم لمصلحته العامل الوحيد المتبقي لديه، أي وحدة العالم الإسلامي. لكن السلطان ليس حرا في أن يتصرف بهذا الشعار على هواه، إذ عليه أن يستعيد حريته في العمل السياسي، وحرية اتخاذ قراره المستقل أولا، وأن يعيد للسلطنة الإسلامية منعتها وللإسلام دوره، باعتباره مصدر قوة هذه السلطنة. فوحدة المسلمين ليست مجرد شعار، بل عمل دؤوب من أجل تعميق هذه الوحدة على أسس ثابتة تضمن التصدي الإسلامي الناجح ضد القوى الخارجية التي تهدم السلطنة في كل يوم».

ليس من شك في أن انتصارات إبراهيم باشا السريعة على الجيش

العثماني دفعت السلطان إلى مزيد من التنازلات للدول الأوروبية، في محاولة منه لإنقاذ عرشه المنهار. فنالت امتيازات الملاحة في نهر الفرات التي أعطيت للإنجليز العام 1837، واتفاقية بالطا ليمان للعام 1838، والتقارب الروسي ـ العثماني، والتقارب النمساوي ـ العثماني، ونشر الخط الهمايوني للعام 1839 وغيرها. وتم انتزاع هذه الاتفاقيات والتنازلات من السلطان العثماني لمصلحة المشاريع الاستعمارية الأوروبية، تحت ستار الدفاع عن السلطنة ضد تمرد واليها.

نتيجة لذلك استفادت جميع الدول الأوروبية من الصراع العثماني ـ المصري. فلم تعد الاتفاقيات التجارية والمالية حكرا على دولة أوروبية واحدة، بل فتحت الباب واسعا أمام حركة رؤوس الأموال الأوروبية على امتداد ولايات السلطنة، ومنها مصر والمناطق التي سيطر عليها محمد علي في حربه ضد السلطان. فعلى سبيل المثال لا الحصر نصت المادة السادسة من اتفاقية بالطا ليمان على ما يلي: «توافق الحكومة العثمانية على أن التدابير التي نصت عليها هذه الاتفاقية تشمل كل ولايات السلطنة، في القسم الأوروبي منها كما في القسم الآسيوي، ومصر وسائر ولايات الباب العالي في أفريقيا. وتطبق بنودها على جميع رعايا السلطنة في جميع الولايات مهما كانت صفتهم. كما أن الدولة العثمانية لن تمنع أي دولة أجنبية من تنظيم تجارتها وفقا لبنود هذه الاتفاقية».

ومن نافل القول أن التنازلات العثمانية قد طاولت السلطنة وجميع ولاياتها لدرجة أن الدول الأوروبية باتت تستخدمها وسيلة لإضعاف الباشا والحد من نفوذه في مناطق سيطرته. وتضمنت رسالة بعث بها رئيس وزراء بريطانيا إلى قنصله في مصر تهديدا صريحا للباشا بقوله: «تلقينا تقارير عن تحركات جيوش محمد علي في سورية والجزيرة العربية تدل على نية مبيتة في مد سلطته نحو الخليج العربي، عليك أن تعلم الباشا صراحة أن الحكومة البريطانية لن تقف من تنفيذ هذه المشاريع مكتوفة اليدين»[21].

وأعقبت ذلك التهديد بأن عقدت اتفاقية حماية مع شيخ عدن تضمنت السماح للإنجليز باستخدام أراضيه وحمايتها مقابل 1500 جنيه إسترليني فقط. ومن ثم تذرعت بهذه الاتفاقية لتحذير محمد علي من المساس بعدن الذي سيعتبر بمنزلة «إعلان حرب على الدولة البريطانية مادامت عدن

أصبحت محمية بريطانية». وقد نجحت بريطانيا في عقد اتفاقيات حماية مع مشيخات الخليج العربي، الواحدة تلو الأخرى، فحولتها جميعا إلى محميات بريطانية.

بالمقابل، ونتيجة للاتفاقيات والتنازلات التي قدمها السلطان للدول الاستعمارية الغربية، بات إبراهيم باشا عاجزا عن الحد من نفوذ القناصل الأجانب في المناطق الخاضعة لجيشه. وقد عبر إبراهيم باشا نفسه عن هذا الواقع الأليم بقوله: «فهؤلاء القناصل، خاصة قناصل بيروت وحلب ودمشق، هم مصدر عذاب لي، إذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون إدارتي، فليس السلطان العثماني بقادر على عمل أي شيء ضدي. أما القناصل فهم مصدر شقائي، ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم. إنهم لكارثة حقيقة على البلاد». فقد مارس معظم القناصل العمل التجاري وتهريب السلاح إلى المتمردين على الجيش المصري. وأقاموا شبكة واسعة من العلاقات التي تحمي تجارتهم، وتمتعوا بامتيازات اقتصادية كبيرة في جميع مرافق السلطنة وموانئها.

ففي معرض سعيه للحفاظ على وحدة السلطنة ومنع انهيارها لمصلحة الباشا، قدم السلطان العثماني كل التسهيلات العملية للقوى الأوروبية، بهدف قمع حركة التمرد التي قام بها والي مصر. بالمقابل، فإن الباشا، في سعيه للسيطرة على السلطنة وولاياتها تحت ستار حمايتها من الغزو الأوروبي، قد عجل في انهيار السلطنة وسقوط ولاياتها تباعا تحت الاحتلال أو الوصاية أو الحماية الأوروبية.

وبعد فوات الأوان، كتب محمد علي إلى الصدر الأعظم خسرو باشا رسالة بتاريخ 23 فبراير 1840 جاء فيها: «إذا لجأ الباب العالي إلى الدول الأوروبية فسيخضع بذلك لمصالح سياساتها، فهذه الدول تصر على إبقاء السلطنة في حالة من الضعف الدائم، وأن تعمها الاضطرابات وحركات التمرد بشكل دائم حتى تتمكن، في اللحظة المناسبة، من تفكيكها بسهولة وانتزاع ولاياتها. تلك هي الأسس الثابتة لسياسات الدول الأجنبية تجاه السلطنة، وهي تنفذها منذ سنوات طويلة. فقد تحالفت فيما بينها، على الرغم من عداء بعضها للبعض الآخر، وذلك بهدف منع أي إجراء يؤدي إلى تقوية السلطنة واستعادتها لهيبتها. الآن، تريد الدول الأوروبية إضعاف

مصر، وهي سند السلطنة الأساسي، على أمل إنهاكهما معا عن طريق إثارة حروب دائمة بينهما. وإني أعتقد جازما أنه لأفضل ألف مرة أن نموت اليوم، ونحن ندافع بشجاعة عن شرف أمتنا بما يمليه علينا ديننا الحنيف من أن ننهار بعد خمس سنوات لاحقة وقد وصم العار جباهنا، لذا فإني أستعد للحرب تحسبا لكل أمر»[22].

الطريف في الأمر، أن خسرو باشا أطلع ممثلي الدول الأوروبية في الآستانة على هذه الرسالة السرية، وعين مندوبا عنه للإسراع في إبرام اتفاقية لندن التي نصت على تحجيم الباشا ضمن حدود مصر. فوصف بالمرستون، وهو السياسي الماهر ورئيس وزراء بريطانيا آنذاك، مندوب الصدر الأعظم إلى مؤتمر لندن بقوله: «رجل محدود لكننا نحتاج فقط إلى يده للتوقيع في ذيل الاتفاقية التي حررناها». وكتب ممثل النمسا في المؤتمر إلى الداهية النمساوي مترنيخ يصف المندوب العثماني بقوله: «يبني بالمرستون جميع مخططاته على حضور المندوب العثماني، لا بوصفه حامل مقترحات بل مجرد مندوب يتمتع بصفة معنوية تخوله توقيع الاتفاقية. وهو يستخدمه كدمية، إذا ما استخدمها ضد فرنسا ستضمن له الربح الأكيد الذي سيوظفه أيضا ضد المناوئين له في الحكومة البريطانية»[23].

ختاما، لقد أحل كل من السلطان العثماني ومحمد علي تناقضه الثانوي مع الآخر مكان التناقض الأساسي مع الغزو الأوروبي الزاحف على المنطقة، واتخذ حيز التنفيذ العملي مع حملة بونابرت على مصر وبلاد الشلام. فنجح الباشا في تحديث مصر مع توجيه جيشها ضد السلطنة وليس ضد أوروبا. كذلك نجح السلطان في الحفاظ على وحدة السلطنة ومنع انهيارها في قبضة والي مصر، لكنه كبلها باتفاقيات وتنازلات جعلتها رجل أوروبا المريض الذي لا أمل بشفائه.

إعاقة تحديث مصر:
انتصار عسكري في بلاد الشام وهزيمة سياسية (1832-1838)

اعتبر الصلح المؤقت الذي فرض على السلطان وباشا مصر بمنزلة تدخل مباشر للدول الأوروبية، لتقرير مصير السلطنة. ودلت الوثائق الدبلوماسية على تراجع محمد علي عن مطلب الحلول مكان السلطان،

وتمسكه بشعار تجنب انهيار السلطنة، حتى لا يتحمل أوزار حروب الانفصال للقوميات التي تتشكل منها. وأصر على الدوام على أن يحتفظ لنفسه بحكم ولايات بلاد الشام بشكل دائم على أن توافق الدول الأوروبية على ذلك. إلا أن هذا المطلب لاقى معارضة ثابتة من النمسا وبريطانيا معا. فبريطانيا ترغب في السيطرة على التجارة الدولية عبر وادي الفرات، وفي الحصول على فرمان من السلطان يلغي احتكار تجارة الحرير التي فرضها الباشا في بلاد الشام. وسرعان ما باتت المجابهة حتمية، ليس فقط بين السلطان والباشا، بل أيضا بين الباشا والدول الأوروبية لأن تدابيره الاحتكارية في المجال الاقتصادي أضرت كثيرا بالمصالح التجارية لجميع الدول الأوروبية. وقد أوقف الباشا زحفه نحو الآستانة مرغما، وقنع بحكم بلاد الشام مع جباية الضرائب من بلاد الأناضول. إلا أن هذه المكتسبات التي أنتجها صلح كوتاهية السابق لم تكن ثابتة ودائمة، بل مرهونة بتبلور المشروع السياسي لمحمد علي من جهة، ورد الفعل العثماني من جهة ثانية، ومخططات الدول الأوروبية من جهة ثالثة. فعبر مبعوث النمسا بروكش عن الواقع الجديد في رسالة بتاريخ 16 يونيو 1833 إلى المستشار مترنيخ جاء فيها: «إلى جانب الإمكانات المعدومة، والهيبة المتداعية يوما بعد يوم لدى الباب العالي، يقوم جيش عربي مدرب أحسن تدريب ومزهو بالنصر، يدعمه أسطول قوي، وموارد كافية لزيادة حجم الأسطول والجيش معا ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن، بالإضافة إلى إدارة مستقلة تماما عن الإدارة العثمانية. بقي أن نشير إلى انبعاث الروح القومية لدى العرب، وما يلقاه حكم محمد علي من دعم لدى كثير من الحكومات الأوروبية نظرا لما يتمتع به باشا مصر من تقدير متزايد على امتداد المناطق الناطقة باللغة العربية»[24].

نبهت بعض التقارير إلى أن المشروع السياسي الذي تبناه الباشا قد يكون أكثر قوة في عهد خليفته المرتقب، ابنه إبراهيم باشا، الذي كانت تصفه بعض التقارير البريطانية بأنه صاحب مشروع لإنشاء إمبراطورية عربية. فوصف القنصل البريطاني باركر Barker مشروع إبراهيم باشا في تقرير له بتاريخ 8 يناير 1832 بقوله:

«إن غرضه المباشر هو توطيد سلطته في ولايات عكا ودمشق، ومدها فيما بعد إلى حلب وبغداد، عبر كل الولايات التي تتكلم العربية وهي القسم

العربي من السلطنة... وقيل له وفقا لحساباته: إن ثلاث سنوات تكفيه لتوطيد فتوحاته»[25] . فكان من الطبيعي أن تدرك الدول الأوروبية مخاطر توحيد مصر وبلاد الشام تحت قيادة محمد علي، وما يتمتع به من طاقات عسكرية، وموارد مالية، وإدارة عصرية، بالإضافة إلى نظام الاحتكار والمصادرة والسخرة والبلص. فتوحدت سياسات هذه الدول، على الرغم من تناقض مخططاتها وتوجهاتها، على قاعدة منع انهيار السلطنة من جهة، وإعادة محمد علي مهزوما إلى داخل حدود مصر من جهة أخرى. فبدأ التوجه الجديد يتبلور على أرض الواقع مع توقيع الاتفاق البريطاني - العثماني بتاريخ 5 ديسمبر 1833، وبريطانيا لديها كل الإمكانات لضرب القوة العسكرية المصرية تحت ستار «الحفاظ على وحدة السلطنة». كما تجلى الدعم الأوروبي المباشر لانتفاضتي نابلس والخليل، بدءا من 28 مايو 1834، ضد نظام التجنيد الإجباري الذي فرضه الحكم المصري.

على جانب آخر، استمر تحريض السفراء الأجانب للسلطان ضد تمرد الباشا مع التلويح له بشعار عاطفي يقول: «لا شيء في العالم يقف في وجه سلطان عثماني مدعوم من جميع الدول الكبرى». فنزل السلطان عند رغبتهم وأرسل مذكرة إلى البعثات الأوروبية المعتمدة في الآستانة اتهم فيها محمد علي وابنه إبراهيم بالخيانة، وأمر بعزلهما من حكم ولايتي مصر وجدة. فأدرك محمد علي مخاطر هذا المنحى الذي سار فيه السلطان. ونقل عنه السفير الروسي 1834 قولا مفعما بالمرارة جاء فيه: «أعلم جيدا أن الدول الأوروبية بوسعها أن تسحقني وتقضي عليَّ إذا ما تألبت ضدي. إلا أنني لن استسلم ولن أسقط إلا في ساحة الشرف. فأنا بالفعل رجل حر أمارس حريتي منذ ثلاثين سنة، فهل تريدون استعبادي في آخر أيام حياتي؟». وطبعا كانت الذريعة التي تتكرر باستمرار أن الدول الأوروبية حريصة على وحدة السلطنة وعدم تجزئة أراضيها، في حين كانت بريطانيا قد سيطرت على عدن، وفرنسا قد انتزعت الجزائر، وروسيا قضمت أجزاء واسعة من البلقان.

لذا عاود محمد علي التفاوض سرا مع السلطان، فوجه إليه رسالة بتاريخ 12 أكتوبر 1834 جاء فيها أن حربه ضد الباب العالي كانت ترمي إلى: «إيقاظ طاقة الأمة الإسلامية الراكدة وإلى إعادة بناء السلطنة العثمانية

على أسس جديدة». إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل، لأن السلطان بات على اقتناع تام برغبة الدول الأوروبية في التخلص من محمد علي وإرجاعه إلى حدود مصر، فيسترجع السلطان جميع ولايات بلاد الشام الغنية بالموارد الطبيعية، بعد أن ضمن زوال شبح التهديد باحتلال الآستانة.

استمر الصراع بين السلطان وواليه طوال السنوات (1832-1840) بدعم مباشر من الدول الأوروبية. وكان الباشا يحاول تجنب الصدام العسكري مجددا مع العثمانيين مكتفيا بإدارة بلاد الشام منفردا. وعرف محمد علي أن المعركة الفاصلة ستكون في بلاد الشام، لأن أي حكومة فيها كانت في نزاع دائم مع القناصل، وزعماء الطوائف، وزعماء العشائر. وتشير تقارير تلك المرحلة إلى وجود عقبتين كبيرتين أمام استقرار الحكم المصري في بلاد الشام.

1- استياء الأهالي من تدابير الإدارة المصرية كالتجنيد الإجباري، والسخرة، والمصادرة، وكثرة الضرائب، والاحتكار، وهو استياء كان يلقى الدعم المباشر من الباب العالي.

2- تدخل القناصل الأجانب في الشؤون المحلية، وادعاؤهم حق الحماية لبعض الطوائف والأفراد في بلاد الشام.

واستنادا إلى التقرير نفسه، لخص إبراهيم باشا موقفه من هاتين العقبتين على الشكل التالي: «إذا تركنا السلطان في راحة بال طوال أربع أو خمس سنوات فإن ولاية سورية ستتحول إلى مقاطعات مزدهرة جدا، لكن ذلك لن يحصل. فالأتراك لن يدعوا لنا الوقت الكافي، وأنا على معرفة دقيقة بدسائسهم. سنمضي في عملنا من دون استشارتهم، وإذا ما هاجمونا فسيرون أننا جاهزون على الدوام لاستقبالهم». «أما القناصل الأجانب فهم مصدر عذابي، إذ يعرقلون سير العمل في إدارتي على الدوام. ليس ما يقوم به السلطان ولا الباب العالي بشيء قياسا إلى ما يقوم به السادة القناصل. فمع السلطان والباب العالي يمكن أن نتدارك الأمور، وأن نلزم جانب الحذر، أما القناصل فلا أستطيع القيام بأي شيء حيالهم، إنهم كارثة حقيقية تحل بالبلاد»[26].

غير أن الإنجليز لم يدعوه يتفرد بحكم هذه المنطقة، فاستصدروا فرمانا سلطانيا بتاريخ 24 ديسمبر 1835، يأمر بإطلاق الحرية الكاملة لتجارة

الحرير في بلاد الشام، وهو الأمر الذي أزعج محمد علي إلى الحد الأقصى بعد أن أدرك أبعاد المخاطر السياسية والعسكرية المنوطة بتنفيذه. فاعتبر الفرمان بمنزلة رد مباشر من الإنجليز على عدم سماح محمد علي لهم بحرية الملاحة في نهر الفرات. يضاف إلى ذلك أن إصدار الفرمان يلغي استقلالية الباشا في مصر وبلاد الشام، ويشكل خطوة عملية تعيده تدريجيا إلى العمل تحت الوصاية العثمانية. وزاد في تأزم وضع السلطنة أن جيشها بدأ حربا منهكة لقواه الضعيفة أصلا في حروب جبلية مع الأكراد منذ 31 ديسمبر 1836، مما جعل السلطان بحاجة ماسة إلى الدعم الأوروبي في جميع المجالات. وجاءت الفرصة الملائمة لهذه الدول لتطلب إلى السلطان استرجاع بلاد الشام، لتأمين الموارد المالية الكافية للسلطنة، والحفاظ على هيبتها التي انهارت مع تمرد محمد علي، وبالتالي لا بد من إنهاء هذا التمرد، عن طريق إثارة الاضطرابات الدموية في بلاد الشام ضد الحكم المصري. فأرسل الإنجليز إلى الباشا مذكرة بتاريخ 8 ديسمبر 1837، يحذرونه فيها من مد سيطرته نحو الخليج العربي وولاية بغداد، وفي 16 أغسطس 1838، وقع الباب العالي مع الإنجليز اتفاقية بالطا ليمان التجارية التي ألغت نظام الاحتكارات التجارية على امتداد أراضي السلطنة، ومن ضمنها بلاد الشام ومصر. وكانت هذه الاتفاقية موجهة أساسا ضد النظام الاقتصادي المصري، والعمل على إرباكه ماليا تمهيدا لتقويضه وإزالته نهائيا.

أشهر السلطان الحرب على الباشا داعيا إلى الإطاحة به، ومستندا إلى قوى عسكرية محلية، مع دعم كامل من بريطانيا بالدرجة الأولى. وباتت الفرصة متاحة للإنجليز، لكي يصدروا التحذير تلو التحذير لمحمد علي. ففي تقرير للقنصل الروسي بتاريخ 6 سبتمبر 1838 ينقل القنصل عن محمد علي قوله: «تعتبر الحكومة البريطانية أن أي اعتداء على عدن التي اشترتها من أمير محلي بألف وخمسمائة جنيه، هو إعلان حرب على بريطانيا. من الآن فصاعدا بات يتوجب عليَّ أن أخضع لقانون الأقوياء. فالدول الكبرى تصدر إلي الأوامر لأنها أقوى مني»[27]. واكتسبت بريطانيا مرفأ بحريا ممتازا واعتبرت عدن «ملكا خاصا اشترته حسب القانون والأصول»، وهي على استعداد للدفاع عنه بقوة السلاح إذا لزم الأمر، كما يشير تقرير القنصل الروسي بتاريخ 16 أكتوبر 1838. وفوضت الدول الأوروبية، منذ

زمن بعيدا، فناصلها للعمل على تأليب الأهالي ضد الحكم المصري. فمارس هؤلاء كل أشكال التخريب الداخلي، وتهريب السلاح وتوزيعه على الأهالي مجانا أو بأسعار زهيدة، والقيام بتجارة غير شرعية، وحماية كل المشبوهين والمتمردين على الإدارة المصرية، والاحتفاظ بالامتيازات الأجنبية الممنوحة لهم في جميع ولايات السلطنة. فمهدوا الطريق أمام كل حركات الثورة، والتمرد، والعصيان لدى سكان بلاد الشام، وهي حركات احتجاج لم تهدأ طوال السنوات التي أمضاها المصريون في بلاد الشام من 1831 إلى 1840، والتي شملت فلسطين وحوران، ووادي الفرات وإمارة جبل لبنان. واستنزفت هذه الثورات أفضل الطاقات العسكرية المصرية، وأنزلت بالمصريين خسائر فادحة بالرجال والعتاد، بالإضافة إلى انعدام السند الداخلي للحملة. وأوكلت إلى السلطان العثماني مهمة إصلاح جيشه وتنظيمه إلى خبراء بروسيين منذ مطلع 1836 . لكن حروبه المستمرة مع الدول الأوروبية لم تمنحه الفرصة لإعداد حملة كبيرة على بلاد الشام.

بقي محمد علي يعلن حرصه الدائم على العمل من أجل استقلال مصر وبلاد الشام حين كانت الدول الأوروبية تشهر في وجهه شعار «وحدة السلطنة ومنع تجزئتها»، وهو الشعار الذي يؤدي عمليا إلى عزل محمد علي، مهما طال به الزمن. ومنذ مطلع العام 1838 تبلورت سياسة أوروبية موحدة، باستثناء فرنسا، ترمي إلى إبقاء الوضع في السلطنة من دون تغيير. وبالتالي، ترفض الاعتراف بسيطرة محمد علي على بلاد الشام، كما ترفض استقلاله بمصر نفسها. ولم ينفع تودد الباشا للدول الكبرى ولا مناشدته وقوفها إلى جانبه طوال السنوات (1838 ـ 1840). فقد أبلغته الدول الأوروبية مجتمعة في رسالة وجهت إليه في مطلع يناير 1839 أن حكمه سيكون محصورا في نطاق ضيق للغاية. وقد نقل القنصل الروسي عن الباشا في تقرير له بتاريخ 22 يونيو 1839 ما يلي:

«لم أعد أفكر في الاستقلال لأنني أكتفي، بعد حساب دقيق للأمور، بمنصب التابع للسلطان». ومع تطور الأوضاع باتجاه المجابهة العسكرية الحتمية بين السلطان والباشا، يشير تقرير لنائب القنصل الروسي في اللاذقية بتاريخ 12 مايو 1839 إلى أن الباشا: «لن يتعهد فقط بحصر مهمة الجيش المصري برد العدو إلى ما وراء الحدود من دون أن يعبر إلى الأراضي العثمانية، بل يعد أيضا أنه في حال نشوب الحرب لن يحتل سوى مقاطعتي ديار بكر وأورفه، على أن يكون مستعدا للتخلي عنهما لاحقا إذا حصل على حق الوراثة»[28].

انكفاء الباشا تمهيدا لتغريب السلطنة وولاياتها (1839-1840)

وافقت الدول الأوروبية على تجهيز حملة عثمانية مضادة، مدعومة من الأوروبيين، لاسترجاع بلاد الشام وطرد المصريين منها. وسواء انتصر السلطان عسكريا أم انهزم، فإن مصير محمد علي قد تحدد سلفا، واعترف هو نفسه بنتيجة حرب تقوده إلى القبول بحكم مصر وراثيا له ولأبنائه من بعده. أما الحرب التي بدأها العثمانيون بالهجوم على نصيبين بتاريخ 24 يونيو 1839 فقد أدت إلى هزيمة سريعة للعثمانيين بعد أقل من ساعتين على بدء المعركة في 24 يونيو 1839. لكن السلطان محمود الثاني توفي في 29 يونيو، أي بعد أقل من أسبوع من معركة نصيبين، وكان يلقب بالسلطان المصلح والمجدد، وحامي وحدة السلطنة. فأحدث موته حركة التفاف حول محمد علي من قبل بعض القادة العثمانيين بوصفه منقذا للسلطنة من التفكك. ففي 9 يوليو 1839 انضمت جميع وحدات الأسطول العثماني إلى الأسطول المصري في الإسكندرية معلنة الولاء لمحمد علي. وتوجه محمد علي إلى قادة الأسطول الذي انضم إليه بقوله: «يا أبنائي، إننا جميعا أمة واحدة. من الآن فصاعدا، يجب ألا يقول أحد منا: أنا مصري، أو أنا فلسطيني، فلنا جميعا عقيدة واحدة ورأس واحد، وتلزمنا الوحدة لنعيد للسلطنة منعتها. يجب أن نكف يد خسرو باشا عن الشر، لأن نصائحه ستؤدي إلى دمار السلطنة دمارا تاما. أنتم في الآستانة ارتديتم اللباس الإفرنجي إلا أنكم تصرفتم بعقول تركية. أما أنا فحافظت على لباسي التركي وتصرفت بعقل إفرنجي»[29].

في الوقت نفسه، كان الجيش المصري يحتل ميناء البصرة، وتقدم باتجاه الأحساء والقطيف مهددا باحتلال جزيرة البحرين، ومثيرا مخاوف الإنجليز المتمركزين في عدن. وعلى الرغم من انتصاره العسكري على الجيش العثماني بقي محمد علي مؤمنا بوحدة السلطنة، ووجه رسائل شخصية إلى حكام المقاطعات من العثمانيين يدعوهم فيها إلى العمل على خلع الصدر الأعظم خسرو باشا، حفاظا على منع السلطنة من الانهيار. ويشير القنصل البريطاني في تقرير له بتاريخ 25 يونيو 1839، إلى أن الباشا طلب إليه تزويده ببعض النصوص من القانون المدني التي تجيز عزل خسرو باشا دستوريا.

سقط محمد علي أسير الانتظار بعد انتصاره العسكري في نصيبين، والذي فتح له الطريق لاحتلال الآستانة. وكان ابنه إبراهيم باشا يبدي حماسا ملحوظا لهذا الاتجاه منذ زمن طويل. فكتب إلى والده مرارا: «في رأيي، لو نحن أسرعنا في فرض الحصار على الآستانة دون إضاعة للوقت، فأجبرنا السلطان على عقد صلح مشرف معنا، لن نفسح في المجال أمام أي تدخل أجنبي. ومهما كانت شروط الصلح الذي يجب أن يبرم بسرعة، فليس مستبعدا أن ينال لاحقا موافقة الدول الأوروبية». لكن موقف والده الدائم كان واضحا، وقد عبر عنه في رسالته إليه بتاريخ 14 أغسطس 1839، والتي جاء فيها: «إذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الإسلامية حفاظا على مصالحها، فإنها على استعداد دائم للاتفاق على التضحية بمصر لكي تبقى السلطنة في طور «الرجل المريض»[30].

وتنبه إبراهيم باشا إلى مخاطر الزحف باتجاه الآستانة، عندما وصلته معلومات أكيدة عن توزيع الإنجليز للسلاح والمال، والحض على الثورة ضد المصريين في بلاد الشام. فكتب إلى والده يحضه على عدم التفريط في المكتسبات والتنبه إلى الجبهة الداخلية التي تتحفز للانفجار. «إذا أرسل العدو (الأوروبي) بعض السفن إلى سواحل طرابلس وبيروت وطرسوس، فإن مجرد ظهورها كاف لوضع هذه البلاد في حالة مريعة، لا سيما أن أهلها لم يخفوا رغبتهم في إعلان الثورة، ونحن في غمرة الانتصار الكبرى في قونية. فإذا كان الأهالي في بلاد الشام لم يخشوا جانبنا ونحن في قمة انتصاراتنا، فما عساهم يفعلون عند اقتراب سفن أعدائنا من سواحلهم؟».

لقد أحدث انضمام قطع من الأسطول العثماني إلى والي مصر إرباكا واضحا في السياسة الدولية. ودل على تقارب عثماني - مصري يعيق تحقيق الأهداف الأوروبية في المنطقة. لذلك طالب الإنجليز بإرجاع السفن العثمانية فورا إلى إمرة السلطان، تحت طائلة تدخل الأسطول الإنجليزي لإرجاعها بالقوة. فقد كانت الدول الأوروبية متحالفة ضد السلطنة والباشا معا تبعا لمذكرة الدول الخمس الكبرى التي وجهت إلى السلطان بتاريخ 27 يوليو 1839 والتي يطلبون فيها ألا يعقد السلطان أي اتفاق مع الباشا دون موافقتهم المسبقة. لكن سياسة الانتظار والترقب لم تدم طويلا.

ففي الأول من أكتوبر 1839 تراجع محمد علي عن طلبه بإقالة خسرو

باشا مما شكل نقطة ضعف في الموقف المصري. فوجهت الحكومة البريطانية إنذارا إلى محمد علي بتاريخ 2 نوفمبر 1839 تطالبه فيها بالانسحاب من اليمن والخليج العربي. وفي اليوم التالي أعلن السلطان العثماني «خطي شريف كلخانه» بدعم مباشر من الدول الأوروبية. ونص الخط على ضرورة أن يسود التسامح الطائفي بين جميع رعايا السلطنة، والدعوة إلى إصلاحات جذرية في الإدارة والجيش بحيث لا يبقى باشا مصر مدعيا لنفسه لقب المصلح الوحيد في السلطنة.

جاء الخط الهمايوني للعام 1839 أكثر شمولية من إصلاحات الباشا السياسية، من حيث الدعوة إلى نظم مكتوبة تضمن جميع الرعايا العثمانيين في حياتهم وكراماتهم وأموالهم. وكل مسؤول يخالف تلك النظم يستحق العقاب بما يتلاءم مع طبيعة المخالفة وحجمها. وسرعان ما أدرك محمد علي المدلول السياسي للخط الإصلاحي الجديد. فنقل عنه القنصل النمساوي في تقرير له بتاريخ 17 نوفمبر 1839 ما يلي: «لا شك في أن هذا التدبير قد تم بناء على نصيحة من خسرو باشا لتعزيز شعبية السلطان، ولذر الرماد في عيون الأوروبيين. وهي ليست المرة الأولى التي تذيع فيها الآستانة خطا كهذا، إذ حاول السلطان محمود الثاني ذلك مرتين. إلا أن الأتراك هم أكثر تعصبا من فلاحي مصر وليس بالإمكان إرغامهم على شيء إلا باستخدام القوة»[31].

وسواء كان الخط الهمايوني الجديد قابلا للتنفيذ، أو بقي حبرا على ورق، فإنه أحدث صدمة سياسية كبيرة في السلطنة، حيث كثرت الدعوات إلى ضرورة الحفاظ على وحدتها مع القيام بالإصلاحات الضرورية لذلك. وبدا لمحمد علي أن الحرب مع السلطنة باتت مستحيلة، فسعى مجددا إلى التفاهم مع عدوه اللدود خسرو باشا. وقد وجه إليه رسالة بتاريخ 23 فبراير 1840 تنم عن وعي سياسي عميق بطبيعة المرحلة، وبطبيعة قوى الصراع وآفاقه المستقبلية. ومما جاء في الرسالة: «إذا لجأ الباب العالي إلى الدول الأوروبية فسيخضع لمصالحها السياسية. تريد هذه الدول أن تبقى السلطنة في حالة ضعف دائم، وأن تعمها الاضطرابات حتى تتمكن، في الوقت المناسب، من اقتسامها بسهولة. وإذا كانت متحالفة الآن فيما بينها فذلك لمنع أي إجراء يقود إلى تقويتها. إنها تريد أن تضعف مصر أولا،

وهي السند الأساسي للسلطنة، وذلك على أمل أن تنهكهما معا عن طريق إثارة حروب مستمرة بينهما. وأنا على اقتناع تام بأنه لخير لنا ألف مرة أن نموت اليوم بشجاعة يمليها علينا ديننا الحنيف ونحن ندافع عن شرف أمتنا، من أن نموت بوصمة عار بعد خمس سنوات. لهذا السبب أنا أستعد للحرب تحسبا لكل أمر طارئ[32].

لم تكن السلطنة حرة في اتخاذ قرارها، بل كان الساسة الأوروبيون ينتظرون وصول المفاوض العثماني إلى مؤتمر لندن لوضع حد للمسألة السورية. فوصفه بالمرستون بالرجل المحدود «الذي يحتاج إلى يده لتوقيع اتفاقية حررها الإنجليز قبل وصوله إلى اليمن». وبات وضع محمد علي سيئا للغاية بعد التحالف العثماني - الأوروبي، الذي عبرت عنه اتفاقية لندن بتاريخ 15 يوليو 1840. وأظهر التحالف رغبة أكيدة في العمل بكل الوسائل المتاحة لإخراج الجيش المصري من بلاد الشام، بعد إثارة اضطرابات دموية فيها. وأبدت فرنسا رغبة واضحة في عدم الخروج على الإجماع الأوروبي على الرغم من مصالحها الكثيرة بإبقاء التحالف مع محمد علي.

كانت بريطانيا تدرك جيدا أن فرنسا التي سبق لها أن احتلت الجزائر، لا ترغب في قيام دولة عربية قوية ومستقلة في مصر وبلاد الشام تهدد مصالحها في البلدان الإسلامية الناطقة بالعربية. ومن نافل القول أن فرنسا لا تريد، ولا تستطيع محاربة الدول الأوروبية الأخرى. يضاف إلى ذلك أن السلطنة العثمانية حيث لها مصالح حيوية كبيرة، دفاعا عن مشروع محمد علي الخاسر حتى لو حاول الاستمرار في الحرب ضد السلطنة أو إعلان استقلاله في حكم مصر وبلاد الشام.

على أرض الواقع، انعكس التحالف الأوروبي في لندن حربا ضد المصريين في جميع أرجاء بلاد الشام، وذلك بدءا من يونيو 1840. فأعطت سياسة توزيع المال والسلاح والوعود بالاستقلال ثمارها، في وقت تعهدت فيه الدول الأوروبية باستخدام القوة العسكرية «بناء على طلب من السلطان»، لإجبار محمد علي على القبول بالانسحاب الفوري من بلاد الشام التي أصبحت جميع موانئها البحرية تحت الحصار الأوروبي، فأمضى المصريون أكثر من عام في قمع الانتفاضات في بلاد الشام، وهي فترة زمنية كانت كافية لإرهاق الجيش المصري وتكبيده خسائر كبيرة في الرجال والعتاد،

بسبب شراسة المقاومة الداخلية المدعومة بقوة من الدول الأوروبية من جهة، والحصار البحري المفروض على المنطقة لمنع وصول الإمدادات من مصر من جهة أخرى. وفي 23 سبتمبر 1841 أبلغ السلطان ممثلي الدول الكبرى في الآستانة قراره بخلع محمد علي من حكم مصر واعتباره واليا متمردا . ثم بدأت الإعدادات النهائية لإنزال الهزيمة العسكرية بالجيش المصري عن طريق احتلال الموانئ البحرية كعكا وبيروت، وتجميع عساكر حليفة كبيرة العدد لمحاربة الجيش المصري وإجباره على الانسحاب مهزوما من بلاد الشام. لكن الاتفاقية التي وقعها محمد علي مع الكومودور الإنجليزي نابير سمحت لإبراهيم باشا بسحب قسم كبير من جيوشه إلى مصر دون خسائر كبيرة، فأعاد إليها 62 ألف رجل بقوا على وفائهم للباشا ولابنه إبراهيم، ونتيجة لتنافس الدول الأوروبية فيما بينها ضمن الباشا لنفسه، ولأسرته من بعده، حكم مصر وراثيا . ورفض دعوة السلطان إلى تسريح جيشه وتقليص عدده إلى العشرين ألفا، كما رفض تقليص الموارد الضريبية في مصر إلى الربع. وفي 11 مارس 1842، تراجع السلطان عن قراره بعزل الباشا استجابة لرغبة الدول الأوروبية، وأعاد توليته على مصر من جديد، فعاد محمد علي إلى وضع الوالي التابع للسلطان، يحكم ولاية عثمانية، وذلك بالعودة إلى روح معاهدة لندن المبرمة بتاريخ 15 يوليو 1840 . فانتهت الحملة على بلاد الشام بتصفية أعداد كبيرة من القوة العسكرية المصرية، وبإعادة الوصاية العثمانية على مصر وبلاد الشام. وفي حين انصرفت مصر إلى معالجة شؤونها بنفسها وداخل حدودها الجغرافية، فإن الصدامات الدموية في بلاد الشام استمرت طوال عقدين من الزمن (1840-1860) بدعم مباشر من الدول الأوروبية تمهيدا لإكمال المخطط الاستراتيجي الأوروبي، بإنهاك الجيش العثماني تمهيدا لتفكيك السلطنة وإنهاء وجودها .

كانت النتائج السياسية معدة سلفا، وتقضي بعودة الحكم العثماني ضعيفا إلى بلاد الشام، إذ يفتقر العثمانيون إلى جيش قوي لفرض سيطرتهم عليها، مقابل عودة الجيش المصري مهزوما إلى مصر، بعد أن ضمن محمد علي حماية الدول الأوروبية لأسرته كي تحكم مصر حكما وراثيا . وليس من شك في أن استمرار الحرب العثمانية ـ المصرية طوال سنوات (1832-1840) كان بتحريض مباشر من الدول الأوروبية، وذلك بهدف تدمير الجيشين

العثماني والمصري، وإفراغ هذه المنطقة من القوى العسكرية القادرة على مواجهة الهيمنة الأوروبية المرتقبة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

بعض الاستنتاجات

فتحت حملة نابوليون بونابرت على مصر العام 1798 الباب واسعا لمشاريع استعمارية أوروبية ما زالت نتائجها تتفاعل حتى الآن. ونظرا للصراعات الكثيرة التي عصفت بالسلطنة العثمانية فإن جيشها بدا عاجزا عن حماية ولاياتها، خاصة البعيدة منها. فأوكلت المهمة إلى ولاة كبار دافعوا عن تلك الولايات، وفي طليعتهم أحمد باشا الجزار الذي أفشل بصموده في عكا امتداد الحملة الفرنسية إلى بلاد الشام، فأسهم في هزيمتهم برا قبل أن يقضي الإنجليز على الأسطول الفرنسي نهائيا في أبي قير. وعلى قاعدة موروث الحملة الفرنسية على مصر بدأ محمد علي يؤسس لنهضة عربية جديدة امتدت إلى بلاد الشام وغيرها من ولايات السلطنة. وكان للإصلاحات التي قام بها الأثر الواضح في حركة التحديث داخل السلطنة العثمانية نفسها، وفي ولايات أخرى تابعة لها. وكان في طليعة المصلحين السلطان محمود الثاني، ومدحت باشا رائد التجربة الدستورية في السلطنة، وخير الدين التونسي، رائد حركة الإصلاح في تونس.

تجدر الإشارة إلى أن الدول الأوروبية في مطلع القرن التاسع عشر كانت قد حققت وحداتها القومية آنذاك، وأطلقت ثورة صناعية على مختلف الصعد، وسعت إلى تعميم الأفكار الليبرالية والإصلاحية والاشتراكية. ونشطت القوى البورجوازية فيها لفرض نمط الإنتاج الرأسمالي على العالم كله، وتفكيك المجتمعات التقليدية وإلحاقها تبعيا بالمركز الأوروبي.

بنى محمد علي ركائز السلطة في مصر على قاعدة جيش عصري، أثبت كفاءة عالية في إخضاع السودان، وبلاد الشام، والجزيرة العربية، وخاض حروبا شرسة في بلاد اليونان إلى جانب السلطنة قبل أن يخوض حربه ضدها، وفي عقر دارها. وكان باشا مصر حاكما رجل نهضة بارعا عرف كيف يطور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في مصر. فوطد الأمن والنظام فيها، وبنى مؤسسات عصرية شكلت

العمود الفقري للدولة المصرية الحديثة التي تميزت بالاحتكار والتسلط. وقد شكل الجيش عصب حركته التحديثية، وأداة سيطرة على الدولة الاحتكارية التي سيطرت بدورها على المجتمع المدني ومؤسساته. فبناء وتحديث جيش مصري يمتاز بهذه المهارة القتالية العالية، ويمتلك مصانع حديثة لتصنيع السلاح والذخيرة ما كان ليتم بهذه السرعة والفاعلية دون مساعدة أوروبية مباشرة، في إطار مشروع شامل لتحديث الجيش المصري، ووضعه في موقع التعارض مع الجيش العثماني من جهة، ولاحقا مع مؤسسات المجتمع المدني المصرية من جهة أخرى. فاستمد الباشا قوته العسكرية، كما استمد الخبرة الإدارية والمالية والتربوية من النماذج الأوروبية، وبشكل خاص من النموذج الفرنسي الذي توافر لديه على أرض مصر بعد رحيل الجيش الفرنسي المهزوم، وبقاء عدد من أفراده على أرض مصر.

هذه الرؤية المنهجية تصوب النظرة الموضوعية لتجربة محمد علي في توحيد مصر وبلاد الشام ومناطق عربية أخرى، وصولا إلى تهديد مركز السلطة العثمانية. فالانتصارات العسكرية ما كانت لتتم بهذه السرعة لو لم تتوافق مع استراتيجيات الدول الاستعمارية الكبرى آنذاك، والرامية إلى تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها. فتلاقت استراتيجية محمد علي في إضعاف السلطنة، عن وعي أو من دون وعي منه، مع استراتيجيات الدول الاستعمارية في هذه المنطقة، وقادت إلى تحالف هذه الدول ضده في مؤتمر لندن العام 1840.

لقد رفع الباشا شعار توحيد السلطنة على أسس جديدة، في محاولة لمنع انهيارها وسقوطها في قبضة الدول الأوروبية الكبرى التي أرسلت حملات عسكرية ضد السلطنة على جميع الجبهات العسكرية. وانتهت حملته العسكرية على بلاد الشام إلى نتائج معكوسة تماما. وسبقتها أيضا حملة عسكرية فرنسية فاشلة، كما أعقبتها محاولة عثمانية فاشلة لإعادة السيطرة العسكرية على بلاد الشام بعد خروج الجيش المصري منها. فدخلت هذه المنطقة، ومعها مصر والسودان، والجزيرة العربية، والمغرب العربي، دخلت في دائرة المخططات الأوروبية المبكرة للسيطرة المباشرة عليها حتى كتب لها النجاح بعد الحرب العالمية الأولى.

من ناحية أخرى، لعبت المقاومة الداخلية دورا ملحوظا في إفشال تلك

الحملات الخاصة منذ هزيمة نابوليون أمام مناعة أسوار عكا إبان حكم أحمد باشا الجزار لها. فجاءت الهزائم النهائية لتلك الحملات نتاجا لتحالف الدول الأوروبية نفسها تباعا مع السلطنة العثمانية ضد تفرد أي دولة منها في احتلال أي جزء من السلطنة. وقد وجدت الدول الاستعمارية الأوروبية في حملات محمد علي ضد السلطنة تعويضا عمليا عن حملاتها المباشرة، بعد أن استنجدت السلطنة بجيش محمد علي لقمع بعض الانتفاضات في ولاياتها والتي كانت مدعومة أيضا من دول أوروبية، بحيث كان الهدف منها إضعاف الجيشين العثماني والمصري معا، فتنهار ركائز المقاومة الداخلية أمام قوى السيطرة الأوروبية الساعية إلى فرض التحديث الغربي على مختلف المجتمعات، بهدف تحويلها إلى أطراف تابعة للمركزية الأوروبية.

وساندت فرنسا مشروع محمد علي التحديثي طوال عقود عدة في إطار صراعها مع بريطانيا، التي خاضت معركة شرسة لضرب الأهداف الاستراتيجية للتحالف الفرنسي ـ المصري. فقد أدرك الإنجليز أن نجاح محمد علي في توحيد السلطنة على الأسس التحديثية التي قام بها في مصر سيشكل انتصارا لنموذج التحديث الفرنسي بالدرجة الأولى. إلا أنها كانت على اقتناع تام بأن فرنسا لن تسير في هذا التحالف حتى النهاية. فهل تسمح فرنسا لمصر بتوحيد السلطنة على أسس حديثة في وقت عمل فيه الفرنسيون على تفكيكها بالقوة العسكرية؟ وما هي مصلحة فرنسا من إقامة دولة مركزية قوية تهدد مصالحها الكثيرة في هذه المنطقة؟ وخرج الإنجليز باستنتاجات موضوعية ترى أن مساندة فرنسا لوالي مصر في حروبه ضد السلطنة لا تتعارض مع الاستراتيجية الأوروبية الشمولية لإضعاف السلطنة من الداخل. أما دعمها لمحمد علي فرهن بالظروف العامة لتطور الأحداث، وهي على استعداد للتخلي عنه في الوقت الملائم. وصدقت توقعات الإنجليز بعد أن استدرج محمد علي إلى حرب شرسة ضد السلطنة، أوصلته إلى أبواب الآستانة، بعد أن تألبت عليه قوى داخلية مدعومة مباشرة بقوة من الإنجليز. نتيجة لذلك هزم الجيش المصري، وتخلت فرنسا عن مشروع محمد علي الرامي إلى توحيد السلطنة بالقوة العسكرية. لكنها ساعدته على الاحتفاظ بمركز حكمه على مصر والسودان، له ولأسرته الخديوية من بعده.

انطلاقا من هذه الرؤية المنهجية يمكن النظر، بكثير من الدقة والموضوعية، إلى تجربة التحديث المصرية إبان حكم محمد علي. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر، برز مشروع محمد علي باشا كنقطة تحول بارزة في تاريخ هذه المنطقة بكاملها، وذلك لأسباب عدة أبرزها:

1- كان محمد علي يؤمن إيمانا راسخا بضرورة الإصلاح الجذري للسلطنة العثمانية وولاياتها، خشية وقوعهما معا في قبضة الاستعمار الأوروبي. وقد أدرك، منذ البداية، أن حركة التحديث هذه لن تتم دون الاقتباس عن النماذج الأوروبية المتطورة. فتحديث الجيش وتأهيله لحماية الأرض والشعب والمؤسسات يحتاج إلى فكر عسكري جديد، وإلى صناعة قوية تدعمه، وإلى مدارس وطنية ترفده بالشباب المتعلم تعليما عصريا، وإلى موارد اقتصادية كبيرة تجبيها الدولة المركزية من القوى المنتجة، أي المزارعين والحرفيين، وإلى بعثات علمية للتخصص العالي والتقني في أوروبا، وإلى رقابة صارمة للدولة المركزية على التجارة المحلية والسلع المعدة للتصدير الخارجي، وإلى مجالس إدارية تعمل بإشراف السلطة المركزية، وإلى مجالس تمثيلية تضم أعضاء يمثلون مختلف الطوائف والمهن، وإلى الحد من نفوذ السفراء والقناصل الأجانب الذين يستغلون نظام الامتيازات الأجنبية، ليمارسوا ضغوطا مباشرة في الإدارة العثمانية على جميع المستويات.

2- شكلت مصر في عهد محمد علي، وفي عهد خلفائه من بعده، قطبا جاذبا للهجرة البشرية إليها من مختلف الولايات العثمانية، وبشكل خاص من ولايات بلاد الشام والسودان، وكذلك من الولايات العثمانية في المغرب العربي وفي البلقان الأوروبي. يكفي التذكير بأن محمد علي نفسه كان من أصل ألباني، ومن المتطوعين في جيش السلطنة العثمانية. فمصر بلاد واسعة جدا وغنية بالموارد الطبيعية. وكان عدد السكان فيها لا يزال ضعيفا للغاية في مطلع القرن التاسع عشر، ويقدر بحوالي أربعة إلى خمسة ملايين نسمة إبان فترة حكم محمد علي. ومع استقرار الحكم ومناعته في تلك الفترة، وقيام محمد علي بحركة تحديث كبيرة، شكلت مصر مركز استقطاب أساسي للمهاجرين إليها، نظرا للإمكانات المادية الكبيرة التي توافرت على أرض مصر. ومع وجود الروابط التاريخية والثقافية والروحية الموغلة في القدم ما بين الشعب المصري والشعوب الوافدة إلى مصر من جنسيات

مختلفة، فإن تلك الروابط سهلت حركة الاندماج القومي العربي المبكر على أرض مصر منذ القرن التاسع عشر، وهو اندماج نهائي وكامل لدرجة الانخراط التام في المجتمع المصري. وفي حين اندمج قسم كبير من الشوام والمغاربة في النسيج الاجتماعي المصري وتمصروا، فإن عائلات مصرية كثيرة كانت تندمج في مجتمعات بلاد الشام كسوريين ولبنانيين وعراقيين. وتدل أسماء عائلاتهم على أصولهم المصرية الواضحة كعائلات المصري، والصعيدي، ودمياطي، وإسكندراني وغيرها. ولا يجد الباحث صعوبة في إبراز متانة الروابط التاريخية المستمرة ما بين مصر وبلاد الشام عبر مختلف الحقب التاريخية. فهي من الوضوح الكامل لدرجة يسهل إيجازها على الشكل التالي: اتصال بري وبحري دائم، روابط تاريخية واقتصادية متينة وعميقة الجذور، تراث روحي وثقافي مشترك، عادات وتقاليد متشابهة، وحدة في التاريخ والمصالح والإرادة على التفاعل المثمر لمصلحة شعوب المنطقتين. فحملة نابوليون على مصر وبلاد الشام في نهاية القرن الثامن عشر، وما أعقبها من حملة بريطانية ذات أهداف استعمارية متقاربة في مطلع القرن التاسع عشر، تقدمان أسبابا إضافية للتلاقي بين شعوب وحكام هاتين المنطقتين، وهي تجاوز الروابط التاريخية والاقتصادية والروحية التقليدية إلى الشعور بخطر الغزو الأوروبي المباشر لهما.

3- إن بناء الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي شكل تحديا مباشرا للسلطنة العثمانية على مختلف الصعد. لذلك انفجرت سلسلة من الحروب المتواصلة بين الباشا والسلطان العثماني انتهت بانتصار شكلي للعثمانيين، وعودة مصر إلى السيادة العثمانية تحت قيادة الأسرة الخديوية التي أسسها محمد علي. لكن السيادة الفعلية لم تكن للسلطان بل للدول الأوروبية، وتحديدا بريطانيا وفرنسا اللتين تصارعتا على حكم مصر، وانتهى الصراع بانتصار الإنجليز العام 1882، وخضوع مصر ومعها الأسرة الخديوية للسياسة البريطانية حتى قيام ثورة الضباط الأحرار العام 1952.

4- لقد كتبت مئات الدراسات العلمية لتقييم تجربة التحديث في مصر زمن محمد علي، وفي معظمها إشارة بهذه التجربة الرائدة في المنطقة العربية، والتي سبقت تجربة النهضة اليابانية الأولى بأكثر من نصف قرن. تكفي الإشارة هنا إلى أن تاريخ ولادة الإمبراطور مايجي يعود إلى العام

1853، أي بعد ست سنوات مضت على وفاة محمد علي. وأن ما أنجزه هذا الأخير في مصر لا يقل أهمية عما أنجزه مايجي في اليابان. إلا أن الباشا نكب بخلفاء من بعده على عكس خلفاء مايجي. فهم لم يحسنوا الاستفادة من تراثه الإصلاحي، بل انصرفوا إلى سياسة القروض والبذخ وتدمير الاقتصاد المصري من الداخل، حتى أوقعوا مصر في الاستدانة، ثم أخضعت للرقابة المالية المباشرة وصولا إلى الاحتلال البريطاني لها العام 1882.

وهذه الوقائع التاريخية المدعمة بالوثائق تحدد بوضوح بعض السمات الواضحة المعالم لتجربة التحديث المصرية في عهد محمد علي، والتي كانت من نتائجها الأساسية: زيادة إضعاف السلطنة العثمانية، مع ما استتبع ذلك من اضمحلال نفوذها، وعجزها عن التحكم في ولاياتها وفقدانها لهيبتها كزعيمة للعالم الإسلامي. كما أن انخراط الباشا المبكر في تجربة كانت الأولى من نوعها لتحديث المجتمعات الإسلامية على النمط الرأسمالي الغربي فتح الباب واسعا أمام تجارب التحديث على النمط الغربي في السلطنة وولاياتها معا طوال القرن التاسع عشر، وبشكل خاص محاولات التحديث التي قام بها السلاطين في الآستانة، وخير الدين التونسي في تونس. ودلت تلك التجارب على أن استيراد التكنولوجيا الغربية في عصر الاستعمار الأوروبي المباشر، دون استيعاب وتطوير لها، سيقود إلى انخراط الدولة المستوردة للتكنولوجيا إلى علاقات تبعية مباشرة للدول الغربية التي تتحكم فيها. وقد تنبه الباشا جيدا إلى هذا الجانب وحاول تفاديه طوال مرحلة حكمه، فأنشأ ركائز بنيوية لتحديث المجتمع المصري عن طريق التأسيس لصناعات كبيرة متطورة، ودون أن يكتفي باستيراد التكنولوجيا كسلعة استهلاكية. إلا أن الدول الأوروبية وضعت تلك الركائز تحت الرقابة المباشرة، واستخدمتها لمزيد من تفكك الروابط التقليدية للمجتمع المصري.

بعبارة موجزة، بنيت حركة التحديث في عهد محمد علي انطلاقا من حقائق التاريخ، والجغرافيا، والتراث المشترك، والتواصل الثقافي والحضاري، والمصالح الاقتصادية المشتركة، والرغبة في تطوير وتعزيز الموروث المشترك بين مصر وجوارها الإقليمي. فشكلت تلك الركائز مجتمعة قاعدة بالغة الأهمية لبناء مشروع نهضوي تحديثي، انطلاقا من أرض مصر كموقع جغرافي وحضاري وتاريخي مميز بين القارات الثلاث: أفريقيا، وآسيا،

وأوروبا. ولما كانت غالبية القوى البشرية التي تجمعت على أرض مصر تنتمي إلى التراث العربي ـ الإسلامي جعل محمد علي في رأس أهدافه تحقيق الوحدة ما بين وادي النيل وبلاد الشام، على أساس الحفاظ على ذلك التراث المشترك وتعزيزه بالاستناد إلى حقائق التاريخ والجغرافيا ووحدة المصالح المشتركة من جهة، ومواجهة الغزو الاستعماري الأوروبي الزاحف على السلطنة العثمانية وولاياتها من جهة أخرى، وكان محمد علي يؤمن إيمانا راسخا أن تطبيق نظام الملل العثماني تطبيقا عقلانيا يمكن أن يحول التنوع العرقي والمذهبي والقبلي في هذه المنطقة إلى مصدر غنى وتنوع لسكانها، في حين أن المشروع الأوروبي كان يعمل على تحويل ذلك التنوع إلى حروب داخلية طويلة الأمد تكون مدخلا لتدخله الدائم في السلطنة العثمانية وولاياتها تحت ستار حماية الأقليات فيها. وللتدليل على ذلك فإن مصر في عهد محمد علي نجحت، إلى حد بعيد، في استيعاب التوترات الطائفية والعرقية على أراضيها، وسهلت اندماج الوافدين إليها ضمن طبقات وفئات الشعب المصري. وفي الوقت عينه، استطاعت إصلاحات الباشا في بلاد الشام أن تحد كثيرا من الصدامات الدموية، الطائفية منها والعرقية والقبلية على حد سواء، طوال مرحلة حكمه لهذه المنطقة (1831-1840). والسبب في ذلك أن محمد علي لم يستخدم هذه الانتماءات مدخلا للسيطرة على بلاد الشام، بل استند ـ وبالدرجة الأولى ـ إلى الحكم العسكري المباشر، وفرض التجنيد الإجباري على الجميع، وتوحيد الضرائب، والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وغيرها.

إلا أن تلك التدابير التوحيدية أرعبت المخططات الأوروبية التي كانت تركز على تفكيك هذه المنطقة إلى مكوناتها القبلية والعرقية والمذهبية، بالإضافة إلى ضرب جميع ركائز القوة فيها، تمهيدا للسيطرة عليها. ولم يطور الأوروبيون الإيجابيات الكثيرة التي خلفتها إدارة محمد علي في مصر وبلاد الشام، بل عملوا على تشويهها وتحويلها إلى مسببات لحروب أهلية طويلة الأمد في بلاد الشام، في وقت بدأت فيه الصهيونية الدولية تعمل على تنفيذ مشروعها في إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين منذ تلك الفترة ذاتها، وتحديدا في أعقاب هزيمة مشروع محمد علي لتوحيد مصر وبلاد الشام.

ونظرا لغياب الفكر السياسي الإصلاحي في مصر، وحظر محمد علي لكل أشكال العمل الديموقراطي والليبرالي التي اعتبرت تهديدا لركائز الحكم المصري، تستوجب القتل أو السجن المؤبد لمن يروج للإصلاح السياسي، فإن حركة التصنيع في مصر لم تعط ثمارها في تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع المصري. وسرعان ما توقف هذا المنحى في التصنيع الداخلي مع خلفاء محمد علي لمصلحة استيراد السلع الجاهزة والتكنولوجيا التي استخدمت سلاح لتدمير نقاط القوة في المجتمع التقليدي المصري، ولقطع الطريق على ولادة مجتمع عصري حديث قادر على رد التحدي الأوروبي.

من ناحية أخرى، أضعفت حركة التحديث في مصر مراكز القوى التقليدية، ليس في مصر وحدها، بل تعدتها لإضعاف ركائز المواجهة التقليدية في كل من السودان، والجزيرة العربية، وبلاد الشام. فقد وجه محمد علي ضربات قوية إلى الحركة الوهابية في الجزيرة العربية، وإلى الحركات الصوفية في السودان، وإلى الزعامات والعائلات التقليدية القوية في بلاد الشام. وكان من الطبيعي أن تستفيد قوى التحديث في هذه المناطق من إصلاحات محمد علي طوال سنوات حكمه. لكن فشل حركة التحديث في مصر نفسها قد انعكس سلبا على تلك المناطق التي شهدت صدامات دموية مدمرة، خاصة في بلاد الشام. فاستفادت الدول الاستعمارية الأوروبية من تلك الصدامات، ودعمتها بقوة لإحكام سيطرتها على شعوب هذه المنطقة ومواردها الاقتصادية، وإلحاقها تبعيا بمراكز التحديث الغربي.

3 اليابان تبعد نفسها عن الضغوط الغربية (١٦٣٧-١٨٥٣)

مرحلة توكوغاوا الثانية (1637-1853)

لم تكن اليابان بعيدة عن مخاطر الغزو الخارجي في محيطها الإقليمي بعد أن تمكن البرتغاليون والإسبان من دخول أراضيها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وتوسيع تجارتهم معها، والقيام بحركة تنصير واسعة في صفوف أبنائها انتهت بمجزرة بشرية ضد المرسلين والمتنصرين اليابانيين العام 1637 ودخول اليابان في عزلة طوعية طوال أكثر من قرنين من الزمن. هكذا نجحت اليابان في تلافي مخاطر السقوط المبكر تحت الاحتلال الأوروبي، وازدادت جبهتها الداخلية صلابة طوال المرحلة الثانية من حكم أسرة توكوغاوا.

فبعد حكم طويل الأمد للشوغون Iemitsu (1623-1651) الذي شهد أبرز الأحداث المهمة في تاريخ أسرة توكوغاوا، خلفه الشوغون ايتسونا Iyetsuna الذي حكم اليابان أيضا لفترة طويلة (1651-1680)،

مما ساعد على تثبيت دور الشوغون وحكومته الباكوفو، وعلى ترسيخ الوحدة اليابانية والسلطة المركزية بشكل نهائي في التاريخ الياباني. إلا أن تلك الفترة قد شهدت أحداثا بارزة أهمها محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الشوغون الجديد في السنة الأولى من حكمه العام 1651، على يد الدايميو القوي yui shosetsu وذلك توكيد على أن قوى التجزئة الداخلية كانت لاتزال تراهن على إضعاف السلطة المركزية والعودة إلى حكم مقاطعاتها بحرية. وقد تعرضت مدينة إدو أو طوكيو لحريق كبير في العام 1657، والذي تشير بعض الوثائق التاريخية إلى أنه كان حريقا مفتعلا، ويدخل في سياق الصراع ذاته بين قوى الوحدة وقوى الحكم الذاتي.

لكن عامل الاستقرار الداخلي تلقى دعما جديدا بوصول الشوغون تسونايوشي Tsunayoshi الذي حكم قرابة ثلاثة عقود (1680-1709) لم تعرف سوى أحداث طبيعية لا سياسية بارزة تمثلت بالزلزال الكبير الذي ضرب مقاطعة كانتو Kanto العام 1703، والانفجار الأخير لبركان جبل فوجي Mount Fuji العام 1703. وذلك يؤكد على أن الاستقرار السياسي بات واقعا صلبا يصعب الارتداد عنه. لذلك لاتحفل مرحلة القرن الثامن عشر بكامله وحتى أواسط القرن التاسع عشر بأحداث تاريخية تدل على إرباك ملحوظ في أوضاع اليابان الداخلية، أو بروز تحديات خارجية تهدد تلك الوحدة. وتميزت تلك الفترة بطول مدة حكم الشوغون ومنهم يوشيمون Yoshimune (1716-1745)، وتانوما أوكيتسوغو Tanuma Okitsugu (1769-1786)، والشوغون ايناري Iyenari (1787-1837) الذي حكم طويلا واشتهر بأن بلاطه كان يضم 305 نساء، وكان متحللا من القيود والتقاليد اليابانية الصارمة بحيث برز معارضة قوية تطالب بتقوية سلطة الإمبراطور على حساب الشوغون. وقد برزت في عهده ثلاثة وزراء كبار لعبوا دورا مهما في مواجهة الإنذار الأمريكي العام 1853 وهم: ماتسودائيرا سادانوبو Matsudaira Sadanobu ، وميزونو تاداكوني Mizuno Tadakuni، وأبي ماساهيرو Abe Masahiro. ومع تزايد المعارضة لحكم الشوغون كان لابد من القيام بالإصلاح تفاديا لنقمة شعبية ومعارضة كبار أركان الدولة. فبدأ الشوغون تامبو Tempo (1831-1867) سلسلة من الإصلاحات خلال السنوات (1831-1844)، لكنها توقفت قبل أن تعطي النتائج المرجوة في وقت ازداد فيه الضغط الخارجي على اليابان

لفتح موانئها والخروج من عزلتها الطويلة.

ولعل أبرز أحداث المرحلة التي مهدت للإنذار الأمريكي العام 1853 تجلت تباعا على الشكل التالي: رفع الحظر عن استيراد الكتب الأجنبية منذ العام 1720، وزيارة المبعوث الروسي رزانوف Re sanov إلى مرفأ ناجازاكي العام 1804، وتأسيس المركز الياباني لترجمة الكتب الألمانية العام 1811، وانتفاضات الأرز في أوساكا بقيادة الرهبان الكونفوشيوسيين العام 1837، ودخول السفن الأوروبية والأمريكية رسميا إلى ميناءي يوكوهاما وناجازاكي منذ العام 1840.

إبان مرحلة العزلة الطوعية تحديدا زار الألماني انجلبرشت كامفر Engelbrecht Kampfer اليابان وبقي فيها لمدة عامين (1690-1692) وحظي بمقابلة الشوغون تسويانوشي Tsuyanohi ونشر كتابا بالإنجليزية عن تاريخ اليابان وبلاد سيام Siam. كذلك زار اليابان العالم السويدي كارل بيتر ثونبرغ Karl Peter Thunberg وتجول في أراضيها ونشر كتابا عن رحلته إليها مع وصف لنباتاتها. وزارها الألماني فرانز فون سيبولد Franz von Siebold ودرس فيها العلوم الطبية باللغة الهولندية، وقد اتهم بالتجسس العام 1829وأنقذت حياته لكونه ألمانيا في حين أعدم جميع أصدقائه من اليابانيين. إلا أنه عاد في ظروف دولية أفضل العام 1859 وكان على معرفة جيدة باليابان.

على جانب آخر، دخلت السفن الإنجليزية ميناء ناجازاكي منذ العام 1808 محدثة موجة عارمة من رد الفعل المحلي من جانب السلطات اليابانية والشعب الياباني. وبعد أن عمل الإنجليز طويلا على تدمير الوجود الهولندي في منطقة الشرق الأقصى، استطاعت سفنهم الاقتراب إلى مسافة قريبة جدا من الشواطئ اليابانية في السنوات (1833 ,و1842 ,و1845 ,و1849). كذلك عمد الفرنسيون إلى إرسال بعض السفن كاختبار للنوايا في العام 1846.

لكن المحاولة لم تنجح إلا جزئيا، حيث استطاعت إحدى السفن الفرنسية زيارة جزر ريوكيو Ryukiu. نشير أخيرا إلى أن الأمريكيين بدأوا دخولهم المبكر إلى المياه اليابانية العام 1750 لصيد الحيتان فيها. وخلال السنوات (1797 , 1798 ,و1799) دخلت اليابان ثلاث سفن أمريكية تحمل العلم الهولندي. إلا أن أول زيارة علنية لسفينة أمريكية إلى اليابان تمت بقيادة الكومودور

الأمريكي بيدل Commodore Biddle إلى أوراجا Uraga العام 1846، وأعقبتها سفينة أخرى بقيادة الأميرال غلين Glynn إلى ناجازاكي العام 1848. ووصل الكومودور بيري Commodore Matthew Perry إلى أوراجا العام 1853، فأجبر اليابان على توقيع اتفاقية كاناجوا Kanagawa مع الولايات الأمريكية العام 1854.

التراكم الداخلي الإيجابي في مرحلة توكوغاوا Tokugawa

غني عن التذكير أن السنوات (1638-1853) قد حفلت بالتبدلات العميقة في جميع المجالات. فخلالها ترسخت الوحدة الداخلية نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي، وتزايد الإنتاج إلى معدلات كبيرة لم يشهدها في السابق.

اللافت للنظر أن حجم السكان كان على ارتفاع ملحوظ طوال مرحلة توكوغاوا، في حين أن عدد دافعي الضرائب بقي دون تعديل يذكر كما دلت وثائق القرن الثامن عشر[1].

ويشير الجدول التالي[2] إلى عدد المكلفين خلال السنوات (1721-1804):

ويشير الجدول التالي (2) إلى عدد المكلفين خلال السنوات (1721–1804) :

السنة	عدد دافعي الضرائب
1721	26,061,830
1744	25,682,210
1774	25,990,451
1780	26,010,000
1792	24,891,441
1804	25,517,729

دلالة ذلك أن أوضاع القوى الفلاحية كانت تزداد سوءا طوال مرحلة توكوغاوا ولعقود عدة بعد إصلاحات مايجي. فقد أجبر الفلاحون على تحمل الضرائب الفادحة لتغطية النزاعات الداخلية، ونفقات الحروب الخارجية، وبناء الركائز الأساسية للإصلاحات. وكانت هناك سياسة منظمة لتقليص سكان الأرياف العاملين في الزراعة، ودفعهم نحو العمل في الصناعة، والانخراط في الجيش، وإدارات الدولة. ونتج عن ذلك أن الزيادة السكانية

المطردة في الأرياف كانت تتجه بكثافة للسكن في المدن. وهذا ما يفسر بروز المدن اليابانية الكبرى خاصة العاصمة الجديدة «إدو» أو طوكيو التي ارتفع عدد سكانها بسرعة ليصل إلى المليون نسمة، لتصبح أكبر مدن العالم في مطلع القرن الثامن عشر تليها أوساكا ثم كيوتو، حيث كانت الكثافة السكانية في كل منهما ما بين 350-400 ألف نسمة، ولقبت تلك المدن بـ «المتروبولات الثلاث»[3].

في هذه المرحلة بالذات تطورت أوساكا من مدينة ـ قلعة إلى متروبول تجاري ومالي وأطلق عليها لقب متجر أو مخزن اليابان، في حين استمرت كيوتو في القرنين السابع عشر والثامن عشر في احتكار القرار السياسي، والاقتصادي والثقافي.

لكن إدو شهدت التبدلات الأكثر جذرية في تاريخ المدن اليابانية فهي مدينة المليون نسمة في مطلع القرن الثامن عشر، منهم الدايميو وحاشيتهم التي تصل إلى المائة ألف نسمة، وقاعدة الساموراي العسكرية والسياسية، والاقتصادية، ومركز الأنشطة الاجتماعية، وفيها مراكز اللهو على أنواعها، ومراكز دور النشر والثقافة والفنون والمسارح. ودلت بعض الوثائق اليابانية على أن الدوائر الحكومية، الباكوفو، كانت تزود بتقارير إعلامية وافية عما يجري في مختلف دول العالم[4].

اللافت للنظر أن السكن المديني الذي كانت إدو أحد أبرز مظاهرة في مرحلة توكوغاوا سيصبح نموذجا يحتذى في عدد من المدن اليابانية الحديثة. فهي مدن مبنية على ضفاف ودلتا الأنهار وتقام بيوت الحكام أو الدا يميو، والبيوت السكنية المكتظة، والمراكز التجارية، والمسارح، ومراكز اللهو وغيرها قرب الجسور التي تصل بين الأحياء السكانية. وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في كثير من المدن اليابانية التي بنيت أو تطورت في مرحلة توكوغاوا أبرزها مدن طوكيو ، أوساكا، كانازاوا Kanazawa، هاكاتا Hakata ، نيئيغاتا Niigata وغيرها[5].

كذلك اتسعت حركة المواصلات بين المقاطعات اليابانية، واستخدمت التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع في الإنتاج الزراعي والحرفي، وقاد التراكم الصناعي والمالي التجاري إلى بروز طبقة البورجوازية اليابانية التي اعترفت بها الدولة لاحقا كطبقة رسمية رابعة إلى جانب الطبقات الثلاث

السابقة من الساموراي أو طبقة المحاربين، وطبقة الفلاحين، وطبقة المنبوذين أو العامة من ذوي الأعمال الوضيعة. أبرز تلك التراكمات:

أ- سياسيا، شهدت اليابان استقرارا سياسيا مستمرا طوال أكثر من قرنين ونصف القرن (1603-1868) فقد تعززت سلطة الشوغون في ظل حكم أسرة توكوغاوا عميقا في المجتمع الياباني بعد أن نجحت في حماية الوحدة الداخلية وقمع كل حركات التمرد والعصيان. وترسخت تلك الوحدة أساسا بقوة الساموراي العسكرية وليس عن طريق الديموقراطية الشعبية. نتيجة لذلك قوي على الدوام نفوذ طبقة الساموراي إلى الحدود القصوى وتعززت سيطرة كبار الملاك على غيرها من الطبقات الاجتماعية فاستمرت ا لأرض القاعدة الأساسية للإنتاج، خاصة زراعة الأرز، وذلك على امتداد الأراضي اليابانية. ولما كانت طبقة الساموراي تشكل العمود الفقري للقوى العسكرية اليابانية، فإن دعم كبار هذه الطبقة لسلطة الشوغون المركزية ساهم في ترسيخ الوحدة الداخلية خاصة، وقد منحهم الشوغون الأراضي الواسعة، وأوكل إليهم جباية الضرائب من القوى المنتجة في مقاطعاتهم لقاء دعم السلطة المركزية ومدها بالرجال والمال، وقد مارس الشوغون وحلفاؤه من كبار قادة الساموراي مختلف أشكال القمع والتسلط على القوى الفلاحية والحرفية. وكان إنتاج الأرز، وهو الغذاء الأساسي للسكان، شبه احتكار كامل لطبقة الساموراي.

تجدر الإشارة إلى أن أحد أبرز المبادئ الأساسية للبوذية التي تدين بها الغالبية الساحقة من اليابانيين مبدأ الطاعة المطلقة للحاكم وعدم الثورة عليه لأي سبب كان. فمبادئ الديانة البوذية شديدة التمسك بنظام القيم السائدة وتدعو إلى طاعة أولي الأمر، والنظام، وإلى عبادة الإمبراطور، والتضحية بالذات في سبيل الوطن أو الجماعة. ولعبت تلك المبادئ الدور الأساسي في إفشال كل حركات التمرد والعصيان ضد السلطة المركزية من جهة، وتعزيز موقع طبقة كبار الملاك من الساموراي لمئات السنين.

ب- اقتصاديا: شكلت الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الياباني طوال المرحلة التي سبقت إصلاحات الإمبراطور مايجي. وكان إنتاج الأرز السلعة الأكثر أهمية في تاريخ اليابان إبان تلك المرحلة لدرجة أن التبادل التجاري العيني كان يعتمد على الأرز كوحدة القياس أو التبادل، كما أن الضرائب

كانت تدفع عينا من محصوله السنوي. واستمر الأرز سائدا دون منازع حتى القرن السابع عشر حين بدأ التعامل بالنقود يتزايد عاما بعد عام وعند مطلع القرن الثامن عشر لم يعد اليابانيون متحمسين لاعتماد الأرز قاعدة للتبادل التجاري وتحديد الضرائب بل بات النقد المعدني، من ذهب وفضة ونحاس، يحتل المرتبة ا لأولى في الحياة اليومية لليابانيين. ويعود الفضل في انتشار النقد على نطاق واسع إلى ازدهار السكن المديني في اليابان وبروز المدن اليابانية الكبرى منذ مطلع القرن الثامن عشر، وفيها الكثير من المتاجر، والمخازن، ودور اللهو، ويفضل سكانها التعاطي بالنقود وليس بالأرز أو السلع العينية الأخرى. وقد ساهمت تلك العوامل في بروز ظاهرة المدن اليابانية المتخصصة في إنتاج سلع معينة منذ القرن الثامن عشر. فقد اشتهرت مدينة أوساكا كمستودع تجاري ضخم للسلع اليابانية، وكمركز للوكالات التجارية لتصريف تلك السلع، خاصة الحرائر والأنسجة والصناعات الحرفية الجميلة المعدّة للهدايا الفاخرة نتيجة لذلك بدأ دور كبار الملاك من الساموراي يتقلص لصالح طبقة جديدة من التجار والصناعيين أو طبقة البورجوازية الصغيرة التي حظيت بدعم كامل من الشرائح الدنيا وبعض الشرائح الوسطى لطبقة الساموراي والتي كانت محرومة من ملكية الأراضي ويعتاش أفرادها من العمل الشخصي، خاصة في حقل التعليم والثقافة.

ونظرا للاستقرار الأمني والتزام الساموراي بعدم التعدي على الفلاحين وسائر القوى المنتجة الأخرى، وبشكل خاص من البورجوازية الجديدة الناشئة في أوساط التجار والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال، بلغ التراكم الاقتصادي في مطلع القرن الثامن عشر درجة من التطور لم تكن معظم الدول الأوروبية في وضع أفضل منه. وكان على حكومة الشوغون أو الباكوفو أن تستعين بأفضل العناصر المتعلمة، ذات الكفاءة الإدارية المتميزة، دون الالتفات إلى انتمائها الاجتماعي. فانتعشت شرائح جديدة من البيروقراطية ذات الخبرة العالية، والتي لعبت دورا بالغ الأهمية في حماية التراكم الاقتصادي والمالي وتوجيهه لمصلحة اليابان منذ ذلك الحين.

وليس من شك في أن 265 سنة من التراكم المستمر دون حروب ونزاعات داخلية كبيرة إبان مرحلة توكوغاوا كان لها الأثر البارز في نقل الاقتصاد

الياباني من نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي إلى نمط إنتاج رأسمالي واضح دون مؤثرات خارجية مهمة كما يعتقد عدد كبير من المؤرخين الغربيين المهتمين بالتجربة اليابانية. يكفي التذكير في هذا المجال بأن الأدوات، والأسمدة الزراعية، وتأصيل النباتات والبذور الزراعية، والعناية الصحية بالحيوانات، وتأليف الكتب لإرشاد المزارعين اليابانيين قد تم تطويرها وتحديثها من قبل اليابانيين أنفسهم بحيث زادت النسبة المئوية للإنتاج الزراعي في الاقتصاد الياباني مرات عدة عما كان عليه في السابق. وتم التوظيف في زراعات أو سلع زراعية ومشتقاتها المعدة للتصدير الخارجي كالحرير، والقطن، والأرز وغيرها.

فنشطت صناعات ريفية انتجت سلعا ذات شهرة عالمية. وكانت الصناعات القطنية والحريرية من أبرز الصناعات في مرحلة توكوغاوا، وفي نهاية تلك المرحلة كان عدد سكان اليابان قرابة 35 مليون نسمة، منهم قرابة 19 مليون عامل في جميع القطاعات المنتجة، ويتراوح عدد العمال الصناعيين منهم بين مليونين وثلاثة ملايين عامل، ما بين رجال ونساء. نخلص إلى القول بأن مرحلة توكوغوا التي تميزت بالسلم الأهلي الطويل قد شهدت عملية تراكم كبيرة في مجالي التجارة والادخار المالي. وكان لهاتين الظاهرتين الأثر الحاسم في جميع التبدلات الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر. ومع تزايد الاهتمام بالتجارة والصناعة عبر السكن المديني المتزايد باستمرار كانت الزراعة تشهد تقلصا ملحوظا في أعداد العاملين فيها، وتضعف قبضة الساموراي عن الفلاحين الخاضعين لهم. وسرعان ما استعاضت الزراعة اليابانية عن النقص المتزايد في اليد العاملة الزراعية بالاستخدام المكثف للالآت، والأسمدة الزراعية المصنعة محليا فنشأت مزارع حديثة تعتمد التكنيك الزراعي العصري، والمزارع الواسعة، وتحرر أعدادا متزايدة من الفلاحين لكنها تقدم محصولا أكبر من الإنتاج الزراعي، كالأرز والصويا، والشعير، وغيرها. وشارك المزارعون أنفسهم في إنشاء وتطوير هذه المزارع عبر تعاونياتهم العائلية في كل قرية، بالإضافة إلى زيادة حجم صغار المالكين الذين استخدموا أيضا الآلات الزراعية والتكنيك العصري منذ تلك المرحلة. واستمرت التعاونيات الزراعية العائلية فاعلة طوال مرحلة توكوغاوا، ومازالت بعض مظاهرها واضحة

المعالم في اليابان حتى الآن. كما أن عددا متزايدا من أصحاب الأملاك، الكبيرة منها والصغيرة على السواء، كان يقوم بتسويق الزراعة، والاتجار بالأدوات والأسمدة والإنتاج الزراعي. ونتج عن ذلك بروز رأسمالية ريفية تم توظيفها في الأرياف ولم تنقل إلى المؤسسات التجارية والصناعية والبنوك في المدن اليابانية، فساهمت في تطوير الأرياف وإنعاشها.

وهناك دراسات كثيرة حول تطور المجتمع الياباني تؤكد على ولادة أشكال من التراكم المالي المحلي في الأرياف اليابانية كان لها الدور الأساسي في نشأة وتطوير البورجوازية الريفية في اليابان. حتى إن بعض آباء التروستات المالية والتجارية اليابانية يعودون بجذورهم القريبة إلى التراكم المالي الريفي إبان مرحلة توكوغاوا، ثم الانتقال بقسم منه إلى المدن الكبرى. وهذه الظاهرة تنطبق على غالبية مؤسسي الشركات المالية العملاقة التي عرفت لاحقا باسم زايباتسو Zaibatsu.

نعيد التذكير بأن جميع الفلاحين اليابانيين كانوا من فئة الفلاحين الأحرار الذين تربطهم علاقات المساواة والأجر الاقتصادي المتساوي في العمل والإنتاج، على قاعدة التضامن العائلي الثابت. وقد جاء استخدام التكنولوجيا الزراعية في تطوير الإنتاج وعلاقات الإنتاج لصالح جميع الفلاحين الأحرار، وعلى حساب ضعف متزايد لطبقة الساموراي وتراخي قبضتها عن الإنتاج الزراعي، وعدم سماح السلطة المركزية للساموراي باستخدام العنف ضد الفلاحين[6].

من ناحية أخرى كان اليابانيون يخافون الانفتاح على الغرب لما قد يسببه لهم من تدمير لركائز الإنتاج المحلي، وامتصاص للثروة النقدية التي تراكمت إبان مرحلة توكوغاوا. مرد ذلك إلى أن العقود الأخيرة من فترة حكم توكوغاوا شهدت ظاهرة اقتصادية بالغة الأهمية تمثلت بتحول بعض الأسر التجارية إلى شركات عملاقة أشبه ما تكون بالبيوت الاحتكارية العصرية أو ما يسمى بالمصطلح الحديث: كارتل Cartel. وأقدم تلك الأسر عائلة يويودا Yoyoda التجارية التي لعبت الدور الأساسي في بناء النهضة الاقتصادية لمدينة أوساكا. فشهدت مرحلة توكوغاوا ولادة أسر مالية وتجارية منها مايزال مشهورا عالميا حتى الآن وأبرزها عائلات ميتسويي Mitsui، كونوئكي Konoike، وسوميتومو Sumitomo. ويلاحظ أن مؤسسي هذه

العائلات المالية والتجارية يعودون بجذورهم إلى عائلات الساموراي العريقة، واتسعت نشاطاتهم المالية والتجارية من المدن الكبرى، خاصة إدو، وساكا، وكيوتو لتشمل غالبية المدن اليابانية. ونالت البيوت المالية ثقة حكام المقاطعات، والتجار، وعد من الشرائح الاجتماعية الميسورة.

وكانت مجالس الإدارة فيها تتشكل بالدرجة الأولى، من أبناء تلك العائلات بالإضافة إلى عدد محدود من كبار البيروقراطيين. أما موظفو هذه البيوت فيتم انتقاؤهم من شبان صغار السن، يتلقون تدريبا خاصا في تلك البيوت، ويعملون فيها حتى نهاية الخدمة، ولا يتم استخدام عمال أو أجراء في المؤسسة من غير المتدربين فيها، وهم يترقون في مراتب إدارتها من القاعدة حتى القمة. وهذا الأسلوب الذي يعرف بالعمل مدى الحياة في الشركة أو المؤسسة Life time work مازال معمولا به في اليابان حتى اليوم، وكان عدد الأجراء في كل فرع يعد بالعشرات، إلا أن المؤسسة في مطلع القرن الثامن عشر كانت تضم مئات اليابانيين في جميع فروعها. نشير كذلك إلى أن الموظف أو العامل الدائم في المؤسسة كان يتقاضى أجرا شهريا لقاء عمله ومكافأة مالية أو Bonus تبعا لخدماته وإخلاصه للمؤسسة. ويتراوح تدرج قيمة المكافأة المالية بين 1 و 30 مرة ما بين أسفل الهرم الإداري ورأسه.

تخصصت البيوت المالية لعائلة ميتسويي Mitsui بالخدمات المالية والتجارية التابعة لحكومة الشوغون أو الباكوفو منذ العام 1691. واحتفظت في خزائنها بكميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية التي كانت تسكها الحكومة اليابانية فحققت أرباحا كبيرة نجمت عن التبدلات المستمرة في أسعار النقد، خاصة بعد إصدار النقد الورقي مع تغطية ذهبية مودعة في البنوك. وفي العام 1705 كانت لها فروع كثيرة في المدن اليابانية الكبرى: أوساكا، كيوتو، إدو. ثم توسعت تجارتها إلى أن بنت لها متاجر في عدد كبير من أحياء المدن اليابانية المهمة. وتعاطى أفرادها في تجارة المال والصيرفة على نطاق واسع. واستخدمت البيوتات المالية لعائلة كونوئكي الخدمات المالية والمصرفية لزبائنها في أوساكا، ومن الدايميو بشكل خاص منذ العام 1628. وفي العام 1696 كان مصرف هذه العائلة يقدم الخدمات المالية والقروض لأكثر من 110 دايميو من حكام المقاطعات، ويحفظ ودائع أكثر من 30 في المائة من الدايميو. أخيرا، كانت عائلة سوميتومو من أكبر العائلات

التجارية والمالية في مرحلة توكوغاوا. وتعاطى أفرادها استخراج وصناعة وتجارة النحاس على نطاق واسع مستخدمين أحدث التكنولوجيا الغربية، ولديهم حضور فاعل في التجارة الدولية لهذا القطاع. كما قام بنك العائلة بإقراض المال إلى عدد من كبار الساموراي وحكام المقاطعات.

نخلص إلى القول في هذا المجال إن التنظيم المالي في اليابان كان دقيقا للغاية في مرحلة توكوغاوا. وكانت البيوت المالية والتجارية المشار إليها أعلاه تتوزع النشاط في ما بينها وتقدم خدمات لزبائنها بشكل لاتتعارض فيه مصالحها لدرجة التناحر. وقد لعبت البيوت المالية والتجارية القديمة، إلى جانب البيوت التي نشأت لاحقا في عهد المايجي، الدور الأساسي في تسريع نهضة اليابان الاقتصادية المعروفة باسم «زايباتسو» أو الشركات القابضة Family Holding Company-Zaibatsu كذلك شكلت الإدارة المالية والتجارية لمرحلة توكوغاوا منطلقا صلبا للإدارة البيروقراطية اليابانية الحديثة أو ما يعرف اليوم باسم Antecedants of Japanes-Style Management[7].

جـ- اجتماعيا ، شهد القرن الثامن عشر كثافة في ترميم القلاع القديمة وبناء قلاع جديدة في كل مدينة أو قصبة. وقد ساهمت تلك القلاع في حماية المدن وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا. وباتت مدينة إدو في القرن الثامن عشر أكبر مدينة في العالم من حيث كثافة السكان، ومنذ ذلك الحين تطور عدد سكان اليابان على شكل قفزات سريعة. فارتفع عددهم من حوالي 12 مليون نسمة فقط في مطلع القرن السابع عشر إلى قرابة 30 مليون نسمة في مطلع القرن الثامن عشر، وإلى 28 ,32 مليونا في العام 1868 وإلى 73 مليونا في العام 1943، وأخيرا إلى 126 مليونا في العام 1998. وقد رافق هذه الزيادة نزوح كثيف من الأرياف إلى المدن، وتوسيع الطرقات البرية، وتعزيز شبكة النقل البحري والنهري. وعلى الرغم من بقاء اللامركزية الإدارية سائدة في غالبية مقاطعات اليابان فإن تعزيز دور السلطة المركزية للشوغون كان يؤكد على المسار التوحيدي للشعب الياباني، وانتصار الوحدة على التجزئة. ولعبت ظاهرة النزوح الكثيف من الأرياف إلى المدن الدور الأساسي في تطوير التقاليد اليابانية لدى الريفيين الوافدين إلى المدن الكبرى التي شهدت ولادة الاقتصاد الوطني الياباني، وتطور علاقات السوق القومية الواسعة، وولادة الصناعات الحديثة التي تحولت لاحقا إلى تجمعات

صناعية ضخمة ذات سمات احتكارية، وبروز المؤسسات المالية الكبرى وغيرها. وتأتي اليابان في طليعة الدول الحديثة التي نجحت في تمدين الهجرات الريفية المتعاقبة من الأرياف إلى المدن ولم تسمح بترييف المدن اليابانية على غرار ما تم في مصر وغيرها من الدول التي فشلت في إكمال مسيرة نهضتها. يضاف إلى ذلك أن تقلبات الأسعار والحاجة الماسة إلى العمل اليومي، واحتكار الطبقة البورجوازية للنقود في المدن دفعت أعدادا كبيرة من سكان المدن اليابانية إلى حياة البؤس والفقر الشديد، وشكل هؤلاء شريحة واسعة من فقراء المدن الذين لم يكن وضعهم الاقتصادي أفضل كثيرا من أوضاع الفلاحين الخاضعين لاستغلال طبقة الساموراي.

بإيجاز شديد، بقي المجتمع الياباني في مطلع القرن التاسع عشر منقسما بوضوح إلى أربع طبقات اجتماعية هي:

الساموراي، والفلاحين، والتجار، والحرفيين، بالإضافة إلى أصحاب الأعمال الوضيعة كالجزارين، والدباغين، والحمالين وغيرهم. وشكلت دراسات الباحثة اليابانية ذات الشهرة العالمية، شي ناكاني Chie Nakane معلما بارزا في تاريخ الدراسات الاجتماعية اليابانية وكيفية إعادة النظر في المقولات الغربية السائدة والمشوهة حول تطور المجتمع الياباني منذ مرحلة توكوغاوا حتى الآن[8].

كانت طبقة الساموراي تنقسم بدورها إلى فئتين:

1- فئة الفوداي Fudai التي تورث لقب الساموراي من الآباء إلى الأبناء. وكانت بمعظمها تقف إلى جانب السلطة المركزية التي يديرها الشوغون. وقد سكن بعضهم في جوار العاصمة إدو ليبقى على مقربة من الشوغون ويتلقى منه الدعم المالي والإقطاع الزراعي. وشاركوا بقوة في حملات التأديب التي ترسلها السلطة المركزية لتأديب المتمردين عليها وحماية الوحدة اليابانية.

2- فئة التوزاما Tozama وتتشكل من حكام المقاطعات الأقوياء في شمال وغرب اليابان. وكان هؤلاء يعتبرون أنفسهم أندادا للشوغون وليسوا تابعين له، لذلك لم تكن علاقتهم جيدة على الدوام مع السلطة المركزية بل كثيرا ما تمردوا عليهما. ولضمان ولائهم للوحدة الداخلية عمد الشوغون إلى وضع بعض أبناء هذه الفئة في جوار مركز حكمه وتحت الرقابة المباشرة

لمنع آبائهم من التمرد عليه. كذلك استمال بعضهم إلى جانبه عن طريق التعيين في مجلس القضاء الأعلى الذي يشرف عليه الشوغون شخصيا[9].

وشهدت مرحلة توكوغاوا تطورا بارزا في النظام العائلي Family System الذي لعب دورا مهما في تنظيم الحياة الاجتماعية اليابانية وما زال واضح المعالم في اليابان حتى الآن. فقد حدث تبدل جذري من نظام البوشيدو Bushido الذي كان سائدا في اليابان منذ قرون طويلة ويهدف إلى تدريب شبان الساموراي على حياة الخشونة والقسوة والعنف ويعرف بنظام المحاربين Way of Warriors. مرد ذلك إلى أن فرض الطاعة والنظام عبر الدولة وقواها العسكرية منع أبناء الساموراي من استخدام السلاح لأي سبب كان تحت طائلة السجن، والعقاب الصارم، والتجريد من السلاح واللقب[10].

ساهم النظام العائلي الجديد في إعادة اصطفاف اليابانيين انطلاقا من تقسيماتهم العائلية، ودورهم في الإنتاج، والاحترام المتزايد لكبار السن في العائلة والعمل تبعا لمبادئ الكونفوشيوسية الصارمة. فلكل عائلة رأسها الذي هو كبير العائلة ويخضع له كل أفرادها، من الذكور والإناث معا. ولم تكن الأفضلية في الوراثة للذكور فحسب دون البنات بل أيضا للابن البكر دون سواه حيث يرث عن أبيه المال،والنفوذ، والسلطة وحق تمثيل العائلة في جميع المناسبات.

وعلى باقي أفراد الأسرة الخضوع والطاعة للزعيم الجديد دون تردد أو تذمر. ومن واجب الابن البكر تحمل أعباء الوراثة في المنزل العائلي والعمل في حين يحق لباقي الأخوة أن ينتقلوا إلى أمكنة أخرى بحثا عن عمل، وسعيا وراء تأسيس عائلة جديدة يكون كل منهم رأسا لها. وساهم هذا المنحى في تفرع العائلة اليابانية وولادة عائلات جديدة باستمرار تحمل اسم الجد الأقرب وليس الأبعد كما هو الحال في العائلية العربية.

د ـ ثقافيا، كانت طبقة الساموراي تمتلك قدرا مهما من الثقافة العصرية، وشارك قسم كبير منها بنشاط في تعليم اليابانيين إلى جانب مدارس ملحقة بالمعابد البوذية، يعلم فيها رجال الدين البوذيين وتسمى «تراكويا Terakoya» أو مدرسة المعبد . وتؤكد الوثائق التاريخية لتلك المرحلة أن التعليم داخل طبقة الساموراي لم يقتصر على الذكور بل شمل الإناث أيضا. وكان التعليم يقدم داخل المنزل العائلي حتى الخامسة عشرة ثم

ينتقل الطالب أو الطالبة إلى مدرسة المقاطعة المعروفة باسم هانكو Hanko أو Han college للتعليم الثانوي أو العالي التي كانت حكرا على أبناء الساموراي حتى مطلع القرن التاسع عشر. لكن تزايد أعداد الطلاب من أبناء الطبقات الأخرى الذين تلقوا تعليمهم في مدارس التراكويا دفع حكام المقاطعات إلى فتح المدارس الثانوية أمام جميع الطلاب، دون الالتفات إلى طبقاتهم الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، فان أعدادا متزايدة من أبناء فقراء الساموراي بدأت تلتحق بمدارس التراكويا في جميع المقاطعات والتي بلغ عددها قرابة أحد عشر ألف مدرسة في أواسط القرن التاسع عشر. وهي نسبة عالية لم تصل إليها غالبية الدول الأوروبية في تلك المرحلة وتعتبر من أبرز إنجازات مرحلة توكوغاوا. فقد بلغت نسبة المتعلمين حوالي 30٪ من جميع اليابانيين العام 1868، وأكثر من 50٪ من الطلاب الذكور. وقد ساهمت هذه النسبة المرتفعة من المتعلمين في ولادة انتلجانتسيا يابانية ذات علوم عصرية حديثة ولعبت الدور الأساسي في حركة الإصلاح اليابانية في عهد الإمبراطور مايجي. كذلك ازدهرت الفنون الجميلة، والموسيقى، وانتشرت الثقافة الشعبية على نطاق واسع في اليابان[11].

ساهمت المدارس اليابانية في تعبيد الطريق أمام المدارس الحديثة في اليابان وجعلها من البلدان الأكثر تعلما في العالم منذ مطلع القرن التاسع عشر حيث بلغت نسبة المتعلمين فيها قرابة 35 بالمائة، وهي نسبة تفخر بها أرقى الدول الغربية في تلك الفترة ولاتجد مثيلا لها إلا في قلة من دول العالم[12].

يضاف إلى ذلك أن نواة البورجوازية الجديدة التي تشكلت من التجار والصناعيين لعبت الدور الأساسي في إقامة حفلات الترفيه والغناء في كثير من أحياء المدن الجديدة. لذلك نشطت في هذه الفترة أحياء الجيشا Geisha الشهيرة وبشكل خاص في العاصمة القديمة كيوتو والعاصمة الجديدة طوكيو. كذلك ازدهرت العروض المسرحية في مسارح الكابوكي Kabuki التي مازالت معروفة حتى الآن في اليابان وبلغت أعلى مراحل ازدهارها إبان فترة توكوغاوا. ونشط أيضا الإنتاج الشعري المعروف باسم شعر الهايكو Haiku ، بالإضافة إلى الفنون التشكيلية ، والتزيين وحفلات تقديم الشاي، وتنسيق الزهور، وحفلات المصارعة الشعبية المعروفة بحفلات السومو

Sumu[13].

نشير أيضا إلى أن أعدادا متزايدة من المثقفين اليابانيين كانت تعقد الحلقات الثقافية مع الألمان قرب مركز تواجدهم الدائم في ناجازاكي. فتعلموا اللغة الألمانية وترجموا إلى اليابانية عددا من البحوث العلمية التي تعكس التطور التكنولوجي في الغرب، وبشكل خاص في حقول صناعة الأسلحة النارية، والطب، وتنظيم الخرائط الجغرافية، وعلم الفلك وغيرها. وتشير بعض الدراسات العلمية إلى أن اليابانيين كانوا يمتلكون جهازا معرفيا قليل العدد لرصد العلوم والتقنية الغربية الحديثة منذ مطلع القرن الثامن عشر. وقد ساعد هذا الجهاز في التطوير الذاتي للثقافة والإنتاج في اليابان مع الاستفادة من علوم الغرب والصين معا[14].

نشير أخيرا إلى أن مرحلة توكوغاوا شهدت تطورا بارزا في عدد من الاختصاصات العلمية والمعارف الحديثة. وبقى عدد من العلماء اليابانيين على علاقة محدودة مع الغرب عبر المركز الألماني الثابت في ناجازاكي. وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت معارف اليابانيين في مجالات الطب، والعلوم، والجغرافية، والملاحة، والفلك، والأسلحة النارية لاتقل أهمية عن العلوم السائدة آنذاك في كل من الصين وبعض الدول الأوروبية. لذا فجذور الدعوة إلى الإصلاح تكمن في التعاليم التي نشرها مصلحون يابانيون طوال مرحلة توكوغاوا، وكان يطلق عليهم لقب واغاكوشا Wagakusha أو «محبو اليابان» وقد استقوا معظم تعاليمهم الإصلاحية من مبادئ الشنتو Shinto التي تعتبر عقيدة اليابان الأولى. وقد شددوا على قدسية الأرض اليابانية وقدسية الإمبراطور الذي يعتبر من سلالة الآلهة وهو صلة وصل بين الآلهة والبشر. ودعوا إلى إرجاع السلطة إليه بعد أن انتزعها منه القادة العسكريون من الشوغون لقرون طويلة. وقد دفع بعضهم حياته ثمنا لهذه الدعوة التي ألبت عليهم الشوغون. وكان أبرز ضحايا الـ «واغاكوشا» هم: ياماغاتا بائيني Yamagata Baini ، وفوجيئي اومون FUjii Umon ، وتاكينوشي شيكيبو Takenouchi Shikibu. ومن بين دعاة الإصلاح المبكر أيضا: تاكاياما ماسوكي Takayama Masuki، وهاياشي شيهاي Hayashi Shihei ، وغامو كومباي Gamo Kumpei. يضاف إلى ذلك أن عددا من العلماء اليابانيين كان معروفا على نطاق واسع في مجال العلوم العصرية، وإتقان لغة أوروبية

حديثة، نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر: عالم الفيزياء ياسووكا غانشين Yasuoka Genshin، وعالم الطبيعيات يووان Yoan، وعالم الفلك ساكوزامون توكو Sakuzaemon Toko، وابنه كاغيياسو Kageyasu، والباحث اللغوي موراكامي ايشون Murakami Eishun الذي كان يتقن الفرنسية بشكل ممتاز وعمل على نشرها بين اليابانيين منذ العام 1848.

نخلص إلى القول إن الأفكار الإصلاحية كانت منتشرة بشكل واضح في اليابان، وعلى أيدي اليابانيين أنفسهم. يضاف إلى ذلك أن عددا لا بأس به من اليابانيين كان على معرفة دقيقة بالعلوم العصرية التي كانت معروفة آنذاك في كل من الصين، وأوروبا. ولعب الهولنديون دورا ملحوظا كصلة وصل بين اليابان وأوروبا في مرحلة العزلة الطوعية. وكان اليابانيون على معرفة معمقة بالعلوم الطبية العصرية، والتلقيح، ومعا لجة الجروح، وأدوات الجراحة، وعلم الفلك، والرياضيات، وقياس الزمن، واستخدام البوصلة، وآلات النظر، والميكروسكوب، والتلسكوب، وصناعة المدافع، والأسلحة النارية وغيرها.

تبدلات جذرية طالت طبقة الساموراي

تعرضت طبقة الساموراي لسلسلة من التبدلات العميقة، هي الأكثر أهمية في تاريخ هذه الطبقة، إبان مرحلة توكوغاوا. فباستثناء الشريحة العليا منها القليلة العدد والتي تولت أعمال الدولة أو الشوغونة Shogunate فإن غالبية أفراد هذه الطبقة كانوا مرتبطين بالعمل الزراعي، وعليهم إتقان فن استخدام السيف للحفاظ على امتيازاتهم الموروثة. وفي مرحلة ساد فيها السلم الأهلي وتقلص عدد الحروب الداخلية كما انعدمت الحاجة إلى القوة العسكرية لفض النزاعات كان على غالبية الساموراي أن ينتقلوا إلى جوار السلطة المركزية تبعا لتقسيمهم الاجتماعي إلى شرائح عليا ووسطى ودنيا. وحدد ذلك الانقسام الظروف الموضوعية لانتقالهم إلى جوار الشوغون في العاصمة إدو أو إلى القلاع في جوار المدن الكبرى في أوساكا وكيوتو أو إلى القلاع الصغرى في مراكز حكام المقاطعات من الدايميو. وكان أفراد هذه الطبقة يعتاشون من أعمالهم كإداريين أو بيروقراطيين في خدمة الدايميو، وكمعلمين ومنهم من تعاطى التجارة أو العمل الصناعي.

ولا تشير الوثائق التاريخية إلى أن أبناء الساموراي استخدموا السيف لإجبار أبناء الطبقات الأخرى على دفع أتاوات أو فرض ضرائب إضافية، أو اعتماد سياسة البلص والسخرة كما كان يفعل أبناء المماليك في الولايات العثمانية.

فمن المعروف جيدا أن كل ساموراي يقسم يمين الولاء والطاعة للشوغون أو السلطة المركزية، وأنه لا يعتدي على أي من أبناء الطبقات الأخرى تحت طائلة فقدان الاحترام، والنبذ الاجتماعي، والطرد، وأحيانا لإجباره على الانتحار الذاتي. ولما كان عدد أفراد طبقة الساموراي يقدر بحوالي 7 بالمائة من حجم السكان فإن غالبية تلك القلاع تحولت إلى عواصم إقليمية للإنتاج والعمل المثمر، تضم أعدادا متزايدة من السكان، وتقيم دورة اقتصادية نشطة، ويلعب فيها صغار الساموراي دور المعلمين الحريصين على نشر الثقافة بين أبناء جميع الطبقات في اليابان. وهذه ظاهرة إيجابية قد تكون فريدة في العالم حيث تمارس الطبقة العليا عملية تثقيف شامل يطول جميع أفراد الشعب الياباني دون تمييز بين الطبقات. يضاف إلى ذلك أن استتباب الأمن وعدم تعدي أبناء الساموراي على أبناء الطبقات الدنيا ساهم في تطوير المدن اليابانية على قاعدة السلم الأهلي الدائم، بحيث انتقل قسم كبير من الريفيين إلى المدن الجديدة وبات حجم السكن المديني في اليابان يقدر ما بين 10-15 بالمائة من حجم السكان في القرن الثامن عشر. وهي نسبة مرتفعة قياسا إلى السكن المديني في مختلف دول العالم.

في نهاية مرحلة توكوغاوا كان المجتمع الياباني مقسما إلى أربع طبقات اجتماعية هي الساموراي، والبورجوازية، والفلاحين، وفئات المنبوذين من أصحاب الحرف الوضيعة كالجزارين، والدباغين، والحمالين وغيرهم. وكانت طبقة الساموراي تنقسم بدورها إلى ثلاث فئات كبرى:

1- فئة الشوغون التي تنتسب إلى أسرة توكوغاوا الحاكمة وتسيطر على موارد الضريبة من المقاطعات التالية:

ميتو، ناغويا، واكاياما Mito, Nagoya, Wakayama بالإضافة إلى تحكمها بموارد الدولة التي تصلها من المقاطعات، والتي وصل عددها إلى 265 مقاطعة (Hans).

2- فئة الفوداي Fudai التي اكتسبت لقب الساموراي عبر عامل الوراثة.

وكانت بمعظمها تقف إلى جانب السلطة المركزية التي يديرها الشوغون. ونظرا لوقوفهم إلى جانب مؤسس أسرة توكوغاوا، الشوغون إياسو سكن معظمهم في جوار إدو ليبقى على مقربة من الشوغون ويتلقى منه الدعم المالي والإقطاع الزراعي. وبالفعل، سيطرت هذه الفئة على مساحات كبيرة من وسط اليابان. وشاركوا بقوة في حملات التأديب التي ترسلها السلطة المركزية لتأديب المتمردين عليها وحماية الوحدة اليابانية.

3- فئة التوزاما Tozama وتتشكل من حكام المقاطعات الأقويات في شمال وغرب اليابان. وكان هؤلاء يعتبرون أنفسهم أندادا للشوغون وليسوا تابعين له. ومنهم من لم يقف إلى جانب موسس الأسرة في معركة توحيد اليابان.

لذلك لم تكن علاقتهم جيدة على الدوام مع السلطة المركزية بل كثيرا ما تمردوا عليهم. ولضمان ولائهم للسلطة المركزية عمد الشوغون إلى وضع بعض بناء هذه الفئة في جوار مركز حكمه وتحت الرقابة المباشرة لمنع آبائهم من التمرد عليه.

كذلك استمال بعضهم إلى جانبه عن طريق التعيين في مجلس القضاء الأعلى الذي يشرف عليه الشوغون شخصيا[15].

نشير أيضا إلى أن طبقة الساموراي كانت تسيطر على ما يقارب 26 مليون كوكو من الإنتاج السنوي للأرز الياباني، أي الغالبية الساحقة من هذا الإنتاج. إلا أن نسبة التوزيع كانت تختلف بين ساموراي وآخر. فالحصة الدنيا هي 10 آلاف كوكو، وهي النسبة الضرورية التي تؤهله الاحتفاظ بلقبه. أما أكبر حصة انتزعها ساموراي واحد فبلغت 700 ,022 ,1 كوكو أي ما يزيد على حصة أكثر من مائة ساموراي من الفئة الدنيا. لذا تعرض عدد كبير من صغار الساموراي إلى مضايقات جدية من قبل بعض الدايميو من حكام المقاطعات وبات بعضهم يعيش حياة عادية أقرب إلى حياة الميسورين من العامة. كما أن فترة النصف قرن الأولى من مرحلة توكوغاوا شهدت 281 حالة تبديل للدايميو من مقاطعة إلى أخرى، و213 حالة عزل للدا يميو ومصادرة أموالهم وأملاكهم. وتدل النسبة المرتفعة لقرارات العزل والتبديل التي لم تصاحبها حركات تمرد وعصيان على قدرة الشوغون في فرض الطاعة لصالح السلطة المركزية.

لم يكن بناء الدولة اليابانية على أسس عصرية ممكنا دون إحداث

تغيير بنيوي في وظيفة طبقة الساموراي. فمن المعروف جيدا أن اليابان كانت بلدا يعتاش أهله، بالدرجة الأولى، على العمل الزراعي. وكانت الطبقة الحاكمة المؤلفة من العائلة الإمبراطورية وجميع شرائح الساموراي تعيش على الإتاوات أو الضرائب الزراعية التي كانت تدفع عينا من محصول الأرز. وقد وصلت تلك الضرائب إلى ما بين 40-45 بالمائة من ا لمحصول الزراعي لسد نفقات الطبقة المسيطرة التي تقدر بحوالي 7 بالمائة من سكان اليابان. ونادرا ما استطاع الفلاحون الأحرار الاحتفاظ بنسبة مهمة من محصولهم الزراعي بسبب كثرة التعديات عليهم من قبل أجهزة الدولة ومختلف شرائح الساموراي. ونتج عن ذلك اضطراب حبل الأمن بشكل دائم طوال قرون عدة . إلا أن سنوات العزلة والاستقرار الداخلي في مرحلة توكوغاوا ساهمت في تبديل المجتمع الياباني عبر إحداث تطور ملحوظ في التراكم الزراعي، والصناعي، والتجاري ، والمالي، والثقافي. وبات الجهاز الإداري يلعب دور صمام الأمان في نجاح عملية التراكم واستمراريتها .

ونظرا لاهتمام الساموراي التاريخي بتعليم أبنائهم وانفتاحهم على العلوم العصرية كان أبناء الساموراي أكثر المؤهلين لرفد الجهاز البيروقراطي بأفضل الكوادر المدربة وذات الخبرة في إدارة شؤون المقاطعات. وكانت إدارة الشوغون تفسح المجال واسعا أمام أبناء الساموراي لإدخالهم في خدمة الدولة من جهة، وحمايتهم من ذل الاستدانة بفوائد فاحشة يعجزون عن سدادها للمرابين من أبناء الطبقة البورجوازية الجديدة ذات الأصول الأدنى من جهة أخرى. ونتج عن ذلك أن القلة من أبناء الشرائح العليا فقط من الساموراي حافظوا على تقاليدهم الموروثة في حمل السيفين، وفي إجبار الآخرين على تقديم طقوس الولاء لهم. بالمقابل، انخرط غالبية أبناء الساموراي من سكان المدن في العمل المنتج، وقد أطلق عليهم اسم الشونين Chonin أو Townsmen، وكان لهم دور أساسي في مختلف قطاعات الإنتاج والعمل الثقافي، ونادرا ما تمسكوا بتقاليد الساموراي الموروثة. ولما كانت الشرائح المنتجة من الساموراي تشكل الغالبية الساحقة من أبناء هذه الطبقة فإن إصلاحات الإمبراطور مايجي في هذا المجال بدت سهلة التنفيذ حين دعا الساموراي إلى التخلي عن تلك العادات، وعن طريقتهم في تصفيف

شعورهم، وحمل السيفين، واللباس الياباني التقليدي وغيرها. مرد ذلك إلى أن التخلي عن تلك التقاليد كان قد حصل على أرض الواقع إبان مرحلة توكوغاوا ، وقبل الإنذار الأمريكي بعقود طويلة.

القوى الخارجية تفرض اتفاقيات مجحفة على اليابان وتضعف موقع الشوغون (1853-1858)

إن قراءة معمقة لتاريخ اليابان في مختلف حقبه تقدم الدليل على وجود وعي عميق لدى القادة اليابانيين بخطورة الاستنجاد بقوى خارجية لحسم الصراع بين قوى داخلية متنازعة. فالاستنجاد بالخارج لايكون إلا لمصلحة القوى الغازية دون سواها. أما الانتصار المؤقت للقوى ا لداخلية المرتبطة بالخارج فسرعان ما يتأكد بشكل قاطع أنه انتصار هش تعقبه هزيمة شاملة لجميع أطراف الصراع الداخلي أو المحلي. وتقدم السنوات الأخيرة من حكم أسرة توكوغاوا خير نموذج على رفض الشعب الياباني لسياسة تقديم التنازلات للأجانب على حساب سيادة اليابان، وإجبار دعاة هذا التيار على الخروج نهائيا من دائرة العمل السياسي في اليابان.

فبعد أن أكملت بريطانيا وفرنسا تمركزهما في غالبية دول جنوب وشرق آسيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر وجد الأمريكيون أن رقعة المساحة الدولية أمام تجارتهم تضيق باستمرار. فحمل الرئيس الأمريكي فيللمور Fillmore ، قائد أسطوله، الكومودور بيري Commodore Perry المرابط قبالة سواحل اليابان بالقرب من خليج طوكيو، إنذارا إلى الحكومة اليابانية Bakufu بتاريخ 8 يوليو 1853، ألح فيه على ضرورة فتح الأبواب أمام التجارة الدولية. وقد حددت مهلة الإنذار بعشرة أشهر للرد على النقاط الواردة فيه. وقد أسقط في يد الشوغون المريض ايوشي Iyeyoshi وسرعان ما توفي بعد أسابيع قليلة من الإنذار تاركا شؤون الحكم لابنه الضعيف الشخصية إيسادا Iyesada (854-1858). وكان على مجلس الباكوفو اتخاذ القرار المناسب للرد على الإنذار الأمريكي ضمن المهلة المحددة. ففي حين اقترح كبير المستشارين آبي ماساهيرو Abe Masahiro فتح أحد الموانئ اليابانية للسفن الأمريكية، اقترح حاكم مقاطعة ميتو Mito إعلان حالة الحرب ضد التدخل الأجنبي في اليابان، وكان القرار النهائي الذي اتفق

عليه قادة الرأي في بلاط الإمبراطور بكيوتو أن يتولى بعض القادة اليابانيين مسألة التفاوض مع الأمريكيين في حين كلف نارياكي Nariaki، حاكم ميتو، شؤون تنظيم الدفاع عن الأراضي اليابانية. وتمترس الساموراي من فئة الرونين Ronin حول العاصمة للدفاع عنها، ومنع حكومة الباكوفو من التفريط بالسيادة اليابانية. وبرز تهديد آخر من جانب الروس بعد ظهور سفنهم العسكرية قبالة ميناء ناجازاكي. ثم عاودت سفن الأسطول الحربي الأميريكي الظهور مجددا في فبراير من العام 1854 أمام شاطئ يوكوهاما Yokohama للتأكيد على جدية الإنذار. ويرى بعض المؤرخين أن الإنذار الأمريكي الذي أعلنه بيري ضد اليابان في 8 يوليو 1853 كان استباقا لإنذار قد يوجه إليها من جانب فرنسا أو بريطانيا فتتحول المنطقة بأسرها إلى بحيرة للنفوذ الفرنسي والبريطاني في وقت آلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها عدم ا لتدخل بشؤون الدول الأخرى.

لم تكن الحكومة اليابانية في وضع عسكري يتيح لها رفض الإنذار فانتهت المفاوضات بسرعة وتم التوقيع على اتفاقية من 12 بندا بتاريخ 8 مارس 1854، أبرز نقاطها: التشديد على السلم والصداقة المتبادلة، وفتح ميناءي شيمودا Shimoda وهوكاديت Hokadate أمام التجارة الأمريكية، ومساعدة اليابانيين للسفن التي تتعرض للغرق، والإقرار للأمريكيين بالحرية التامة في اليابان، وتنظيم ا لتجارة على أساس اعتبار الموانئ اليابانية موانئ حرة أمام التجارة، وتموين اليابانيين للأمريكيين المقيمين في اليابان، والاعتراف للأمريكيين بصفة الأمة المميزة في اليابان، والاعتراف للأمريكيين بفتح مقر للقناصل الأمريكية في شيمودا. واتفق الجانبان على أن توقع الاتفاقية بشكلها النهائي في غضون 18 شهرا. وبالفعل وقعها الجانب الأمريكي في يناير 1855 ثم وقعها اليابانيون بعد شهر واحد. وفي العام 1858، سمحت الحكومة اليابانية للأمريكيين بالتمركز في إدو وفي أوساكا.

بعد وفاة الشوغون إيسادا المفاجئة العام 1858 تولى الحكم دايميو هاكوني Hakone الضعيف ائي ناؤسوكي Ii Naosuke الذي كان يخشى من النفوذ البريطاني المتزايد في المنطقة فسارع إلى توقيع اتفاقية إدو مع الأمريكيين بتاريخ 29 يوليو1858، وذلك على الرغم من معارضة الإمبراطور لها. وتذكر بنود الاتفاقية الجديدة ببنود الاتفاقيات السابقة لجهة تعيين مندوب

دبلوماسي أمريكي في اليابان، على أن تلعب الولايات المتحدة الامريكية دور الوسيط بين اليابان وأوروبا، وأن تفتح موانئ ناجازاكي، وكاناجوا Kanagawa، ونيئيغاتا Niigata، وهيوجو Hiogo بشكل تدريجي أمام الملاحة الدولية، وأن تتعهد اليابان بحماية الرعايا الأمريكيين المقيمين في إدو وأوساكا، وأن تنظم الاتفاقيات التجارية والمالية بين الأمريكيين واليابانيين، وأن يقاضى المدعي عليهم من الرعايا الأمريكيين أمام محاكم أمريكية لا يابانية، وأن يسمح للأجانب بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وبحرية الحركة في المناطق المجاورة لمراكز سكنهم، وأن تتعهد اليابان بشراء السفن من الولايات المتحدة الأمريكية، وبنود أخرى.

على الفور، سارعت الدول الكبرى إلى انتزاع اتفاقيات مشابهة مع اليابان كانت على التوالي الاتفاقية مع هولندا في 18 أغسطس1858، ومع روسيا في 19 أغسطس 1858، ومع بريطانيا في 26 أغسطس1858، ومع فرنسا في 9 أكتوبر 1858، ومع البرتغال في 3 أغسطس1860 ا، ومع بروسيا في 24 يناير 1861، ومع سويسرا في 6 فبراير 1864. وأقامت تلك الدول تباعا مراكز ثابتة لبعثاتها الدبلوماسية في اليابان من طرف واحد إذ لم تفتح هذه الأخيرة مراكز لبعثاتها الدبلوماسية في تلك الدول.

إثر توقيع تلك الاتفاقيات ظهرت مؤشرات جدية على خطورة الوضع بعد أن تأكد اليابانيون من أن التجار الأجانب يشترون الذهب من اليابانيين بسعر منخفض ليبيعونه بأسعار مرتفعة تحقق لهم ربحا مباشرا لايقل عن 50٪، وبدأ الاقتصاد الياباني يعاني مزاحمة كبيرة من السلع الأجنبية، وكان على اليابانيين بيع قسم كبير من إنتاج الحرير، والشاي، والقطن لخفض العجز المتزايد في الميزان التجاري ولمنع انفجار النقمة الشعبية العارمة بعد أن ارتفعت الأسعار بنسب تتراو ح من 300 إلى 400٪ في الفترة ما بين العامين (1830و 1865). وكانت الشركات الأجنبية المستفيد الأول من تلك الأزمات بالإضافة إلى بعض تجار الجملة من اليابانيين . وزاد في حدة الأزمة انتشار مرض الكوليرا على نطاق واسع بسبب سوء التغذية وسوء الأوضاع الصحية، وذهب ضحيته عدد كبير من اليابانيين.

لكن الغضبة الشعبية لم تمنع الشوغون وحكومته من الاستمرار في سياسة تقديم التنازلات للدول الأجنبية. فوقع الشوغون على بروتوكول

لندن للتجارة الدولية في 6 يونيو 1862، واتفاقية الرسوم التجارية المعروفة باتفاقية إ دو Edo Convention للعام 1866 . وبدا واضحا أن الانفجار بات وشيكا للغاية منذ أواخر 1867 بعد أن استعدت إليه طويلا كل أطراف النزاع، وحشدت له كامل طاقاتها البشرية والعسكرية.

رد الفعل الياباني الغاضب وإنهاء حكم أسرة توكوغاوا (1858- 1867)

اعتبر التوقيع على تلك الاتفاقيات بمثابة تحد مباشر لإرادة الإمبراطور، ومناصريه داخل إدارة الباكوفو، ولعدد كبير من الدايميو من حكام المقاطعات، ولجماعة الرونين Ronin من الساموراي غير الخاضعين إلى قائد معين. ومن ثم بدأت تحاك مؤامرات لاغتيال الحاكم الذي لم يحظ بلقب الشوغون أو لعزله من السلطة. وبالفعل نجحت محاولة اغتيال ناؤسوكي في 23 مارس 1860 وسط ارتياح وطني عارم. لكن إدارة الباكوفو عينت مكانه آندو نابوماسا Ando Nabumasa الذي تابع سياسة سلفه ناؤسوكي في قمع التوجهات الوطنية. فتمسك بنصوص الاتفاقيات الموقعة وباشر بإعدام عدد من قادتهم وترحيل البعض الآخر. وكان أبرز ضحايا تلك المرحلة الزعيم الشعبي ميتو نارياكي Mito Nariaki الذي مات مسموما العام 1860. وعندما حاول آندو تصليب الجبهة الداخلية عن طريق زواج الشوغون بشقيقة الإمبراطور عمد بعض الساموراي إلى محاولة اغتياله لكنه نجا منها بعد إصابته بجراح بليغة، فتحول إلى زعيم رمزي وبقي التحالف متينا بين سياستي الإمبراطور والشوغون بعد سنوات طويلة من الصراع بين بلاطي الإمبراطور في كيوتو والشوغون في إدو.

عمليا، رفض الإمبراطور وحاشيته في كيوتو الخضوع للأجانب. وأيده في هذا الموقف بعض الدايميو من حكام المقاطعات. وبات الرأي العام الياباني مشحونا بالعداء للأجانب. وبعد توقيع هذه الاتفاقيات التي اعتبرت مجحفة ومسيئة إلى سمعة اليابان واليابانيين، ضعفت سلطة الشوغون إلى الحدود الدنيا وارتفع شعار قومي شوفيني ردده يوميا غالبية اليابانيين: ليحيا الإمبراطور، وليطرد البرابرة. فانفجرت موجة واسعة من الاغتيالات التي طالت رعايا الأمريكيين، والروس، والإنجليز، والألمان وغيرهم ، ودامت

سنوات عدة. يكفي التذكير بأن ست عمليات اغتيال قد طالت الأجانب خلال سنوات (1859-1861) منها واحدة ضد البعثة الدبلوماسية البريطانية في إدو، واعتداء آخر في 14سبتمبر 1862. وأظهرت حملات التأديب التي قامت بها الباكوفو عن عجزها شبه الكامل في ملاحقة الفاعلين ومعاقبتهم، وأظهرت للرأي العام الياباني أن حكم أسرة توكوغاوا قد أشرف على نهايته، وأن تحالفا جديدا سيتسلم السلطة قوامه قادة الساموراي والدا يميو والرونين من الموالين للحكم الإمبراطوري. وكان في مقدمتهم شيمازو سابورو Shimazu Saburo المخطط للاعتداء على البريطانيين في سبتمبر 1862 والذي ادعى تمثيل الإمبراطور في معركته ضد الباكوفو. وقد التف حوله عدد كبير من الرونين عندما قرر الزحف لمحاصرة حكومة كيموتو فتآمر على الرونين لمصلحة البلاط الإمبراطوري عبر أحد الموالين له نارابارا كيهاشيرو Narabara Kihachiro الذي قتل عددا كبيرا منهم. فخلا الجو لشيمازو بعد أن تزعم الجناح العسكري للقوى المناصرة للإمبراطور، وانتزع من إدارة الباكوفو عددا من قرارات العفو عن مناصريه الذين قاموا باعتداءات على البعثات الأجنبية. كما أجبر الباكوفو على تنفيذ إرادة إمبراطورية صدرت بتاريخ 25 يونيو 1862 تقضي بتسمية رئيس الحكومة وبعض أعضائها من أنصار الإمبراطور، وأن تتشدد في قرار طرد الأجانب من اليابان. وفي الوقت نفسه، انتشرت قوى عسكرية معادية للأجانب في جميع المناطق اليابانية، خاصة في جوار العاصمة كيوتو. ومع خضوع الباكوفو إلى رغبة الإمبراطور كانت إدارتها تزداد ضعفا في حين تزايدت قوة الإمبراطور الاقتصادية، وأعلنت الولاء له قوى عسكرية جديدة تريد الحرب الفورية مع القوى الأجنبية. إلا أن شيمازو لم يكن متحمسا لصدام عسكري غير متكافئ بين اليابانيين والأجانب، فآثر الانسحاب من كيوتو في 15 أكتوبر 1862.

هكذا بات الشوغون محاصرا في إدو من قبل دعاة الحرب من الدايميو الوطنيين بدءا من 17 أكتوبر 1862. في الوقت نفسه، انتقل مركز القرار إلى البلاط الإمبراطوري في كيوتو الذي بات الأمل الوحيد لإنقاذ اليابان من النكبات المتسارعة التي حلت بها على يد حكم الشوغون الأواخر من أسرة توكوغاوا. وأبرز شعارات تلك المرحلة: طرد الأجانب من البلاد، إلغاء الديون الخارجية، إطلاق الحرية الكاملة لليابانيين، فرض الرقابة على التجارة

الخارجية. وفي بادرة اختبار لقوة الإمبراطور وأنصاره صدر أمر إمبراطوري إلى الشوغون اي يوموشي Iyemochi بتاريخ 22 يناير 1863 يقضي بحضوره شخصيا لمقابلة الإمبراطور في كيوتو. فنفذ الأمر بعد أن سبقه إلى الحضور كل من الوصي هيتوتسوباشي Hitotsubashi ورئيس حكومة الباكوفو ماتسودائيرا Matsudaira.

وعلى الرغم من أن اللقاءات لم تسفر عن نتائج ملموسة فإن مناصري الإمبراطور، خاصة من ساموراي الرونين، بدأوا حصارا مشددا على الشوغون واعتبروه رهينة لهم دون موافقة الإمبراطور على عملهم. وزادوا من استعدادهم لخوض معركة عسكرية ضد النفوذ الأجنبي في اليابان في وقت كان فيه الإمبراطور يميل إلى التفاوض مع الفرنسيين والإنجليز لتلافي الصدام العسكري معهم خوفا من احتلالهم للبلاد. وسرعان ما انفجر الصراع حين فتح قادة الساموراي في مقاطعة تشوشو Choshu نيران مدفعيتهم على السفن الحربية الأوروبية التي كانت تجتاز مضيق شيمونوسيكي Shimonoseki في 25 يونيو 1862.

لم يأت الرد الأوروبي فوريا بل تم التحضير له بدقة، فبعد أكثر من عام أمر الأميرال الفرنسي جوريس Jaure‘s بقصف شيمونوساكي في 20 يونيو 1863، واستهدف القصف المواقع المحصنة التي تمركز وراءها عدد كبير من الدايميو المناوئين للشوغون. وتلاه قصف آخر في شهر أغسطس من العام نفسه طال مدينة كاغاشيما Kagashima معقل أهم القوى المناصرة للإمبراطور. وكان من نتائج القصف العنيف أن وافق الرونين على الإفراج عن الشوغون المحاصر، واتخذت حكومة الباكوفو قرارا خطيرا يقضي بإرسال وفد للتفاوض مع الإنجليز وقع في أسر قادة تشوشو.

وأدرك هؤلاء أن مؤامرة تحاك للتخلص من الإمبراطور كوميي Komei، الذي وافق على عرض قدموه له للانتقال الفوري من كيوتو إلى منطقة سيطرتهم في ناغاتو Nagato حتى يكون بمأمن من مؤامرات الباكوفو. وكانت الذريعة لخروجه من كيوتو أنه ينوي زيارة بعض المقاطعات اليابانية. وما إن أصبح في موقعه الجديد حتى طلبوا منه إعلان الحرب ضد الأجانب في 25 سبتمبر 1863. فكان الرد الفوري للشوغون، والباكوفو، والقوى المؤيدة لحل المشكلات العالقة مع الدول الأجنبية بالطرق السلمية أن احتلوا القصر

الإمبراطوري في كيوتو بتاريخ 30 سبتمبر 1863 وطردوا منه القوى المناصرة للحرب.

وتظهر الوثائق التاريخية أن الإمبراطور لم يكن بعيدا عن المجزرة التي أودت بحياة عدد كبير من الساموراي والرونين المناصرين للحرب مع الأجانب، بدليل ظهور شيمازو مجددا، وهو قائد القوى العسكرية المناصرة للإمبراطور، على المسرح السياسي في كيوتو وفتح باب المفاوضات في يوكوهاما مع الأجانب، والتي انتهت إلى توقيع اتفاقيات لحل النزاع سلميا في 12 و13 ديسمبر 1863. ونصت الاتفاقيات على دفع تعويضات مالية عن الأضرار التي حلت بالأجانب في تلك الفترة. بالمقابل، أمر الإمبراطور بإرسال بعثة يابانية إلى باريس، للعمل على التخفيف من قيود الاتفاقيات المجحفة، والتي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية.

نتيجة لذلك عاد خط المجابهة مع الدول الأجنبية يزداد صلابة بقيادة حاكم تشوشو المعروف موري Mori الذي تعرضت جماعته لتصفية دموية في 30 سبتمبر 1863، فاتخذت القوى الأوروبية قرارا بإرسال حملة تأديبية جماعية للقضاء عليه قوامها ثلاث سفن فرنسية، وأربع سفن هولندية، وتسع سفن إنجليزية. وبدأت الحملة عملها بقصف هيروشيما Hiroshima ثم احتلالها في سبتمبر 1864. فأعلن موري قبوله بالتفاوض مع قائد الحملة واستعداده لوقف موجة العداء للأجانب ، ولتقديم التعويضات المالية لهم، وفتح ميناء شيموتوساكي أمام الملاحة الدولية. إلا أن حكومة الباكوفو تدخلت في سير المفاوضات، وأبدت استعدادها لدفع جانب من التعويضات مقابل عدم فتح ميناء شيمونوساكي للملاحة لأن عائداته الجمركية لاتذهب لإدارة الباكوفو، بل توظف ضدها.

كان الإمبراطور والقوى المؤيدة له يخشون من أن تصبح اليابان أسيرة اتفاقيات مذلة ومشابهة لتلك التي وقعها إمبراطور الصين في تلك المرحلة أبرزها اتفاقية تيان ـ تسين Tien - Tsin للعام 1858، واتفاقية بكين Pekin للعام 1860، وكلتاهما مضرتان بالسيادة والمصالح الصينية. كما أن الشعور العارم بتحول اليابان إلى محمية على غرار هونج كونج كان يخيف الرأي العام الياباني على جميع المستويات. إلا أن النتائج الأولى للنزاع العسكري بين اليابانيين والتحالف الغربي أدت إلى تعزيز دور قوى التحالف في اليابان

في وقت ازدادت فيه النقمة الشعبية العارمة ضد سياسة الشوغون، والباكوفو، وبعض مستشاري الإمبراطور. ولم يبق الإمبراطور نفسه بمنأى عن الانتقاد العلني بسبب سياسته المترددة ودعوته لحل المشكلات العالقة مع الأجانب بالطرق السلمية. فتزايدات نقاط التلاقي بين الإمبراطور والشوغون واتخذت حكومة الباكوفو قرارات ترمي إلى تعزيز دور الإمبراطور كرمز للوحدة الوطنية وبدأ الإعداد لجيش ياباني وطني يجمع بين مثل الساموراي وحماس القوى الشعبية في الدفاع عن البلاد .وتم التجنيد للشبان ما بين 15 و45 سنة، ومدة التجنيد خمس سنوات فعلية. وتم الإعداد لثماني فرق من المدفعية الثقيلة، و13 فرقة من الحرس الإمبراطوري، و4 فرق من الاحتياط و4 فرق من المدفعية الخفيفة، و4 فرق من حرس الشوغون، و6 فرق خيالة مزودة بمدفعية ثقيلة، وفرقتين خيالة مزودتين بمدفعية خفيفة، ومجلس قيادة عليا للجيش. وتم التخطيط لكي يبلغ تعداد الجيش الوطني قرابة 13500 جندي بعد سنوات قليلة لكن القوى النظامية التي كانت في الخدمة الفعلية في نهاية حكم أسرة توكوغاوا لم تزد على 7700 جندي العام 1867.

أوجدت تلك القرارات نوعا من المصالحة الوطنية ما بين الإمبراطور، والشوغون، والساموراي، والرونين، والدايميو من القوى المؤيدة لحل النزاع مع الغرب بالطرق الدبلوماسية حرصا على سلامة اليابان. في حين أن القوى المناهضة لقيام أي تعاون مع الدول الغربية والرافضة لكل الاتفاقيات الموقعة معها كانت متمركزة بقوة في مقاطعتي تشوشو وميتو. ولم يقف قادة الساموراي في هاتين المقاطعتين موقف المتفرج بانتظار ما تسفر عنه الاتفاقيات المتلاحقة مع الدول الأوروبية، بل زحف 400 ساموراي من مقاطعة تشوشو بقيادة فوكوبارا آتشيغو Fukubara Echigo على العاصمة كيوتو في يوليو 1864.

كان رد الفعل فيها أن تحصنت القوى العسكرية فيها بإمرة الساموراي هيتوتسوباشي Hitotsubashi لمواجهة عسكرية في 20 أغسطس 1864 استخدمت فيها مختلف الأسلحة الحديثة إلى جانب الطرق التقليدية المعروفة في أوساط الساموراي وانتهت المعركة بهزيمة قاسية للمهاجمين وانتصار لتحالف قوى الإمبراطور وقوى الشوغون. وتبع تلك الهزيمة إحراق

لمنازل كثير من مناصري المعارضة بلغ حوالي 28 ألف منزل ومتجر. وقاتلت القوى المهزومة بطريقة تراجعية حتى وصلت فلولها إلى معاقلها الحصينة في تشوسو. وبسبب ذلك الانتصار، توهم قادة التحالف الإمبراطوري مع الشوغون أن الوقت قد حان للتخلص من تمرد تشوشو وميتو . فأرسلوا قوى عسكرية بلغ تعدادها 000 ,130 مقاتل لاحتلالهما العام 1865. إلا أن الحملة انتهت بهزيمة قاسية بعد أن هبت مقاطعات ساتسوما Satsuma، وتشيكوزين Chikuzen، وهيزين Hizen، وتوسا Tosa لنجدتهما وانتقل الصراع مجددا إلى داخل كيوتو في صراع على حسم السلطة بين بلاط الإمبراطور وإدارة الشوغون.

وتشير وثائق تلك المرحلة إلى أن الباكوفو أو حكومة الشوغون طلبت في خريف 1866 دعما عسكريا فوريا من فرنسا وتدريب ألف ياباني من سلاح المشاة، و650 على استخدام المدفعية الحديثة، و350 من سلاح الخيالة، في مخيمات للتدريب تقام قرب هيروشيما. وقد تعهدت الحكومة بدفع رواتب الضباط الفرنسيين، وتعويضاتهم، وبناء بيوت خاصة لهم. لكن الحكومة الفرنسية أدركت مخاطر الانخراط المباشر في النزاعات الداخلية اليابانية، فآثر وزير خارجيتها المركيز دو موستييه Marquis de Moustiers التنسيق مع باقي الدول الغربية، وبات على حكومة الشوغون أن تواجه مصيرها الحتمي بالانهيار النهائي[16].

كانت بريطانيا تقدم دعما ملحوظا للقوى الداعية للإطاحة بحكومة الباكوفو، خاصة في مقاطعات تشوشو وساتسوما، وتراقب بحذر شديد تحركات فرنسا المؤيدة للشوغون، فأرسلت احتجاجات علنية متكررة حذرتها فيها من مغبة التدخل العسكري في الشؤون الداخلية اليابانية. فنتج عن ذلك قيام تحالف غير معلن بين قوى داخلية يابانية وقوى أوروبية، فرنسية وبريطانية بالدرجة الأولى، على قاعدة إنهاء حكم أسرة توكوغاوا وإعادة السلطة للإمبراطور وأعوانه.

أخيرا، جاءت ظروف مواتية لصالح الإمبراطور بعد وفاة الشوغون أي يوموشي في أوساكا بتاريخ 19 سبتمبر 1866. فقد أعلن الوصي القديم هيتوتسوباشي زعيما على جماعة توكوغاوا باسم يوشينوبو Yoshinobu وما لبث أن أعلن نفسه شوغونا بطلب من الإمبراطور. وكان ميالا للمساومة

وحل النزاع بين اليابانيين بتقديم التنازلات المتبادلة. وشاءت الظروف أن يتوفى الإمبراطور بمرض الجدري في أواخر يناير 1867، فخلفه ابنه الفتى موتسيهيتو Mutsihito الذي أصدر عدة قرارات تقضي بالعفو العام وإجراء المصالحة الوطنية الشاملة. وسرعان ما التف حوله كل القوى اليابانية الفاعلة، من رسمية ومتمردة على حد سواء. وبرز اقتراح في 30 أكتوبر 1867 يقضي بإلغاء حكم الشوغون والتفاف جميع القوى حول الإمبراطور الجديد. فتنازل الشوغون الأخير في 9 نوفمبر 1867 عبر رسالة علنية تدعو للمصالحة الوطنية والاعتراف بالحكم الإمبراطوري. وفي اليوم التالي أذاع الإمبراطور إعلانا بنهاية حكم الشوغون وتعيين الحاكم الأخير وزيرا للداخلية. وفي 18 ديسمبر 1867 احتلت القوات العسكرية بإمرة شيمازو مركز الشوغون في العاصمة كيوتو، وفي 3 يناير 1868 تولى حكم اليابان الإمبراطور موتسيهيتو منفردا باسم مايجي Meiji أو المتنور.

نتيجة لذلك صدرت إرادات إمبراطورية عدة تقضي بإلغاء منصب الشوغون، وإلغاء حكومة الباكوفو، وإلغاء مركز الوصاية أو الحكم من وراء الستار كامباكو Kambaku، وتنظيم المجلس الإمبراطوري كمركز وحيد لإصدار القرارات في اليابان، وإنشاء وزارة من ثمانية أعضاء على أسس جديدة تتمثل فيها جميع الأطراف، ومجلس أعلى للقوى العسكرية النظامية، وحل القوى العسكرية غير النظامية مع إعلان العفو العام عن المرحلة ا لسابقة، ومشاركة قوى المعارضة في ا لسلطة عبر توليها منصب نائبي رئيس المجلس الإمبراطوري، وإنشاء مجلس استشاري إلى جانب الإمبراطور من مندوبي جميع المقاطعات اليابانية. فبدا واضحا أن اليابان أرست دعائم الوحدة الوطنية الشاملة بقيادة إمبراطور شاب ومساندة غالبية القوى الفاعلة فيها ومعظمها من قادة الساموراي، على اختلاف انتماءاتهم ومواقعهم الاجتماعية ومواقفهم السياسية والعسكرية.

وبما أن الحكومة المركزية قد فشلت في الحصول على اعتراف أو تأييد الإمبراطور لاتفاقيات (1854-1858) فقد بات لزاما عليها أن تواجه النقمة الشعبية الوطنية المتزايدة على امتداد المقاطعات اليابانية، وانخراط بعض حكام المقاطعات في الإعداد لمعارك عسكرية ضد الحكومة. وبالفعل، وقعت صدامات دموية بين الطرفين وتدخلت فيها قوى أجنبية إلى جانب جيش

الدولة في العام 1864، فقصفت من بوارجها البحرية مواقع للقوى المساندة للإمبراطور. وهناك وثائق كثيرة تؤكد أن الحكومة اليابانية كانت تأمل في الحصول على مساعدات عسكرية مباشرة من جانب الحكومة الفرنسية في عهد الإمبراطور نابوليون الثالث. وأن المندوب الفرنسي ليون روش Leon Roches قد وضع مشروعا تفصيليا لمساندة حكومة الشوغون ضد القوى الشعبية، وأن مندوب الحكومة اليابانية أكيتاكي توكوغاوا Akitake Tokugawa قد درس الموضوع بدقة في زيارة له إلى باريس في صيف 1867. ثم أرسل مندوبا آخر لدراسة مزيد من تفاصيل الدعم الفرنسي لليابان هو جون كوريموتو Jun Korimuto الذي وصل باريس في 14 سبتمبر 1867. وقد تسببت تلك المخططات في نشوب أزمة حادة بين بريطانيا وفرنسا. ففي حين فضلت فرنسا سياسة الدعم. العسكري للشوغون، رفضت بريطانيا تلك السياسة، وفضلت الاستفادة القصوى من مأزق الشوغون لتوقيع اتفاقيات تجارية تكبل اليابان لعقود طويلة[17].

حينئذ تأكد الوطنيون اليابانيون أن الشوغون قد بلغ مرحلة اللاعودة على طريق التعاون مع الغرب وتقديم التنازلات حفاظا على دعائم حكمه المنهار ولو اضطر إلى الاستنجاد بالقوى العسكرية الأجنبية، وأن الحل الجذري للأزمة يتطلب إنهاء حكم الشوغون، والعمل على وقف التنازلات التي تقدمها حكومته للدول الأجنبية، والتي تكبل الشعب الياباني لعقود طويلة. لكن الانتفاضات الفلاحية قد عمت مختلف المقاطعات اليابانية في حركة احتجاج واسعة ضد سياسة الشوغون الداخلية والخارجية معا. وكانت الضرائب الفادحة من الأسباب العميقة التي فجرت النقمة الشعبية ضد السلطة المركزية في وقت كانت فيها غالبية الشعب الياباني من الفلاحين، وقد قدر عدد تلك الانتفاضات بالعشرات في الفترة ما بين (1858 و1867) كما أن عددا آخر منها قد استمر طوال أكثر من عقد من الزمن بعد وصول الإمبراطور مايجي إلى السلطة والبدء بإصلاحات جاءت بالدرجة الأولى، على حساب الفلاحين وليس لمصلحتهم[18].

إلا أن المصالحة الوطنية بين القوى اليابانية المتناحرة لم تتحقق سلميا منذ البداية بل دفع اليابانيون ثمنا باهظا لها من دمائهم ومواردهم المالية. فبعد نزاعات داخلية استمرت أكثر من خمس سنوات (1864-1867) حصلت

خلالها صدامات دموية في كثير من المقاطعات ووصل النزاع الدموي إلى مركز الإمبراطور وحاشيته في العاصمة القديمة كيوتو، وبعد أن أدركت قوى الصراع صعوبة انتصار طرف واحد على الأطراف الأخرى تنازل الشوغون الأخير عن السلطة بهدف توحيد الصفوف وراء الإمبراطور بدل الاستمرار في حرب داخلية مدمرة لايستفيد منها إلا الأجانب، فانتهت بذلك مرحلة أسرة توكوغاوا بطريقة سلمية.

لقد تولى الإمبراطور الجديد الحكم وكان لايزال فتى في الخامسة عشرة من عمره. فتلقب باسم مايجي Meiji الذي بات رمزا لوحدة اليابان الداخلية، وقائدا لمسيرة التحديث فيها. وتعاهدت الغالبية الساحقة من القوى السياسية اليابانية على العمل من أجل إلغاء الاتفاقيات التجارية المجحفة ، وعدم التعاون مع الأجانب إلا عن طريق الدولة التي دخلت في عملية تحديث شاملة وسريعة، تقطع الطريق على الغزو الأجنبي وتنقل اليابان من دولة تقليدية متخلفة إلى دولة عصرية قوية.

المدلول السياسي لإعادة السلطة المركزية من الشوغون إلى الإمبراطور

لعبت طبقة ا لساموراي الدور السياسي في توحيد اليابان على مختلف الصعد. أما سلطة الإمبراطور فكانت شكلية طوال قرون عدة قبل أن يستعيد الإمبراطور مايجي Meiji زمام المبادرة ويقوم بإصلاحاته ا لمعروفة منذ 1868 منهيا بذلك نظام الشوغون نفسه والصراع بين فئات الساموراي. ويصف .H. webb حالة الإمبراطور الياباني قبل تلك المرحلة بقوله: «عندما كان الشوغون رأس السلطة إبان حكم أسرة توكوغاوا Tohugawa لم يكن الأباطرة اليابانيون فاقدي السلطة فحسب بل كانوا عمليا شبه سجناء أيضا»(19).

وتدل بعض الدراسات الجادة على أن وضع الإمبراطور كان سيئا أيضا على المستوى الاقتصادي وليس السياسي فحسب. فحكومة الشوغون المعروفة باسم Bakufu خصصت للبيت الإمبراطوري في أواسط القرن الثامن عشر حصة قدرها 187 ألف كوكو فقط، أي أقل من 1 بالمائة من إنتاج الأراضي المدونة باسمه، بالإضافة إلى 600 ألف كوكو لدعم المؤسسات

الدينية ذات الصلة المباشرة بالإمبراطور تبعا للطقوس البوذية. علما أن عددا كبيرا من قادة الساموراي كان يحصل على حصة تزيد كثيرا عن حصة البيت الإمبراطوري كله، كما أن أحد الساموراي الأغنياء كان يحصل على ما يزيد على المليون كوكو من الأرز سنويا[20].

دلالة ذلك أن الإمبراطور كان لايتمتع بسلطة فعلية، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وأن الشوغون أو الطبقة العليا من الساموراي هي التي حكمت اليابان ووحدتها بقواها الذاتية دون استخدام اسم الإمبراطور كرمز لتوحيد اليابان على غرار الحقبة التاريخية الممتدة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى الآن. لذا كان الإمبراطور ضعيفا جدا، وألعوبة بيد الشوغون الحاكم. ففي الفترة الممتدة من 1611 حتى 1868 حكم اليابان مجموعة أباطرة لم تكن لهم شهرة تذكر بسبب سيطرة أسرة توكوغاوا على مقاليد الحكم. ويشير الجدول التالي إلى أسماء الأباطرة وتاريخ تولي كل منهم لسدة الحكم[21]:

سنة الوفاة	سنة الاعتزال	سنة توليه الحكم	سنة الولادة	اسم الإمبراطور
1617	1611	1586	1571	Go - Yozei
1680	1629	1611	1596	Go - Mizunoo
1696	1643	1629	1623	Meisho
1654		1643	1633	Go-Komyo
1685	1663	1654	1637	Go-Sai
1732	1687	1663	1654	Reigen
1709	1709	1687	1675	Higashiyama
1737	1735	1709	1701	Nakamikado
1750	1747	1735	1720	Sakuramachi
1762		1747	1741	Momozono
1813	1770	1762	1740	Go-Sakuramachi
1779		1770	1758	Go-Momozono
1840	1817	1779	1771	Kokaku
1846		1817	1800	Ninko
1866		1846	1831	Komei
1912		1867	1852	Meiji

يتضح من هذا الجدول أن عددا كبيرا من الأباطرة تولى الحكم وهو دون سن العشرين، ومنهم من كان دون العشر سنوات. حتى أن الإمبراطور المصلح الشهير مايجي كان في الخامسة عشر من عمره حين تولى سدة الحكم في أخطر مرحلة من تاريخ اليابان الحديث. يضاف إلى ذلك أن الأباطرة قد اضطروا للتنازل عن العرش وهم في ريعان الشباب. ولا تلحظ السلسلة عودة أي من الأباطرة إلى سدة الحكم بعد تخليه عنه.

بناء الدولة اليابانية الحديثة

ليس من شك في أن تشكل الدولة اليابانية، بالمفهوم الحديث لبناء الدولة العصرية، يعود إلى حقبة توكوغاوا بالذات حين بدأت ملامح الشخصية اليابانية تتبلور بوضوح في المجالين الإقليمي والدولي. فقد أرسى قادة هذه الأسرة الأقوياء من الشوغون تقاليد حكم مركزي بعد أن أجبروا جميع حكام المقاطعات على إعلان الولاء لسلطة الدولة المركزية التي ترسخت تدريجيا في زمن الشوغون الأقوياء.

كما أن عددا من مقولات الكونفوشيوسية، إلى جانب مبادئ الديانة البوذية، بالدعوة إلى الطاعة واحترام النظام بشكل صارم لعبت دورا أساسيا في ترسيخ ركائز الدولة اليابانية العصرية. ودخلت مقولات الكونفوشيوسية في تفاصيل العلاقة بين الأفراد من جهة، وبين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى. وكلها تحض على طاعة الأوامر الصادرة من الأعلى، ودفع الضرائب بانتظام مقابل أن يتحلى الحاكم بروح المسؤولية، ومعاملة الرعية كأبناء له متساوين في الحقوق والواجبات. وأن تحترم الدولة الحريات الشخصية والأملاك الخاصة من تعديات القوى الطبقية المسيطرة ، وبشكل خاص من تعديات الساموراي والدايميو أو القادة العسكريين.

وفي هذه المرحلة بالذات طور الرهبان اليابانيون، في الممارسة العملية، أشكالا من الطاعة، وتقديس الأجداد، وعبادة الإمبراطور، وتقديس الأرض اليابانية وعدم السماح بأن تدنسها أقدام الأجانب. فساهمت هذه المقولات في ولادة ديانة الشنتو Shinto كديانة بوذية ذات خصوصية يابانية واضحة لعبت الدور الأساسي في التفاف اليابانيين حول رموزهم الوطنية والقومية: كالأرض، والإمبراطور، والدولة، والعلم وغيرها.

نتيجة لذلك فشلت تباعا كل حركات الانفصال أو الحكم الذاتي التي قام بها الدايميو من حكام المقاطعات الأقوياء. ولعب تحالف كبار قادة الساموراي مع قادة المقاطعات الدور الأساسي في إفشال حركات التمرد والعصيان ضد قرارات السلطة المركزية. وبدا واضحا أن إمكانية الارتداد إلى الحكم الذاتي للدايميو الأقوياء باتت مستحيلة في مطلع القرن التاسع عشر. فأسهمت الوحدة المركزية المبنية على الأمن والاستقرار الداخلي بدور ملحوظ في ولادة تراكم داخلي، على مختلف الصعد.

أخيرا، يمكن القول إن القرنين السابع عشر والثامن عشر تميزا بالقليل من الاستقرار السياسي والإداري وتخللتهما فترات طويلة من الاضطرابات الدموية في كثير من المقاطعات التي كان يحكمها دايميو أقوياء في حين أن النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد استقرارا داخليا شبه كامل باستثناء الحقبة الممتدة من 1853 إلى 1867 والتي شهدت توقيع الشوغون للاتفاقيات المجحفة مع الأجانب على حساب سيادة اليابان الوطنية. فالتف عدد كبير من حكم المقاطعات حول الإمبراطور الياباني الذي رفض تلك الاتفاقيات رفضا قاطعا ودعا إلى إلغائها فورا وساندهم في هذا الموقف قسم كبير من كبار قادة الساموراي من داخل السلطة المركزية نفسها. فضعف موقع الشوغون لمصلحة الإمبراطور وحسم الموقف بإنهاء حكم أسرة توكوغاوا وولادة الدولة المركزية اليابانية العصرية، والتي ماتزال بقيادة الإمبراطور، فعلية كانت أم شكلية، حتى الآن.

ورغم العزلة الطوعية المعلنة فان جميع شرائح الساموراي قد عملت، ومنذ وقت مبكر إبان حكم أسرة توكوغاوا، على تجديد نفسها عبر اكتساب العلوم والتكنولوجيا العصرية من مصادر متنوعة منها العلوم الغربية، وساهمت بذلك في تجديد قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في اليابان على أسس حديثة. فتوافرت للدولة اليابانية الحديثة في ظل حكم تلك الأسرة، وبشكل خاص في النصف الأول من القرن التاسع عشر، قوى بشرية فاعلة تؤمن بتحديث المجتمع الياباني وتشارك بوعي ومسؤولية وطنية في عملية لابد منها لحماية اليابان من الغزو الخارجي في مرحلة كانت الدول المجاورة لها تسقط تباعا تحت السيطرة الأجنبية. وطاولت عملية التحديث الجيش البري، والأسطول البحري، وتنظيم فرق الساموراي، وقطاع النقل، والصناعة،

والزراعة، والتعليم وقطاعات أخرى. فعملية التحديث المحدودة كانت تتم بصعوبة بالغة بسبب عزلة اليابان الطوعية عن العالم الأوروبي، وخوفها المشروع من مخططاته الاستعمارية.

السمات الأساسية للمجتمع الياباني في أواسط القرن التاسع عشر

لايتسع المجال لإبراز جميع السمات الإيجابية لتلك المرحلة التي طاولت كل البنى السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. لذلك سنحاول تكثيف تلك الإيجابيات تبعا لأهمية الدور الذي لعبته في التمهيد للنهضة اليابانية الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتدل دراسات يابانية حديثة على أن مرحلة توكوغاوا شهدت تطورا بارزا في المجال الاقتصادي لايقل أهمية عما شهده الغرب في المرحلة نفسها. وبلغت الثقافة اليابانية ذروة تألقها وذلك بالاستناد إلى الوثائق التي تم تدقيقها ونشرها في العقود الأخيرة. ولم يعد بالإمكان القول إن النهضة اليابانية قد انطلقت في عصر مايجي دون إبراز البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي احتضنت تلك النهضة، وهي تعود بجذورها العميقة إلى مرحلة توكوغاوا[22].

فبالاستناد إلى الوثائق الأساسية لتلك المرحلة تبين أن ثمانين بالمائة من الشعب الياباني كانوا يعتاشون من العمل الزراعي، وكانت لهم تنظيماتهم الزراعية، وإداراتهم الريفية القروية، ووسائلهم التقنية الزراعية بأشكالها البدائية والمتطورة.

ودرجت الدراسات العلمية على تقسيم المجتمع الياباني في تلك الفترة إلى أربع طبقات رئيسية هي: الساموراي، والفلاحين، والحرفيين، والتجار. وكان الاعتقاد السائد أن العلاقة بين الأرياف والمدن لم تكن واسعة بسبب صعوبة المواصلات الناجمة عن طبيعة اليابان الجبلية. أما العمل على تطوير المناطق الريفية الزراعية فقد استوجب أشكالا معينة من الأدوات الزراعية التي تستلزم قيام قرى صناعية لسد حاجة المزارعين. وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن الأجور المنخفضة في القرى الصناعية في مطلع القرن الثامن عشر استقطبت بعض رؤوس الأموال التي تم توظيفها

في هذا القطاع وتحولت في نهاية القرن إلى رأسمالية صناعية لها كل السمات العلمية التي تعرف بها الرأسمالية في بداية تشكلها. وهذا التحليل المدعم بالوثائق ينفي الأفكار السائدة حول تأخر ولادة الرأسمالية الصناعية في اليابان إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وساهم تزايد الإنتاج الزراعي والحرفي في تنشيط التجارة، الداخلية منها بالدرجة الأولى، فاتسعت معها رقعة التبادل الاقتصادي بين جميع المقاطعات اليابانية وتبلور نوع من الاقتصاد الوطني الياباني المتطور نسبيا في العقود التي سبقت مرحلة الاحتكاك بالغرب. وتدل دراسات علمية حديثة على ولادة تراكم مهم نتج عن التبادل التجاري، الداخلي منه بشكل خاص، إبان مرحلة توكوغاوا ، فمهد الطريق أمام الرأسمال التجاري الاحتكاري المعروف باسم زايباتسوZaibatsu والذي شكل العمود الفقري للنهضة اليابانية في المجال الاقتصادي.

شهدت مرحلة توكوغاوا أيضا ولادة حياة مدينية ذات أنماط اجتماعية، واقتصادية، وثقافية متطورة. يكفي التذكير بأن أكثر من مئتي قلعة مما يعرف بالمدينة ـ القلعة قد بنيت في تلك المرحلة. يضاف إليها أربعون مدينة ذات مرافئ بحرية كبيرة، وعدد كبير من المراكز الاقتصادية المتطورة التي أقيمت إلى جانب المعابد الدينية الكبيرة.

فمدن كيوتو، واوساكا ، وإدو أو طوكيو ذات المليون نسمة في مرحلة توكوغاوا، كانت تعتبر من المدن الكبرى في العالم من حيث عدد السكان، وحجم التبادل الاقتصادي، وكثرة المؤسسات التعليمية النشطة في داخلها، وطبيعة الحياة الاجتماعية فيها التي تختلف بشكل واضح عن أشكال الحياة الريفية في المناطق الزراعية اليابانية.

ويلاحظ أخيرا أن نماذج من الحياة الاجتماعية والترابط العائلي التقليدي والعمل التعاوني في بعض القرى اليابانية قد استمر باديا للعيان حتى العام 1960. أضف إلى ذلك أن تقاليد العروض الثقافية في مسرح الكابوكي Kabuki الشهير مازالت مستمرة حتى الآن في اليابان، وهي تعود إلى مرحلة توكوغاوا بالدرجة الأولى[23].

نخلص إلى القول إن اليابان في مرحلة توكوغاوا لم تكن مجرد مجتمع زراعي تقليدي يعيش على اقتصاد الكفاف ويكرر دورة اقتصادية لاتنتج أي

تراكم كمي أو نوعي. بل على العكس من ذلك، فإن الاستقرار الأمني والسياسي لعب دورا ملحوظا في إحداث تراكم كمي تحول مع الزمن، وبفعل دينامية إنسان اليابان وقدرته على التطوير والإبداع، إلى تراكم كمي على مختلف الصعد. فمع ولادة القرى الصناعية، والرأسمالية الصغيرة، وطبقة التجار الغنية نشطت الأجهزة الإدارية بقوة وشكلت نواة الإدارة البيروقراطية التي اشتهرت بها اليابان منذ مرحلة توكوغاوا ولعبت، ومازالت تلعب دورا بالغ الأهمية في نجاح تجارب التحديث والعصرنة في اليابان، وفي إتقان واستيعاب وتطوير التكنولوجيا المنتجة داخليا أو المستوردة من الخارج. وليس من شك في أن نقص الموارد الطبيعية في اليابان كان له الفضل الأكبر في توجه الإدارة أو البيروقراطية اليابانية إلى التوظيف في الإنسان الياباني كقاعدة صلبة ومتجددة لكل إصلاح وتغيير إيجابي على مختلف الصعد. وساعدها في هذا الخيار تجانس المجتمع الياباني على الصعيد الاجتماعي والسكاني، وخلوه إلى حد بعيد من عناصر التوتر الداخلي التي تقطع الطريق على التغيير الدائم بوتيرة متصاعدة.

ومع نجاح التوظيف في الإنسان الياباني وتقدير الجهاز البيروقراطي للكفاءة الشخصية وليس للمحسوبية أو للانتماء العائلي الموروث بدأ النظام التراتبي الذي كان يحترم بدقة فائقة حتى ذلك الحين يتراجع طوعا أمام السياسة الجديدة القائمة على الكفاءة دون سواها. فلم تشهد اليابان صدامات دموية ذات طابع طبقي واضح. كما أن الدعوات والمقولات الفكرية التي بشرت بالصراع الاجتماعي على أساس الانقسام الطبقي الحاد لم تلق نجاحا كبيرا عند اليابانيين. وساعد هذا الاتجاه الذي بدأ جنينيا في مرحلة توكوغاوا وتعزز مع إصلاحات مايجي في تعميق الوعى بنظرية المساواة التامة بين اليابانيين، وتعزيز دور الطبقة الوسطى التي ارتفع عددها وتعاظم دورها بسرعة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر. وهذه السمات الإيجابية الكثيرة التي انطلقت بشكلها الجنيني في مرحلة توكوغاوا هي التي شكلت القاعدة الصلبة لنجاح حركة التحديث في عصر مايجي. فاستفادت إلى الحد الأقصى من ثمرات العلم والتكنولوجيا المستوردة من الغرب إلا أنها استوعبت العلوم الغربية وطورتها بأدواتها الخاصة فلم تسقط في دائرة التغريب والحداثة المشوهة.

بعض الاستنتاجات الختامية

ترى غالبية الباحثين اليابانيين، بالإضافة إلى عدد لا بأس به من الباحثين المنصفين من الأجانب، أن مرحلة توكوغاوا قد أسست للمجتمع الياباني الحديث، على مختلف الصعد. فالتنظيم الاجتماعي، والتنظيم الإداري، والتراكم الاقتصادي والمالي، وتطور التقنية الزراعية، والبيروقراطية اليابانية، وغيرها من سمات النهضة اليابانية قد بدأت، وإن بشكل جنيني أحيانا، في تلك المرحلة. وساهمت مرحلة توكوغاوا في تعميق الاستقرار الداخلي لدرجة أن صورة الياباني المشارك دوما في الانتفاضات الدموية وحركات التمرد والعصيان ضد السلطة المركزية قد تبدلت بشكل جذري. فقد تحول إلى إنسان مسالم جدا، يشارك في الإنتاج على نطاق واسع، وينفذ جميع الأوامر العليا الصادرة إليه باسم حماية اليابان من الغزو الخارجي. لذا انتهت حركات التمرد، والانقلابات العسكرية، وانعدمت الركائز الداخلية للتدخل الأجنبي، وتعلم اليابانيون أن يعيشوا أخوة أحرارا جنبا إلى جنب دون الالتفات إلى الانقسامات العرقية والدينية والاجتماعية. ونشرت حكومات الشوغون أو Bakufu تعاليم تحض على حب الوطن، والتضامن الاجتماعي،ونبذ التفرقة الطبقية والعرقية والدينية، والعمل على تطوير اليابان، على الصعد كافة، بالطرق السلمية دون اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف الدموي. ومازال معظم الباحثين اليابانيين يتحاشون استخدام مصطلح الثورة Revolution الذي يكثر ترداده لدى الباحثين الأجانب لتوصيف النهضة اليابانية في عهد مايجي ويفضلون مصطلح الإصلاح أو التطور Evolution بدلا عنه ويرادفه باليابانية Meiji ISHIN أو إصلاحات مايجي.

واستمرت العائلة Ie القاعدة الأساسية لولادة وتطور القرية اليابانية وتنظيمها الاقتصادي والاجتماعي، كما استمرت أيضا قاعدة التنظيم الاجتماعي للطبقات الأخرى كالساموراي، والتجار والحرفيين.

تجدر الإشارة إلى أن نظام الوراثة والتراتب الاجتماعي الدقيق كان شديد الاحترام في الأرياف. وهناك تقاليد اجتماعية صارمة للتعبير عن الطبقية الاجتماعية وتمايزها لدى كل من الساموراي والفلاحين، من حيث المسكن، واللباس، وطريقة المخاطبة وغيرها، وفي الغالب كان الأبناء يرثون عن آبائهم العمل الزراعي دون تذمر. وهذا ما أوجد نوعا من الاستقرار

الاجتماعي في مختلف المجالات. أما في المدن حيث سكن التجار والحرفيون فلم يكن التمايز كبيرا في المظاهر الاجتماعية بين أبناء هاتين الطبقتين ، وقد استقطبتا إلى جانبهما شرائح واسعة من صغار ومتوسطي الساموراي الذين سكنوا في المدن وليس في القلاع الخاصة بهم، وعرفوا باسم الشونين Chonin أو ساموراي المدن. وسرعان ما توسعت ظاهرة نزوح صغار الساموراي لتضم شرائح أعلى منهم عرفت باسم رونين Ronin، أو الساموراي الذي لا قائد له. فتعاطوا التجارة والصناعة وأعمالا أخرى. كذلك نشطت حركة نزوح كثيفة من الأرياف اليابانية إلى المدن التي تزايدت أعدادها بسرعة طوال مرحلة توكوغاوا.

نتيجة لذلك لم يعد الانقسام الاجتماعي في المدن بارزا كما هو في الأرياف بعد أن تمايز سكانها ضمن جماعتين بشريتين جماعة الساموراي القليلة العدد وتشكل طبقة الخاصة المتميزة في لباسها، وسيوفها، وجماعة العامة التي تضم كل الشرائح الاجتماعية خارج الساموراي. وقد استمر هذا التمايز جليا بسبب صلابة التقاليد المتبعة ضمن جماعة الساموراي إلى أن قام الإمبراطور مايجي بإصلاحات ألغته نهائيا من المجتمع الياباني.

تصنف بعض الدراسات طبقتي الساموراي والتجار في خانة واحدة على أساس أنهما جماعتان بشريتان لاتقومان بأي عمل منتج بل تعيش على إنتاج الآخرين. لكن كتابها يعترفون بوجود دور كبير لشرائح واسعة في العمل الإداري، والتعليم، والتنظيمات العسكرية. لكن وضع التجار كان يتحسن باستمرار نظرا لامتلاكهم الأموال، وتأسيس البنوك، وتعاطي التجارة، وإقراض الحكومة والساموراي بفوائد كبيرة. وشكلت مدينة أوساكا القاعدة الصلبة لتزايد دور التجار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في اليابان طوال تلك المرحلة، ثم تلتها مدينة إدو أو طوكيو.

وسرعان ما نشأت علاقة وثيقة بين أصحاب السلطة السياسية من كبار الساموراي بقيادة الشوغون وحكومته «الباكوفو»، والجماعات العسكرية من الدايميو من حكام المقاطعات مع أصحاب السلطة المالية والاقتصادية من التجار والصناعيين بسبب حاجة كل من الجماعتين للجماعة الأخرى. وكان للسكن المديني الدور الأساسي في اختلاط أبناء كل من هاتين الجماعتين، وتزاوجهما، وكسر حدة الانقسامات الاجتماعية التي كانت

لاتزال قوية في الأرياف.

لذا يمكن التأكيد على أن المدن اليابانية هي التي ساهمت في ولادة وتطور المجتمع الياباني الحديث والمعاصر حين تخلى الوافدون إليها، من الساموراي والفلاحين، عن كثير من عاداتهم وتقاليدهم الريفية لمصلحة تقاليد وعادات المدن وأبرزها المساواة، والإخاء، وتجاوز الكثير من التقاليد الريفية الموروثة لمصلحة قيم المواطنة، واحترام الآخر بمعزل عن انتمائه الاجتماعي، وقد عرفت تقاليد المدن في الدراسات اليابانية باسم «الأخوة المدينية» Machi-Yakko or Townsmen's Fraternities.

كانت طبقة الساموراي لاتزال تقيم في القلاع الخاصة بها، والتي بلغ عددها مايزيد على المئتي قلعة في مرحلة توكوغاوا. إلا أن مواردهم الاقتصادية باتت متواضعة قياسا إلى موارد التجار، حتى إن عددا كبيرا من أبناء الساموراي كان عاجزا عن سد نفقاته اليومية دون عمل، أو دون مساعدة مباشرة من الدولة. مما يعني أن قسما كبيرا من أبناء هذه الطبقة كان يعيش على حد الكفاف ولاترقى مدخراته البسيطة إلى الثروة الكبيرة التي يرثها أبناء التجار. كما أن الجهاز الإداري الحكومي لم يعد حكرا على أبناء الساموراي بل اتسع ليضم أصحاب الكفاءة من أبناء الطبقات الأخرى. فقد حافظوا على موقعهم كنخبة تضم ٦٪ من سكان اليابان إلا أنهم لايحتكرون، كما في السابق، التعليم والنشاطات ا لثقافية بعد أن نال قسم كبير من أبناء الطبقات الوسطى والدنيا حظا من التعليم وكانت نسبة المتعلمين من اليابانيين في مرحلة توكوغاوا مرتفعة، ولعلها من أعلى النسب في العالم آنذاك. وقد لعب أبناء الساموراي إلى جانب الرهبان البوذيين، الدور الأساسي في نشر التعليم على نطاق واسع في جميع القرى اليابانية. ونظموا سجلات تلك القرى بشكل عقلاني يمكن معه كتابة تاريخ علمي لتلك الحقبة والوصول إلى أدق تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

مع ذلك، فإن مظاهر الانفصال الاجتماعي في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية في اليابان كانت لاتزال واضحة المعالم في نهاية حقبة توكوغاوا، وبشكل خاص الانقسام الحاد بين طبقة الساموراي وطبقة الفلاحين. فقد استمر الساموراي في موقعهم كطبقة حكام الأرياف، في حين تحول

الفلاحون إلى شرائح القوى المنتجة فيه. بالمقابل، لم يكن من السهل على الحرفيين والتجار أن يتملكوا أراضي واسعة في الريف الياباني، بل فضلوا السكن في المدن ومراكمة مدخراتهم المالية فيها.

شهدت تلك المرحلة الكثير من الإيجابيات التي ترسخت تباعا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر حتى تبلورت بشكلها النهائي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. لذا لا يميل غالبية الباحثين اليابانيين إلى تحديد الأسباب العميقة لبداية نهضتهم انطلاقا من إنذار الكومودور بيري العام 1853 وما نتج عنه من فتح أبواب موانئهم بشكل قسري أمام التجارة الدولية، فيختلفون بذلك عن غالبية الباحثين الغربيين في النهضة اليابانية الأولى وعن معظم المؤرخين العرب الذين يتخذون من حملة نابوليون بونابرت على مصر العام 1798 منطلقا لبداية النهضة العربية الحديثة. ويميل معظمهم إلى اعتماد مقولة علمية ترى أن ما أنجز من تراكم داخلي في مرحلة توكوغاوا، على جميع الصعد، شكل القاعدة المادية الصلبة التي جنبت اليابان سياسة القروض من الخارج وأسست لبناء نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة وغير قابلة للارتداد حتى في أشد ظروف الهيمنة الأمريكية التي حلت باليابان في الحرب العالمية الثانية.

واستنادا إلى منهجية التاريخ الاجتماعي التي رسمتها مدرسة الحوليات الفرنسية Les Annales، والتي تشدد على دراسة التاريخ على المدى الزمني الطويل Histoire a Longue Dure‘e، يمكن القول إن الأسباب التي أدت إلى نجاح اليابان في الحفاظ على استقلالها وتحولها، خلال فترة زمنية قصيرة، إلى إحدى الإمبرياليات العالمية في مطلع القرن العشرين تجد تفسيرها، بالدرجة الأولى، عند تحليل العوامل الداخلية التي قادت إلى النهضة اليابانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. فتاريخ اليابان الحديث، كغيره من تواريخ الشعوب، يخضع لمقولة صراع الوحدة والتجزئة التي تؤكد على مشكلات الانتقال من التجزئة الداخلية إلى التاريخ القومي الياباني. فقد عرفت اليابان قوى محلية قوية منعت قيام سلطة مركزية ودولة قوية طوال قرون عدة، وكان الصراع قويا بين زعماء المقاطعات والدولة المركزية إلى أن حسم أخيرا بانتصار قوى التوحيد على قوى التجزئة الداخلية. ولعبت مقولة السيطرة على الأرض ومواردها والضرائب المفروضة على إنتاجها

دورا ملحوظا في إضعاف قوى التجزئة لصالح الدولة المركزية.

فحجم الأراضي التي كان يسيطر عليها الزعماء المحليون كان صغيرا بالمقارنة مع حجم أراضي الدولة أو «شو آن» Shoen. ومع بروز قوى مركزية قوية عبر انحياز بعض فصائل الساموراي Samurai إلى جانب السلطة المركزية فإن سيطرة الدولة على إنتاج الأرض حدت كثيرا من نفوذ الزعماء المحليين، ومنهم شرائح من الساموراي.

لكن هذه القوى نجحت في تحويل حق التصرف بملكياتها الواسعة إلى نظام عام للملكية الخاصة المعترف بها من الدولة ، والذي يعطي للمتصرف حق التملك للساموراي والفلاحين معا بموجب ما عرف باسم نظام الحيازة أو التملك «ميوشوMyoshu». وإذا كان نظام «شو آن» أقرب ما يكون إلى النظام الفيودالي (الإقطاعي) إلى الأوروبي في العصور الوسطى، فإن نظام «ميوشو» الجديد كان أقرب إلى نظام الملكية الخاصة الذي عرفته أوروبا الحديثة، وبشكل خاص بعد انتصار الثورات البورجوازية فيها.

لقد أدخلت مرحلة توكوغاوا اليابان على طريق الحداثة المبكرة المستندة إلى تراكم الإيجابيات الداخلية وغير المتأثرة بالعوامل الخارجية وأبرزها: تشكل الجهاز الإداري الناجح والمدرب أفضل تدريب، النسبة المرتفعة للمتعلمين من اليابانيين، ذكورا وإناثا، ولادة وتطور أشكال جنينية من الرأسمالية النشطة المرتبطة بالإنتاج المحلي ، ولادة وتطور المدن الكبيرة التي يزيد عدد سكان بعضها على المليون نسمة في مطلع القرن التاسع عشر، تطور الزراعة والصناعة والحرف وطرق المواصلات البرية والنهرية والبحرية على نطاق واسع، بروز الدعوة المبكرة لتجانس الشعب الياباني وضرورة تطبيق المساواة التامة وتكافؤ الفرص بين جميع اليابانيين، بمعزل عن انتماءاتهم الطبقية، وتوزعهم الجغرافي، وعقائدهم الدينية، وبروز الشعور القومي الياباني على نطاق واسع ورفض كل أشكال ا لتعامل التبعي مع الأجانب.

ختاما، إن مرحلة العزلة الطوعية عن الغرب لم تكن تامة، إذ احتفظت اليابان لنفسها بمنافذ عدة للاحتكاك الثقافي مع الغرب والاستفادة من علومه التقنية وثقافاته الإنسانية. وبرزت في هذه المرحلة أسماء مثقفين كبار من الذين اطلعوا بشكل معمق على الثقافات الغربية، ونادوا بنشر

الثقافة والعلوم العصرية بين اليابانيين، وبضرورة تعميم المدارس العصرية على جميع المقاطعات اليابانية، والدعوة إلى المساواة بين اليابانيين في الحقوق والواجبات، والاستفادة من العلوم والتكنولوجيا الغربية وغيرها. وقد انتشرت هذه الدعوات على نطاق واسع في اليابان قبل عقود عدة من الإنذار الأمريكي لليابانيين في العام 1853 لكن الاحتكاك المباشر بالغرب في أواسط القرن التاسع عشر دل بوضوح على أسبقية الأوروبيين والأمريكيين على اليابانيين في كثير من المجالات، وأن النافذة الصغيرة على الغرب لم تكن كافية للاطلاع على ما أحدثته الثورات العلمية والتكنولوجية في أوروبا وأمريكا من تبدلات جذرية تركت بصماتها على التاريخ العالمي. وبات على اليابان بذل جهود مضاعفة للحاق بالغرب ومنافسته في جميع حقول المعرفة والإنتاج على المستويين المحلي والدولي. فقد لعبت العزلة الطوعية في عهد أسرة توكوغاوا وما رافقها من تراكم كمي ونوعي على الصعد كلها الدور الأساسي في انطلاقة حركة التحديث الأولى في اليابان بعد أن تأمنت لها القيادة السياسية المتنورة بقيادة الإمبراطور مايجي من جهة، وحظيت بالالتفاف الوطني التام حول تلك القيادة بهدف تجنيب اليابان السقوط تحت الاحتلال الأجنبي المباشر على غرار ما حل بجميع الدول المجاورة لها من جهة أخرى.

4 مصر من التحديث الذاتي إلى التغريب

الإرث التحديثي كسيرورة تاريخية مستمرة

أسهم محمد علي بعمق في بناء نهضة عربية مهمة وشمولية في القرن التاسع عشر، انطلاقا من مصر التي استقطبت أعدادا كبيرة من أبناء الجاليات العربية، بالإضافة إلى جاليات أوروبية متنوعة. وكان له الدور الأساسي في تأسيس جيش وطني مصري، مدرب أفضل التدريب، ومزود بأحدث الأسلحة. وساهم كذلك في بناء اقتصاد مصري متطور تشرف عليه أو تحتكره الدولة، عبر أجهزة إدارية عصرية[1].

وعلى قاعدة دولة احتكارية تذمر منها الفلاحون والصناعيون والتجار معا، عرف محمد علي كيف يقتبس عناصر القوة والتقدم من الدول الأوروبية. فأصبحت حركة التحديث لديه - على رغم حرص الباشا الشديد - أسيرة التدخل الأوروبي المباشر. فقد استعان بخبراء ومهندسين أجانب، إلا أنه لم يسمح لهم بالتدخل في شؤون البلاد الداخلية.

وأبدى حذرا شديدا من سياسة القروض، ومنع تدخل السفراء والقناصل الأجانب في الدوائر

الاقتصادية والمالية والسياسية المصرية. ورفض تنفيذ مشروع قناة السويس بخبرة علمية ورؤوس أموال أوروبية لا تخضع للرقابة المصرية المباشرة. وقد وصف بيتر جران تجربة محمد علي بقوله: «تميزت إصلاحاته بإدخال تبدلات اقتصادية واجتماعية عميقة، لكنها بقيت أسيرة دولة احتكارية، وتعبر عن مرحلة انتقالية نحو نمط إنتاج «رأسمالي طرفي» مرتبط وثيقا بالسوق الرأسمالي العالمي»[2].

وقد وصفه فاتيكيوتيس بأنه: «أول حاكم في الدول الإسلامية يحدث تبدلات اقتصادية بهذه الكثافة، ويطور الاقتصاد المصري عن طريق توسيع الأراضي الزراعية، وإدخال الصناعة على نطاق واسع»[3].

لقد بنى سياسته بالعمل على إبقاء مصر بعيدة عن النفوذ الأوروبي، مع السعي الحثيث لتغيير بنى السلطة العثمانية بالقوة بعد أن فشل في التودد الدائم للسلطان. فسقط في المخطط الأوروبي، وانزوى داخل حدود مصر التي بقيت تابعة للسلطنة العثمانية دون تغيير كبير لما كانت عليه، سوى اعتراف السلطنة بالحكم الوراثي للأسرة الخديوية على مصر.

وفي العام 1847 تولى الحكم ابنه إبراهيم لفترة قصيرة، وكان محمد علي لايزال على قيد الحياة، إذ توفي العام 1849.

لم يدخل إبراهيم تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي والاجتماعي في مصر التي حكمها لفترة قصيرة جدا، ثم خلفه أخوه عباس العام 1848. وقد بينا بالتفصيل ما تم إنجازه من إصلاحات في عهد محمد علي، والتي كان لابنه إبراهيم الدور الأساسي فيها. فوطد دعائم دولة مصرية شبه مستقلة، يحميها جيش عصري يدعمه أسطول بحري جيد التدريب والتسليح، ولها اقتصاد متطور وموارد وفيرة. وازدهرت في عهده ثقافة عصرية مهدت الطريق لقيام نهضة عربية لاتزال آثارها فاعلة حتى الآن في مصر وبلاد الشام... لكن تلك الإنجازات الكبيرة التي حققتها مصر في عهد محمد علي بدأت تتقلص تباعا في عهد خلفائه من بعده، ومنهم من اتخذ منحى مغايرا لما قام به محمد علي في مختلف المجالات. ولما كانت حركة التحديث بحاجة ماسة إلى سيرورة دائمة من التبدلات الإيجابية، للحفاظ على الاستقلال والسيادة الوطنية من جهة، ودرء مخاطر الغزو الخارجي المحدقة بمصر والمنطقة منذ حملة نابوليون عليها العام 1798، من جهة أخرى، فإن

ارتباك عملية التحديث الذاتي أحدثت خللا حادا على جميع الصعد، ثم ما لبث الارتباك أن تحول إلى حركة تغريب تام عن طريق اقتباس نماذج غربية جاهزة، وفرضها على المجتمع المصري بكلفة باهظة. وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا الفصل، عبر رسم صورة متكاملة لسيرورة الانتقال من التحديث الذاتي الذي كان سائدا في عهد محمد علي، وفي ظروف إقليمية ودولية صعبة، إلى مقولات تغريب هيمنت على المجتمع المصري تدريجيا في عهد خلفائه بعده.

عباس حلمي والارتداد على إصلاحات محمد علي (1848-1854)

هو ابن طوسون بن محمد علي، وكان أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا بعد وفاة عمه إبراهيم، وبالتالي أحقهم بالحكم الذي تولاه ولما يزل محمد علي على قيد الحياة، وذلك في 24 نوفمبر 1848. تميز عهد عباس حلمي ببروز تبدلات مهمة في مختلف المجالات. إذ تخلى الخديو الجديد عن سياسة جده محمد علي المبنية على أساس التحديث بالجيش وللجيش. فخفض عدد القوات النظامية في الجيش البري والأسطول البحري بشكل كبير بحيث عاد آلاف الرجال للعمل في الأرض. فارتفع محصول القطن المصري، على سبيل المثال لا الحصر، من 119965 كنتالا العام 1848 إلى 670129 كنتالا العام 1852، ليستقر على حوالي نصف مليون كنتال سنويا.

تعزو المصادر التاريخية إلى الخديو عباس انقلابه المفاجئ على سياسة جده، إذ أمر بطرد معظم الخبراء الأجانب، وتخلى عن إكمال عدد من المشاريع الهندسية التي بدأها محمد علي، ومنها مشروع قناطر النيل، وأغلق الكثير من المدارس المهنية؛ منطلقا من أن جده محمد علي سعى إلى إغلاق بعضها في أواخر عهده نظرا لكثرة أعداد هذه المدارس، والتذرع بعدم الحاجة إليها. ونظرا لعدم اهتمامه بالمشاريع العمرانية الكبيرة لم يستمر في سياسة الاستعانة بذوي الخبرة والعلم من الفرنسيين كما فعل جده، بل أمر بالاستغناء عنهم بشكل فجائي مما أدى إلى تضاؤل الوجود الفرنسي في مصر طوال سنوات حكمه. لذا يصف عبدالرحمن الرافعي سياسة عباس حلمي الثقافية بقوله: «أما المدارس فقد ساءت حالتها في عهده فألغى معظمها (بعد الذي عطل منها في أواخر عهد محمد علي)،

وأقفلت أبوابها، بين عالية وثانوية وابتدائية، ولم يبق منها إلا النزر اليسير. وكأنما كان عباس يكره العلم والتعليم، فإنه لم يكتف بإغلاق معظم المدارس بل أنفذ إلى السودان طائفة من كبار علماء مصر في ذلك العهد، أمثال رفاعة بك رافع (الطهطاوي)، ومحمد بيومي أفندي، ودقلة أفندي، بحجة إنشاء مدرسة ابتدائية بالخرطوم، والسبب الحقيقي هو إبعادهم ونفيهم من مصر.

وقد ساءت حالتهم ومات منهم هناك محمد بيومي كبير أساتذة الهندسة والرياضيات في مدرسة المهندس خانة.

وأرسل إلى أوروبا 19 طالبا من تلاميذ المدارس المصرية لإتمام دروسهم في المدارس الأوروبية، على أنه استدعى معظم أعضاء البعثات الذين كانوا يتلقون العلم في فرنسا منذ عهد محمد علي[4].

اعتمد عباس سياسة تقليص النفقات غير المجدية، والاعتماد على المصريين لا الأجانب في إدارة شؤون مصر في مختلف المجالات، وهو ما عرف بسياسة التمصير المبكرة. وقد اتخذ عباس أيضا مواقف واضحة ضد توسيع النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال الأجانب في مصر. ومن نافل القول أن تقلبات السياسة الأوروبية التي أدت إلى إضعاف مصر والسلطنة معا تركت مرارة كبيرة لدى أبناء الأسرة الخديوية الأوائل، الذين حكموا مصر بعد محمد علي، فتشددوا في الحفاظ على استقلال مصر، وفي مواجهة التدخل الأجنبي فيها، وأظهروا استياءهم العلني من سياسة أوروبا تجاه مصر. يضاف إلى ذلك أن عباس حلمي رفض سياسة القروض أو الاستدانة لمنع الأجانب من التدخل في شؤون مصر الاقتصادية والسياسية. لذلك لم يثقل الخزانة المصرية بالديون، كما فعل خلفاؤه من بعده، بل كان شديد الحرص على سد العجز في الموازنة كتدبير وقائي ضد التدخل الأجنبي، إلى جانب رفض القروض، وعدم إعطاء أي امتيازات للأجانب تخولهم استثمار المرافق الحيوية في مصر. وعند نشوب حرب القرم بين السلطنة العثمانية وروسيا العام 1853، لبى عباس حلمي طلب السلطان العثماني، فأرسل حملة عسكرية قوامها 20 ألف مقاتل حملتها السفن المصرية إلى الآستانة، ومنها إلى الدانوب، وتوغل قسم منها إلى البحر الأسود. وقد تعرض الأسطول المصري إلى هجمات شرسة من جانب

الجيش الروسي، أوقعت فيه خسائر فادحة في الأرواح طوال الأعوام (1853-1855). وكانت حاشيته من المماليك المقربين منه، ويتخذ منهم حراسا له، ولهم عنده مرتبة مميزة بعد أن أغدق عليهم الرتب العسكرية العالية على غير كفاءة عسكرية يستحقونها، وذلك على حساب أصحاب الكفاءة العسكرية من المصريين.

تميز عهد عباس حلمي أو عباس الأول بالارتداد عن إصلاحات محمد علي، وإيقاف حركة التطور التي كانت نشطة في مصر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وأوجد خلافات حادة داخل الأسرة العلوية، حين سعى إلى تغيير حكم الوراثة، ليجعل ابنه إلهامي باشا خليفة له بدلا من عمه الخديو سعيد... لكن عددا من أفراد الأسرة هرب من مصر، واستقر في الآستانة خوفا من حكمه الذي تميز بانتشار أعمال التجسس على نطاق واسع. ويعتقد أن مقتله داخل قصره في 14 يوليو 1854، يرتبط ارتباطا وثيقا بالخلافات التي كانت مستحكمة داخل الأسرة العلوية نفسها.

الخديو سعيد والإصلاح المرتبك (1854-1863)

ولد سعيد العام 1822، ودرس العلوم البحرية وانتظم في سلك الأسطول المصري؛ حتى أصبح قائده العام. وتشير بعض الدراسات إلى أنه كان طيب القلب، محبا للشعب المصري، ويسعى إلى ترقيته وتقدمه، وكان سريع الغضب، ضعيف الإرادة، كثير التردد، وينصاع لآراء أصدقائه من الأوروبيين. كان مسرفا في حياته الخاصة. لجأ إلى الاستدانة من البيوت المالية الأوروبية، فبدأ الأوروبيون في عهده بسط أياديهم على مرافق البلاد والتطاول على قرارات الحكومة وسيادتها. وبات للقناصل في عهده نفوذ كبير لم يكن لهم في عهد أسلافه.

بدأ الخديو الجديد عهده بإحداث تغيير جذري في نظام الاحتكار الذي شكل السمة البارزة لنظام والده طوال ما يقارب نصف القرن. فأصدر سعيد مجموعة قرارات إصلاحية عرفت بـ «اللائحة السعيدية» التي تكاملت ونشرت في 5 أغسطس1858، وهي التي بموجبها صارت الزراعة حرة إلى حد بعيد بعد أن كانت أسيرة السياسة الحكومية.

وأعطي الفلاح المصري حق الملكية العقارية للأراضي بعد أن كان معظمها

حكرا على الدولة. وألغي نظام احتكار الحاصلات الزراعية الذي كان معمولا به في عهد محمد علي، وبات للفلاح حق التصرف بمحصوله الزراعي، وحرية اختيار أنواع المزروعات التي يريد. وخفف عن المصريين عبء الضرائب كما أراح الفلاحين من أعباء المتأخرات القديمة التي كانت ترهقهم مدى الحياة بسبب التعسف في جبايتها. وأقر حرية الفلاحين في دفع الضريبة نقدا لا عينا للخزينة، فصار للفلاح وجود اقتصادي مستقل عن الدولة، بعد أن كان تابعا لها ومستعبدا منها. يضاف إلى ذلك أن سعيد ألغى ضريبة الدخولية، التي كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر بما تتبادله المدن والقرى المصرية، وكانت تصل إلى 12٪، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية بين منطقة وأخرى، فتضعف حركة التفاعل بين المناطق المصرية، وتثور النقمة في صفوف السكان. كذلك أباح سعيد حرية التجارة لكثير من السلع، ومنها القطن، وطهر ترعة المحمودية بعد أن كاد تراكم الطمي فيها يجعلها غير صالحة لمرور السفن.

تجلت أبرز أعماله العسكرية في دعم الجيش المصري، لأنه نشأ وترعرع في الخدمة العسكرية. فعمل على تنمية الروح الوطنية بين أفراده، وترقيته ماديا ومعنويا. فقد قصر سعيد مدة الخدمة العسكرية الإجبارية إلى سنة واحدة، تطبق على جميع من هم في سن الخدمة، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية. وكان سعيد ميالا إلى ترقية الضباط المصريين وإعطائهم الحق في الترقي إلى أعلى المراتب التي كانت لاتزال حكرا على الأتراك والشركس. وقد نقل عنه أحمد عرابي في مذكراته أنه خاطب المصريين بالقول: «حيث إنني أعتبر نفسي مصريا، وجب عليّ أن أربي أبناء هذا الشعب، وأهذبه تهذيبا، حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغني بنفسه عن الأجانب. وقد وطدت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل»[5].

ونظرا لتقلباته السياسية، سارع إلى صرف معظم أفراد الجيش المصري العام 1856، ولم يبق منه سوى ست فرق، من المشاة، وثلاث فرق من الفرسان، وفرقتي مدفعية. وعند سفره إلى السودان في العام نفسه اصطحب معه فرقتين من الجيش، وجمع الضباط في القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية؛ خوفا من قيامهم بانقلاب عليه أثناء وجوده في السودان.

وحين توترت العلاقة بينه وبين السلطنة العام 1860، بسبب امتياز قناة السويس، أعاد توسيع الجيش المصري وتنظيمه مجددا حتى بلغ عدده 64 ألف مقاتل، ثم عاد فسرح قسما كبيرا منه إثر تحسن العلاقات مع السلطنة بعد فترة وجيزة، فتقلص عدد جيشه إلى ما بين ثمانية وعشرة آلاف مقاتل العام 1861-1862.

تبقى ملاحظة أساسية تؤكد سوء تقدير معظم أفراد الأسرة الخديوية للشعور الوطني المصري، واستخدام الجيش المصري خارج أراضيه، ولأسباب لا تمت للمصلحة المصرية بصلة. فإذا كان إرسال عباس حلمي لعشرين ألف جندي مصري مات معظمهم في حرب القرم قد يجد تبريرا، ولو غير مقنع، لدى البعض من حيث إن الخديو يقدم خدمة لسلطان مسلم، فإن إرسال الخديو سعيد لكتيبة عسكرية قوامها 1200 مقاتل من الجنود السودانيين مات معظمهم في حرب نابوليون الثالث ضد ثوار المكسيك العام 1862، لا يجد أي تبرير مقبول. فصداقة سعيد المزعومة للامبراطور الفرنسي لا تخوله التضحية بهؤلاء الجنود، بل تؤكد سياسة تغريب لا تخدم الوطنية المصرية، ولا تتلاءم مع الصفات التي تغدق على سعيد وعهده.

لم يعمل سعيد على إحياء ما اندثر أو أغلق من مدارس خلال عهد أسلافه. وبدل أن يسارع إلى إصلاح المدارس والنظام التعليمي الذي أصيب بالتقهقر في السنوات الماضية، سار سعيد على خطى سلفه عباس حلمي؛ فأمر بإغلاق مدارس جديدة. وفي عهده أقفلت مدرسة الطب في قصر العيني ثم أعاد فتحها العام 1856، وأضاف إليها مدرسة للقابلات القانونيات. ولم يرسل طوال سنوات حكمه سوى 14 طالبا في بعثات إلى الخارج. بالمقابل، أغدق المنح على المدارس الأجنبية التي فتحت أبوابها في مصر، وخاصة مدارس «الراعي الصالح» و«راهبات الإحسان». ووهب البعثة الأمريكية بناء في القاهرة لتجعله مدرسة لها. وأعطى معونة مالية لمدرسة إيطالية بالإسكندرية قيمتها 24 ألف جنيه، فكانت عنايته بالتعليم الخاص الأجنبي مجالا لترحيب الإرساليات الأجنبية على حساب تقهقر التعليم الوطني.

وفي عهد سعيد نشطت محاكم التجار أو مجالس التجار العاملة في القاهرة والإسكندرية والتي تعود نشأتها إلى أواخر حكم الباشا. لكن كثرة

وفود الأجانب إلى مصر حملت معها مشكلات يومية بين الأجانب والمصريين، مما استدعى إنشاء مجلس خاص العام 1861، عرف باسم «قومسيون مصر» أو مجلس القومسيون. وقد تشكل المجلس من رئيس مصري، وعضوين مصريين، وعضو أوروبي، وآخر يوناني، وعضو يهودي، وآخر أرمني. وكانت وظيفة هذا المجلس تقوم على النظر في القضايا التي يرفعها أجانب على الرعايا المصريين. وقد اعتبر هذا المجلس من العيوب الأساسية لعهد سعيد الذي فتح مصر أمام التدخل الأجنبي على نطاق واسع.

ولعل أبرز المشاريع التي ارتبط ذكرها بالخديو سعيد هو مشروع قناة السويس 1854، بالإضافة إلى مشاريع عمرانية أخرى أقل أهمية. فقد قدم مشروع قناة السويس للتجارة الدولية فوائد كبيرة، وسهل الاتصال بين أوروبا والشرق، وزاد في أهمية مصر على المستوى الدولي، بحيث تكالبت عليها قوى الاستعمار الأوروبي، وضاعفت صراعها للسيطرة عليها. وبقدر ما عزز فتح القناة من دور مصر الإقليمي والدولي، بقدر ما عرض استقلالها للخطر؛ نظرا لحاجة الدول الأوروبية إلى ضمان تجارتها المتزايدة عبر هذا الممر المائي الاستراتيجي المهم. ولعل أصدق ما وصف به مشروع القناة: «إن منح امتياز القناة إلى السيد دي ليسبس قد فتح أبواب الدلتا على مصاريعها للأوروبيين»[6].

كان للارتباكات المالية التي حلت بمصر منذ العام 1854 دور أساسي في منح سعيد امتياز القناة إلى المهندس الفرنسي دي ليسيبس. وعلى الرغم من الآراء التي تشدد على الطابع الإنساني أو الشخصي بين سعيد ودي ليسيبس فإن قبول سعيد بإنشاء القناة على يد شركة أجنبية قد فتح ثغرة ثانية للتدخل الأجنبي في شؤون مصر. وقد أغدقت على الشركة امتيازات مهمة جعلتها شريكة للحكومة المصرية في سيادتها على أراضيها. يضاف إلى ذلك أن مصر لم تستفد كثيرا من مداخيل القناة التي ذهبت غالبيتها إلى مالكي الشركة من الأجانب. هذا في وقت دفع فيه المصريون آلاف القتلى من العمال الذين دفنوا في تربة القناة قبل افتتاحها نظرا للظروف الصحية البالغة السوء التي أجبروا على العمل فيها.

ودفعت الخزانة المصرية ما يزيد على الستة عشر مليون جنيه ثمن أسهم لها في شركة القناة، بيعت بأثمان بخسة للأجانب بسبب جهل أو

تواطؤ الأسرة الخديوية في مصر. ولم يشهد سعيد حفل تدشين القناة، بل شهد جر مياه البحر الأبيض المتوسط حتى بحيرة التمساح في 18 نوفمبر 1862، ووافته المنية في 18 يناير 1863.

كان سعيد قد بدأ عهده العام 1854 بتكليف الإنجليزي روبرت ستيفنسون إنشاء أول خط حديدي في مصر لربط الإسكندرية بالقاهرة، والذي استكمل في العام 1856، وأعطى امتيازا للشركة الأولى للملاحة النيلية 1854، بهدف نقل المحاصيل الزراعية والمسافرين عبر نهر النيل. وهي شركة أجنبية مؤسسوها من الأجانب، ومعظم رأسمالها للأجانب، ولعلها أول شركة أجنبية أسست في عهد سعيد. أما الشركة الثانية فأسست العام 1857، كشركة مختلطة من الأجانب والمصريين، والتي أفلست في أواخر عهد إسماعيل لأسباب معلنة ناجمة عن سوء الإدارة، إلا أنه لا يجوز استبعاد التدخل الأجنبي بهدف إفلاسها لصالح الشركة الأولى. ثم بني خط حديد القاهرة - السويس وانتهى العمل فيه العام 1858، فاستكمل بذلك ربط الاتصال بين أوروبا والهند. وفي عهده تتالت المشاريع العمرانية والخدماتية في السنوات اللاحقة ومنها إدخال التلغراف الكهربائي ما بين الإسكندرية والقاهرة 1854، وتم ربط أفريقيا بأوروبا بعد إنشاء شبكة للبرق أو اللاسلكي عبر القسطنطينية ومالطة. وتم تطهير وتعميق قناة المحمودية الحيوية التي تربط النيل بالإسكندرية، وتسيير قوارب تجارية فيها. كذلك تم توسيع وإصلاح ميناء السويس، وعرفت الزراعة المصرية أشكالا جديدة من الآلات التي ساعدت على زيادة الإنتاج كطلمبات الري والمحاريث البخارية، وأنشئت مزارع عصرية يديرها أخصائيون أوروبيون لتعليم الفلاح المصري الطرق الحديثة في الإنتاج الزراعي، واتسعت دائرة العمل في المحالج المصرية للقطن. وفي العام 1857 تم الترخيص لشركة فرنسية بهدف مد أنابيب مياه الشرب النقية لسكان الإسكندرية. وفي العام 1860 أعطى سعيد التزاما إلى شركة انجليزية لمد خط تراموای يربط وسط الإسكندرية بحي الرمل الجديد.

أخطر ما قام به سعيد طوال سنوات حكمه أنه اعتمد سياسة القروض من المؤسسات المالية الأجنبية بفوائد مرتفعة، وذلك على عكس السياسة التي اعتمدها أبوه. وتكاد الدراسات التاريخية تجمع على أن سعيد كان

أول من افتتح سياسة الاقتراض من الخارج بفوائد مرتفعة. وهي السياسة التي قادت إلى إفلاس مصر خلال عقدين من الزمن. فقد رفض أسلافه رفضا قاطعا سياسة القروض من الخارج، وأدركوا نتائجها الوخيمة على مصر. فالخزانة المصرية لم تكن بحاجة ملحة للاقتراض من البيوت المالية، فموارد الدولة كافية لسد حاجاتها، ولم تكن هناك حروب تتطلب نفقات إضافية، فهل كانت مصادفة أن يرسل سعيد 1200 جندي العام 1862، لمساندة «صديقه» نابوليون الثالث في حربه ضد ثوار المكسيك، ليتخذ منهم ذريعة لعقد أول قرض لدين ثابت في تاريخ مصر، وفي العام نفسه، بقيمة 2,800,242 جنيها من أحد البنوك الإنجليزية بفائدة 7٪؟ وقد قبضت الخزانة المصرية المبلغ بعد أن اقتطع منه 800 ألف جنيه كعمولة وسمسرة. كما أن المبلغ الأصلي ومقداره 2,4 مليون جنيه العام 1862، يجب أن يدفع 7,92 مليون جنيه كأقساط على مدى ثلاثين عاما. وقد اختلفت الآراء على حجم الدين المتحرك الذي خلفه سعيد على الخزانة المصرية، وقد عرف عنه تبذير النقود، وكثرة النفقات على القصور، وحياة البذخ والترف، وطمع المرابين في تقديم المال له للحصول على فوائد فاحشة... لذلك ترك سعيد وراءه دينا يزيد على أحد عشر مليون جنيه انجليزي، (11,160,000 جنيه) عند وفاته في 18 يناير 1863 وله من العمر 42 سنة.

نخلص إلى القول إن المشاريع التي نفذت في عهد سعيد أدت إلى ارتفاع في الإنتاج الزراعي، وارتفعت معه نسبة السلع الزراعية المعدة للتصدير الخارجي، وتحسن دخل الجمارك المصرية بنسبة كبيرة في السنوات (1850-1855)، وباتت مصر دولة تجارية ذات وزن ملحوظ في إنتاج بعض السلع لإشباع السوق العالمية. وازدهرت طريق التجارة الدولية بين أوروبا والهند وباتت الإسكندرية أحد أبرز موانئ التجارة والملاحة عليها. وقد تدفق إلى المدينة آلاف التجار، والمقاولين، والمتمولين الأجانب بحثا عن الوساطة التجارية، والسمسرة.

وتشير بعض الدراسات العلمية إلى دخول أكثر من ثلاثين ألف أجنبي إلى مصر خلال السنوات (1857-1861) في حين كان عددهم لا يزيد على مائة أجنبي عندما دخل نابوليون بونابرت إلى مصر العام 1798[7]. وسمح سعيد للتجار الأجانب بالتعامل مباشرة مع ملاك الأراضي والفلاحين بشكل

مباشر، ودون حاجة إلى وساطة الدولة. كما سمح للفلاحين بزراعة السلع التي يرغبون بزراعتها، وبأن يبيعوا ما بحوزتهم من أراض أو يشتروا أراضي جديدة يضيفونها إلى ما لديهم من أراض سابقة. وألغى الديون المتأخرة على الفلاحين والتي بات مستحيلا عليهم تسديدها. نتيجة لذلك زادت عائدات الأراضي المصرية، وأصبح الفلاح أكثر قدرة على الإنتاج. لكن سعيد أكثر من القروض الأجنبية بفوائد فاحشة أفرغت الخزانة المصرية، وأوقعت مصر في عجز مالي بدأ يتزايد بسرعة. يكفي التذكير بأن تزيين إحدى قاعات الاستقبال في قصر عابدين كبد الخزانة المصرية في عهده قرابة عشرة ملايين فرنك فرنسي. كما أن القروض بفوائد فاحشة باتت سياسة معتمدة أرهقت مصر منذ أواسط القرن التاسع عشر. ففي نهاية 1860 بلغ الدين الفرنسي النقدي على مصر حوالي سبعة ملايين جنيه مصري، وبدت الخزانة المصرية فارغة من المداخيل الضرورية لسد العجز الذي بلغ حوالي ثلاثة ملايين جنيه في نهاية 1861، وبلغ الدين النقدي حوالي 11 مليون جنيه في العام نفسه.

ومع أن الخديو سعيد كان ذا نزعة وطنية، وعمل على تحرير الشعب المصري من بعض المظالم السائدة، كما عزز دور المصريين في الإدارة والجيش والاقتصاد، إلا أنه خضع للضغوط الأجنبية فأقر فتح قناة السويس بخبرة وإدارة أجنبيتين.

كذلك افتتح سياسة القروض من البنوك الأجنبية التي رفضها محمد علي رفضا قاطعا طوال سنوات حكمه؛ لمعرفته اليقينية بأنها ستجر مصر إلى كارثة اقتصادية تنتهي بإعلان إفلاسها. ونظرا لعلاقته الوثيقة بالأوروبيين وتنسيقه الكامل معهم، فإن المصادر الأوروبية قد أغدقت عليه الألقاب الفخمة مثل «المجدد» و«رائد التغيير»، علما أن سياسته في إيقاف التحديث الذاتي والسير في طريق الاقتباس السهل عن الغرب - وهي ما تعرف بسياسة تغريب مصر - كانت لاتزال في بداياتها عندما توفي الخديو سعيد، فأعطت تلك السياسة ثمارها اليانعة في عهد خليفته الخديو إسماعيل الذي كان أقرب الناس إليه، فكرا وممارسة، والذي أوغل عميقا في سياسة تغريب مصر زاعما إنه سيجعلها قطعة من أوروبا بعد إزالة الصفة الأفريقية عنها.

الخديو إسماعيل وتحويل حركة التحديث إلى تغريب للمجتمع المصري (1863-1879)

إسماعيل هو الابن الثاني لإبراهيم باشا. ولد في 31 ديسمبر 1830 بالقاهرة. أتقن العربية والتركية والفارسية. عاش لفترة عامين في فيينا للاستشفاء من مرض الرمد وهو في سن الرابعة عشرة ثم انتقل إلى باريس لمتابعة الدراسة في الهندسة والرياضيات والعلوم الطبيعية، فأتقن الفرنسية كواحد من أبنائها، وبهرته باريس بجمالها وغواية الحياة فيها؛ فنشأ لديه ميل جارف نحو الحياة الباريسية رافقه طوال سنوات حياته. فسعى في حكمه لكي يجعل القاهرة باريس الثانية، ومصر قطعة من أوروبا.

بدأ الخلاف بين أفراد الأسرة الخديوية مبكرا منذ وفاة إبراهيم باشا، فاضطر إسماعيل للسفر إلى الآستانة؛ خوفا من انتقام عباس حلمي فأقام علاقة جيدة مع السلطان عبدالمجيد الذي عينه عضوا في مجلس أحكام السلطنة العلية، وأنعم عليه بلقب الباشوية. بقي في الآستانة طوال حكم عباس حلمي ثم عاد في مطلع عهد عمه سعيد، الذي عهد إليه برئاسة مجلس الأحكام الذي كان يعتبر أكبر هيئة قضائية في مصر، ثم أوفده العام 1855، إلى باريس لطلب العون من نابوليون الثالث، حتى يسعى لدى الدول الأوروبية بتوسيع حيز الاستقلال في مصر بعد أن شارك جيشها في دعم السلطنة في حرب القرم (1853 ـ 1855). فوعده نابوليون بذلك دون أن ينفذ وعده في مؤتمر الصلح. ونظرا لوفاة أخيه الأكبر، ولي العهد الأمير أحمد رفعت، في حادث مفاجئ العام 1858، تولى إسماعيل الحكم بعد وفاة عمه سعيد في 18 يناير 1863، ويوم تولى مقاليد الحكم، أعلن في خطبته أمام قناصل الدول الأوروبية البرنامج التالي:

1- رفع السخرة عن الشعب المصري.
2- توسيع دائرة الزراعة والتجارة.
3- نشر التعليم الرسمي.
4- ترتيب مخصصات سنوية لمصاريفه الخاصة.
5- تنظيم المحاكم لنشر العدل في البلاد.

ونقلت عنه الصحف الصادرة في 20 يناير 1863 قوله «إني أشعر شعورا عميقا بالواجب الذي وضعه الله سبحانه وتعالى في عنقي. وبما أن أساس

كل إدارة جديدة إنما هو النظام والاقتصاد في المالية، فإني سأجعلها نبراسا في كل أعمالي، وسأعمل على توطيد أركانها بكل ما في وسعي[8]».

عني إسماعيل في مطلع عهده بتدريب الجيش المصري، وتنظيمه، ومضاعفة عدد قواته، والارتقاء به إلى مصاف الجيوش العصرية في الدول الحديثة. فبنى مدارس حربية على أرقى الأنماط الغربية، واستقدم أفضل المدربين الأجانب مع اعتماد مناهج عسكرية حديثة. فأرسل عددا من الضباط المصريين في بعثات عسكرية إلى فرنسا للاطلاع على فنونها العسكرية، كذلك استقدم بعثة فرنسية إلى مصر العام 1864؛ لتنظيم المدارس الحربية فيها. وأنشأ مدرسة المشاة 1864، بالعباسية التي ضمت 490 طالبا عند تأسيسها، ومدرسة السواري 1865، وبلغ عدد طلابها 161 طالبا، تحت إدارة ضابط فرنسي، ومدرسة المدفعية والهندسة الحربية 1865، وبلغ عدد طلابها 280 طالبا من طلبة كلية الهندسة، ومدرسة أركان الحرب بالعباسية التي أنشئت العام 1865، ومدرسة الطب البيطري التي أنشئت في 1868، ومدرسة الخطرية بالقلعة التي أنشئت في 1874، ومدرسة صف الضابط التي أنشئت في العام نفسه. هذا، بالإضافة إلى مدارس لتصنيع الأسلحة وصناعات أخرى.

ورث إسماعيل أسطولا بحريا مصريا في حالة من الشلل شبه الكامل. فعمل على تجديده، وبعث النشاط في ترسانة الإسكندرية التي كانت تعرف بـ «دار الصناعة»، فأحيا معاملها، واستحضر لها الآلات والعتاد، وجلب لها العمال، وأنشأ بعض السفن محليا، كما أوصى بصنع عدة سفن حديثة حربية ومدرعة في ترسانات أوروبا، وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية واستقدم لها أساتذة أكفاء من مصر وأوروبا وكانت تدرس العلوم البحرية التي تدرس في أوروبا، وأوفد بعض طلابها إلى إنجلترا لإكمال علومهم البحرية والعودة إلى مصر للعمل بدار الصناعة البحرية. فاستعاد الأسطول المصري في عهد إسماعيل جانبا كبيرا من مظاهر قوته التي وصل إليها في عهد جده محمد علي. فبلغ عدد سفنه 18 سفينة حربية، مع بعض السفن الخاصة بتنقلات الخديو، وجميعها مصنعة في انجلترا وفرنسا، باستثناء اثنتين منها صنعتا في الإسكندرية، وواحدة في أمريكا، وأخرى في تريستا. واشترك الأسطول المصري في عدة حملات بحرية كحملة

كريت، وحرب البلقان، وحمل الجنود المصريين إلى سواحل البحر الأحمر وعدن والمحيط الهندي، وطافت بعض سفنه حول القارة الأفريقية قبل فتح قناة السويس.

إلا أن تحركات هذا الأسطول وضعت تحت الرقابة الأوروبية المباشرة، وقدم البريطانيون عددا من مذكرات الاحتجاج التي تحض السلطان العثماني على التنديد بسياسة إسماعيل التوسعية في السودان وجوارها، وسعيه الدؤوب لفصل مصر نهائيا عن السلطنة العثمانية. فآثر إسماعيل التراجع عن استكمال بناء الأسطول المصري تخوفا من الإنجليز، وحوَّل اهتمامه للعمل في الأسطول التجاري، بعد أن أنشأ شركة للملاحة التجارية سميت بالشركة العزيزية، نسبة إلى السلطان العثماني عبدالعزيز، في محاولة للتقرب منه. ولعبت هذه الشركة دورا مهما في تنشيط حركة التجارة الخارجية، ونقل الركاب بين مصر وكثير من الدول.

بلغ تعداد الجيش المصري العام 1873 قرابة تسعين ألف مقاتل منهم 84530 جنديا وصف ضابط، و1890 طالبا في المدارس الحربية، و2668 ضابط وقائدا. يضاف إلى ذلك ما يزيد على ثلاثين ألف جندي مصري في السودان بحيث ارتفع تعداد الجيش المصري في عهد إسماعيل إلى 120 ألف مقاتل، وهي نسبة كبيرة قياسا إلى حجم السكان في مصر آنذاك.

لكن الجيش المصري في عهده كان يفتقر إلى المشروع الوطني أو القومي، وإلى القيادة العسكرية العليا ذات الكفاءة القتالية العالية.

بدأت إدارة الخديو، الواقعة تحت رقابة أوروبية صارمة، تنظر بارتياب إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به ضباط من الجيش المصري، بعد أن كثرت انتقاداتهم العلنية ضد التدخل الأوروبي المتزايد في شؤون مصر. وبناء على نصيحة رئيس وزرائه نوبار باشا، أمر إسماعيل بأن يحوَّل إلى الاستيداع ما يزيد على 2500 ضابط غالبيتهم الساحقة من المصريين، وأن يسرَّح عدد كبير من الجنود، وأن يقلص حجم القطع البحرية المصرية إلى الحد الأقصى. ونظرا لأزماته المالية المتفاقمة، منع الرواتب عن الجيش لفترات طويلة، مما أشاع البلبلة في صفوفه، بانتظار صدور سلسلة أخرى من قرارات التسريح الاعتباطي بدافع سياسة لتقليص النفقات. نتيجة لذلك تعرضت جميع المدارس، والكليات، والمؤسسات العسكرية لضائقة مالية خانقة، أدت

إلى توقف العمل في برامجها مع تزايد حدة الأزمة المالية في مصر إبان عهد إسماعيل. وما لبثت تلك المدارس والمؤسسات أن أقفلت في أواخر عهده بحلول شهر فبراير 1879، وذلك إثر صدور قرار أوروبي بعزله وتعيين ابنه توفيق خلفا له، تمهيدا لضرب الجيش المصري واحتلال مصر.

على الجانب الاقتصادي، عمل إسماعيل على تنمية الثروة الزراعية في مصر انطلاقا من تطوير ثلاث ركائز أساسية: توفير وسائل الري، وزيادة الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة. فشق كثيرا من الترع في الوجهين القبلي والبحري حتى بلغ عددها حوالي 112 ترعة أبرزها الترعة الإبراهيمية، والترعة الإسماعيلية، كذلك أنشأ مجالس في الأقاليم سميت «مجالس تفتيش الزراعة»، للبحث في الوسائل الكفيلة بتحسين المزروعات، وتوزيع المياه توزيعا عادلا. ثم أُسست في عهده وزارة للزراعة أُتبعت إليها تلك المجالس.

عني إسماعيل بشكل خاص بزراعة القطن والتوسع في زيادة إنتاجه، مستغلا ارتفاع أسعاره إبان الحرب الأهلية الأمريكية، فأدرت زراعته أموالا وفيرة على الخزانة المصرية. وقد استقدم الخديو عددا كبيرا من آلات الري الحديثة الأوروبية الصنع، لتحسين طرق الري، وأمدت الحكومة المصرية المزارعين بالبذور التي يحتاجون إليها. يضاف إلى ذلك أن إسماعيل توسع أيضا في إنتاج قصب السكر، على قاعدة تنويع الإنتاج الزراعي، بعد أن تراجعت أسعار القطن عند إنتهاء الحرب الأمريكية. فشهد عهد إسماعيل زيادة ملحوظة في مساحة الأراضي المزروعة، فارتفعت مساحتها من حوالي 3,856 مليون فدان في نهاية عهد محمد علي إلى 4,810 مليون في نهاية عهد إسماعيل، وبزيادة مقدارها ما يقرب من المليون فدان، في وقت تضاعف فيه سكان مصر من حوالي 3 ملايين نسمة العام 1820، إلى أكثر من عشرة ملايين نسمة في نهاية القرن التاسع عشر[9].

كذلك شجع إسماعيل صناعة النسيج، والطوب والدباغة والزجاج والورق وغيرها. وكان مجموع ما أنشئ قبل إسماعيل من السكك الحديدية لا يزيد على 245 ميلا، فأضاف إليها 1085 ميلا، قدرت نفقاتها الإجمالية بحوالي 13,2 مليون جنيه. ووصل طول خطوط التلغراف في مصر والسودان العام 1872 إلى 5582 كيلومترا، وبلغ عدد مكاتبها العام 1878 حوالي 151 مكتبا

منها 21 مكتبا في السودان. وفي العام 1865 اشترى إسماعيل مصلحة بريد مصر وحولها إلى إدارة حكومية، وأنشأ لها عددا كبيرا من المكاتب في المدن الكبرى والأقاليم بلغ حوالي 210 مكاتب. كذلك اهتم بالآثار والتحف الفنية القديمة، فحول مخازن الآثار والمخطوطات التي أنشئت في عهد سعيد إلى متحف تم افتتاحه رسميا في 18 أكتوبر 1863، وسمي بالمتحف المصري. وأصدر أمرا العام 1869، بإنشاء دار الآثار العربية. واهتم أيضا بالإحصاء، والمساحة، والأعمال الصحية، وتنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها على النمط الأوروبي. كان إسماعيل يخطط لجعل أحياء القاهرة والإسكندرية شبيهة بأحياء باريس التي تعلم فيها وأحبها كثيرا. فأمر بتوسيع الشوارع، وإنشاء الأحياء الجديدة، وردم البرك الآسنة، وتعبيد الشوارع وإنارتها بمصابيح الغاز، وبناء المسارح الحديثة ودار الأوبرا، وإنارة الجسور على النيل، ومد أنابيب مياه الشفة لتصل المياه العذبة إلى البيوت، وإقامة تماثيل العظماء في الميادين والساحات العامة، وبناء الحمامات بحلوان، وإنشاء عدد من الحدائق العامة للتنزه، والاهتمام الخاص ببناء القصور الفخمة والسرايات الكبيرة في عدد من المدن المصرية. ولما كانت معظم المدارس التي أنشأها محمد علي قد تعرضت لإهمال شديد، وأقفل الكثير منها في عهدي عباس حلمي وسعيد، عمل إسماعيل على إعادة إحياء التعليم والحركة الثقافية في مصر طوال سنوات حكمه. فقد كانت موازنة التعليم أو المعارف في عهد سلفه لا تزيد على ستة آلاف جنيه في السنة، زادها إسماعيل إلى الأربعين ألفا، ثم ارتفعت لتصل إلى 75 ألفا في أعلى مرحلة وصلت إليها، لتعود وتنخفض بسبب الأزمة المالية الخانقة إلى 20 ألف جنيه في أواخر عهده. بنى إسماعيل وأحيا عددا من المدارس، أبرزها مدرسة الري والعمارة، وسميت مدرسة الهندسة، وتم بناؤها أولا في العباسية العام 1866، ثم نقلت إلى الجيزة 1868، وبنى مدرسة «الإدارة والألسن» العام 1868، فحلت مكان مدرسة الألسن التي أقفلت في عهد عباس حلمي، وأطلق عليها اسم «مدرسة الحقوق»، واستقدم لها أساتذة فرنسيين، وتخرج فيها عدد كبير من رجال القضاء والتشريع والقانون في مصر. وفي العام 1872، أسس «مدرسة دار العلوم» التي اختارت تلامذتها من نجباء طلاب الأزهر، وكان لها الفضل في تخريج نخبة من المثقفين المصريين الذين لعبوا دورا مميزا في نهضة

الأدب العربي في مصر. كذلك اهتم إسماعيل بإعادة تنشيط مدرسة الطب والتوليد. وبرز إنجاز محدود الأثر لإسماعيل في مجال تعليم البنات، حيث كان هذا الحقل شبه معدوم في مصر قبل ذلك الحين. فلم تكن في البلاد المصرية كلها سوى مدرسة واحدة للبنات هي «مدرسة التوليد»، وكانت غالبية طالباتها من الحبشيات. ففي العام 1873 أسست «مدرسة السيوفية للبنات» التي ضمت قرابة مائتي طالبة، ثم تضاعف العدد إلى الأربعمائة في العام التالي. وفي العام 1874 أسست مدرسة «القربية للبنات» بالقاهرة لكنها ألغيت العام 1878.

تميزت سياسة إسماعيل في حقل التعليم بعدم الاستقرار. ففي 1868 أسس «مدرسة الفنون والصنائع»، وكانت تعرف بـ: «مدرسة العمليات». ثم أسس «مدرسة التلغراف» في العام نفسه، لكنه ألغاها في العام التالي وألحقها بمدرسة الصنائع. وأنشأ «فرقة النقاشين» العام 1869، ثم ألغاها سنة 1871. كذلك أسس «فرقة عمليات المرور» 1870، ثم ألغاها 1872. إلا أن عهده قد شهد ولادة عدد من المدارس الخصوصية أبرزها: «مدرسة المساحة والمحاسبة» التي أُسست العام 1868، و«مدرسة اللسان المصري القديم» (اللغة الهيروغليفية) التي أسست 1869، ثم ألغيت 1876. وأُسست «فرقة الرسم بالمدارس الملكية» العام 1869، ثم ألغيت 1879، و«مدرسة الزراعة» التي أسست العام 1867، وألغيت 1875، و«مدرسة العميان والخرس للبنين والبنات» التي أسست العام 1875. وشهد عصر إسماعيل أيضا ولادة عدد من المدارس الثانوية منها: «المدرسة التجهيزية بالعباسية» التي أُسست العام 1863، ثم نقلت إلى درب الجماميز 1868، وعرفت باسم «المدرسة الخديوية»، و«مدرسة رأس التين بالإسكندرية» التي أسست 1863. وأعاد إسماعيل تجديد عدد كبير من المدارس الابتدائية التي توقفت في أواخر عهد جده محمد علي وبنى مدارس جديدة فاق عددها عشرين مدرسة في القاهرة، والإسكندرية، وطنطا، وأسيوط، وبني سويف، والمنيا وغيرها.

على صعيد آخر، أعاد إسماعيل العمل بنظام البعثات العلمية إلى الخارج، الذي اشتهر به عهد محمد علي. فقد أرسل في خلال حكمه 172 طالبا إلى أرقى المدارس الأوروبية. ويجري بعض الباحثين مقارنة غير دقيقة في هذا المجال؛ ليستنتج أن عدد طلاب البعثات في عهد إسماعيل أقل بكثير من

عدد الذين أرسلهم محمد علي إلى الخارج. إلا أن تلك المقارنة لا تستقيم علميا، إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السنوات التي أمضاها كل منهما في الحكم. عندئذ، لا تقل النسبة السنوية للبعثات في عهد إسماعيل عن مثيلتها في عهد محمد علي. ذلك أن حكم إسماعيل دام 16 عاما فقط، في حين تجاوز حكم جده الأربعين عاما... لكن ما يميز عصر إسماعيل عن عهود أسلافه في مجال التعليم هو كثرة المدارس الأوروبية التي افتتحت في سنوات حكمه، وزاد عددها على السبعين مدرسة أجنبية في فترة لا تتجاوز الستة عشر عاما. ولعبت تلك المدارس الدور الأساسي في تخريج عدد كبير من رجال الأعمال، والمهن الحرة، وموظفي الدولة، والتراجمة لدى القنصليات الأجنبية، والمحاكم المختلطة، وموظفي البنوك والمؤسسات التجارية، وغيرها. ونال عدد كبير منهم الحماية الأجنبية بواسطة القناصل الأوروبيين. فصار بعضهم يصنف في خانة الأجانب بسبب انتمائهم لدولة خارجية، يعملون في إدارتها أو بالارتباط معها، وهي تقدم لهم الحماية، وتخرجهم من دائرة الخضوع للقوانين والنظم القضائية المصرية.

نشير أخيرا إلى أن عهد إسماعيل شهد ولادة جمعيات علمية مهمة. فنشط المجمع العلمي المصري في عمله، وكان تأسيسه في عهد سعيد العام 1859. وأُسست جمعية المعارف العام 1868، والجمعية الجغرافية الخديوية 1875، والجمعية الخيرية الإسلامية 1878. كذلك عرفت مصر نهضة صحافية بارزة، بالعربية وبلغات أوروبية أخرى، خاصة الفرنسية منها، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وازدهرت في عهده أعمال الطباعة، والتأليف، والنشر، والمسرح، والموسيقى وغيرها.

في المقابل، مارس الأوروبيون تجاه مصر سياسة التفوق التي ميزت مرحلة الإمبريالية، فعاملت المصريين بكثير من السلبيات المعروفة بأمراض المستعمرات، وتقوم على العلاقة الدونية التي نظر بها الغربيون تجاه سكان المستعمرات. فأصبحت مصر في وضع المحمية الأوروبية، حيث تعطى الأفضلية للأوروبيين على المصريين، داخل مصر نفسها. وكان الأوروبيون يشعرون بنوع من الاستعلاء ومشاعر التفوق تجاه المصريين، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية وموقعهم الاقتصادي أو الثقافي.

أخيرا، ليس من شك في أن اقتباس النمط الغربي الأوروبي في المأكل

والملبس وطريقة العيش كان قد بدأ في عهد سعيد، ثم بلغ أقصى مداه في عهد إسماعيل الذي بالغ في تقليد النمط الأوروبي في جميع المجالات، تحقيقا لشعار رفعه منذ بداية عهده وانتهى به إلى الجزم القاطع: «لم تعد مصر أفريقية، وسأجعلها قطعة من أوروبا». فقد توسع الاقتباس عن الغرب ليصبح نمطا في الحياة اليومية التي يعيشها أهل بيت الخديو، وطبقة الباشوات، والأعيان، وكثير من الذين تعلموا في الغرب أو في مدارس إرسالياته داخل مصر، ولدى سيدات الطبقات الأرستقراطية التي حرصت على اقتناء الكثير من كماليات الغرب، والملابس، وأدوات الزينة، والزخارف، والعطور، وأثاث المنازل، والمأكل، والشراب، وحفلات السمر، وسباق الخيل وغيرها[10].

كتب قاض هولندي، عاش في بلاط إسماعيل، في مذكراته ما يلي: «الخديو إسماعيل هو أول من مهد لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر، فإن أوروبا، وبخاصة باريس، قد أفسدت على هذا الخديو دينه وأخلاقه وماله، وفتنته فتنة شاملة، فلم يعد يعنى إلا بكل ما هو أوروبي، وبكل ما يراه الأوروبيون. واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك إفرنجي في قصوره وأثاثه، ومأكله ومظهره وملبسه. ومن المؤسف أن كل ما أنفقه في هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا، إذ كان يستورد من مصنوعاتها تلك الأشياء الهالكة، العديمة الجدوى، وتلك الأسمال التي لم تزد الثروة القومية جنيها واحدا. وكان يدفع أثمانها أضعافا مضاعفة.

ولأجل أن يستوفي مطالبه الخارقة في هذا الصدد، لم تكفه الأموال التي يجبيها من شعبه، على فداحتها، فأمده أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط المخربة. وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفي الحكومة إلى تقليد الأوروبين في ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم. فبادروا إلى تلبية دعوته، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والعربات. وأدخل الخديو الحياة الإفرنجية في قصور نسائه ونساء آل بيته، فتهافتت الأميرات وزوجات الباشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من البذخ تهافتا شديدا. وأسرف أولئك النسوة القليلات الحظ من العلم، والعاطلات عن العمل، في شراء الفساتين التي لا عداد لها، وابتياع التحف الثمينة والمركبات الفخمة، وكسون جميع

جواريهن بكل ما أبدعته بيوت الأزياء الباريسية من فاخر الملابس، وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها. وانقرضت المنسوجات الشرقية، والسجاجيد، والأرائك، وأدوات الزخرف والطوائف القديمة، التي كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء. ولا تسل عما خسرته مصر من جراء ذلك، فقد استولى الأوروبيون على التجارة وعلى الحياة المالية»[11].

تتفق وجهات النظر العربية والغربية على القول إن إسماعيل بالغ في الاعتماد على الأجانب، وفتح لهم أبواب مصر على مصاريعها. فقد أخذ إسماعيل على عاتقه مهمة جعل مصر قطعة من أوروبا. ووجد أن أسهل السبل لذلك هي استقدام الأوروبيين للسكن والعمل في مصر. فجاءتها موجات من الأوروبيين وجدت كل التشجيع من إسماعيل الذي «كان يريد من الأوروبيين مساعدته على نهب خيرات بلاده. وعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر عن طريق تقديم فوائد سخية لأصحابها. فاستجاب المتمولون الأجانب لطلبه بسرعة. وتمت إزالة كل ما بقي من موروثات الدولة الاحتكارية التي أرسى أسسها محمد علي. واستخدمت الامتيازات التي أغدقت على الأجانب في عملية تمييز عنصري ضد الوطنيين المصريين»[12].

وغني عن التذكير أن فتح أبواب مصر أمام الأجانب سيتحول إلى سياسة رسمية سار عليها جميع أفراد الأسرة الخديوية منذ إسماعيل حتى ثورة 1952 التي أطاحت نهائيا بحكم هذه الأسرة[13].

مأزق حركة التحديث العربية: مصر من الاستقلال إلى التبعية

ورث إسماعيل نظاما سياسيا غير واضح المعالم في مصر. فهو مزيج من نظام سياسي يتمتع بقدر من الاستقلال والسيادة الوطنية، حيث لا وجود لجيش عثماني على أرض مصر، ولا تطبق فيها قوانين الدولة العثمانية وأنظمتها الاقتصادية والمالية والعسكرية، على غرار الولايات العثمانية الأخرى. من جهة أخرى، بقي النظام السياسي المصري تابعا للسلطنة، فظل السلطان العثماني رأس السلطة في مصر، كولاية عثمانية غير منفصلة عن السلطنة، وله الحق في إصدار قرار بعزل الخديو وتعيين آخر بديلا منه من داخل الأسرة الخديوية. لذلك سعى إسماعيل إلى مواجهة هذا

الواقع المعقد بالعمل على استقلال مصر سياسيا عن السلطنة، لتحقيق التقارب المرجو مع الدول الأوروبية، والارتقاء بمصر إلى مصاف الدول المتطورة عبر التفاهم مع السلطان العثماني، وليس بإعلان الحرب عليه كما فعل جده من قبل. وفي تعليق له على موقف السلطنة العثمانية من إصلاحاته في مصر 1870 قال: «إنني أجاري المدنية، وتركيا جامدة لا تتحرك... فهل الذنب ذنبي؟ ليحذو الباب العالي حذوي، وليرسم السلطان المثل الذي أرسمه، وليأمر بزراعة الأرض التي لا تستغل...»[14].

أ- السعي لاستقلال مصر عن طريق التودد إلى السلطان ورشوة حاشيته

عمل إسماعيل على خطى سعيد، لتوسيع نطاق استقلال مصر عن السلطنة العثمانية تمهيدا لإعلان استقلالها التام عنها. فمن المعروف أن معاهدة لندن للعام 1840 وفرمانات 1841 أعادت مصر إلى دائرة النفوذ العثماني. لجأ إسماعيل إلى سياسة الرشوة يبذلها لرجال الحكم في الآستانة، بهدف الحصول على فرمانات منها تعترف باستقلال مصر التام.

فدعا السلطان عبدالعزيز لزيارة مصر، ولبى الأخير الدعوة في أبريل 1863 وأمضى عشرة أيام في ضيافة الخديو محاطا بالحفاوة البالغة، وهو السلطان العثماني الوحيد الذي زار مصر. وقدم إسماعيل الأموال الطائلة لجميع أفراد الحاشية، تحقيقا لمأرب شخصي يرمي إلى تولية ابنه مكانه. وتطلب ذلك دفع ما يزيد على 12 مليون جنيه للحصول على الفرمان السلطاني في 27 مايو 1866، بتغيير نظام الوراثة في مصر. كذلك حصل على فرمان آخر من السلطان عبدالعزيز بتاريخ 8 يونيو 1867 نال بموجبه لقب الخديو له ولأسرته من بعده. والخديو لقب مستعار من اللغة الفارسية ويعني السيد، أو الأمير، أو العاهل. واعترف الفرمان الجديد بحق الحكومة المصرية في الاستقلال وإدارة شؤونها الداخلية والمالية، وحقها في إبرام الاتفاقيات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب إلى داخل البلاد، وإدارة شؤون الجاليات الأجنبية المقيمة على أرض مصر.

في المقابل، سعى أخواه عبدالحليم ومصطفى فاضل للحفاظ على النظام القديم، كضمان لوصولهما تباعا إلى حكم مصر. فقدما رشوات متلاحقة للسلطان العثماني وحاشيته. وتحولت خلعة الحكم في مصر إلى سلعة لمن

يدفع أكثر. واغتنم الحكام العثمانيون الفرصة ليحصلوا على أموال طائلة من أفراد الأسرة الخديوية، وذلك على حساب الشعب المصري. في الوقت نفسه، ساءت الروابط العائلية بين إسماعيل وأخويه، وبقيت سيئة حتى النهاية منذ أن نفى أخويه خارج مصر. كما أن إسماعيل نفسه مات منفيا في الآستانة دون أن يسعى ابنه توفيق لإرجاعه إلى مصر. فكانت ثمرة تلك السياسة تدمير بنية الأسرة الخديوية من الداخل، وإفلاس خزانة مصر دون الحصول على أي نتائج إيجابية، لا لمصر ولا للأسرة الخديوية نفسها. من جهة أخرى، ساد الفتور العلاقات العثمانية ـ المصرية العام 1869، حين دعا إسماعيل بعض ملوك ورؤساء الحكومات الأوروبية لحضور افتتاح قناة السويس دون استشارة السلطنة. وعلى الرغم من احتجاجها الرسمي على إسماعيل الذي كان يزمع إعلان استقلال مصر التام، فإن ممثلي الدول الأوروبية نصحوه بالتريث، وانتهت حفلة التدشين التي غاب عنها السلطان بتوتر شديد في العلاقات بين مصر والسلطنة. ورد السلطان على سلوك إسماعيل بتقييد حركته في الاقتراض دون إذن من السلطنة، وذلك بموجب فرمان 29 نوفمبر 1869 الذي اعتبر ضربة مؤلمة للخديو. وبات عليه أن يحصل على رضى السلطان مجددا عن طريق المال والرشوة. وتطلب ذلك دفع أموال طائلة حتى تسنى له إلغاء فرمان 1869 بموجب فرمان 25 سبتمبر 1872 الذي أعاد له حق الاقتراض من الخارج.

فتح الفرمان الجديد الباب أمام إسماعيل لتوسيع صلاحياته بموجب فرمان آخر بتاريخ 8 يونيو 1873 الذي اعترف للأسرة الخديوية بحق توريث الابن البكر، وضم السودان إلى مصر، وسن القوانين الداخلية، وحق الاقتراض من الخارج، وزيادة عدد أفراد الجيش المصري دون سقف محدد، وحق بناء السفن. مقابل ذلك تعهد إسماعيل بدفع ضريبة مقدارها 760 ألف ليرة عثمانية سنويا إلى السلطان، وعدم إبرام معاهدات سياسية مع دول أجنبية، أو تمثيل مصر في الخارج، وعدم تصنيع المدرعات الحربية.

ب- سياسة التقارب مع الدول الأوروبية على حساب مصر وشعبها

تمحورت سياسة إسماعيل الخارجية بالعمل على ضمان استقلال مصر بتقديم الرشاو لأركان السلطنة من جهة، والتنازلات الكبيرة للدول الأوروبية

من جهة أخرى. وفي حين فشل الخديو في توسيع حيز استقلال مصر عن السلطنة، فإن تلك التنازلات أدت إلى تكبيل مصر بقيود جديدة أشد قسوة من القيود العثمانية.

كان إسماعيل يثق في الأفكار التي نشرتها أوروبا عن الاستقلال والحرية والعدالة والمساواة. فقدم التسهيلات الكبيرة للجاليات الأوروبية الوافدة إلى مصر، بهدف كسب تأييد حكومات الدول الأوروبية، وفتح أبواب بلاده على مصاريعها للتدخل الأوروبي. ومع بدء العمل في إنشاء قناة السويس، ورواج زراعة القطن، وإلغاء احتكار الدولة للزراعة، ودعوة الأوروبيين للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات في مصر، شهدت البلاد حركة هجرة أوروبية واسعة خلال عهد سعيد بحيث ارتفع عدد الأجانب في أواخر حكمه العام 1861 إلى 30 ألف أوروبي من جنسيات مختلفة.

في عهد إسماعيل فتح باب الهجرة إلى مصر على مصراعيه. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الذين زاروا مصر، ومنهم من استقر فيها، ارتفع على الشكل التالي: من 32 ألفا العام 1862، إلى 34 ألفا العام 1863، إلى 56500 العام 1864، إلى 80 ألفا العام 1865.

ومع تدني أسعار القطن في السوق العالمية انخفض الرقم إلى قرابة 50 ألفا العام 1866. وقد استقرت غالبية الوافدين في الإسكندرية بالدرجة الأولى، وبعضهم توجه إلى القاهرة للاستقرار فيها. وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد الأجانب في الإسكندرية قد ارتفع العام 1872 إلى 47 ألفا من أصل 80 ألفا في كل أنحاء مصر. وقد توزع الباقون بنسبة 20 ألفا في القاهرة و7500 في مدن القناة وهي السويس، وبور سعيد، والإسماعيلية[(15)].

تشير كثير من الدراسات العلمية إلى أن عددا كبيرا من الأوروبيين الوافدين إلى مصر كانوا من الطبقات الفقيرة، ومن أصحاب السوابق في الإجرام والفساد والاحتيال. ولم يكن همهم سوى الربح السريع على حساب مصر والمصريين. فسيطر الأوروبيون على المرافق الأساسية في مصر، وتولى بعضهم المناصب الرفيعة في الإدارة المصرية، واقترضوا مبالغ طائلة بفوائد مرتفعة من المؤسسات المالية الأوروبية أدت إلى إنشاء صندوق الدين العام، وفرض الرقابة المالية على مصر، ورهن وبيع قسم كبير من أملاك الخديو أسرته وفاء لديونه الكبيرة، وخلعه عن كرسي الخديوية وتنصيب

ابنه توفيق مكانه، ونفيه إلى الخارج وعدم السماح له بالعودة إلى مصر. وأخيرا، تدمير الجيش المصري واحتلال مصر وفقدانها لاستقلالها الذي كان إسماعيل يسعى إلى توسيعه. فشكل عصر إسماعيل المرحلة الذهبية لتزايد النفوذ الأجنبي في مصر. يكفي التذكير بأن إسماعيل ورث دينا بقيمة 160 و11 مليون جنيه فقط حين توليه الحكم العام 1863 ليرتفع الدين العام في عهده إلى 91 مليون جنيه العام 1876، مما أدى إلى إعلان إفلاس مصر وسقوطها ضحية السيطرة الأجنبية.

حرص إسماعيل على القول بجعل مصر دولة قوية ذات استقلال تام معترف به من السلطنة العثمانية، ويمتد نفوذها إلى كامل الأراضي السودانية وصولا إلى منابع النيل وشواطئ المحيط الهندي. لذلك عني بتنظيم الجيش والبحرية، وأطلق عددا كبيرا من مشاريع البناء والعمران، وأكثر من تشييد المدارس والمعاهد العليا والجمعيات الطبية، وشجع الصحافة الحرة ومختلف الفنون والآداب والمسرح. إلا أن ثمن تلك المشاريع كان باهظا، لأن إسماعيل أسرف في التفريط في أموال الدولة دون أن يفرط في شيء من ماله الخاص الذي كان يتزايد عاما بعد عام. وكان شديد الثقة في الأوروبيين وينفذ معظم رغباتهم، ويغدق عليهم المكافآت على حساب الموازنة المصرية، فأوقع مصر في سياسة القروض المجحفة بفوائد عالية أدت إلى إنشاء صندوق الدين العام، ولجنة تحقيق أوروبية لمراقبة مالية مصر، وتعيين وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية، وإطلاق الحرية للأجانب للتحكم في اقتصاد مصر وثقافتها وإدارتها... فكانت سياسته السبب الأساسي في إفلاس مصر.

تجدر الملاحظة إلى أن النفوذ الفرنسي كان كبيرا في مطلع عهد إسماعيل، وبلغ أقصى مداه في حفلات تدشين قناة السويس العام 1869 حيث برز التأثير الفرنسي على الإدارة المصرية في أقصى تجلياته. فمشروع القناة فرنسي بالدرجة الأولى. ورأست الإمبراطورة أوجيني الفرنسية حفلة التدشين متقدمة على كل ملوك أوروبا وقادتها. واستخدم إسماعيل أعدادا كبيرة من الفرنسيين في معاملاته المالية، وفي الحصول على القروض من الخارج. كذلك أسند إلى خبراء فرنسيين الكثير من المشروعات العمرانية والعسكرية، إلا أن هزيمة الفرنسيين في حروبهم ضد الألمان خلال العامين

1870 ـ 1871، ووقوع نابوليون الثالث أسيرا لديهم، أفقد فرنسا الكثير من هيبتها على الصعيد الدولي، وتضاءل الدور الفرنسي في مصر بشكل واضح. فاتجه إسماعيل نحو بريطانيا لضمان حكمه وتلافي الإفلاس المبكر. وانتهز الإنجليز الفرصة لتوقيع عدد من الاتفاقات مع مصر، أهمها اتفاقية تسهيل البريد التي أبرمت في 18 مايو 1873، واتفاقية شراء أسهم مصر في القناة بأسعار بخسة العام 1875 والتي كانت ضربة مؤلمة توجه لاستقلال مصر وسيادتها على أراضيها. وفي العام 1877 أوعزت بريطانيا إلى إسماعيل بتعيين الكولونيل الإنجليزي غوردون حاكما عاما على السودان، وهي المرة الأولى التي يعين فيها حاكم أجنبي في هذا المنصب الخطير. كذلك وقعت مع مصر اتفاقية لإلغاء الرقيق في 4 أغسطس 1877، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات التي تعرف بسياسة الاتفاق الودي بين مصر وبريطانيا خلال السنوات (1875-1879)، لكن بريطانيا لم تحترم أيا من بنودها.

هكذا انقلب إسماعيل على الفرنسيين فحول عهده من الاعتماد على الفرنسيين إلى طلب الدعم من الإنجليز، وهؤلاء لم يثقوا به، بل سرعان ما انقلبوا عليه، وعملوا على عزله وتعيين ابنه توفيق مكانه تمهيدا لاحتلال مصر. فكان رد الفعل المصري عنيفا خلال السنوات (1878-1882) حيث ارتفع شعار «مصر للمصريين»، الذي استقطب حركة شعبية واسعة، لكنها غير قادرة على مواجهة بريطانيا التي وجدت الفرصة ملائمة لاحتلال مصر، وأعدت خطة عسكرية لذلك بموافقة الخديو توفيق[16].

تضخيم الثروة الشخصية مقابل تبذير أموال الدولة وزيادة الدين العام

يوصف إسماعيل عادة بأنه رجل شديد الإسراف والتبذير، رهن موارد الدولة المصرية لدرجة أن تلك الموارد لم تعد تفي بفوائد الدين العام، فكان لابد من الاقتراض المستمر لتسديد الفوائد الفاحشة.

اللافت للنظر أن إسماعيل كان ناجحا جدا في إدارة أملاكه الخاصة على حساب أملاك الدولة المصرية وإدارتها. فقد استخدم الطرق الحديثة جدا في الزراعة، فازدادت أملاكه ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في مطلع عهده، وتضاعف دخله منها خمس مرات، وكان إنتاجه من القطن هو الأفضل

بين جميع أنواع الأقطان المصرية، وكان يمتلك مصنعا لتكرير السكر يعتبر الأكثر تطورا في المنطقة بأسرها. وعلى الرغم من زيادة الدين العام بشكل فاحش في أواخر عهده فإن ثروته الشخصية لم تمس[17].

حتى توليه الحكم العام 1863 كان إسماعيل منصرفا إلى أعماله الزراعية والصناعية الناجحة، قبل أن ينتدبه عمه سعيد لمهمات وزارية، ورئاسة بعثات سياسية إلى باريس وروما. ثم تولى رئاسة مجلس شورى الدولة الذي كانت تعرض عليه جميع القرارات والقوانين التي تتعلق بالدولة. وتولى منصب الخديوية بالنيابة العام 1861 حين غادر سعيد مصر للقيام بفريضة الحج إلى مكة، وفي مايو 1862 حين قام سعيد بزيارة أوروبا. والطريف أن التقارير الأوروبية كانت تصف إسماعيل بالبخل إذ كان يعيش على موارد أملاكه الخاصة، وذلك بالمقارنة مع حياة البذخ والترف التي كان يحياها عمه سعيد. وفي خطاب العرش عند توليه حكم مصر في 20 يناير 1863، صرح أمام مهنئيه من الأجانب والمحليين بما يلي: «إن أساس كل إدارة جيدة حسن النظام والاقتصاد في الإنفاق، وسوف أسعى إلى تطبيق هذا النظام وهذا الاقتصاد بكل السبل الممكنة. وسأبدأ التطبيق بنفسي، إذ قررت على الفور التخلي عن نظام الإنفاق الذي اعتمده من سبقني إلى الحكم، وسأضع لنفسي مرتبا لا أتعداه».

بقيت مصر سليمة من الديون طوال عهود محمد علي وإبراهيم وعباس حلمي. وكان الخديو سعيد أول من افتتح سياسة القروض من الدول الأوروبية، لذلك ورث إسماعيل دينا نقديا بقيمة 160 ,11 مليون جنيه إنجليزي، (ومنهم من يرفع الرقم إلى 12 مليونا) في نهاية العام 1862، أي قبيل تسلمه الحكم من عمه سعيد. اشتهر إسماعيل بالإسراف الشديد والاقتراض بكثرة من البيوت المالية والمرابين الأجانب، ولم يكن يمتلك الجرأة والقدرة على مواجهتهم، لأنه كان انتهازيا يفضل مصالحه الشخصية على مصلحة مصر.

وسرعان ما دخل في تأسيس شركات استثمارية، مالية وتجارية، مع الأوروبيين وبعض المصريين لقاء حصة كبيرة من الأسهم باسمه الشخصي. وكان يفكر على الدوام بمشاريع شخصية تضمن له موارد وفيرة على حساب مصر والمصريين. فأصبح إسماعيل أكبر مالك للأرض في مصر، وبات

دخله الشخصي منها يقدر بعشرات الملايين من الفرنكات الفرنسية كل عام. غير أن اهتمامه بمضاعفة مشاريعه الشخصية وزيادة أرباحه منها منعه من الاهتمام، بالقدر نفسه، بمواجهة الصراع الدائر بين الخزانة المصرية والبنوك الأوروبية من جهة، والصراع ما بين الشركات المالية الأوروبية للسيطرة على مصر من جهة أخرى. ولما كانت الشركات المالية الأوروبية على استعداد لتقديم كل أشكال الرشاو إليه فإن إسماعيل انحاز بالكامل، ومنذ العام الأول لتوليه الحكم، إلى جانب تلك الشركات، وصار يلقب بحامي المصالح المالية والتجارية الأوروبية في مصر. لذا تصفه بعض التقارير بأنه رجل لا يقيم وزنا للعواطف الإنسانية، بل للذين يقدمون له الأموال والهدايا والخدمات الشخصية.

كان إسماعيل ميالا إلى جمع المال والعقارات. وكان نظار أملاكه ومفتشو الدولة يجبرون الفلاحين على بيع أملاكهم أو التنازل عنها للخديو الذي تملك أكثر من 20 بالمائة من أراضي مصر الزراعية. وقد تذرع بسداد الدين الذي ورثه عن عمه سعيد، ومقاومة الطاعون البقري الذي تفشى في مصر في تلك الفترة، للسير في سياسة الاقتراض من الخارج مع إغداق الوعود للقيام بالنهضة الاقتصادية. إلا أنه، كما وصفه عارفوه ممن كتبوا مذكراتهم عن تلك الفترة، لم يكن يهتم إلا بجمع الملايين على حساب الشعب المصري، وكان يلجأ إلى السخرة لزرع واستصلاح المساحات الكبيرة من الأراضي التي سيطر عليها بأشكال عدة. وتلاحظ معظم الدراسات العلمية التي تناولت سياسة إسماعيل أنه لم ينفق شيئا يذكر من القروض على تنمية المرافق الإنتاجية في مصر، بل صرف القسم الأكبر منها على بناء قصوره التي تجاوزت الثلاثين قصرا، والبذخ في الحفلات العامة خاصة حفل افتتاح قناة السويس، وشراء أملاك جديدة من الفلاحين المصريين أو من أبناء أسرته العلوية، مستغلا الصعوبات المادية لأفرادها ـ بعد أن اضطروا لمنافسته على رشوة الإدارة العثمانية سواء للحصول على وراثة حكم مصر ـ وسداد الفوائد الفاحشة للديون القديمة، والإسراف في البذخ، واستمرار دفع الأموال لرشوة الإدارة العثمانية بهدف تغيير نظام الوراثة في حكم مصر بما يضمن له تولية ابنه توفيق مكان أحد أخويه محمد عبدالحليم ومصطفى فاضل.

لكن بعض القصور التي بناها إسماعيل بفوائد فاحشة على حساب إفلاس الخزانة المصرية سرعان ما أعرض عنها أو وهبها لأحد أنجاله أو حاشيته بعد سنوات أو أشهر قليلة من تأثيثها. يكفي التذكير بأنه صرف مبلغ 393, 1 مليون جنيه إنجليزي لبناء سراي الجيزة، و570, 565 جنيها على سراي عابدين، و691 و898 جنيها على سراي الجزيرة، و286, 201 جنيها على سراي الإسماعيلية الصغيرة، و679, 331, 2 جنيها على باقي القصور. يضاف إلى ذلك أن القرض الذي وقعه إسماعيل العام 1873 كان بقيمة 32 مليون جنيه إنجليزي لم تتسلم الخزانة المصرية منه سوى 11 مليون جنيه فقط، وهي سرقة موصوفة لم يحصل شبيه لها في تاريخ القروض المصرية حيث تصل الفوائد والسمسرات إلى ما يقارب ثلثي قيمة القرض تقريبا. ويؤكد قبول إسماعيل بهذا القرض استهتاره الكلي بمصلحة مصر والمصريين ويؤذن بأن القروض اللاحقة ستقود حتما إلى إفلاس مصر. وبات قرض يعقد، في الغالب، كل عام دون أن تكون البلاد بحاجة إليه، ودون أن يدخل خزانتها منه إلا الشيء اليسير الذي يوظف لسداد فائدة الدين السابق، ولا يوظف في مشاريع إنتاجية.

صفقات بيع أسهم قناة السويس نموذجا

منذ بداية المفاوضات، فاحت من صفقة قناة السويس رائحة العمولة والسمسرة التي بلغت 38 مليون فرنك فرنسي ذهب قسم كبير منها إلى إسماعيل، إلا أنها شكلت البداية الحقيقية لاستنزاف خزانة مصر. صحيح أن الامتياز قد أعطى فرديناند دي ليسيبس من الخديو سعيد العام 1854، إلا أن استحقاقات الدين بدت كبيرة جدا في أواخر العام 1863. وقد أيد إسماعيل مشروع قناة السويس منذ البداية وطمأن وكلاء الدول الأوروبية إلى أنه عازم على إكمال المشروع بعد وفاة عمه سعيد. فنشر تصريحات عدة أبرزها قوله: «أريد أن تكون القناة لمصر لا أن تكون مصر للقناة»، وذلك في سعيه لتعظيم حصته ودوره في صفقة القناة. لذلك اعترض على البنود الأربعة للاتفاق الذي أبرمه سعيد مع دي ليسيبس، ودعا إلى تعديلها أو إبطالها وهي:

1- تعهد الحكومة المصرية بتقديم عمال مصريين للعمل في القناة حتى

العشرين ألف عامل.

2- ملكية الشركة لترعة المياه العذبة واستغلالها للأراضي الزراعية على ضفتي القناة.

3- ملكية الشركة لجميع الأراضي التي ترى أنها ضرورية لحفر القناة وشق الترع، بالإضافة إلى جميع الأراضي التي تستصلحها وتزرعها، وإعفاؤها من دفع الأموال الأميرية عليها لمدة عشر سنوات.

4- من واجب الحكومة المصرية نزع ملكية الأراضي الزراعية المملوكة ملكا خاصا من قبل أفراد إذا ارتأت الشركة ضرورة لاستملاكها.

فاوض إسماعيل لإلغاء هذه البنود أو تعديلها. فقد رفض البند الأول انطلاقا من موقف إنساني يقضي بإلغاء السخرة، وبالتالي عدم تسخير العمال المصريين لمصلحة أصحاب الامتياز. ورفض البنود الثلاثة الأخرى انطلاقا من أن مصر كانت لاتزال ولاية عثمانية، ولا تجيز قوانينها التنازل عن ملكية أراضيها للأجانب. وقد حقق بعض المكاسب حين أبرم مع الشركة اتفاق 18 مارس 1863 الذي سمح له بإنشاء ترعة سميت باسمه: «ترعة الإسماعيلية» التي بقيت ملكيتها مصرية بالكامل. وسعى إلى تقليص عدد العمال المصريين العاملين في القناة إلى ستة آلاف بدل العشرين ألفا، على أن تزاد أجورهم اليومية إلى فرنكين لكل عامل وليس بالسخرة. كذلك سعى إلى إلغاء حق الشركة في ملكية ترعة المياه العذبة لقاء تعويضها عن النفقات السابقة. وقد رفضت الشركة هذه الاقتراحات التي تطيل مدة العمل في حفر القناة من ثلاث إلى عشر سنوات مما يلحق بها خسائر مادية جسيمة، وأنها لن تتخلى عن حقها في الأراضي التي تملكتها أو تقوم باستصلاحها... فهبت الصحف الفرنسية والأوروبية للدفاع عن شركة القناة وامتيازاتها المبرمة والتي لا يجوز التراجع عنها. فارتضى الخديو إسماعيل بتحكيم الإمبراطور الفرنسي نابوليون الثالث في القضية على قاعدة: «أنت الخصم والحكم»، لإصدار حكم كان معروفا سلفا وصدر بتاريخ 6 يونيو 1864 متضمنا ما يلي:

1- إبطال حق الشركة في إجبار الحكومة المصرية على تقديم العمال المصريين مقابل إلزام بدفع تعويض للشركة قدره 38 مليون فرنك فرنسي.

2- تنازل الشركة عن ملكية أراضي ترعة المياه العذبة مقابل حقها في

الانتفاع بها وتعويض مالي قدره 16 مليون فرنك فرنسي.

3- إعطاء الشركة ملكية 23 ألف هكتار لإقامة مبانيها واستصلاح الأراضي على جانبي القناة وترعة المياه العذبة.

4- تعيد الشركة مساحة 60 ألف هكتار للحكومة المصرية بعد أن اعتبرت غير ضرورية لمشروع القناة على أن تدفع مصر تعويضا عنها وقدره 30 مليون فرنك فرنسي.

لقد انتهت مطالبة إسماعيل باسترداد حقوق مصر في القناة إلى نتائج معاكسة تماما بعد التحكيم حيث أجبرت الحكومة المصرية على دفع 3,360 مليون جنيه لشركة القناة التي لم يكن رأس مالها سوى ثمانية ملايين جنيه. ودفعت الحكومة المصرية تعويضات مالية كبيرة للشركة، بهدف إلغاء السخرة عن العمال المصريين، أي تقديم تعويضات عن نفقات لم تدفعها أصلا. وكانت الشركة قد فاوضت إسماعيل على دفع 7,5 مليون فرنك تعويضا لأملاكها في الترعة العذبة، فجاء قرار التحكيم ليرفع الرقم إلى 16 مليون فرنك على حساب الحكومة المصرية التي أجبرت أيضا على دفع 30 مليون فرنك تعويضا لها عن أراض لم تستصلحها. هكذا خرجت مالية مصر من التحكيم مثقلة بالديون، بعد أن كبدتها سياسة إسماعيل خسائر مالية فادحة، وذلك بسبب إيمانه غير المبرر بعدالة الحكم الأوروبي، وهو السند الرئيسي لشركة القناة. وكان عليه أن يتراجع عن مطالبه الأساسية وصولا إلى توقيع اتفاق جديد مع الشركة بتاريخ 30 يناير 1866، واتخذ صفة العقد النهائي في 22 فبراير 1866. وقد نص الاتفاق على تسوية الخلاف وديا بين الشركة والحكومة المصرية، لقاء تنازلات متبادلة، احتفظت فيها الشركة بقسم كبير من الأراضي والتعويضات مقابل حق الحكومة المصرية باعتبار أراضي القناة موقعا عسكريا، ولها أن تقيم عليه مباني حكومية كالثكنات والبريد والجمارك، وذلك لقاء تعويضات يتفق عليها. وفي 19 مارس 1866 صدر فرمان سلطاني من الآستانة صادق على اتفاق 22 فبراير. وبموجب اتفاق جديد بتاريخ 23 أبريل 1869، قدم إسماعيل تعويضا ماليا لشركة القناة قدره عشرون مليون فرنك لقاء إلغاء البند الخاص بإعفاء مستورداتها من الرسوم الجمركية، في وقت كانت تستعد فيها للاحتفال بتدشين القناة وليست بحاجة إلى استيراد مواد جديدة. كذلك نص الاتفاق الجديد على

أن تدفع الحكومة المصرية للشركة مبلغ عشرة ملايين فرنك فرنسي تعويضا لها عن بعض المباني والمستشفيات التي تنازلت عنها للحكومة المصرية، وهو تعويض كبير جدا ولا يتناسب مع القيمة الفعلية لتلك المباني.

لكن الصفقة الكبرى في مشروع القناة قد تجسدت في حفل الافتتاح في 17 نوفمبر 1869. فعلى رغم أن مصر لم تملك حصة مهمة في أسهم القناة فإن حفلة التدشين كلفت الخزانة المصرية مبلغ 1,4 مليون جنيه يضاف إلى الخسائر الفادحة التي تكبدتها الخزانة المصرية في صفقات التحكيم مع الشركة. فقد دعي إلى الحفلة ملوك من أوروبا، وأولياء عهد فيها، وسفراء لدولها، في حين غاب السلطان العثماني في إشارة واضحة إلى نقمته على الاحتفال، وعدم رعايته له. وتطلب إرضاء السلطان العثماني دفع مبالغ طائلة كانت مصر في غنى عن دفعها. فكلفت صفقات فتح قناة السويس موازنة الحكومة المصرية 16,800 مليون جنيه منها 5,814 مليون فوائد وسمسرة ونفقات تحكيم وغيرها. وفي حين لم يكن رأس مال شركة القناة ليزيد على نصف المبلغ، ولم تزد نفقاتها النهائية عند تشغيلها على 18 مليون جنيه، تملكت الشركة مشروع القناة بشكل شبه حصري، بينما دفعت مصر مبلغا يوازي ضعف رأس مال الشركة، وقرابة 85٪ من كامل نفقاتها دون أن يكون لها نصيب ملحوظ في ملكيتها، وإدارتها. على العكس من ذلك، فإن حصة مصر كانت في عهد سعيد بنسبة 176,602 سهم بقيمة 3,426 مليون جنيه من 400 ألف سهم هي مجموع أسهم القناة عند تأسيسها... لكن إسماعيل باعها للإنجليز بثمن بخس لا يزيد على أربعة ملايين جنيه في 25 نوفمبر 1875.

سياسة القروض السنوية من البيوت المالية الأوروبية

على رغم معارضة إسماعيل لسياسة القروض، وإصدار السندات على الخزينة المصرية، فإن ميله للمساومة بهدف الحصول على العمولة جعله يقبل إلى جانب سياسة القروض، بتطبيق السخرة ومصادرة أراضي المصريين لصالح أصحاب الامتيازات في قناة السويس، بالإضافة إلى إهداء مساحات شاسعة من الأراضي لكل من يقدم له خدمات يعتبرها عظيمة، على غرار ما أهداه لنوبار باشا من أراض واسعة مزودة بأحدث الآلات الزراعية،

تعبيرا عن سروره من نجاح مهمته في الآستانة في نهاية 1863 . وكان إسماعيل يتعاطى مع شركة قناة السويس بعقلية المقاول الذي يطمح إلى تحقيق الأرباح عن طريق التلاعب بأسعار الأسهم صعودا وهبوطا . فكان الأوروبيون أقدر منه على إدارة المضاربات، فقادوه إلى بيع أسهم مصر وإفلاس خزانتها، في وقت بقيت أملاكه الخاصة تتضاعف باستمرار، حتى وصلت إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه سابقا . وباتت الخزانة المصرية عاجزة عن سداد الدين العام الذي ارتفع إلى 40 مليون فرنك فرنسي العام 1864 . وبدا أن الخديو إسماعيل على استعداد دائم لسد الدين في موعده المحدد عبر قرض جديد بفوائد كبيرة. وجاءت تقلبات أسعار القطن في الأسواق العالمية وأزمات البيئة في مصر، كالجفاف والأمراض الزراعية والأوبئة، كالكوليرا وغيرها، لتضاعف الحاجة إلى القروض الضخمة بفوائد فاحشة. وقدر إسماعيل نفسه أن حجم الدين المصري في العام 1864 قد ارتفع إلى 531 مليون فرنك فرنسي، أي ضعف ما كان عليه يوم توليه الحكم قبل 20 شهرا . وكان ما يقارب التسعين بالمائة (90٪) من الدين يتكون من أسهم قناة السويس وتعويضاتها، ومن قروض لسداد الدين وأمور أخرى.

فقد ورد في تقرير للعام 1865 ما يلي: «فعلى الرغم من هبوط النشاط التجاري وانتشار الكوليرا، استمرت الحكومة تنفق العام 1865، بإفراطها المعتاد . واستمر النشاط في الأشغال العامة دون عائق. فحفرت قنوات جديدة، ووضعت خطوط حديدية جديدة، ولم تهمل ممتلكات الخديو الخاصة. فبصرف النظر عن قصوره على البوسفور والنيل، بنى إسماعيل يختا جديدا أضيف إلى أسطوله المشهور الذي تكون منذ عهد عباس. واستمر إسماعيل يشتري الأرض من جميع الجهات، مضاعفا الإقطاعيات الضخمة التي كان يملكها عند توليه العرش. ولم يكن من المتوقع أن تنخفض مصروفات الحكومة. فمشروع سكة حديد السودان كان في جدول الأعمال، وتجميل القاهرة والإسكندرية لم يوضع في دائرة النسيان، وشركة قناة السويس كانت لاتزال تنتظر قرار التحكيم من الإمبراطور الفرنسي. هذا في وقت كان فيه الخديو إسماعيل لايزال يحلم بإمبراطورية أفريقية قاعدتها مصر»[18].

وفي 17 أكتوبر 1865 حصل إسماعيل على قرض بقيمة 3 ملايين جنيه

بفائدة 7٪ لمدة ثماني سنوات. وفي حقيقة الأمر لم يحصل إسماعيل إلا على 2,237 مليون جنيه في حين كان على الخزانة المصرية أن تدفع 4,155 مليون جنيه. وهذا نموذج بسيط عن القروض الكبيرة التي سيعقدها إسماعيل خلال السنوات 1865-1876، من حيث نسبة القرض إلى نسبة وفاء الدين.

كان إسماعيل معروفا في أوروبا بثروته الضخمة، فبات يعرف الآن بالخديو الذي عليه أن يسدد ديونا كبيرة كانت السبب في إفلاس مصر والمصريين. فانهارت أسعار القطن المصري في الأسواق العالمية، وأفلست جميع الشركات التي كان إسماعيل شريكا فيها أو مالكا لعدد كبير من أسهمها. وزحفت شركات مالية وبيوت تجارية لا حصر لها لاقتسام مصر بعد الإعلان عن إفلاسها. وجرت عمليات احتيال كبيرة بالاشتراك، بعلم إسماعيل أو من وراء ظهره، لكن المصريين دفعوا ثمنها على الدوام. لقد كان الخديو إسماعيل المسؤول الأساسي عما حل بمصر من ويلات نتجت عن أحلامه الشخصية المبالغ فيها، وعدم التبصر في نتائج السياسة المالية والاقتصادية التي اعتمدها، والإغراق في سياسة التبذير من أموال الخزانة المصرية التي أصبحت مفلسة ومثقلة بالديون الكبيرة، والركون إلى آراء المستشارين الأجانب وبيع حصة مصر من أسهم قناة السويس التي تحولت إدارتها إلى دولة ضمن الدولة المصرية في حين كانت مصر تدفع النفقات الباهظة جدا لحفلات الافتتاح وسياسة إسماعيل الهادفة إلى «تحويل مصر إلى قطعة من أوروبا».

كان من الطبيعي أن تنهار الخزانة المصرية بعد عشرات القروض المجحفة التي أبرمها إسماعيل، وكان أبرزها قرض بقيمة 32 مليون جنيه في العام 1873-1874. فعجزت مصر عن الدفع ابتداء من العام 1875. وحصل إسماعيل على قرض لسداد خدمة الدين بفائدة بلغت 30٪ العام 1876 بعد موافقته على إنشاء صندوق الدين بموجب المرسوم الصادر في 2 مايو 1876 والذي سمح برقابة ثنائية: إنجليزية للواردات وفرنسية للنفقات. وقد خصصت له الإيرادات الضريبية لمديريات الغربية، والمنوفية، والبحيرة، وأسيوط، وإيرادات الدخولية في القاهرة، والإسكندرية، وإيراد الجمارك في الإسكندرية وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش، وإيراد السكك الحديدية، ورسوم

الدخان، وإيراد ضريبة الملح، ومصايد الدقهلية، ورسوم الكباري، وعوائد الملاحة في النيل، وإيراد أطيان الدائرة السنية وغيرها. واعتبرت إدارة الصندوق بمنزلة حكومة أجنبية داخل مصر غلت يد الحكومة المصرية على أرضها وتحكمت في كثير من شؤونها المالية والإدارية.

وفي 7 مايو 1876 أصدر إسماعيل مرسوما ثانيا حوّل بموجبه ديون الحكومة المصرية، ودين الدائرة السنية، والدين العام المتحرك إلى دين واحد سمي بالدين الموحد وقدر حجمه بحوالي 91 مليون جنيه إنجليزي، وبفائدة سنوية 7٪، على أن يسدد في 65 عاما. وقدرت الإيرادات السنوية التي تدفع لسداد القروض وفوائدها بحوالي 6,5475 مليون جنيه. مما يدل على أن مصر ستسدد الدين العام المقدر بحوالي 91 مليون جنيه بما يزيد على الأربعمائة مليون جنيه إنجليزي.

ويوضح الجدول التالي تطور حجم الديون المصرية في عهد إسماعيل:

سنة القرض	قيمة القرض بالجنيه الإنجليزي
1864	5,704,200
1865	3,387,300
1866	3,000,000
1867	2,080,000
1868	11,890,000
1870	7,142,860 والدين المتحرك 25 مليون جنيه
1873	32,000,000
1878	8,500,000

هذا بالإضافة إلى مبالغ متوجبة على الخزانة المصرية، وخدمة الدين العام، وسمسرة ورشا وغيرها. فارتفع الدين العام في مصر حتى مطلع العام 1878 إلى 360 . 354, 126 مليون جنيه إنجليزي، مما استدعى فرض الرقابة الأوروبية المالية على مصر. وفي 18 نوفمبر 1878 صدر مرسوم يقضي بفرض الرقابة الأوروبية الكاملة على المالية المصرية عبر تعيين مفوضين بوظيفة مفتش عمومي. وأنشئت لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية المصرية وميناء الإسكندرية. ثم سمح للأجانب بدخول الوزارة

المصرية التي شكلها نوبار باشا في أغسطس 1878 وقد مثلهم فيها وزيران لهما حق النقض أو الفيتو Veto. ومع تعاظم موجة الاضطرابات ضد التدخل الأوروبي في السياسة الداخلية المصرية حل إسماعيل الوزارة وعين أخرى مكانها دون أعضاء أجانب مما اعتبر تحديا للأوروبيين. فتدخلت بريطانيا وفرنسا لدى السلطان العثماني لعزله وتعيين ابنه توفيق مكانه. فوافق على التنحي في 26 يونيو 1879، وغادر مصر إلى إيطاليا، ثم استقر نهائيا في قصره على البوسفور حيث مات في العام 1895. وقد عاش ليرى مصر تتحول إلى محمية بريطانية بسبب فساد سياسته وسياسة من سبقه ومن جاء بعده من الأسرة الخديوية. ومن مفارقات القدر أن إسماعيل واجه مندوب اللجنة المالية، السيد ويلسن، في 23 أغسطس 1878، مكررا عبارته الشهيرة: «إن بلادي لم تعد في أفريقيا، بل نحن الآن قطعة من أوروبا».

المحاكم المختلطة والانتقاص من سيادة مصر الوطنية

ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي التي اعتمدها إسماعيل في اجتذاب أعداد كبيرة من الأجانب إلى مصر. وقد حمل بعضهم قسما من رساميله ليوظفها في المرافق الاقتصادية إلا أن الغالبية الساحقة منهم قصدت مصر بدافع البحث عن الثروة والنفوذ، لأن إسماعيل كان يعطي الأولوية للأجانب في جميع مرافق البلاد. لذلك كثرت المتاجر، وفروع البنوك الأجنبية، ومؤسسات التسليف المالي، والشركات المساهمة، والمطاعم، والملاهي، وبيوت الدعارة. وكان لتلك المؤسسات أثر مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر. وعلى الرغم من بعض الإيجابيات التي رافقتها فإن أضرارها المادية والمعنوية على المصريين كانت كبيرة جدا.

ومما ساعد رؤوس الأموال الأجنبية على التغلغل السريع في مرافق مصر الحيوية اعتماد الخديو إسماعيل نظام المحاكم المختلطة. فتشكلت هذه المحاكم في الأساس كمحاكم تجارية مختلطة أو كمجالس للتجار في كل من الإسكندرية والقاهرة وذلك بهدف الفصل في المنازعات التجارية بين المصريين والأجانب. وفي حال استمرار النزاع ترفع القضية إلى محكمة الاستئناف أو مجلس الاستئناف بالإسكندرية.

غني عن التذكير أن ما يعرف بنظام الامتيازات الأجنبية كان مطبقا في

السلطنة العثمانية وولاياتها، وكانت مصر إحدى تلك الولايات. وحين كانت الأسرة الخديوية قوية في عهد محمد علي وعباس حلمي، فإن الامتيازات الأجنبية لم تطبق على مصر بشكل تعسفي كما الوضع في باقي الولايات. ومع ضعف مركز الخديو وثقته المطلقة بالأجانب في عهدي سعيد وإسماعيل تزايد دور الأجانب في مصر التي باتت شبه مستعمرة أوروبية. وفي حين عرف عن سعيد أنه كان ضعيف الإرادة أمام الأجانب، عرف عن عصر إسماعيل أنه بمثابة العصر الذهبي للنفوذ الأجنبي في مصر.

اللافت للنظر أن الأجانب حصلوا على امتيازات في مصر لم تمنحهم إياها السلطنة العثمانية، وليست مطبقة في الآستانة. فعلى سبيل المثال، اشترط النظام العثماني خضوع الأجانب للوائح الضرائب العقارية وللقوانين المالية العثمانية، كما اشترط أيضا خضوعهم للمحاكم العثمانية في المنازعات العقارية التي تجري بينهم وبين رعايا السلطنة. لكنه أعطى القناصل الأجانب حق الدفاع عن مصالح رعايا دولهم في الشؤون التجارية والمالية والشخصية في حال النزاع مع الرعايا العثمانيين. ولا تنظر المحاكم العثمانية في المنازعات المدنية غير العقارية التي تقع بين الرعايا الأجانب على أراض السلطنة بل ترك حلها للمحاكم الأجنبية.

مع ذلك، فالامتيازات الأجنبية شكلت عامل طغيان للنفوذ الأجنبي على رعايا السلطنة العثمانية إذ أعطت الأجانب حماية شبه تامة وجعلت أموالهم غير القارية بمنجاة من الضرائب، ولم يؤدوا الضرائب الشخصية ولا ضرائب الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية. ولم يلزموا إلا على دفع جزء ضئيل من الضريبة العقارية المتوجبة عليهم مقابل الكثير من الإعفاءات الجمركية وغيرها. ونشط الأجانب في تجارة تهريب السلع الغالية الثمن دون أن تستطيع الدولة تفتيش منازلهم وضبط المهربات. وانتزعوا صلاحيات واسعة في عهد سعيد وإسماعيل للفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين. فقد نالت المحاكم المختلطة صلاحية البت في الجرائم التي تقع بين الأجانب والمصريين. وبات على المصريين مقاضاة الأجانب أمام محاكمهم القنصلية. ولم تخول السلطات المصرية حق تنفيذ الأحكام أو اقتحام بيوت الأجانب في غياب القنصل أو من ينوب عنه. وقد أوجد القناصل سلسلة من الأعراف التي تحميهم عن طريق الممارسة العملية

وذلك بالاعتداء اليومي على الحقوق الأساسية للشعب المصري. يضاف إلى ذلك أن استدانة المصريين، وعلى رأسهم الخديوي، بفوائد فاحشة، رتبت حق الرهن العقاري على أملاكهم للأجانب، وأدت إلى نزع تلك الملكية وخروجها نهائيا من أيدي الوطنيين إلى أيدي المرابين، والبيوت المالية الأجنبية.

وكان سهلا جدا على المحاكم المختلطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لنزع ملكية الوطنيين، وإعلان البيوع الجبرية، وإعطاء النظام القضائي المختلط المزيد من الصلاحيات الشرعية لتكبيل مصر بالديون ثم إعلان إفلاسها. وقد بدأت تبعية مصر في عهد إسماعيل، ثم اتسعت إلى الحد الأقصى مع الاحتلال البريطاني لها. ولعب نوبار باشا الدور الأساسي في إنشاء المحاكم المختلطة التي سميت «محاكم الإصلاح» وانتهت بالاتفاق مع الدول الأوروبية العام 1875. فتم تعيين قضاة هذه المحاكم واستقبلهم الخديو بسراي رأس التين بالإسكندرية في 28 يونيو 1875، وخطب فيهم معتبرا هذه المحاكم إنجازا كبيرا يضيفه إلى إنجازاته الإصلاحية السابقة.

في حقيقة الأمر، نشأت المحاكم المختلطة بضغط من الدول الأوروبية وأصدرت أحكاما لصالح الأجانب على حساب المصريين، وكانت أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الأجنبي في مصر. فهي محاكم أجنبية، تعتمد في المحاكمة لغة أجنبية، وتطبق قوانين أجنبية، وتصدر أحكامها لصالح الأجانب، ولم تأت بأي نفع لصالح المصريين، حكومة، وإدارة، وشعبا. كذلك اعتبر تطبيقها على أرض مصر نقضا لسيادتها، وأداة لاستعبادها ماليا واقتصاديا. وعندما تداول اليابانيون بأمر تطبيق نماذج من المحاكم المختلطة المصرية في اليابان نشأت أزمة خطيرة شاركت فيها القوى الوطنية اليابانية بقوة انتهت برفض الفكرة رفضا كاملا بعد صراع سياسي استمر بضع سنوات.

هزال الحياة السياسية في مصر وضعف الرقابة الوطنية والشعبية على تفرد الخديو إسماعيل

لم تعرف مصر في عهد محمد علي وخلفائه من بعده تطورا ملحوظا في الحياة السياسية المستندة إلى الديمقراطية التمثيل الشعبي. ولعل التجربة الوحيدة في هذا المجال كانت في عهد محمد علي الذي أسس

«مجلس الشورى» العام 1829، وكان بمثابة أول هيئة نيابية مصرية عرفتها الأسرة الخديوية ولم تعمر طويلا. واستمرت مصر دون مجلس تمثيلي إلى العام 1866 حين وضع إسماعيل لائحتين عرفت الأولى باللائحة السياسية التي ضمت 18 مادة نصت على إنشاء مجلس الشورى، وتحديد صلاحياته، وطريقة انتخاب أعضائه، وسميت الثانية باللائحة النظامية وضمت 61 مادة.

تكون المجلس الاستشاري من 75 عضوا دون أن يعطي صلاحية الرقابة على الحكومة أو التشريع الملزم، وله حق إبداء الرأي في القضايا العامة، الداخلية منها بشكل خاص. ينتخب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات، ويتولى انتخابهم مشايخ وعمد الأرياف، وجماعة الأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط. يجب أن يكون عضو المجلس مصريا، راشدا، ولا تقل سنه عن 25 عاما، ولم تصدر بحقه أحكام جنائية أو مسلكية. وعلى العضو الذي لا يتقن القراءة والكتابة أن يتعلمها إذ لا يحق له الترشيح بعد الدورة السادسة، أي بعد مضي 18 سنة على انتخابه للمرة الأولى، وهو شرط ضعيف لكنه يحرض العضو على تعلم مبادئ القراءة والكتابة.

يجتمع المجلس لمدة شهرين في كل سنة، من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير، وتعقد جلساته بشكل سري في القاهرة. وللخديو الحق في دعوة المجلس إلى الاجتماع، وإطالة مدة الاجتماعات أو تقصيرها، وله الحق كذلك في حل المجلس أو تبديل أعضائه والدعوة إلى انتخابات جديدة. كما أن للخديو الحق في تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله دون أن يكون للمجلس رأي في الترشيح لهذين المنصبين. ويفتتح الخديو أعمال المجلس بخطاب العرش، ثم تشكل لجان داخلية للبت بصحة نيابة كل عضو، ومن تقرر هيئة المجلس صحة نيابته ينال أمر اعتماده (بيولردي) من الخديو. ويكون للعضو نوع من الحصانة النيابية طوال فترة عضويته. وعلى المجلس احترام رأي الأقلية فيه والإصغاء إلى مقترحاتها فيما تعرضه في القضايا العامة. وقبيل عزله بفترة وجيزة، وتحديدا في 24 أبريل 1879، أصدر الخديو إسماعيل أمرا بإنشاء «مجلس الدولة»، وأبرز صلاحياته: «إبداء الرأي في مشاريع القوانين قبل عرضها على مجلس الشورى، إعداد مشاريع القوانين التي تطلبها منه الحكومة وكذلك تحضير اللوائح الإدارية العامة، إبداء

الرأي في المسائل القانونية والتي تمس المصالح العامة مما يعرضها عليه مجلس النظار، البت فيما يقع بين النظار من تنازع الاختصاصات، السهر على تنفيذ القوانين، البت في تصرفات الموظفين الذين يعرض أمرهم عليه، وأخيرا الحكم النهائي في القضايا الإدارية»[20].

في تقييمه لدور مجلس شورى النواب في عهد إسماعيل كتب الرافعي ما يلي: «إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جعله يأخذ شكل المنحة، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة، ونفوذه يكاد يكون شكليا. ومن جهة أخرى، كان لنظام الانتخاب أثر بالغ في تكوين المجلس، ذلك أن حصر حق الانتخاب في العمد والمشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمد وأعيان البلاد، حتى صار جديرا بأن يسمى «مجلس الأعيان». فهذه الطبقة من الأمة التي كانت ممثلة تمثيلا واسعا، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذي لا يؤثر في طابع المجلس. وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي.

فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه، لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهم حظا في عضوية المجلس. أضف إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة، ولم تتجه إلى الحياة الحرة ولم تألفها بعد. فكانت بحكم هذه الظروف جزءا من الأداة الحكومية. وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي، وتبعث فيها روحا من الشعور بالواجب، والشجاعة الأدبية، والتطلع إلى المثل الأعلى. ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الأفكار، وترشد النواب إلى واجباتهم، وتبصرهم بحقائق الأمور، وتنشر مداولاتهم، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم، ولا ثمة جمعيات سياسية تبث أفكارها ومبادئها القويمة في نفوس النواب، ويتألف منها ومن الصحافة رأي عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي ينشدها. ومن ناحية أخرى، لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها. كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضييق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخططه»[21].

بعبارة موجزة، أنشأ الخديو إسماعيل مجلسا استشاريا ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات، ويجتمع لمدة شهرين في السنة، ويعقد جلساته بشكل سري، وليس له رأي نافذ فيما يعرض عليه من قضايا. لذلك حفلت خطب المجلس في الرد على خطاب العرش الذي يلقيه إسماعيل سنويا في حفل افتتاحه بعبارات التقديس للذات الخديوية من محمد علي إلى إسماعيل، وذكر مآثرها الحميدة في إعلاء مجد مصر.

من طرائف المجلس أنه قرر استطلاع حقيقة الحالة المالية في مصر بعد القروض التي عقدها إسماعيل خلال السنوات 1864-1867. فشكل لجنة من ثلاثة أعضاء اطلعت على مالية الحكومة. وبدل أن تنقل للمجلس أرقام الدين التي وصلت إلى ما يزيد على 34 مليون جنيه العام 1867، قدمت تقريرا إلى المجلس يحصر الدين بنحو سبعة ملايين فقط، مع التوصية بإمكانية عقد قرض جديد. وعلى رغم الطابع الشكلي البحت لمجلس شورى النواب وإغداقه المديح السنوي على شخص الخديو وسياسته «الحكيمة»، فإن إسماعيل عطل اجتماعاته طوال العامين 1874 و1875 دون أن يتحرك النواب للمطالبة بإعادة الحياة إلى مجلسهم واحترام ما نصت عليه اللائحة الأساسية فيه. إلا أن السنوات التالية 1876-1879 شهدت نشاطا متميزا للمعارضة النيابية بعد أن برزت إلى السطح كل النكبات والكوارث التي حلت بمصر من جراء سياسة القروض التي أدت إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر، وخضوع الحكومة إلى الوصاية الأجنبية، وتعيين اللجان والهيئات الأوروبية لتنظيم هذه الوصاية، وزيادة الضرائب الجائرة على الفلاحين، وبروز مقالات نقدية في الصحف المصرية تندد بسياسة إسماعيل وتدعو إلى إنقاذ مصر من الكوارث قبل فوات الأوان. كما أن إعلان الدستور العثماني العام 1876 ساعد على إطلاق حملة سياسية بين المثقفين المصريين تدعو إلى حكومة وطنية تهتم بمصالح الشعب المصري بالدرجة الأولى ولا تعمل على إرضاء الأتراك والأوروبيين. أما شعور الولاء السياسي لإسماعيل فقد تلاشى بسبب فداحة القروض التي يدفعها المصريون للخارج، وأصبح الشعار الأساسي: «مصر للمصريين»[22].

نشطت الدعوات المطالبة بالاستقلال، والتمسك بالحرية، واستنكار الظلم، ورفض سياسة القروض المجحفة. وقد أقر إسماعيل في افتتاح

الدورة الطارئة للمجلس بطنطا للعام 1877 بحق ثابت للمجلس في الاشتراك بإدارة شؤون الحكومة وتصريف الأعمال بعد أن قبل الخديوي بفرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة. لكن مناقشات المجلس انتهت بالموافقة على زيادة الضرائب جميعها بنسبة 10٪. وانتهى عقد الدورة في 16 مايو 1877. وبات على المجلس مواجهة التدخل الأجنبي السافر في جميع القضايا المصرية خلال السنوات 1878- 1882. فاتسعت حركة المعارضة ضد مجلس النظار وحكومة نوبار باشا، داخل المجلس وخارجه. فردت الحكومة بإصدار عدة قرارات تقضي بإغلاق الصحف الحرة. وبدا واضحا أن هيئة أجنبية تحكم مصر حكما استبداديا مطلقا وتستمد كامل سلطاتها من الخارج، وتحكم الشعب المصري رغما عنه. لقد عملت اللجنة على تجريد الخديو من أملاكه، وإقصائه عن إدارة شؤون الحكومة بعد أن حكم مصر حكما مطلقا طوال أكثر من خمسة عشر عاما. وقام تحالف متأخر جدا بين الخديوي والرأي العام ضد «الوزارة الأجنبية». وتبرم الموظفون الوطنيون من وزارة تعلي كلمة الموظفين الأجانب على حساب أهل البلاد، وتغدق عليهم المكافآت في وقت تؤخر فيه رواتب الوطنيين وتحيل 2500 ضابط على الاستيداع. فانفجرت ثورة الضباط الوطنيين على وزارة نوبار باشا في 18 فبراير 1879 التي سقطت في اليوم التالي. وطلب إسماعيل أن يتولى رئاسة الوزارة الجديدة بنفسه، لكن بريطانيا وفرنسا عارضتا تلك الرغبة وقبلتا بأن يتولى ابنه توفيق رئاسة الوزارة... إلا أن المعارضة الوطنية طالبت بتأليف حكومة وطنية مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأجنبي، ومن الحكم الاستبدادي، وتقرير نظام دستوري يحقق أمانيها. فشكل الوزارة شريف باشا من أعضاء وطنيين عرف عنهم تدبير مشروع اللائحة الوطنية للإصلاح. وصدر قرار تأليفها في 8 أبريل 1879 وسط ابتهاج المصريين، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية. وسارعت بريطانيا وفرنسا إلى عزل إسماعيل في 26 يونيو 1879.

تجدر الإشارة إلى أنها المرة الأولى في تاريخ الأسرة الخديوية في مصر التي تعزل فيها السلطنة أحد أفراد هذه الأسرة تحت ضغط الدول الأوروبية. وعندما تأكدت فرنسا وبريطانيا أن السلطان على استعداد لعزل إسماعيل أشارتا عليه بالرحيل عن مصر بعد تولي ابنه توفيق. فلاقى طلبهما استجابة

لديه بعد أن تأكد من أن غالبية الدول الأوروبية مجمعة على عزله من جهة، ولأنه دفع أموالا طائلة للسلطنة في سبيل توريث ابنه عرش مصر من جهة أخرى. وقد ورده الفرمان السلطاني بتاريخ 26 يونيو 1879 وفيه دعوة صريحة إلى إسماعيل بالتخلي عن عرش مصر وإسناد منصب الخديو إلى توفيق. فسلم ابنه مقاليد الحكم على الفور، ثم غادر مصر بعد أربعة أيام، في 30 يونيو 1879، متوجها إلى منفاه في الدول الأوروبية، إلى أن توفي بالآستانة في الثاني من مارس 1895.

لقد تواطأت كل من السلطنة العثمانية وفرنسا وبريطانيا على خلع الخديو إسماعيل لأسباب مختلفة، إلا أن النتيجة جاءت لاحقا لصالح بريطانيا بالدرجة الأولى لأنها عرفت كيف تكبل الخديوي توفيق بأجهزتها العسكرية والاستخبارية، بعد أن كبلت مصر بالدين الخارجي وسلطة الرقابة البريطانية لضمان تسديده. وعندما تحركت القوى الوطنية الحية في الجيش المصري بقيادة أحمد عرابي للاحتجاج على سياسة الخديوي والقوى الخارجية الداعمة له، تحرك الجيش البريطاني لضرب ثورة عرابي وتفردت بريطانيا باحتلال مصر عام 1882[23].

بعض الملاحظات الختامية

ليس من شك في أن حركة التحديث التي بدأها محمد علي في مصر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر قد استمرت بشكل آخر في النصف الثاني منه، بعد أن تبنى خلفاؤه خيارات خطرة جرت مصر إلى حركة تغريب واضحة نظرا لكثافة الاقتباس السهل عن النماذج الأوروبية. وقد ساهم في تسريع عملية التغريب هذه موقع مصر الجغرافي القريب من مراكز التحديث الغربية من جهة، وسياسة كل من الخديو سعيد والخديو إسماعيل في فتح أبواب مصر على مصراعيها أمام الأجانب. فمصر بلاد غنية جدا وذات مساحة جغرافية كبيرة، إلا أنها كانت قليلة السكان طوال القرن التاسع عشر. فعدد السكان فيها لم يكن يزيد على ثلاثة ملايين نسمة في أواخر القرن الثامن عشر... ثم ارتفع إلى قرابة 4,5 ملايين العام 1845، وتحديدا 4,476,440 نسمة في أواخر عهد محمد علي. ودل إحصاء 3 مايو 1882، على أن تعداد سكان مصر قد ارتفع إلى 6,806,381 نسمة أي

بزيادة فاقت الضعف في الفترة ما بين بداية حكم محمد علي وبداية فرض الاحتلال البريطاني على مصر. مع ذلك، بقي عدد السكان ضئيلا جدا نظرا لاتساع مساحة مصر وانفتاحها على بلاد السودان الشديدة الاتساع، وفيها أيضا نسبة قليلة من السكان.

لقد شكلت مصر، ومعها وادي النيل كله، مركز جذب لكثير من التجمعات السكانية المجاورة، من عربية وأوروبية. فوفدت إليها جالية كبيرة من الشوام بسبب الصدامات الدموية ذات الوجه الطائفي الواضح، والتي تكررت لأكثر من عقدين من الزمن بعد رحيل محمد علي مهزوما عنها العام 1840. كما وفدت إليها جالية مغربية وجاليات أخرى، يونانية، وإيطالية، وفرنسية، وبريطانية، وأرمينية، بالإضافة إلى تنقلات السكان الطبيعية المستمرة منذ القدم في وادي النيل.

أحدثت إصلاحات محمد علي تبدلات بنيوية في المجتمع المصري، وباتت فرص العمل والاستثمار في مصر واسعة، واستقطبت الكثير من المقاولين وأصحاب الخبرة ورؤوس الأموال من الأجانب، الذين وفدوا إلى مصر بدافع الاستغلال وجني الأرباح. «ذلك أن مصر في تلك المرحلة لم تكن قادرة على الاستغناء عن الأجانب. فالمجتمع المصري آنذاك لم يكن فيه مقاولون ومهندسون ومستثمرون لديهم القدرة على إنجاز ثورة اقتصادية. وكان الأوروبيون وحدهم يملكون رأس المال والمهارة الضرورية لتطبيق التكنيك الغربي. وكانوا يعرفون جيدا أن مصر بحاجة ماسة لهم فاستغلوها إلى أقصى حد»[24]. وساعد في استغلال الأجانب لمصر أن الأسرة الخديوية الحاكمة باتت كبيرة العدد بما تضم من الأمراء والأميرات، وصار أفراد هذه الأسرة وحاشيتها يشكلون طبقة متميزة عن المصريين، يعيش معظم أفرادها في قصور وفيلات فخمة بنيت بأموال الشعب المصري، واقتنوا أملاكا واسعة، وجمعوا ثروات ضخمة. ولم يبذل أفراد هذه الطبقة جهدا يذكر للاندماج في المجتمع المصري، ولم يتولد لديهم شعور الاعتزاز بالانتساب إلى تاريخ مصر العظيم، وتراثها الحضاري. ونادرا ما تعلم أفراد هذه الأسرة اللغة والآداب العربية، أو تخاطبوا بها فيما بينهم. فاستمرت اللغة العثمانية لغة التخاطب اليومي داخل قصور الحكام، بالإضافة إلى العناية بدراسة اللغة الفرنسية بشكل خاص لأنهم فضلوها على العربية

وعلى غيرها من اللغات الأوروبية.

كان رد الفعل الشعبي واضحا ضد أفراد هذه الأسرة، إذ اعتبرهم غرباء عنه، ويميلون إلى الارتباط التبعي بأوروبا وتقليدها في كل شيء. وتأكد لدى المصريين هذا الشعور بغربة حكامهم عنهم عندما جاهر إسماعيل وتباهى بالعمل على جعل مصر «قطعة من أوروبا» بعد اقتلاعها من جذورها الأفريقية. يضاف إلى ذلك، أن العلاقة بين أفراد الأسرة الخديوية بعد وفاة مؤسسها قد سادها جو من التناحر والصراع المدمر، الذي كلف الشعب المصري أموالا طائلة ذهبت إلى خزانة السلطنة العثمانية، وبيوت المال الأوروبية. ونتيجة لفساد الطبقة الحاكمة فسد الجهاز الإداري بكامله إذ اتخذ غالبية الموظفين من الوظيفة وسيلة للاستغلال والإثراء غير المشروع. فانتشرت الرشوة على نطاق واسع، وأهملت مصلحة البلاد العليا إهمالا تاما. وتم استنزاف الطبقات الشعبية والمنتجة بشكل غير إنساني، خاصة طبقة الفلاحين التي كانت تشكل غالبية السكان، والتي كان أفرادها يضربون بالكرباج لإجبارهم على دفع الضرائب المضاعفة، والتي كانت تجبى عدة مرات أحيانا في العام الواحد. أما طبقة الأعيان، فكانت شبه ميسورة لأنها شكلت حلقة الوصل إذ أوكلت إليها الطبقة المسيطرة مهمة جباية الضرائب من جهة، ومنع الطبقات الشعبية من تنظيم نفسها للدفاع عن مصالحها الحيوية من جهة أخرى. واستمر الأعيان على امتداد الأرياف المصرية يمارسون دورهم التقليدي كطبقة استغلالية طفيلية تعيش على حساب الفلاحين لكنها لا تنجو بعض الأحيان من نقمة الطبقة الحاكمة حين تشتد حاجتها إلى المال لتغطية نفقات البذخ والترف. وبما أن مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر باتت مركز جذب لمختلف أشكال المهاجرين، من فقراء وأغنياء، ومن مثقفين وأميين على حد سواء، فقد تجمع المهاجرون الجدد، في غالب الأحيان، ضمن أحياء خاصة بهم على شكل جاليات كانت تعرف باسم المناطق التي وفدوا منها: كالشوام، والمغاربة، والإيطاليين وغيرهم. وكانت بعض الأحياء السكنية حكرا على جالية بعينها، أو تجمعا من جاليات مختلفة نادرا ما تدامجت مع أبناء مصر. ويلاحظ في هذا المجال أن الفئات الغنية والميسورة من أبناء الجاليات العربية كانت تتشبه بنمط حياة الجاليات الأوروبية في مصر، وتقلدها في المسكن، والمأكل،

والملبس، ونمط التعليم، والحياة الاجتماعية.

وفي عصر إسماعيل أيضا بدأت شرائح جديدة تتبلور داخل المجتمع المصري وتتميز عنه بكثرة الاقتباس عن المجتمعات الأوروبية في مختلف المجالات. وكان لانتشار التعليم الأوروبي في مصر عبر مدارس أجنبية خاصة، الأثر البارز في هذا المجال، وانتشرت اللغات الأوروبية لتصبح لغة الصالونات أو شرائح من الأرستقراطية المحلية. فهجر أبناء هذه الفئات عاداتهم وملابسهم الشرقية، كالجبة والعمامة، وارتدوا الطربوش والبدلات الإفرنجية، وحلت الأزياء الأوروبية محل الأزياء المحلية باستثناء الطربوش، الذي كان سائدا لدى الأرستقراطية العثمانية، وتمسكت به الأرستقراطية المصرية في محاولة يتيمة للتمايز عن الغرب، والتقرب من العثمانيين. وانتشرت كذلك أفكار جديدة تدعو لتحرير المرأة، وتعليم الفتيات، وحق الفتاة في اختيار الزوج، والتقليل من تعدد الزوجات حرصا على تماسك العائلة وغيرها. ونشطت النهضة النسائية في عهد إسماعيل، وبدأت المرأة تشارك الرجل في العلم والعمل الاجتماعي، وفي النهضة الأدبية والثقافية. وأقيمت النوادي ذات النشاطات الاجتماعية والرياضية والثقافية. على النمط الأوروبي الخالص. ومازالت ذاكرة الشعب المصري تحتضن الكثير من الانطباعات السلبية حول تصرف الكثير من الشوام بنظرة استعلائية ضد المواطن المصري، أو يتصرفون تصرف «الخواجات»، وهو اللقب الذي كان يطلق على الأجانب. فبدل أن يلعبوا دور صلة الوصل ما بين أوروبا ومصر في نقل الاتجاهات الفكرية والثقافية الحديثة وذات الوجه الإنساني والحضاري في الثقافات الغربية، عمقوا ارتباطهم في تلك المرحلة بشكل خاص مع الجاليات الأوروبية، ولم يسعوا إلى التفاعل الإيجابي مع طبقات وشرائح المجتمع المصري. بالمقابل، فإن أعدادا متزايدة من أبناء الشرائح الوسطى والفقيرة في الجاليات العربية، وبنسبة أقل في الجاليات الأوروبية، تفاعلت مع الشعب المصري وشكلت نواة لحركة اندماج مبكر فيه لاتزال آثارها تدل عليها حتى الآن بعد أن تمصرت هذه الفئات وتخلت نهائيا عن جنسياتها القديمة.

من ناحية أخرى، تكاد تجمع المصادر التاريخية على القول إن محمد علي كان يتمتع بشخصية قوية مكنته من فرض نظام صارم على الأجانب

لصالح الخزانة المصرية، التي كانت تحت تصرفه بالكامل. غير أن خلفاءه من بعده لم يتمتعوا بالاحترام الذي حظي به مؤسس الأسرة الخديوية في مصر، وكانت تنقصهم الخبرة والقوة لفرض احترامهم على الأجانب. فسهل ضعف هؤلاء في إسقاط مصر فريسة للأطماع الأوروبية بعد فتح الباب على مصراعيه أمام النفوذ الأجنبي، وبشكل خاص مع الخديو إسماعيل. فقد حكم إسماعيل مصر حكما مطلقا تولاه بنفسه، وكانت كل صغيرة أو كبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته. وكان معجبا بشخصية لويس الرابع عشر وتشبه بقوله: «أنا الدولة». ولم يكن الوزراء في عهده سوى موظفين لنظارات الدولة أو «الدواوين». ولم تكن لديهم القدرة على رفض أوامر الخديو التي لا تقبل الرد. ولم يكن للوزراء مجلس خاص بهم، بل كان الخديو يجمعهم في ديوانه، أو مجلسه «الخصوصي»، إلى جانب عدد من الباشوات المخلصين إليه. ولم يظهر «مجلس النظار» الذي كان بمثابة مجلس للوزراء إلا في أواخر عهده، بموجب الأمر العالي الذي أصدره إسماعيل في 28 أغسطس 1878. أما مجلس شورى النواب فكان ضعيف الصلاحيات، ولم يتبلور دوره الوطني المحدود إلا قبيل عزل إسماعيل بسنوات قليلة.

لم يميز الخديو بين ميزانية الدولة وممتلكاته الخاصة، بل كان يعتبرهما ملكا خاصا له، وكانت أموال الدولة رهن إشارته يتصرف بها كما يشاء دون حسيب أو رقيب. وكثيرا ما كانت تغفل إيرادات مهمة ولا تذكر في أرقام الموازنة العامة، لأنها تعتبر من أسرار الدولة التي لا يطلع عليها سوى ناظر المالية والخديو. ولم تكن للمجلس الخصوصي أو مجلس الوزراء ولا لمجلس شورى النواب صلاحية الاطلاع على أرقام الموازنة الحقيقية، ولا على طرق إنفاقها بل كانت إرادة الخديو هي القانون. وكانت أوامره، حتى الشفهية، نافذة على الفور. ورغم القرارات أو القوانين الواضحة، فإن الضرائب لم تكن تجبى على أسس واضحة وموحدة من الأهالي، وتتم الجباية تبعا لأهواء موظفي الحكومة والمتنفذين واحتياجاتهم المستمرة إلى جمع المال. ولم تكن هناك رقابة فعلية على كيفية توزيع الضرائب أو طرق جبايتها. وغالبا ما تدفع القوى المنتجة الضرائب مضاعفة بسبب فساد الجهاز المالي وكثرة مستغلي النفوذ، بدءا بالخديو وصولا إلى العمدة. فقوانين الضرائب نفسها يتم تفسيرها تبعا لمصلحة الدولة، وتجبى الضرائب مقدما أحيانا

وبنسبة أكثر بكثير من القيمة المطلوبة، ولا تعطى إيصالات رسمية بالمبالغ المدفوعة، ويتسابق الجباة والمأمورون على جمع الضرائب دون أن يصل قسم كبير منها إلى خزانة الدولة. فزادت الضرائب في عهد إسماعيل زيادة مضطردة، خاصة بعد تورطه في سياسة القروض من الخارج، ولم يجد موردا ثابتا لسداد فوائد الدين سوى زيادة الضرائب. فابتدعت الحكومة أنواعا جديدة منها، كضريبة السدس، وضريبة الري والإعانة، وضريبة المقابلة، وضريبة الترعة الإبراهيمية، وضريبة المباني، وضريبة معاصر الزيت، وضرائب على الدجاج والدواب والمواشي، وضريبة العربات، وضريبة الويركو على الأشخاص، وضرائب على الحرف والصناعات، وضريبة القبان، وضريبة الدلالة، وضريبة على المصاغ، وضريبة الصوف، وضريبة الدخولية، وضريبة الملح، ورسم القيدية على المعاملات الرسمية، وغيرها الكثير.

وظهرت عواقب هذه الضرائب في سنوات العسر، خاصة بعد قيام لجنة الرقابة الأجنبية. ولم يكن من خيار أمام الأهالي سوى الضرب بالكرباج لإكراههم على دفع الضرائب، أو الاستدانة من المرابين بفوائد فاحشة حتى تتفاقم ديونهم، وتنزع أملاكهم التي يذهب معظمها إلى إسماعيل وحاشيته، أو لأبناء الجاليات الأجنبية.

في الوقت عينه، كان معظم الأجانب يتحايلون على دفع الضرائب بسبب حماية القناصل لهم، ويتعاطون بتجارة الربا، فازدادت ثرواتهم بسرعة وتملكوا مساحات كبيرة من أراضي مصر على حساب إفقار شعبها. وجاءت حفلة تدشين قناة السويس في عهد الخديو إسماعيل وما رافقها من بذخ وترف ودعاية إعلامية على المستوى الدولي لتسلط الأضواء على خيرات مصر، ودورها المستقبلي على المستويين الإقليمي والدولي. تكفي الإشارة إلى ولادة مدن جديدة على ضفتي القناة استقطبت أعدادا متزايدة من السكان، الأجانب منهم بشكل خاص، خلال عقود قليلة فقط.

نخلص إلى القول إن عهد إسماعيل تميز بسمات عدة أبرزها: الإكثار من المشاريع العمرانية غير المنتجة، اعتماد التشريع أو المحاكم المختلطة التي حمت تغلغل الأجانب في مصر والسيطرة على المرافق المصرية المنتجة، اعتماد سياسة القروض بفوائد فاحشة، والتي ساهمت في تكبيل مصر حكومة وشعبا، بيع أسهم قناة السويس لبريطانيا التي ازداد نفوذها كثيرا

في مصر على حساب تقلص النفوذ الفرنسي فيها، فرض الرقابة الأوروبية على الموازنة المالية، والإدارة السياسية في مصر، وغيرها. وقد استفادت الدول الأوروبية كثيرا من تغريب حركة التحديث في كل من مصر ومركز السلطنة العثمانية، فعملت على توجيه بعضها ضد البعض الآخر في صراع دموي مدمر. لكن تطور الأحداث كان يؤكد على حتمية الصدام بين الحركة الوطنية المصرية المناهضة للتدخل الأجنبي والمدعومة من الجيش المصري، وبين الخديو توفيق الذي تولى عن أبيه إسماعيل إدارة دولة مصرية مفلسة بدعم مباشر من الجيش البريطاني.

وفي الوقت الذي أحكمت فيه كل من بريطانيا وفرنسا قبضتها تباعا على عدد من الولايات العثمانية السابقة في القرن التاسع عشر، كالجزائر، واليمن، ومصر، ثم السودان، والمغرب الأقصى، وتونس، وممهدة الطريق لولادة المشروع الصهيوني في فلسطين، عملت على توجيه النقمة الشعبية في بلاد الشام ضد السيطرة العثمانية في بلاد الشام، والظهور بمظهر الدعاة لاستقلال هذه المنطقة وتحرير سكانها من العثمانيين. فشهدت الساحة المصرية حركة سياسية عربية نشطة، وصحافة عصرية ذات توجهات وطنية وقومية. فساندت الحركات التحررية، والقومية، وقوى التحديث العربية فيما تبقى من ولايات السلطنة، للوقوف ضد الحكم العثماني رافعين راية الانفصال، أو الاستقلال، أو المشاركة في حكم السلطنة مناصفة بين الأتراك والقوميات الأخرى. وهذا ما رفضه الأتراك بقوة، وردوا عليه بحركة تتريك قومية شوفينية قبيل الحرب العالمية الأولى، والتي عبرت بدورها عن قصور بنيوي في الفكر السياسي العثماني، وعن حركة تحديث عثمانية مشوهة، لم تكن في مركز السلطنة أقل تغريبا عنها في مراكز الولايات العربية التابعة لها.

5 إصلاحات الإمبراطور مايجي (١٨٦٨ـ ١٩١٢)

معوقات داخلية في بداية عملية الإصلاح (1868-1869)

تعتبر سنوات 1853-1867 الأكثر خطورة في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر. فقد شهدت إنذار بيري Perry المرسل إلى اليابانيين بتاريخ 14 يوليو 1853 والرامي إلى فتح الموانيء اليابانية أمام الملاحة الدولية، سلما أو بالقوة. وتم لاحقا توقيع اتفاقيات مذلة ومجحفة بحق اليابانيين بدأت بإجبار اليابان على توقيع اتفاقية كاناجوا Kanagawa للصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 31 مارس 1854، والمعروفة باسم Treaty of Peace and Amity between the United States and Japan والتي قادت إلى توقيع اتفاقيات مشابهة مع دول أوروبية عدة خلال سنوات (1854-1858). وكانت أخطر نقاط تلك الاتفاقيات البند الذي ينص على رفض الأجانب للمثول أمام المحاكم اليابانية وإصرارهم على أن تتم محاكمتهم أمام قناصل دولهم، وبالاستناد فقط إلى قوانين الدول التي ينتمون إليها. وقد اعتبر اليابانيون هذا البند انتقاصا لسيادتهم لأنه يساوي بين اليابان

والصين والدول الأخرى التي خضعت للاحتلال الأجنبي، ويتعامل معها كما لو كانت خاضعة فعلا للاحتلال. جاء رد الفعل الرسمي والشعبي عنيفا إذ بدأ بمقتل الشوغون إيي ناؤسوكي Ii Naosuke العام 1860، وانتهى بزوال حكم أسرة توكوغاوا لصالح صعود الحكم الإمبراطوري. فبرزت قيادة يابانية جديدة، حظيت بالثقة الشعبية للقيام بما هو ضروري لحماية اليابان من المخاطر الداخلية والخارجية المحدقة بها. وقد تحقق ذلك الالتفاف من خلال تبني القيادة والشعب لشعار بات معروفا جدا في تاريخ اليابان، وهو سونو جوي Sonno Joi أو: «المجد للإمبراطور، وليطرد البرابرة Revere the Emperor, expel the Barbarians وقد علل استقالته بالقول إن الضغوط الأجنبية تتزايد على اليابان. وما لم تتشكل حكومة مركزية تعيد توحيد جميع المقاطعات التي أصبحت مفككة فإن اليابان ستواجه مخاطر كبيرة على جميع الصعد. وأن البلاط الإمبراطوري هو الوحيد المؤهل لعملية التجديد. لذا فالقرارات التي تصدر عنه يجب أن تنفذ بالكامل، وعلى الشعب الالتفاف حول الإمبراطور للحفاظ على سيادة اليابان وقدسية أراضيها، وموقعها المميز بين الأمم.

هكذا تولى الإمبراطور الفتى موتسوهيتو Mutsuhito (1852-1912) الحكم في الأيام الأخيرة من العام 1867 وتلقب باسم الإمبراطور مايجي Meiji أي المصلح أو صاحب السلطة العادل، وذلك في يناير 1868،وبدأ التقويم الياباني بالتدوين على أساس أن هذا العام هو العام الأول للحكم الجديد، وبات كل إمبراطور من بعده يتخذ لقبا يعرف به، ومازالت هذه الطريقة في التقويم معتمدة حتى الآن. ولما كان الإمبراطور الجديد لايزال فتى صغير السن فإن قادة الإصلاح كانوا من كبار الساموراي الذين جاءوا من مقاطعات تشوشو Choshu وساتسوما Satsuma ، وتوسا Tosa. وقد شكلوا نخبة متميزة من كبار قادة الرأي الذين عارضو تدابير الباكوفو أو حكومة الشوغون السابقة التي منحت الاتفاقيات المجحفة بحق اليابان. وكان بعضهم من كبار القادة الذين وقفوا إلى جانب الإصلاحات العسكرية، والإدارية، والمالية التي قام بها شوغون سابق وعرفت بإصلاحات تامبو (1830-1844) Tempo Era[1].

ليس من شك في أن بدايات الإصلاحات كانت بأمر من الإمبراطور الفتى إلا أنها من صنع كبار قادة الساموراي المؤيدين له. فقد تولى سايغو

تاكاموري Saigo Takamori، من عائلة مشهورة للساموراي في ساتسوما، حماية القصر الإمبراطوري بما جمع حوله من القوى العسكرية، في حين بدأ الساموراي ايواكورا توموري I wakura Tomori إصدار القرارات الأولى للإصلاحات فور استقالة الشوغون الأخير - يوشينوبو - من منصبه.

جوبهت قرارات الإصلاح بردود فعل قوية عرفت باسم «حرب الإصلاحات War of Restoration» التي بدأت في مطلع كانون الثاني 1868، في ضواحي العاصمة التاريخية كيوتو، ولم تتوقف إلا باستسلام آخر قوة موالية لحكم توكوغاوا في هوكايدو في يونيو 1869. وتراوح حجم القوى المعارضة ما بين ستة وعشرة آلاف مقاتل وانتهت حرب الاصلاحات بهروب زعيم المتمردين كيئيكي Keiki من أوساكا واختبائه مؤقتا على سفينة أمريكية في أواخر كانون الثاني 1868. وبعد ظهوره العلني في إدو ودعوته للعصيان ضد الإمبراطور، توجهت قوى عسكرية كبيرة لمحاصرة المدينة، فاختبأ كيئيكي في أحد الأديرة داعيا أعوانه إلى تسليم المدينة للقوى الإمبراطورية. وسرعان ما أعلن الإمبراطور العفو العام عن المتمردين، وأبدل كيئيكي بابنه إييساتو Iyesato في 31 مايو 1868 لإدارة مقاطعاتي سوروغا Suruga وتوتومي Totomi بعيدا عن حكمه الوراثي في مقاطعة كانتو. لكن فلول القوى المناصرة لأسرة توكوغاوا التي تشير إليها الوثائق بجماعة شوغيتائي Shogitai لم تستسلم بل تجمعت حول رجل دين يدعي يوشيهيسا Yoshihisa وبلغ عددها 25 زعيما عشيرة انتقلت إلى الشمال وعملت بقيادة أيزو Aizu معلنة ولادة جمهورية يزو Yezo في هوكايدو. وقامت الفرق العسكرية الإمبراطورية بمطاردتهم دون أن تلجأ إلى العنف الدموي لقمع تمردهم بسبب استخدامهم لأسلحة بدائية في مواجهة سبع قطع بحرية يابانية مزودة بأحدث الأسلحة. وعمد الإمبراطور إلى إعلان العفو العام عنهم، وقدم مكافأة مالية للمتعاونين مع السلطة بهدف احتواء حركتهم التي استمرت حتى أواخر مايو 1869.

عرفت القوى الحكومية المؤيدة لحكم الإمبراطور مايجي باسم باكو هان Baku-Han. وفور انتصار هذه القوى على خصومها عمد الإمبراطور إلى إقامة التوازن بين المقاطعات الشرقية والغربية. فأبقى على كيوتو عاصمة غربية أو ما يعرف باليابانية سائيكيو Saikyo، واعتمد عاصمة الشوغون إدو Edo بعد أن أطلق عليها اسم طوكيو Tokyo أو العاصمة الشرقية والتي

انتقل إليها نهائيا منذ 9 مايو 1869. وقسمت اليابان إلى 72 محافظة أو مقاطعة إدارية جديدة تتبع جميعها سلطة مركزية واحدة. ولم يعد الإمبراطور شبحا مخفيا يسكن في القصر، لا يخرج منه ولا يراه أحد من الناس. بل بادر الإمبراطور الجديد إلى الظهور العلني في حفلات استقبال استمرت من 23 - 25 مارس 1868، قابل خلالها ممثلي الدول الأجنبية ووفودا شعبية يابانية جاءت لتهنئته بالحكم واعتبرت تلك الحفلات بادرة جديدة في تاريخ الأسرة الإمبراطورية اليابانية[2].

تميزت مرحلة مايجي بأحداث تاريخية مهمة أبرزها: إعلان مبادئ الإصلاح الخمسة في 14 مارس 1868، وهو ما عرف بوثيقة «أوات» Imperial OATH on the five principles، والتي نصت على مايلي:

1- كل القرارات أو التدابير يجب أن تتخذ بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة العامة.

2- من حيث المبدأ، لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان، بل الجميع واحد مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية.

3- من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة بهدف حماية حقوق كل الطبقات والمصلحة القومية العليا معا.

4- يجب التخلي عن التقاليد الشكلية القديمة والعمل على أن تظهرمساواة طبيعية بين الجميع دون تمييز.

5- البحث لاكتساب الثقافة والتعليم العصري في أي مكان في العالم واستخدامهما في بناء ركائز الإمبراطورية اليابانية[3].

ثم صدر وعد بتأسيس الدستور الياباني في 17 يونيو 1868، وإرادة إمبراطورية بإلغاء الانقسام العائلي القديم في 29 أغسطس1871 Imperial Rescript on the Abolition of the Clan، وإقرار نظام جديد للتعليم في 5 سبتمبر 1872، والبدء بالإصلاح الزراعي بموجب قرار بإصلاح النظام الضرائبي في 28 يوليو 1873، والإرادة الإمبراطورية بتأسيس مجلس للشيوخ والمجلس الأعلى في 14 أبريل 1875، وإصدار قانون الصحافة في 28 يونيو 1875، وإصلاح ضريبة الأراضي في 4 يناير 1877، وقرار بتنظيم الاجتماعات العامة والجمعيات في 5 أبريل 1880، والإرادة الإمبراطورية بالعمل على تأسيس البرلمان الياباني في 12 أكتوبر 1881، والترخيص للحزب الليبرالي

في 10 مارس 1882، ونشر نظام مجلس الحكماء في 7 يوليو 1884 The Peerage Act، وإنشاء مجلس الوزراء في 28 أبريل 1888، وإعلان دستور الإمبراطورية اليابانية، وقانون المجلس الإمبراطوري، وقانون الانتخاب للمجلس النيابي في 11 فبراير 1889، وقانون تنظيم مالية الدولة في 12 فبراير 1889، ووثيقة التعليم في 30 اكتوبر 1890، والاتفاقية الجديدة للتجارة والملاحة بين اليابان وبريطانيا في 19 يوليو 1894، وغيرها(4).

موجبات الرد على التحدي الغربي والاستمرار بالإصلاح

ليس من شك في أن وصول مايجي إلى السلطة وقيامه بهذه المروحة الواسعة جدا والناجحة من التحديث، ودرء المخاطر الغربية التي كانت محدقة باليابان، وتحويل هذا البلد إلى دولة عصرية قوية وذات أحلام إمبريالية توسعية في محيطها الإقليمي، جعلت الباحثين يتبنون أفكارا متباينة حول مرحلة مايجي وتوصيفها تارة بالثورة، وطورا بالانقلاب العسكري. لكن الجميع متفقون على أن الإصلاح كان ضرورة حتمية لابد منها، وأن معركة حادة ستنشب داخل قوى الصراع في اليابان فور البدء بقرارات الإصلاح ، وخاصة بعد ظهور المؤثرات الغربية في تلك القرارات الإصلاحية(5).

كانت قوى الإصلاح الأساسية من قادة الساموراي، وبشكل خاص من الفئات أو الشرائح الوسطى والدنيا من ساكني المدن، ومنهم من كان يقوم بأعمال التجارة، والصناعة، والتعليم والثقافة، والإدارة. ويرى بعض الباحثين أن 90٪ من اليابانيين قد التفوا وراء الإصلاحات التي تدعو إلى مبادئ قومية أو وطنية عامة دون تحديد دقيق لمدلول تلك المبادئ(6). وخلال سنوات حكمه الطويلة، وضع الإمبراطور مايجي وفريق عمله الذي تجاوز الأربعمائة شخصية من ذوي الاتجاهات العامة والاهتمامات المتنوعة، برنامجا طموحا لتحديث اليابان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك بسبب إيمانها العميق بضرورة القيام بالإصلاح الذي بدأ في سنوات (1830-1844) وعرف بإصلاحات تامبو Tempo Reforms؛ ثم توقف لأسباب متنوعة. وذلك يؤكد على وجود رغبة قوية لدى قادة الساموراي، وطبقة التجار والصناعيين، بإصلاح الأنظمة اليابانية القديمة والتي باتت تعيق تطور المجتمع الياباني

بشكل واضح. فالرغبة في الإصلاح كانت موجودة وقوية منذ عقود عدة قبل ظهور الكومودور بيري عند سواحل اليابان[7].

يضاف إلى ذلك أن نموذج احتلال بريطانيا للصين وإذلال شعبها منذ العام 1839، ثم ظهور جيشها القوي إلى جانب الجيش الفرنسي في تنافس حاد على احتلال دول المنطقة في عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وأخيرا الخطر الداهم مع إنذار بيري العام 1863 أو ما يعرف بإنذار بيري وسفنه السوداء The American Black Ships أخافت اليابانيين بشدة ودفعتهم إلى الإسراع بعملية الإصلاح حتى لا تسقط اليابان تحت السيطرة الأجنبية[8].

وهناك دراسات علمية تؤكد أن مهندسي الإصلاح في عهد مايجي قد بنوا خرائطهم على أساس مواد البناء المتوافرة بكثرة منذ مرحلة توكوغاوا[9].

مما يؤكد أن موجبات الإصلاح لا تفسر إلا بسعي القادة اليابانيين إلى اعتماد التكنولوجيا الغربية لبناء دولة مركزية يابانية قوية على أساس التقاليد الموروثة في النظام السياسي الياباني من جهة، والتراكم الاقتصادي المهم الذي خلفته مرحلة العزلة الطويلة من جهة أخرى. وتمت صياغة الهدف الرئيسي للإصلاح باليابانية: فوكوكو كيوهيئي Fukoku Kyohei أو ما يعرف تاريخيا بشعار: «بلد غني وجيش قوي Arich country and strong military»، أو «جيش قوي ليابان غنية». وقد وضع هذا الشعار موضع التطبيق العملي بعد أن تم تجيير غالبية الموارد الاقتصادية اليابانية لبناء جيش قوي في فترة زمنية قصيرة بهدف حماية اليابان من أي اعتداء خارجي. وساعد في نشر الدعوة إلى الإصلاح وجود بيروقراطية قوية نجحت في إدارة التراكم الاقتصادي والمالي إبان مرحلة العزلة الطوعية. وكان الجهاز العسكري قويا ومتماسكا، ولديه خبرة عسكرية وإدارية واسعة. ولم تكن اليابان بمنأى تام عن الأفكار الإصلاحية التي كانت سائدة في أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

بات الإصلاح حاجة موضوعية بسبب الخوف من التدخل الغربي المباشر في اليابان، واحتلال أراضيها كما جرى في البلدان المجاورة لها. ولعبت الضغوط الخارجية الدور الأساسي في إصدار الإصلاحات وسرعة تطبيقها. فاستفاد المصلحون اليابانيون من ظروف الحرب الأهلية الأمريكية في تلك

المرحلة وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بشؤونها الداخلية لتسريع قرارات الإصلاح وتصليب الجبهة الداخلية وراء الإمبراطور. وكان لابد من الحسم العسكري السريع مع الانقسامات الداخلية والانتفاضات الفلاحية التي كانت مستمرة في السنوات الأخيرة من حكم توكوغاوا وباتت تهدد وحدة اليابان بعد عزلة الشوغون وحكومته الناجمة عن خضوعه للضغوط الأجنبية وتوقيعه اتفاقيات ليست لمصلحة اليابان. فكان على قوى الإصلاح أن تأخذ زمام المبادرة بسرعة لوقف حركة التجزئة الداخلية التي ترافقها حروب أهلية لا تستفيد منها سوى الدول الأجنبية. وجاءت استقالة الشوغون الأخير في أواخر 1867 لتعبر عن قمة الوعي الوطني لدى القيادة السياسية اليابانية من حيث تغليب مصلحة اليابان العليا على المصلحة الشخصية.

كان قادة الإصلاح الجدد، في معظمهم، من رجال الحكم والإدارة ورجال المال والأعمال في مرحلة توكوغاوا من جهة، ومن صغار الساموراي وطبقة الرونين العسكرية التي كانت تعادي بشدة حكومة الباكوفو من جهة أخرى. وتحمست الفئة الثانية للإصلاحات الجديدة لأسباب ذاتية وموضوعية معا. إلا أن الإمبراطور عرف كيف يقيم التوازن بين حماس الفئتين وتوظيفهما معا لخدمة مشروعه الإصلاحي الرامي إلى تحويل اليابان إلى دولة عصرية قوية، عسكريا واقتصاديا. أبرز قائدة الإصلاح الذين بلغ عددهم 43 شخصية في عهد مايجي: ايواكورا توموميIwakura Tomomi ، وهو من جيل المسنين الذي استمر بالعمل حتى وفاته العام 1883، وكيدو كوئين Kido Koin، وأوكوبو توشيميشي Okubo Toshimichi، وسائيغو تاكاموري Saigo Takamori وهم من جيل الشباب. وكان لتوجيهات المستشارين الدور الحاسم في توجيه حركة الإصلاحات تبعا لما كانوا يرونه مصلحة اليابان العليا. لذا وصفت إصلاحات مايجي بأنها إعادة للمركزية اليابانية بقيادة الإمبراطور بدل الشوغون[10].

منذ العام الأول للبدء بعملية الإصلاح بات واضحا أن اليابان تتخذ الوجهة الغربية في هذا المجال حيث برزت الدعوة للفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية، والتنفيذية والقضائية، منذ العام 1868. ونشطت معها دعوات أخرى لإجراء انتخابات شعبية على النمط الغربي. وفي 16 يونيو 1869 صدرت إرادة إمبراطورية بضرورة مشاركة كل القوى اليابانية في بناء دولة مركزية واحدة والتخلي عن جميع التنظيمات التقليدية القديمة باستثناء

منصب الإمبراطور من حيث هو رمز لوحدة الأمة اليابانية، وأب لجميع اليابانيين، وسليل للآلهة التي تحرس اليابان منذ القدم. وكانت إرادة الإمبراطور هذه في منتهى الحنكة السياسية حيث طالب الجميع بالتنازل عن امتيازاتهم السابقة في حين ضاعف كثيرا من امتيازاته وسلطته كإمبراطور مطلق الصلاحيات وله حق الطاعة على جميع اليابانيين دون استثناء، وقراره لا يناقش ولا يرد بل ينفذ على الفور. وعلى قاعدة تلك الصلاحيات المطلقة بدأت تصدر تباعا الإصلاحات التحديثية في جميع المجالات: الإصلاح الزراعي، إصلاح سجلات العائلات القديمة وإبدالها بتسميات جديدة، إقرار حق المزارعين في التخلي عن العمل الزراعي والالتحاق بأعمال أخرى، إلغاء نظام الضرائب الزراعية القديم وإبداله بنظام جديد في يوليو 1875، وغيرها.

كانت جميع قرارات الإصلاح تنص على أن اليابان ذات خصوصية فريدة في التاريخ لأنها تضم شعبا متجانسا يقيم على أرض مقدسة يرعاها الآلهة، وأن الإمبراطور هو سليل الآلهة وأب لجميع اليابانيين الذين يشكلون عائلة واحدة، ولها دولة واحدة تعتبر جميع اليابانيين أبناء لها متساوين في الحقوق والواجبات دون الأخذ في الاعتبار أي انقسام طبقي أو لغوي أو ديني أو عرقي. فالجميع عائلة واحدة، في دولة مركزية واحدة، ولها أب واحد هو الإمبراطور[11].

ساهمت تلك التدابير في إنهاء الامتيازات الاجتماعية القديمة في اليابان وانخراط طبقة الساموراي التي كان يزيد عدد أفرادها على 5٪ من سكان اليابان في بنية اجتماعية جديدة على قاعدة المساواة والمجتمع المتجانس. وأدرك أصحاب الامتيازات القديمة من الساموراي والدا يميو أن الاحتفاظ بها سيقود إلى حرب أهلية طويلة الأمد، وأن الإمبراطور سيستخدم الجيش العصري لضرب كل تمرد بسرعة وبقسوة بالغة. وأعلن صغار الساموراي والرونين، وهم الغالبية العددية لأفراد هذه الطبقة، موافقتهم على إلغاء تلك الامتيازات التي كانوا محرومين منها أصلا منذ عقود طويلة، وقد انخرطوا في مختلف النشاطات الاقتصادية والثقافية إلى جانب القوى اليابانية المنتجة. يضاف إلى ذلك أن هذه القوى الجديدة وجدت في الدولة اليابانية العصرية متسعا لتحقيق أحلامها في بناء مواقع

اجتماعية جديدة عبر المشاركة في إدارة مؤسسات الدولة، والشركات الخاصة، والجيش الياباني العصري[12].

نخلص إلى القول إن معركة التحديث كانت تحمل في طياتها تبدلات اجتماعية كبيرة نتيجة تحول اليابان إلى بلد غني وله جيش عصري قادر على إنزال هزائم سريعة بالجيوش التقليدية في البلدان المجاورة. وكان قادة الإصلاح في البداية يبشرون الشعب الياباني بمبادئ السلام والأمن والاستقرار في بلدان جنوب شرق آسيا، والعمل على تحويل اليابان إلى بلد ديموقراطي عصري على غرار فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وأن اليابان قد استعارت من تلك الدول الكثير من النظم، والمقولات الإصلاحية، والنظام المالي، والتعليم، والدستور، والفن العسكري، وبعض مظاهر الحياة الاجتماعية، واقتبست عنها أنواعا عدة من الفنون والتكنولوجيا العصرية بهدف منعة اليابان، وتطوير طاقات شعبها[13].

لكن المرحلة الممتدة من 1868 حتى 1885 كانت بمثابة فترة انتقالية في تاريخ اليابان ما بين سيادة النظم التقليدية القديمة واستيعاب النظم الغربية الحديثة والعمل على توظيفها في خدمة أيديولوجيا التحديث اليابانية: «جيش قوي ليابان غنية». لكن الاستعدادات العسكرية للجيش الياباني كانت تؤكد ولادة نزعة شوفينية يابانية ضد دول الجوار. وحررت شعارا جديدا «تكنيك غربي وروح يابانية» Western Technique, Japanese Spirit[14].

تحديث الجيش والصناعات العسكرية

كان تحديث الجيش وتزويده بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا الغربية، وإقامة صناعة عسكرية متطورة في اليابان بدعم مباشر من الدول الغربية في رأس اهتمامات حكومة مايجي. وقد أوكلت المهمة إلى زعيم مقاطعة تشوشو الثورية، ياماغاتا أريموتو، الذي باشر بناء جيش عصري بالاستناد إلى نماذج متطورة من التنظيم المعتمد في كل من فرنسا وبروسيا وغيرها من الدول الأوروبية. واستمرت الإصلاحات العسكرية التي أدخلها ياماغاتا تطبق في اليابان حتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وقد تضمنت تلك الإصلاحات تحديث الأسطول البحري، وسلاح المدفعية، وسلاح المشاة، بالإضافة إلى تحديث قوى الأمن الداخلي، والشرطة وغيرها.

بدأت الإصلاحات بإقناع الساموراي منذ العام 1869 بالتخلي عن تقاليدهم في تربية أبنائهم تربية عسكرية لقاء حوافز مالية تدفعها لهم الدولة وإفساح المجال أمامهم للعمل في إدارات الدولة والشركات الخاصة. وكانت تلك المساعدات ترهق ميزانية الدولة لأن طبقة الساموراي كانت تزيد على 5٪ من سكان اليابان. وقد تطلب ذلك اتخاذ تدابير سريعة للحفاظ على أموال الدولة بهدف توظيفها في تحديث القوى والصناعات العسكرية. فصدر قرار بتقليص المساعدة المالية للساموراي إلى الحد الأدنى منذ العام 1876. وكان ردة فعلهم متفاوتة. فمنهم من كان قد تبوأ أعلى المراكز في الدولة وأصبح في طليعة القوى الاجتماعية التي تدافع عن السلطة المركزية بقيادة الإمبراطور. ومنهم من بات يعيش على حدود الفقر ويرفض القيام بأعمال يعتبرها لا تليق بأبناء الساموراي. لذلك حفل العقد الأول من عصر الإصلاحات (1868-1877) بنزاعات حادة بين قوى الساموراي كطبقة عسكرية باتت على طريق التقهقر والاضمحلال وتشهد يوميا زوال امتيازاتها الطبقية القديمة وتقاليدها الموروثة في الفروسية واستخدام السيوف، وبين الجيش الياباني العصري كقوة عسكرية تضم أعدادا كبيرة من جميع اليابانيين تحت إمرة قادة من الساموراي السابقين، وتعمل على توحيد اليابان بالقوة تحت قيادة الإمبراطور وقوى الإصلاح الداعمة له من جميع الطبقات. وبلغ التحدي أقصى مداه العام 1877 حين تجمع 40 ألف مقاتل، بينهم جميع المتضررين من بقايا الساموراي، حول المتمرد سائيغو Saigo الذي زحف بجيشه لاحتلال العاصمة طوكيو فمني بهزيمة قاسية رسخت دور الجيش الياباني الجديد الذي حظي بحصة الأسد من جميع الموازنات في السنوات التالية وجعل اليابان واحدة من أقوى الدول العسكرية في العالم على مشارف القرن العشرين بعد أن أنزل هزائم متلاحقة، قاسية وسريعة، بجيوش كوريا، والصين، وروسيا القيصرية.

تحديث البنى الاقتصادية

بنيت حركة التحديث الصناعي والإصلاحات الاقتصادية في عهد مايجي على قاعدة التراكم الإيجابي الذي شهدته اليابان إبان مرحلة توكوغاوا الطويلة. وغني عن التذكير أن العزلة الطوعية في تلك المرحلة لم تكن

تامة بل حافظت اليابان على بعض المنافذ للعلاقات التجارية والثقافية مع الصين وأوروبا، وتحديدا مع هولندا وألمانيا والصين.

إلا أن القوى الإصلاحية الجديدة فتحت باب التحديث على مصراعيه، وذلك بدعم مباشر وتشجيع من الحكومة اليابانية بهدف توليد جيل كامل من الإصلاحيين اليابانيين المزودين بأفكار إصلاحية وعلوم عصرية، والمؤمنين بضرورة نشر تلك المقولات الإصلاحية وتعميمها بشكل مدروس ومبرمج على جميع الطبقات الاجتماعية في اليابان.

فالغاية من الإصلاح ليست نقل العلوم والتكنولوجيا العصرية ووضعها في مجتمع تقليدي يرفضها ويخاف من نتائجها بل تدريب الناس على تقبل تلك العلوم ووضعها في خدمة قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، وتطوير حياتهم المادية مع الاحتفاظ بمعتقداتهم الدينية وتقاليدهم الاجتماعية. فتبنت جميع شرائح الساموراي، بالإضافة إلى التجار والصناعيين والحرفيين والفلاحين الأفكار الإصلاحية على نطاق واسع، بعد أن أدركت مدى الإفادة الاقتصادية الكبيرة التي تقدمه التكنولوجيا الحديثة عند توظيفها في جميع مجالات الإنتاج. وانطلقت حركة التحديث الاقتصادي بوتيرة سريعة نظرا لكثافة السكن المديني، ووجود شبكة مهمة من النقل البري والنهري والبحري، وصناعات حرفية متطورة، وتكنولوجيا زراعية متقدمة، وتراكم مالي لم يشهد استنزافا إلى الخارج بسبب العزلة الداخلية، وجهاز إداري شديد التنظيم وقادر على توظيف تلك الإيجابيات إلى الحد الأقصى، وغيرها. ومما زاد في تسهيل حركة التحديث أن القوى السلطوية كانت شديدة الحماس لها، وتريد تحصين المجتمع الياباني بسرعة خوفا من مخاطر غزو خارجي محتمل في أي لحظة.

نخلص إلى القول إن مرحلة توكوغاوا قد مهدت الطريق لحركة تحديث سريعة وناجحة في اليابان. فكل الطبقات الاجتماعية كانت على استعداد، بأشكال مختلفة، للانخراط في تلك الحركة على أمل تحسين أوضاعها الاقتصادية، وإضفاء مزيد من العدالة والمساواة على العلاقات الإنسانية داخل المجتمع الياباني.

يكفي التذكير بأن الغالبية الساحقة من الشرائح داخل طبقة الساموراي، وهي طبقة عسكرية في الأساس وتعيش بشكل طفيلي على حساب القوى

المنتجة، بدأت تتخلى عن دورها الطفيلي منذ مرحلة توكوغاوا، وتوزعت على القوى المنتجة في الأرياف والمدن، وكانت تمتلك علوما ومعارف عصرية أفضل من جميع الطبقات الأخرى ولعبت دورا أساسيا في نشر الثقافة اليابانية وفي تعليم أبناء الفقراء من اليابانيين. وهي سمة تكاد تكون فريدة من نوعها في تاريخ القوى المسيطرة في جميع البلدان إبان تلك المرحلة.

منذ السنة الأولى لحكم مايجي العام1868، نشرت المخططات العامة الرامية لإنعاش الصناعة والتجارة التي عرفت باسم General Plans for Commerce and Industry. وكان الهدف منها إنهاء احتكار الشوغون للتجارة الخارجية التي كانت احتكارا للسلطة في إدو، وإطلاق حرية التجارة في بعض المجالات. وكانت الدولة في حالة مالية صعبة بسبب كثرة المنازعات والحروب الداخلية. ويشير تقرير للعام 1868 إلى أن الضرائب الواردة لخزانة الدولة في ذلك العام لم تغط سوى 1, 11٪ فقط من الموازنة المتوقعة. فلجأت الدولة إلى إصدار أوراق مالية ورقية لتغطية 6, 72٪ من نفقاتها، والاستدانة أو القروض الداخلية بنسبة 3, 14٪. إلا أن السياسة الرشيدة للحكومة غيرت هذا الواقع جذريا خلال سنوات قليلة. فقد أوضح تقرير 1875 أن واردات الدولة قد ارتفعت إلى 2, 96٪ من الموازنة المقررة، وانتفت الحاجة إلى القروض الداخلية، وتم ضبط إصدار النقد الورقي بشكل جيد. ووزعت واردات العام 1875 بالنسب المئوية التالية: 4, 54٪ لتصفية النظام القديم، و3, 19٪ لبناء الإدارة الجديدة، و4, 18٪ لنفقات القوى العسكرية، و8, 7٪ فقط لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية[15].

وقامت الدولة بتطوير خطوط السكك الحديدية على نطاق واسع منذ تأسيسها العام 1870. فتطور طول الخطوط الحديدية المعدة للنقل من 29كلم العام 1872، إلى 386 العام 1883، إلى 3380 العام 1894، إلى 7564 العام 1904، إلى 11426 كلم العام 1914. كذلك تطور حجم النقل عبر الشحن البحري والنهري من 26 ألف طن العام 1872، إلى 66 ألف العام 1880، إلى 363 العام 1896، إلى 657 ألف العام 1903، إلى مليون و514 ألف طن العام 1913[16].

نتيجة لذلك توسع استخدام التكنولوجيا، المستوردة والمطورة محليا، وبوقت واحد في جميع المناطق اليابانية، ومن قبل جميع الطبقات

الاجتماعية، وبنسب متفاوتة في مختلف قطاعات الإنتاج. فتطور الإنتاج الزراعي على نطاق واسع، ولاقى الإنتاج الحرفي المتطور حماية خاصة، وتطور القطاع الصناعي بسرعة ملحوظة، وتم إنشاء الكثير من المؤسسات الصناعية بتشجيع مباشر من الدولة.

أدركت الدولة اليابانية أن القوى الاقتصادية المحلية عاجزة عن بناء مصانع حديثة مجهزة بأحدث التكنولوجيا دون مساعدة مباشرة من الدولة. لذلك بنت الكثير من المؤسسات الصناعية خلال فترة قصيرة من الزمن وما لبثت أن باعتها إلى مؤسسات خاصة لإدارتها وتطوير الإنتاج فيها. ووضعت الرقابة الصارمة على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب والفضة والمعادن الأخرى إلى الخارج إلا بإذن خاص من أجهزة الرقابة الحكومية. كما أن إنتاج الذهب من المناجم اليابانية قد تطور من 85كلغ العام 1868، إلى 204 كلغ العام 1890 إلى 572 كلغ العام 1911، مقابل تطور إنتاج الفضة من 1680 كلغ إلى 3370، إلى 5266 كلغ في الفترة عينها. وقد شهدت تلك المرحلة أيضا ولادة الين (Yen) كعملة وطنية موحدة لليابان منذ العام 1871. كذلك نشأت البنوك اليابانية العصرية منذ العام 1872، وذلك بهدف حماية النقد الوطني، المعدني منه والورقي على حد سواء، الذي بدأت تصدره الدولة اليابانية في مطلع عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر. وقد بلغ عدد البنوك اليابانية المعترف بها رسميا من الدولة 143 بنكا ومؤسسة مالية العام 1882، أبرزها شركة ميتسويي المالية Mitsui التي بدأت بالعمل منذ العام 1876.

هكذا بدأ الاقتصاد الياباني يرتدي وجها عصريا متطورا في مرحلة المايجي. ولعل أبرز تجليات تلك الحداثة ظهرت في قطاعات البنوك، والنقد والصيرفة، والنسيج، وتحديث العمل في المناجم، وخطوط الحديد، والنقل النهري والبحري، وإنشاء شبكة عصرية للبريد منذ العام 1870، وشبكة عصرية لخطوط المترو منذ العام 1872.

اليابان تقدم النموذج الأول في بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص أو «الخصخصة المبكرة» 1879 - 1887

بدأت حكومة المايجي عملها بوضع هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية

الكبيرة والمصانع المرتبطة بالإنتاج العسكري التي أسست في العقود الأخيرة من مرحلة توكوغاوا. ثم عملت على تحديث تلك المؤسسات والمصانع وتزويدها بالتكنولوجيا الغربية العصرية. ولعبت الدولة الدور الرئيسي في إرساء قواعد التحديث لعدد من المشاريع الاقتصادية الكبيرة في الصناعات الثقيلة وليس الخفيفة، أي الصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن بنائها بأمواله الذاتية، وتحتاج إلى شراء معدات غربية تدار بالتكنولوجيا الغربية. ففي العام 1870 أسست مصنعا ضخما للنسيج في فوكوكو The Fukoku Model Filature Plant بإشراف مباشر من مهندسين أجانب، ثم تم تطويره بتقنية فرنسية عالية العام 1872. كذلك أنشأت الحكومة مكتبا لتشجيع الزراعة، واستوردت آلات إيطالية وفرنسية حديثة جدا لمعالجة الحرير وتطوير الأسلوب الياباني الذي كان سائدا في هذا المجال.

وفي العام 1877 استوردت الحكومة آلات حديثة من الغرب لحلج القطن وأقامت لذلك مصنعين في آيتشي Aichi وهيروشيما. وفي العام التالي اشترت ألفي آلة لحلج القطن من بريطانيا، وباعتها على الفور، وبدون فائدة، إلى مؤسسات يابانية خاصة في أوساكا، وتوتشيجي Tochigi، وياماناشي Yamanashi، وشيزوؤكا Shizuoka، وأوكاياما Okayama، وناغويا Nagoya بهدف تشجيع القطاع الخاص على زيادة الإنتاج والثروة القومية.

يلاحظ في هذا المجال أن اهتمام الحكومة كان منصبا على احتكار المصانع الكبيرة ذات الصلة بالصناعات الحربية، الثقيلة منها والخفيفة كمصانع الحديد، والصلب، والبارود في ناجازاكي Nagasaki، وايتاباشي Itabashi، وميجورو Meguro وايواهانا Iwahana، وصناعة السفن عبر شركة تأسست منذ العام 1864 بتقنية فرنسية وتم توسيعها لاحقا وكانت تعرف باسم يوكوسوكا زوسنجو Yokosuka Zosenjo التي بلغ عدد عمالها 1861 عاملا العام 1881. ثم باعت تلك المشاريع، بعد سنوات قليلة من تأسيسها، إلى القطاع الخاص لاستغلالها وتطويرها، وبشكل خاص في بناء السفن.

نتيجة لذلك تطورت الصناعات البترو-كيماوية، وصناعة التعدين، والحديد، والصلب وغيرها من الصناعات العسكرية أو ذات الصلة الوثيقة بتحديث الجيش الياباني على نطاق واسع. فقد بني مصنع طوكيو لصب المدافع Tokyo Artillery Arsenal العام 1868، وتلاه مصنع مشابه في أوساكا

العام 1870، ومصنع تاكينوكامي للمتفجرات Takinokami Explosives Factory في العام نفسه. وانتهى العمل من تجهيز مصنع ايتاباشي للمتفجرات العام 1876. ثم أنشئ أيضا مصنعان للمتفجرات في إيواهانا Iwahan العام 1882، وميغورو Meguro العام 1885.

في مجال الصناعات البحرية، بني مصنع يوكوسوكا لبناء السفن The Yokosuka Shipbuilding Yard العام 1868، ومصانع يوكوهاما Yokohama Factory وناجازاكي، وأوراجا Uraga، وايشيكاواجيما Ishikawajima وكلها لصناعة السفن في العام نفسه. وفي العام 1873 تم إنشاء مصنع هيوغو لبناء السفن The Hyogo Shipbuilding Yard، والمشغل البحري The Navy Arsenal العام 1874. وأنشئ مصنع الزجاج في شيناغاوا العام 1876، ومصانع أخرى لصناعات مختلفة في فوكاجاوا Fukagawa، وأكاباني Akabane العام 1881[17].

لقد اتبعت حكومات مايجي مبدأ ثابتا يقضي بدعم مشاريع البنى التحتية لتسهيل وتطوير حركة الإنتاج في القطاعين العام والخاص. وكان رائد «الخصخصة المبكرة» تاغوتشي أوكيتشي Taguchi Ukichi، صاحب المبادئ العامة لنقل المصانع للقطاع الخاص General rules for transfer of plants to private hands والتي صدرت العام 1879، وشكلت أحد المعالم البارزة في تاريخ الخصخصة، لا في اليابان فحسب بل على المستوى الدولي. فقد حتمت تلك المبادئ تغييرا جذريا في وظيفة المؤسسة الصناعية الرسمية أو التابعة للدولة Govrnment's Industrial Agency. وبموجب ذلك التغيير تم تأسيس وزارة الزراعة والتجارة Ministry of Agriculture and Commerce العام 1881.

باشرت الحكومة اليابانية عملية الخصخصة انطلاقا من سياسة مالية جديدة بدأ تطبيقها في تلك الفترة وتنص على بيع أي قطاع للدولة لا يقوم بسد نفقاته بنفسه، أو يحمل الدولة أعباء إضافية لا طاقة لها على حملها، أو يعجز عن منافسة القطاع الخاص وتقديم سلع جيدة يقبل الناس على شرائها. وتم بيع غالبية المصانع الحكومية التي لا تنتج سلعا عسكرية إلى القطاع الخاص خلال سنوات (1879-1886)[18].

لقد ساهم بيع مصانع الدولة إلى القطاع الخاص في ولادة الشركات الاحتكارية اليابانية العملاقة والمعروفة باسم زايباتسو Zaibatsu في الربع

الأخير من القرن التاسع عشر. وقد لعبت تلك الاحتكارات الدور الأساسي في تنمية النزعة التوسعية الإمبريالية لدى العسكرتاريا اليابانية. فقد وضعت نفسها وطاقاتها المالية والاقتصادية الهائلة بتصرف الإمبراطور وساندته في حروبه التوسعية على حساب دول الجوار الإقليمي ككوريا والصين وروسيا[19].

أدركت الحكومة أن عملية التحديث بالتكنولوجيا الغربية يمكن أن تتحول إلى تبعية للغرب ما لم يتملك اليابانيون أسرار تلك التكنولوجيا ويطوروها محليا. فبالإضافة إلى استقدام الخبراء الأجانب لتدريب اليابانيين على إدارة وتشغيل المصانع الجديدة المستوردة من الغرب، أرسلت الحكومة بعثات متلاحقة من الطلاب اليابانيين إلى الغرب لاكتساب تلك التكنولوجيا وتوظيفها في الاقتصاد الياباني. وأرسلت بعثات إلى بريطانيا للاطلاع على صناعة السفن والتجارة البحرية، وبعثات إلى ألمانيا للاطلاع على تحديث الأسلحة والعقاقير والجراحة الطبية، وبعثات إلى فرنسا للاطلاع على نظم وقوانين الإدارة المحلية، وبعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاطلاع على إدارة الأعمال وتسويق الإنتاج، وغيرها من البعثات إلى مختلف الدول المتطورة في تلك الفترة. يضاف إلى ذلك أن غالبية قادة الإصلاح، وعلى رأسهم الإمبراطور مايجي، قاموا برحلات استطلاعية إلى الدول الأوروبية للاطلاع عن كثب على أنظمتها، وإداراتها، وطرق الإنتاج والتسويق فيها. وفي الوقت نفسه كانت التجربة اليابانية تجتذب أعدادا متزايدة من الأدمغة والكفاءات العلمية من العالم كله، الذين جاءوا إلى اليابان ووضعوا علمهم في خدمة الشعب الياباني، فلاقوا كل الترحيب من اليابانيين، فبدلوا صورة «الغربي البشع» وزال نهائيا شعار «اطردوا البرابرة» الذي كان سائدا لقرون عدة في اليابان. فنتج تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص، وبين أجهزة الرقابة الإدارية التابعة للدولة وإدارة المؤسسات الاقتصادية والشركات الخاصة، وبين المؤسسات الثقافية المحلية ومؤسسات ثقافية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة احترام التقاليد والشخصية اليابانية. وكان على المؤسسات الإنتاجية أن تتنافس فيما بينها لتقديم أفضل السلع الاستهلاكية والمعدة للتصدير الخارجي من جهة، وأن تتعاون إلى الحد الأقصى فيما بينها تحت إشراف مباشر من الدولة لجعل اليابان

في مصاف الدول الاقتصادية المتطورة على المستوى العالمي. كذلك كان على الجامعات اليابانية، الرسمية والخاصة، أن تتعاون فيما بينها لتقديم أفضل الظروف الملائمة لتوليد أجيال متعاقبة من الشباب الياباني المزود بأحدث العلوم العصرية.

لم تكن الإصلاحات التي تمت في مرحلة مايجي متوازنة في جميع قطاعات الإنتاج. والسبب في ذلك أن سياسة الدولة التحديثية قد وظفت لتطوير الجيش، والصناعة، والتجارة من جهة، ولتقليص عدد العاملين في القطاع الزراعي من جهة أخرى. ومرد ذلك إلى حاجة تلك القطاعات إلى اليد العاملة التي كانت لاتزال متمركزة في الأرياف بشكل خاص.

فاتخذت الدولة سلسلة من التدابير الاقتصادية غير الإنسانية لاجبار عدد كبير من الفلاحين على ترك أراضيهم وقراهم والالتحاق بالقطاعات الإنتاجية أو الإدارية أو العسكرية. لذلك جاء «الإصلاح الزراعي» تعسفيا للغاية عن طريق فرض ضرائب كبيرة على الأرض والإنتاج الزراعي معا. وقد وصلت نسبة تلك الضريبة إلى 78 بالمائة من الإنتاج الزراعي خلال سنوات (1868-1881) على التوالي وقادت إلى سلسلة طويلة من حركات العصيان والتمرد التي فجرها الفلاحون وقمعت بشدة في مختلف المقاطعات اليابانية.

وكانت اليابان في مطلع حكم مايجي ماتزال بلدا زراعيا بالدرجة الأولى. وتشير الوثائق اليابانية إلى أن المرحلة الممتدة من 1590 حتى 1867 قد شهدت 3212 انتفاضة فلاحية ضد السلطة المركزية في الأرياف اليابانية، و488 انتفاضة في المدن اليابانية، و3189 انتفاضة أو نزاع محلي بين سكان القرى. فبلغ عدد الانتفاضات 6889 انتفاضة في مرحلة ما قبل مايجي. وشهد العقد الأول من فترة حكم مايجي (868 -1877) بالتحديد 499 انتفاضة ريفية، و24 انتفاضة في المدن اليابانية، و151 نزاعا بين سكان القرى اليابانية. فبلغ المجموع 674 انتفاضة خلال عشر سنوات فقط[20].

وبعد أن اطمأنت الدولة إلى نزوح أعداد كافية من أبناء الفلاحين والتحاقهم قسريا بقطاعات الإنتاج الأخرى التي ساهمت الدولة نفسها في تطويرها وتحديثها، عادت فخفضت نسبة الضريبة من 78٪ حتى العام 1881 إلى 50٪ منذ العام 1890، وإلى 30٪ منذ العام 1897 [21].

كانت نسبة الزيادة في عدد السكان لاتزال كبيرة إبان تلك المرحلة. فقد زاد عدد اليابانيين من حوالي ثلاثين مليون نسمة في مطلع عهد مايجي 1868 إلى حوالي خمسين مليون نسمة في نهاية عهده العام 1912. نتيجة لذلك ازداد وضع القوى الريفية والفقيرة تأزما لأن عملية التحديث قد اتجهت، منذ البداية، لمصلحة القوى العسكرية، والاقتصاد الصناعي المتطور، وعلى حساب قوى الإنتاج التقليدي في اليابان. وكان على الفلاحين استصلاح مزيد من الأراضي، واستخدام أرقى أشكال التكنولوجيا العصرية بالإضافة إلى استخدام البذور المؤصلة والأسمدة الحديثة لكي يستطيعوا الحصول على إنتاج زراعي جيد يسمح لهم بمواجهة الارتفاع الحاد في كلفة المعيشة ومتطلبات الحياة الجديدة التي أفرزتها حركة التحديث.

وقد طرأت تغيرات جذرية على قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فحتى نهاية مرحلة توكوغاوا كانت اليابان تصنف بلدا زراعيا بالدرجة الأولى حيث كانت الزراعة تعيل قرابة ثلاثة أرباع السكان وتقدم حوالي نصف الدخل القومي[22].

إلا أن إيجابيات تلك المرحلة تعرضت للانهيار الشديد بسبب النزاعات الدموية الداخلية في العقدين الأخيرين من نهاية حكم تلك المرحلة. فجاءت إصلاحات مايجي لتوقف ذلك الانهيار من جهة، وتوظف تلك الإيجابيات في مشروع نهضوي دفع اليابان إلى واجهة الدول ذات الدور الفاعل على المسرح الدولي خلال فترة زمنية قصيرة. فقد جمع اليابانيون بين تقاليد العمل الموروثة لديهم والتي تساهم في تراكم الإنتاج إلى الحدود القصوى، واستخدام أرقى التكنولوجيا الغربية المستوردة مباشرة من مصادرها. نتيجة لذلك تم تطوير القوى المنتجة بشكل هادئ ومبرمج، وزادت نسبة الإنتاج بشكل قياسي ظهرت معها الاحتكارات اليابانية الضخمة، القادرة على الاكتفاء الذاتي على المستوى الداخلي وعلى المنافسة بشروط ممتازة على المستوى العالمي. ومع حلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر باتت اليابان تصنف في عداد الدول العصرية القوية والمتطورة في جميع المجالات: دولة مركزية صارمة تحت إمرة إمبراطور يعبده شعبه، جيش عصري قوي ومزود بأحدث الأسلحة، اقتصاد مبرمج على قاعدة شركات احتكارية ذات طاقات مالية هائلة ومصانع مزودة بأحدث العلوم والتكنولوجيا العصرية،

دستور عصري مستوصى من النماذج الدستورية الغربية يسمح ببناء أحزاب ومنظمات سياسية على النمط الغربي لكنه يحتفظ للتقاليد والقوى اليابانية بسلطة اتخاذ القرارات الحاسمة، ومقولات تحديثية تضع مصلحة اليابان العليا فوق أي مصالح أخرى وأبرزها: «جيش عصري ليابان غنية»، و«تكنولوجيا غربية وروح يابانية».

الإصلاحات الاجتماعية

تعتبر فترة حكم مايجي من أهم المراحل في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر. فقد انتهت إلى غير رجعة الحروب والنزاعات الداخلية التي دمرت الكثير من البنى الاقتصادية والاجتماعية في اليابان، خاصة في العقدين الأخيرين من مرحلة توكوغاوا. ونتج عن ذلك أن عدد السكان في اليابان بقي في حدود 28 مليون نسمة في نهاية تلك الفترة. شهدت مرحلة مايجي زيادة مضطردة في عدد اليابانيين بسبب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتشجيع الحكومة لزيادة عدد القوى المنتجة والقوى العسكرية معا.

ويدل الجدول التالي[23]. على تطور عدد اليابانيين خلال حكم مايجي 1872-1912:

السنة	السكان مليون	الذكور مليون	الإناث مليون	عدد المنازل مليون	عدد الأشخاص كلم^2
1872	33,1	16,7	16,3	7,1	1335
1882	37,7	18,5	18,1	7,6	1480
1892	41,1	20,8	20,3	7,8	1657
1902	46,0	23,2	22,8	8,7	1856
1912	52,5	26,5	26,0	9,7	2118

في تلك الفترة، تضاعف حجم المدن اليابانية التي يقدر عدد سكانها بمائة ألف نسمة العام 1888، بحلول العام 1908، وأكدت تلك الظاهرة زيادة وتيرة التمدين السكاني في اليابان انطلاقا من هذه المدن الصغيرة. في حين أن القرى والمدن الأقل كثافة لم تشهد نموا مشابها خلال تلك الفترة. مرد ذلك إلى حركة بناء المصانع التي استقطبت أعدادا كبيرة من السكان

إلى المدن الكبيرة ومتوسطة الحجم، وتزايد معها تمركز الطبقة العاملة الصناعية على حساب تقلص حجم الطبقة العاملة في الإنتاج الزراعي، والتي كان يقدر حجمها ما بين 75-80٪ من سكان اليابان. ومع زيادة التمركز في السكن المديني اتسعت شبكة المواصلات، وبناء الجامعات والمدارس الثانوية والمهنية، وتوسعت معها شبكة العلاقات الاجتماعية، والمسارح، والسكن، والمطاعم، ودور النشر، وغيرها. فشهدت اليابان تبدلات جذرية في أشكال العلاقات الاجتماعية على أسس جديدة مغايرة لعلاقات التضامن العائلي التي استمرت راسخة وقوية في الأرياف اليابانية.

شدد قادة الإصلاح في عهد مايجي على بعض الأفكار الليبرالية الداعية إلى المساواة التامة بين اليابانيين في الحقوق والواجبات، دون النظر إلى الموروث الذي يحمله كل ياباني عند الولادة. ومن نافل القول إن أوضاع اليابانيين الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية كانت شديدة الاختلاف، سواء على مستوى المقاطعات أو الطبقات الاجتماعية أو الأفراد. وكانت أجهزة الدولة تبشر بنظرية المساواة بين اليابانيين، وترى أن تحقيقها يتطلب تضافر جهود جميع اليابانيين بشكل دائم لأن تلك الفوارق مزمنة وصعبة الحل على المدى الزمني القصير أو المتوسط الأمد. ولعبت نظرية المساواة دورا أساسيا في نشر روح التفاؤل بين الأجيال المتعاقبة، من اليابانيين الذين آمنوا بحق أن جهودهم الفردية ستلقى التشجيع الكافي من الدولة والشركات الخاصة، وأن باب الترقي الاجتماعي مفتوح أمام الجميع على قاعدة الكفاءة الشخصية، واتقان العمل، والتفاني في سبيل المؤسسة. وبالفعل، وصل عدد كبير جدا من أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى أعلى المراكز الإدارية والمالية والعسكرية، بسبب كفاءاتهم الشخصية فقط. كما أن إصلاحات جذرية قد أدخلت على نظام التعليم في تلك المرحلة، وأفسحت المجال لجميع اليابانيين الذين في سن الدراسة لدخول المدارس. ففي العام 1872، طبق نظام اللباس الموحد في المدارس على جميع الطلبة اليابانيين. وفي العام 1890، أدخلت تعديلات مهمة على نظام التعليم الياباني، بهدف تحويله إلى نظام عصري بالكامل، وعلى جميع مستويات الدراسة. وفتحت تباعا خمس جامعات أولها الجامعة الإمبراطورية في طوكيو التي أسست العام 1877 التي أوكلت إليها حتى الآن مهمة تخريج أفضل الكوادر

العلمية والإدارية للدولة اليابانية، وللشركات الخاصة اليابانية. ثم نشأت تباعا جامعات كيوتو، وتوهوكو - ساندای Sendai - Tohoku، وفوكواوكا - كيوشو Fukuoka - Kyushu، وسابورو - هوكايدو Sapporo - Hokkaido. وقد لعبت تلك الجامعات الدور الأساسي في نشر فكرة المساواة بين اليابانيين، يشعر فيها كل ياباني بأنه فرد كامل العضوية في جماعة بشرية تحترم كفاءاته الشخصية، ويبادلها الاحترام بالحفاظ على القيم والتقاليد اليابانية، التي جعلت من اليابان نموذجا يحتذى في الحفاظ على الأصالة، إلى جانب الدخول في الحداثة حتى أبعد الحدود. وسارعت كثير من الإرساليات الأجنبية إلى فتح مدارس وجامعات لها. في اليابان، ويغلب عليها الطابع العلماني وليس التبشيري. وبرزت أهم تلك الجامعات في طوكيو وهي: جامعة كيئيو Keio التي أسسها فوكوزاوا Yukichi Fukuzawa العام 1858، وجامعة واسيدا Waseda التي أسسها أووكوما Shigenobu Okuma العام 1882. ولعبت تلك الجامعات دورا ملحوظا في نقل الكثير من المقولات والأفكار الليبرالية والإصلاحية الغربية إلى اليابان منذ وقت مبكر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي 1910 بات التعليم إلزاميا لجميع البنات والصبيان ما بين سن السادسة والحادية عشرة، وارتفعت نسبة الطلاب بشكل بارز كما يؤكد الجدول التالي[24] لذلك العام:

عدد طلاب المدارس الابتدائية	6,335,261
عدد طلاب المدارس المتوسطة	219,203
عدد طلاب المدارس الثانوية	66,300
عدد طلاب الجامعات	7,239

استغرق الوصول إلى تلك النتيجة جهودا مضنية وتكاليف باهظة على مدى أربعين عاما متواصلة (1870-1910)، لم يحقق خلالها أي بلد آسيوي تقدما مشابها، ولم تعد أوضاع التعليم في اليابان أقل تطورا مما كانت عليه في غالبية دول العالم، ومنها أرقى الأوروبية والأمريكية. وبات التعليم التقني والمهني في اليابان يحقق أفضل النجاحات على المستوى العالمي في هذا المجال.

في حين كانت أوضاع المرأة اليابانية سيئة قبل الإصلاحات، وكان عدد المتعلمات منهن قليلا للغاية، فإن إصلاحات مايجي الجديدة شرعت الباب واسعا أمام الفتيات للعلم والعمل معا. فدخلن في مختلف قطاعات الإنتاج والإدارة وبشكل خاص في قطاعي التدريس وصناعة النسيج حيث كانت الغلبة فيهما واضحة للعمل النسائي. أما مشاركة المرأة في الانتخاب والتمثيل البرلماني والعمل السياسي والنقابي فقد تأخرت كثيرا حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

كانت إصلاحات مايجي، منذ بداياتها في العام 1870، على حساب القوى الفلاحية والسكن الريفي. فاتخذت قرارات قاسية كان الهدف الأساسي منها تحرير أعداد كبيرة من العمال الزراعيين لإلحاقهم بالمدن الكبرى والعمل في الجيش، والصناعة، والإدارة، والشركات الخاصة. وقد أطلق على تلك التدابير «ثورة من فوق» ولصالح تحالف القوى الذي كان يحكم اليابان قبل مايجي. لذا لم ينل منها الفلاحون والعمال والمهمشون سوى الفتات بل دفعوا غاليا ثمن نجاحها وتحويل اليابان إلى دولة إمبريالية ذات نزعة عسكرية توسعية. كما أن التبدلات الاقتصادية الجذرية التي شهدتها اليابان في مرحلة مايجي، ساهمت في تغيير بنية المجتمع الياباني بشكل واضح. ففي أواسط عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر صدرت عدة قرارات للإصلاح الاجتماعي أبرزها: قرارات لتطوير العادات والتقاليد الموروثة في السكن، واللباس، والطعام، والصحة العامة، واختيار الزوجة، وتطوير المسرح القومي كبوكي Kabuki. وتعرضت تلك القرارات إلى انتقادات حادة من جانب المحافظين الذين رأوا في تطبيقها ما يقود إلى نقص في المناعة الشعبية في مواجهة التقاليد الغربية، التي تهدد المجتمع الياباني في تماسكه، وتضرب بناه الداخلية. وتساءل تاغوتشي عما إذا كان بمقدور بلد صغير كاليابان أن يصمد في مواجهة الحضارة الغربية التي تعم القارات الخمس؟ وفي حال فقدت اليابان أصالتها وتقاليدها الموروثة تحت ستار الانفتاح على التقاليد الغربية، فماذا يبقى من الاستقلال الياباني في المستقبل؟[25]

نتيجة لذلك انتشرت على نطاق واسع، وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي معا، الدعوة إلى حماية اليابان من مخاطر التغريب، وتوصل المصلحون

اليابانيون إلى صياغة مقولة بالغة الأهمية بعد أن التف حولها غالبية المصلحين، وهي تؤكد على ضرورة الفصل ما بين التحديث والتغريب. فاليابانيون يحبذون انخراط بلدهم في عملية التحديث المستمر دون حدود، إلا أنهم يصرون على إبقاء مظاهر التغريب فيها ضمن الحدود الدنيا، ومنع كل التيارات أو المنظمات التي تدعو إلى تغريب المجتمع الياباني، ومحاصرتها بشدة من جانب كل القوى الحريصة على استقلال اليابان، والحفاظ على أصالتها.

الإصلاحات الإدارية والسياسية

لم يعتمد المصلحون اليابانيون نموذجا سياسيا واحدا ومقتبسا من دولة غربية بعينها، بل جمعوا ما بين تقاليد العمل السياسي التي كانت سائدة في اليابان والنظم الغربية الحديثة. فقد التزم الإمبراطور مايجي بمبادئ وثيقة أوات Oath الخمسة التي أعلنها في أبريل 1868 والتي نصت على تأسيس مجلس تمثيلي، وضمان حرية الرأي والعمل والتجمع، وإلغاء التقاليد الطبقية الموروثة بشكل تدريجي، وتنشيط العمل الثقافي على نطاق واسع مع الانفتاح العلني على العلوم العصرية الغربية والاقتباس منها دون حدود، شرط ألا تهدد أسس المجتمع الياباني وتقاليده العريقة. وقد اعتقد كثير من الباحثين أن نشر تلك الوثيقة قد تم تحت ضغط القوى الإصلاحية اليابانية المؤيدة للغرب.

لكن «حرب الإصلاحات» التي استمرت طوال عقد السبعينيات أكدت أن أياً من القوى الإصلاحية اليابانية غير قادرة على تطبيق جميع أفكارها الإصلاحية، وأن الإصلاح لن يكون سوى توازن دقيق بين آراء جميع المصلحين، بما يخدم مصلحة اليابان العليا[26].

بدأت أولى خطوات الإصلاح بإقناع الدا يميو في تشوسو، وساتسوما، وتوسا، وهيزن بإعلان قبولهم بسلطة الإمبراطور على مقاطعاتهم التي كانت تعتبر متمردة على السلطة المركزية السابقة. فوافقوا على الطلب في 5 مارس 1869، لقاء احتفاظهم بإدارة تلك المقاطعات باسم الإمبراطور. وفي 29 أغسطس 1871، صدر قرار حكومي بإلغاء نظام الهان Han القديم، أو المقاطعات التي كان يحكمها الدا يميو وإبدالها بنظام إداري جديد قدم

تعويضات مجزية للدا يميو السابقين وأدخلهم في النظام الجديد كحكام مقاطعات تحددها لهم الدولة وليس كحكام مقاطعات يتناوبون عليها بالوراثة.

وفي ذلك العام أيضا أصدرت الحكومة عددا من القرارات لإلغاء الامتيازات الطبقية السابقة، وتعميق روح المساواة بين اليابانيين في المظهر، والعلم، والعمل، والحقوق، والواجبات. فاستوعبت القرارات الجديدة قسما من المنبوذين آيتا ETA الذين كانت حكومة توكوغاوا ترفض إعطاءهم أي حقوق إنسانية ومازالت مشكلتهم مستمرة حتى اليوم وتطول ملايين عدة من ذوي الحقوق المنقوصة، وينظر إليهم المجتمع الياباني نظرة احتقار، ويجد أبناؤهم صعوبة كبيرة في العلم، والعمل، والتزاوج مع الفئات الأخرى من اليابانيين.

ثم أعقبتها خطوة أخرى العام 1872 بإلغاء احتكار الدا يميو لحكم المقاطعات، وتحويلهم إلى حكام إداريين يتبعون السلطة المركزية مباشرة، دون أن تكون لهم قوى عسكرية خاصة، أنيط حفظ النظام والأمن بالجيش الياباني دون أي قوى أخرى.

بدأت القوى اليابانية التقليدية تفقد رموزها وعاداتها القديمة تدريجيا. فوافق الساموراي منذ العام 1876 على التخلص من سيوفهم التقليدية وتسليمها للدولة أو الاحتفاظ بها في المنازل للذكرى. مقابل ذلك تعهدت الحكومة تقديم مساعدات مهمة لهم حتى لا يفقدوا الحظوة الاجتماعية التي كانت لهم في السابق، وفتحت أمامهم أبواب الإدارة، وقيادة الفرق العسكرية، وتأسيس الشركات الاقتصادية، والعمل الثقافي وغيرها. ولم تمر تلك التدابير دون معارضة جدية من قبل بعض قادة الساموراي الذين رفضوا التعاون مع الإدارة المركزية، وعادوا إلى مقاطعاتهم للبقاء فيها كخطوة احتجاج على ما أسموه «تغريب الإدارة اليابانية وتقاليدها». وكان في طليعتهم سايغوو تاكاموري Saigo Takamori الذي عاد العام 1873 إلى مقاطعته في ساتسوما، وآتوو شيمباي Eto Shimpei الذي انسحب من السلطة العام 1873، ثم قبل بمنصب حاكم مقاطعة ساغا Saga العام 1874.

وسرعان ما تحولت مقاطعة ساتسوما إلى مركز تجمع للساموراي المعارضين للإصلاح السياسي والإداري على النمط الغربي، وزاد حجم المعارضين على العشرين ألف مقاتل أعلنوا العصيان والتمرد من فبراير

إلى نوفمبر 1877، وعرفت حركتهم باسم شيزوكو Shizoku أو «قدامى الساموراي من حملة السيفين».

بالفعل، قرر هؤلاء الزحف على طوكيو، ووصلوا إلى كوماموتو كيوشو، وحاصروها لمدة أربعة إلى ستة أسابيع. لكن الجيش الياباني أجبرهم على الانكفاء حتى كاغوشيما حيث أنزل بهم هزيمة قاسية في معركة شيروياما Shiroyama. وبقدر ما كان عصيان ساتسوما كبيرا لدرجة كاد يطيح بحكومة مايجي، بقدر ما جاء الانتصار ليعزز دور الحكومة المركزية بشكل نهائي وثابت، وفشلت كل حركات التمرد والاحتجاج طوال المرحلة اللاحقة.

بالمقابل، أدركت القوى المطالبة بالمساواة التامة بين اليابانيين في الحقوق والواجبات أن ترسيخ دعائم الحكم الإمبراطوري المطلق معيق لكل أشكال الديموقراطية، التي انتشرت أفكارها ومقولاتها على نطاق واسع في اليابان إبان تلك المرحلة. لذلك تشكلت العام 1874 حركة ديموقراطية لعبت دورا مهما في الحياة السياسية اليابانية، وعرفت باسم «حركة الدفاع عن الحريات وحقوق الشعب The Liberty and Popular rights Movement»، وهي حركة مشهورة باليابان باسم «جييو منكان اوندوو Jiyu Minken Undo»، وقد استقت الكثير من مقولاتها الإصلاحية من شعارات الحركات الإصلاحية والليبرالية في كل من فرنسا وبريطانيا في الستينيات من القرن التاسع عشر. وقد اتخذ هؤلاء من حي أيكوكوشا Aikokusha في مدينة أوساكا مركزا لحركتهم التي عرفت باسم «عصبة العمل الوطني Patriotic League». وتمحورت شعاراتهم حول كيفية استقطاب الجماهير الشعبية المتضررة من السلطة المركزية، وفي طليعة تلك المقولات الشعبوية: تخفيف الضرائب عن الفلاحين، دعم الطبقة الوسطى من الحرفيين والصناعيين ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة، إعلان دستور عصري لليابان، تأسيس برلمان منتخب من الشعب، ضمان حرية الصحافة والنشر وتقديم العرائض للإمبراطور، الاحتكام إلى الاستفتاء الشعبي قبل البت بالقضايا المصيرية، ضرورة تنفيذ البنود الإصلاحية الخمسة التي نشرها الإمبراطور في أبريل 1868، وغيرها.

ومع أن هذه الحركة لعبت دورا متزايدا في نشر المقولات الإصلاحية والليبرالية الداعية إلى حكم دستوري بقيادة الإمبراطور، فإن بعض المصلحين اليابانيين كانوا منجذبين إلى النموذج البسماركي الألماني، لتقوية دور السلطة

المركزية التي شكل الإمبراطور أحد أبرز رموزها دون أن يكون الرمز الوحيد فيها. وكان أوكوبو Okubo خير ممثل لهذا الاتجاه الرامي إلى تعزيز سلطة الإمبراطور، ومجلس الوزراء، وقادة الإدارة في مختلف المجالات العسكرية والمالية والاقتصادية. وكان شديد الإيمان بضرورة تحديث جميع قطاعات الإنتاج في اليابان، والاستفادة من النماذج الغربية التي تعرف إليها شخصيا أثناء زيارته الطويلة لأوروبا وأمريكا الشمالية قبل بدء إصلاحات 1872 - 1873 بسنوات قليلة. فقد أبدى إعجابه بنجاح بريطانيا في الربط ما بين قطاعي الصناعة والتجارة، لتوليد اقتصاد ناجح ونمو ثابت. كذلك أبدى معظم القادة المصلحين في اليابان إعجابهم بكل المقولات التي تعزز من دور السلطة المركزية.

بالمقابل، أبدى معظمهم تحفظا على تحركات القوى الشعبية الأوروبية المطالبة بحقوق الإنسان، واعتبرها تهديدا للاستقرار الداخلي، وتحد من تطلعات الدولة القومية. ورفضوا الفكرة القائلة إن على اليابان أن تنجز دستورا عصريا يستوحي بنوده من التجارب الديموقراطية الغربية حول الحريات الفردية، والرئيس المنتخب من البرلمان أو من الشعب مباشرة، والأحزاب السياسية التي تقسم اليابانيين إلى طبقات اجتماعية، أو طوائف دينية، أو قوميات عرقية وغيرها. فأصر هؤلاء على مقولة خصوصية اليابان كبلد فريد في العالم كله من حيث تجانس أبنائه، ورفضهم لكل أشكل الانقسامات الطبقية والدينية والعرقية واللغوية.

وفي مؤتمر أوساكا الذي عقد بتاريخ 14 أبريل 1875، حرص أوكوبو على نشر فكرة مهمة مفادها أن مبادئ الوثيقة الإمبراطورية الخمسة للعام 1867 ستنفذ على درجات تبعا لتطور درجة الوعي لدى اليابانيين وليس تحت أي شكل من أشكال الضغط الداخلي أو الخارجي. ولم تغير حركة تمرد قدامى الساموراي في ساتسوما العام 1877 من قناعاته السابقة بل زاد في حصر السلطات بين يديه لدرجة لقب معها بمحتكر السلطة monopolized power، مما دفع بالقوى المتضررة إلى اغتياله العام 1878[27].

بوفاة أوكوبو تزايدت الدعوة إلى تأسيس الدستور، وإطلاق الحريات الأساسية والنقابية والسياسية لليابانيين. وتذكر بعض المصادر التاريخية أن الإمبراطور مايجي وجه رسالة مكتوبة العام 1879، يطلب فيها من كل

وزير جوابا خطيا حول رأيه بالدستور المكتوب وكيفية الإعداد للحكم الدستوري. وكان الجواب بالإجماع حول ضرورة العمل الدستوري في اليابان من جهة، وأن تأخذ الحكومة الوقت الكافي لإعداد الدستور ونشره دون حاجة للسرعة أو التسرع.

وفي 12 أكتوبر 1881، نشر الإمبراطور بلاغا جاء فيه أن اليابان ستحظى بدستور عصري بحلول العام 1889، وكلف ايتوو Ito إعداد الخطوات التحضيرية لذلك. فسافر بعد فترة وجيزة مع وفد من الخبراء إلى بريطانيا وبلجيكا وفيينا وبرلين، للاطلاع على النظم الدستورية فيها، واستيضاح سياسيين وحقوقيين حول نقاط محددة. واستمرت رحلته حتى أغسطس 1883، ليمضي ست سنوات في إعداد الدستور الياباني، وقد عينه الإمبراطور رئيسا للوزراء في العام 1885. لكنه تخلى عن الحكم في العام 1887 لسلفه كورودا Kuroda. وتفرغ ايتو Ito خلال سنوات 1887-1889 لإعداد الدستور الياباني تعاونه لجنة خبراء يابانيين ضمت الألماني هيرمان روزلر Hermann Roesler، أستاذ الحقوق في جامعة طوكيو. وكانت نظرته السياسية تقوم على أساس أن هناك فئات اجتماعية يجب تمثيلها في الحياة السياسية في اليابان: الأولى هي فئة كبار الساموراي الذين يجب حصر تمثيلهم عبر مجلس الأعيان Upper House، الذي يعينه الإمبراطور لمساعدته في إدارة الشؤون العليا للبلاد. وتتشكل الثانية والثالثة من الدا يميو والتجار ورجال المال والأعمال وكبار الإداريين، ويناط بهم العمل في مجلس النواب المنتخب من هذه الشرائح فقط، وليس من عامة الناس الذين لا يستطيعون دفع ضريبة محددة لقاء السماح لهم بالاقتراع. وقد مهدت الحكومة اليابانية لإصدار الدستور بإصدار قانون للبلديات، وقوانين خاصة بإدارة المدن والقرى العام 1888.

استفادت القوى السياسية المطالبة بالدستور من إعلان الإمبراطور مايجي عزمه على نقل البلاد إلى المرحلية الدستورية بدءا من العام 1889، لتعلن ولادة أحزاب سياسية ذات منحى دستوري. فأنشأ ايتاجاكي Itagaki ورفاقه في عصبة الدفاع عن الحريات «الحزب الليبرالي Liberal Party» المعروف باليابانية جيوتوو Juyuto العام 1881، مستندين إلى مبادئ الحرية، وحقوق الإنسان، والشعب السعيد. وفي مارس 1882 أسس أوكوما Shigenoubo

Okuma «الحزب التقدمي الدستوري» The Constitutional Progressive Party المعروف باليابانية باسم ريكان كايشينتوو Rikken Kaishinto رافعا شعار الدستور والبرلمان المنتخب. وفي الشهر نفسه أسس ايتوو Ito، المكلف بوضع مسودة الدستور، وأصدقاؤه «حزب الدستور الإمبراطوري Constitutional Imperial Party» المعروف باليابانية باسم ريكان تايسايتوو Rikken Taiseito هدفه الدفاع عن صلاحيات الإمبراطور في النظام الدستوري المقترح.

لم تستمر موجة تأسيس الأحزاب طويلا، إذ سرعان ما حلت نفسها لأسباب ذاتية ناجمة عن فقدان الخبرة في التنظيم الحزبي المبكر في اليابان من جهة، ولعدم رغبة الحكومة اليابانية في اقتباس تجربة العمل الحزبي عن الغرب دون أن تكون الأرض اليابانية مهيأة لمثل هذا العمل من جهة أخرى[28].

في الوقت نفسه، بدأت بعض التنظيمات السياسية تطالب بضرورة تخفيف الضرائب الفادحة عن الفلاحين، والعمل على إلغاء الاتفاقيات المجحفة التي كبلت اليابان منذ أواسط القرن، وتخفيف النزعة العسكرية الرامية إلى السيطرة على البلدان المجاورة، كاستغلال الحرب الداخلية في كوريا لتجهيز حملة عسكرية لاحتلالها، والاهتمام بالقضايا المعيشية للشعب الياباني واحترام حرياته الأساسية خاصة حرية التعبير عن الرأي، وحرية النشر، وحرية إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات وغيرها. في 11 فبراير 1889 أذاع الإمبراطور مايجي «دستور اليابان الجديد» متضمنا مبادئ عامة تنص على سيادة اليابان المطلقة، والتمسك بالحكم الإمبراطوري المتوارث عن أجداده منذ الإمبراطور الأول جيممو Jimmu الذي تولى عرش ياماتو Yamato العام 660 قبل الميلاد - وياماتو هو اللقب الذي كانت تعرف به اليابان في التاريخ القديم - واحترام الحقوق الأساسية «لشعبنا» الياباني، كما نصت مقدمة الدستور. استنادا إلى الدستور الجديد، جرت أول انتخابات في اليابان لانتخاب المجلس التمثيلي House of Representatives في مطلع يوليو 1890. وقد خاضعها التقدميون ككتلة موحدة، في حين خاضها الليبراليون كثلاث كتل توحدت فور الإعلان عن نتائج تلك الانتخابات. وقد حصر الاقتراع بنسبة محدودة من الذكور البالغين فقط، وحصدت فيها التيارات الشعبية ما يزيد على 160 مقعدا من أصل المقاعد الثلاثمائة التي

يتشكل منها المجلس التمثيلي. بالمقابل، تشكل مجلس الأعيان House of Peers، ويعرف أيضا باسم المجلس الأعلى Upper House من أعضاء يعينهم الإمبراطور ويحتلون مقاعد المجلس بالوراثة، ويمثلون العائلات الأرستقراطية التقليدية أو المتحدرة من كبار الساموراي. وأعطيت للمجلس الأعلى صلاحيات مشابهة لصلاحيات المجلس التمثيلي.

جمع الدستور الجديد بين التقاليد اليابانية والحداثة الغربية، فقد نص على إنشاء مجلس للأعيان يعينه الإمبراطور، وبرلمان منتخب يسمى دايت Diet، لتمثيل الطبقات الغنية والميسورة من الشعب الياباني، دون تشبه حرفي بالنظم الغربية التي كانت تضمن عمل التنظيمات والأحزاب السياسية. وعبر هذا التمثيل المستند إلى مجلسين، أحدهما بالتعيين ويخضع لإرادة الإمبراطور، والآخر بالانتخاب تبعا لنص الدستور، بقيت الحياة البرلمانية في اليابان أسيرة التيارات المحافظة والموالية للإمبراطور. ولم يستطع البرلمان التأثير المباشر على موازنة الدولة، أو لجم النزعة العسكرية التوسعية، أو الحد من صلاحيات الإمبراطور المطلقة. وتعرضت القوى والتيارات الشعبية إلى ملاحقات مستمرة تحت ذرائع مختلفة، منها المس بالسيادة القومية، أو الوقوف ضد إجماع الأمة، أو التشكيك بقدسية الإمبراطور وصلاحياته المطلقة وعصمته الإلهية وغيره. لذا لم يشكل الدستور أو البرلمان المنتخب على أساسه رادعا ديموقراطيا للعسكرتاريا اليابانية، التي حولت اليابان إلى واحدة من الإمبرياليات العالمية في النصف الأول من القرن العشرين. واستمر العمل بدستور 1889 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حين أبدله الأمريكيون بدستور جديد العام 1946، اختلف جذريا عن الدستور القديم في جميع المجالات، فحد كثيرا من صلاحيات الإمبراطور السابقة، وأسس للنهضة اليابانية الثانية المستمرة على أسس ديموقراطية حتى الآن.

نخلص إلى القول إن بلدا كاليابان كان شعبه ونظامه السياسي يخاف من تأثير الغرب، ويحضر نفسه لمنافسة حادة معه، لم يعمل مصلحوه على نشر معظم التقاليد السياسية الغربية التي يمكن أن تتحول إلى حصان طروادة وتسهل احتلال الغرب لليابان. وأعطيت الأولوية لإصلاح الجيش وتزويده بأحدث المعدات، وعبادة الإمبراطور والطاعة المطلقة لإرادته،

وتقديس الأرض اليابانية والاستعداد للموت دفاعا عنها، ونشر الأفكار التي تروج إلى وحدة الشعب الياباني، وتجانسه التام، ورفض كل الأفكار التي تنادي بالطبقية والانقسام الاجتماعي وغيرها. كما أن شرعة التعليم التي نشرها الإمبراطور مايجي العام 1890، شددت على التجانس الاجتماعي على الصعد كافة، والاحترام المتبادل، واعتبرت الإمبراطورية بمثابة الأب الروحي لليابان ولجميع اليابانيين. وشكلت تلك الأفكار ما يعرف بالأيديولوجيا القومية اليابانية أو نظرية الكوكوتاي Kokutai.[29].

أما مقولات الإصلاح المقتبسة من مصادر غربية متنوعة فبقيت هامشية، ولم تدخل عميقا في الأيديولوجيا اليابانية طوال عقود النهضة الأولى وحتى انهيار اليابان في الحرب العالمية الثانية. ولتطبيق نظرية الكوكوتاي تبوأ المراكز العليا في دولة مايجي أفراد من كبار عائلات الساموراي، والأرستقراطية اليابانية، وحكام المقاطعات السابقين من الدا يميو. ولم يلحظ وجود بارز لأبناء العائلات المتوسطة والدنيا في أجهزة الدولة العليا. لذا يميل معظم المؤرخين اليابانيين من ذوي الاتجاهات اليسارية والليبرالية والديموقراطية إلى أن إصلاحات مايجي جاءت لمصلحة تحالف كبار الملاك، والساموراي، والبورجوازية الصاعدة من صفوف الصناعيين ورجال المال والتجارة. وحل الإمبراطور مكان الشوغون القديم في مرحلة توكوغاوا على رأس ذلك التحالف.

التخلص من الاتفاقيات القديمة وفرض السيطرة على دول الجوار الإقليمي

وقعت حكومة الباكوفو آخر اتفاقية لها مع الغرب في العاصمة إدو بتاريخ 25 يونيو 1866. وقد تضمن السماح للتجار اليابانيين بعلاقات حرة مع الخارج، وفرض رسوم جمركية لا تتعدى 5٪ فقط على السلع الأجنبية المستوردة إلى اليابان، واعتبرت هذه الرسوم بمثابة التدمير المنظم للاقتصاد الياباني. ومنذ أن تولى الحكم الإمبراطور الشاب مايجي في مطلع 1863، أحاط نفسه يوميا بكبار المستشارين في الداخل، وبدأ العمل على كسر القيود التي كبلته بها الاتفاقيات المجحفة التي وقعتها حكومة توكاغاوا في السنوات الأخيرة من حكمها. لم يكن بمقدور الإمبراطور الجديد وأركان

حكمه التنكر لتلك الاتفاقيات خوفا من أن تصبح تلك السياسة ذريعة لغزو أجنبي مباشر لم يكن الجيش الياباني مستعدا بعد لصده. لذلك تم اعتماد أسلوب الحوار الدبلوماسي مع الدول الأجنبية التي وقعت معها تلك الاتفاقيات للتخفيف من قيودها لأنها تلحق ضررا بالغا في الاقتصاد الياباني.

في الوقت نفسه، تبنت الحكومة اليابانية سلسلة من الإصلاحات المستندة إلى مقولات جديدة في الإصلاح، بهدف كسب ثقة الدول الغربية وإظهار أن اليابان تحذو حذوها في نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وفي تحديث المجتمع الياباني بدعم ومساعدة من الخبراء الغربيين. وقد بنت اليابان استراتيجيتها في التخلص من قيود الاتفاقيات السابقة على مبدأين:

الأول: تصليب الجبهة الداخلية عبر القيام بالإصلاحات الضرورية، وذلك بالاعتماد على تعدد مصادر الفكر الإصلاحي الذي يخدم النهضة اليابانية، سواء جاء من أوروبا أو أمريكا أو الصين وغيرها.

الثاني: عدم تقديم الذريعة للدول الغربية لكي تحتل الأراضي اليابانية، أو تقيم عليها قواعد عسكرية تهدد أمن ومصالح اليابان الحيوية. وفي الوقت نفسه، اعتماد سياسة مرنة، وطويلة الأمد للتخلص من الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة اليابانية السابقة.

جاءت أولى الخطوات العملية في هذا المجال عبر توجيه التجار والرعايا الأجانب للسكن في كيوتو، حيث المعاقل الأكثر مناعة للقوى السياسية المدافعة عن الأصالة اليابانية ضد الاختراق الغربي في جميع مظاهره. وبعد أن تكاثرت التعديات على الأجانب أمر الإمبراطور بتخفيف القيود عنهم، وفتح منافذ لتجارتهم في مرفأى طوكيو ونيئيغاتا Niigata بدءا من اليوم الأول للعام 1879. وأصدر تعليمات فورية بالعمل على توقيع اتفاقيات تجارية على أسس جديدة مع الغرب، بهدف امتصاص النقمة. كذلك أمر بفتح مراكز تجارية لليابان في العواصم الغربية الكبرى، وسمى لإدارتها عددا من أبرز المصلحين اليابانيين. فعين ساميجيما Samejima لمكتب باريس العام 1870، وتراجيما Terajima لمكتب لندن العام 1872، وموري Mori لمكتب واشنطن العام 1873، وسانو Sano لمكتب فيينا العام 1873، وكاواسي Kawase لمكتب روما العام 1873، وأوكي Aoki لمكتب برلين العام 1874، واينوموتو Enomoto لمكتب سان بطرسبورغ العام 1874.

وخوفا من تجدد النزاعات الدينية في اليابان، والتي ذهب ضحيتها غالبية المراسلين الأجانب واليابانيين الذين اعتنقوا الديانة المسيحية، أمر الإمبراطور مايجي العام 1868 بتوزيع من بقي منهم سرا في كيوشو وعددهم قرابة الأربعة آلاف، على المناطق اليابانية الأخرى. فتم نقلهم وتوزيعهم في مقاطعات أوراكامي Urakami، قرب ناجازاكي، ضاربا عرض الحائط برسائل الاحتجاج التي تلقاها من مندوبي فرنسا وبريطانيا في اليابان. ولم تنجح حركة الاحتجاج بإعادتهم إلى ديارهم حتى العام 1873، حين صدرت إرادة إمبراطورية تسمح لهم بالعودة، وبعد أن تيقنوا أن الإمبراطور هو الضامن الوحيد لهم كرعايا يابانيين لا يتمتعون بأي حماية خارجية.

هكذا، نجحت اليابان في تحقيق أهدافها بشكل تدريجي. فاستفادت إلى الحد الأقصى من الخبراء الأجانب الذين عملوا لفترات زمنية محدودة في اليابان، ومنهم من أمضى حياته كلها في اليابان بعد أن أحبها وتطوع لخدمتها. فأقام لهم اليابانيون تماثيل في الساحات العامة للمدن والجامعات اليابانية، تكريما لهم، واعترافا بفضلهم. كذلك أرسلت بعثات كثيرة من الطلاب اليابانيين إلى الخارج لاكتساب العلوم والتكنولوجيا الغربية، والاستفادة منها لتطوير المجتمع الياباني في مختلف المجالات. وبدا واضحا أن القادة اليابانيين يخططون لبناء دولة يابانية قوية. وقد انطلقوا من الحرص على ضمان حدود ثابتة ومعترف بها دوليا للأراضي اليابانية من جهة، وتوسيع المدى الحيوي لليابان على الصعيدين الإقليمي والدولي من جهة أخرى. فظهر اليابانيون كأصحاب نوايا حسنة مع الغرب، واعترفوا للدول الأجنبية بالاتفاقيات الموقعة سابقا إلا أنهم أصروا على ضرورة تعديلها كشرط أساسي لتطوير العلاقات اليابانية مع الخارج على جميع الصعد. فالاتفاقيات السابقة غير عادلة وتوقع أضرارا فادحة بالاقتصاد الياباني. لذلك أرسلت حكومة مايجي بعثات عدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وألمانيا وروسيا خلال سنوات 1871 - 1873 دون أن تلقي آذانا صاغية لدى تلك الدول.

نجحت القيادة اليابانية بتوقيع أول اتفاقية ذات نفع متبادل مع روسيا القيصرية في سان بطرسبورغ بتاريخ 7 مايو 1875. ونصت الاتفاقية على تنازل اليابان عن جزر سخالين Sakhalin مقابل تنازل روسيا عن جزر كوريل

Kurile Islands والسماح لليابانيين بالصيد في بحر أوكوتسك Okhotsk. وجزيرة هوكايدو Hokkaido التي تقع في أقصى الشمال الياباني، هي ثاني أكبر الجزر الأربع المهمة التي تتشكل منها اليابان. ولما كانت جزر الكوريل تقع ما وراء جزيرة هوكايدو فقد قام اليابانيون بضمها إليهم، وتعيين حاكم عسكري عليها، وذلك على رغم احتجاج سكانها من شعب الأينو Ainu حتى اليوم. وتعتبر هوكايدو اليوم متنفسا حيويا، على الصعد كافة، للشعب الياباني وللاقتصاد الياباني. وكذلك أرسلت الحكومة اليابانية حملة تأديبية ضد تايوان Taiwan، بسبب تعديات جنودها على سكان جزر أوكيناوا. ومع اكتساب التأييد الشعبي، قام اليابانيون العام 1879 بخطوة توسعية باتجاه أقصى الجنوب، فضموا جزر ريوكيو أر أوكيناوا الحالية Ryukyu or Okinawan Islands، وعينوا عليها حاكما عسكريا يابانيا. لكن ملكها شوطاي ShoTai، الذي كانت أسرته تحكم هذه الجزر حكما وراثيا منذ القرن الخامس عشر، احتج على التدابير اليابانية الجديدة فتم نقله سجينا إلى العاصمة طوكيو.

وفي العام 1876 وقعت اليابان مع كوريا اتفاقية رانغوا Ranghwa التي تعطي اليابانيين بعض التسهيلات العسكرية فقط. لكن اندلاع الحرب الأهلية بين الكوريين واستنجاد فريق منهم بالجيش الصيني للتغلب على الفريق الآخر أعطى اليابانيين فرصة ذهبية للتدخل العسكري في كوريا العام 1894، مما هدد بتفجير حرب مبكرة بين اليابان والصين. وقد خشيت اليابان من قيام حلف ثلاثي ضدها في حربها مع الصين، يضم روسيا وفرنسا وألمانيا. فاضطرت إلى القبول بالانسحاب من كوريا في العام التالي. ولم يكن الانسحاب الياباني من كوريا دون مقابل. فقد وقع الطرفان اتفاقية شيمونو ساكي Shimono - Seki في أبريل 1895، ونصت على أن يعطي اليابانيون تعويضات كبيرة ثمنا لانسحابهم من كوريا، مع السيطرة على موارد جزيرة تايوان.

يتضح من ذلك أن اليابان باتت قوة عسكرية كبيرة بما يؤهلها لإعادة النظر في الاتفاقيات السابقة بعد تعزيز قواها العسكرية بشكل واضح، وقد نجحت استراتيجية السياسة الطويلة الأمد في التخلص من الاتفاقيات القديمة المجحفة دون حاجة إلى حروب أو توتير لعلاقات مع الدول المستفيدة منها. فتخلت بريطانيا عن اتفاقياتها السابقة وأبرمت مع اليابان اتفاقيات

جديدة العام 1894، وأعادت بذلك الثقة بين البلدين بعد أربعين عاما من العمل الدؤوب للدبلوماسية اليابانية. وبقدر ما نجحت الدول الغربية في توقيع سلسلة من الاتفاقيات لصالح تلك الدول خلال سنوات 1854-1858، نجحت الدبلوماسية اليابانية في عهد مايجي بتعديل تلك الاتفاقيات لصالح اليابان بدءا من العام 1894. وبدأ خوف الدول الأجنبية من القوة العسكرية والاقتصادية اليابانية المتزايدة منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

نشير هنا إلى أن معظم الدراسات العلمية، اليابانية منها والأجنبية على السواء، تنعت تلك المرحلة في التاريخ الياباني بالمرحلة الإمبريالية. فبعد السيطرة على هوكايدو، وأوكيناوا، وموارد تايوان، والتدخل العسكري في كوريا، بدأت اليابان تعمل للسيطرة الاقتصادية على سيبيريا عبر مد خط حديد على أراضيها، والتحكم بمواردها الطبيعية منذ العام 1900. في الوقت نفسه، بدأت السيطرة اليابانية على منشوريا Manchria، مما أشعل حربا شاملة ضد روسيا عامي 1904-1905، انتهت بهزيمة قاسية للجيش الروسي الذي مني بأكثر من ثلاثمائة ألف قتيل مقابل مئتي ألف قتيل في الجانب الياباني. وأظهرت تلك الحرب القدرة الفائقة للعسكرتاريا اليابانية بشكل أرعب الأوروبيين والأمريكيين، نظرا للكفاءة العالية التي أظهرها الجيش الياباني الجديد من حيث التدريب، والتسليح، والتخطيط، والتنفيذ.

وتدخل الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت شخصيا كوسيط بين الروس واليابانيين لتوقيع اتفاقية بورتسموث Portsmouth التي تنازلت بموجبها روسيا لليابان عن غربي جزيرة سخالين ومناطق أخرى. كما أن الأسطول الروسي في البحار المحيطة بتلك المنطقة قد دمر بالكامل أو بات في قبضة اليابانيين. كذلك باتت كوريا محمية تابعة لليابان منذ العام 1910، وعين عليها حاكم عسكري ياباني هو الجنرال ايتو هيروبومي Ito Hirobumi.

بعض الملاحظات الختامية

عند تسلمه الحكم العام 1868، كان الإمبراطور مايجي لايزال فتى صغير السن لكن الإصلاحات الكبيرة التي أنجزت في عهده جعلته واحدا من أكثر أباطرة اليابان شهرة في التاريخ الحديث والمعاصر. وذلك يؤكد على حسن

إدارته من جهة، ووجود فريق عمل متنور وكبير العدد إلى جانبه على الدوام. وقد نجحت الانتليجانتسيا اليابانية في رسم صورة مثالية لدور الإمبراطور المتنور، أو المستبد العادل الذي يستطيع إنقاذ اليابان من مخاطر التدخل الأجنبي، ويقوم بعملية تحديث المجتمع الياباني على جميع المستويات، دون أن تستطيع القوى المحافظة منع قيام دولة عصرية قوية بزعامة الإمبراطور الذي يمثل سلالة الآلهة. وقد عاش مايجي حياة مديدة، وجمع بين يديه حق إصدار جميع القرارات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، وكانت له صفة القداسة التي تمنع الآخرين من توجيه أي شكل من أشكال الانتقاد إليه، وله على جميع اليابانيين حق الطاعة الكاملة. وهو أول إمبراطور يخرج من القفص الذهبي الذي وضع فيه أسلافه القدامى الذين كانوا ألعوبة بيد الشوغون، في حين حول مايجي منصب الإمبراطور إلى صاحب القرار الأول ورأس الدولة اليابانية الحديثة.

كانت الظروف الداخلية مهيأة تماما للقيام بإصلاحات جذرية في اليابان، بدءا ببناء جيش عصري قوي وصناعة ثقيلة حديثة، بهدف حماية اليابان وتطوير قوى الإنتاج فيها. ولم يوظف الجيش الياباني القوي للدفاع عن اليابان من غزو أجنبي محتمل فحسب، بل لعب دورا أساسيا في منع انتصار القوى العسكرية القديمة التي قاومت الإصلاحات بشراسة دفاعا عن مصالحها الطبقية. وتشكلت قاعدة الجيش العريضة من صغار الساموراي والرونين الذين كانوا يعادون بقوة نظام الشوغون وحكومة الباكوفو في المرحلة السابقة من جهة، ولديهم أيضا حقد كبير على القوى الأجنبية والقوى اليابانية المتعاونة معها من جهة أخرى. وتميزت حركة الإصلاح بطابعها الوطني أو القومي وانفتاحها الكامل على مقولات التحديث في كل من أوروبا وأمريكا والصين، فتبنت الكثير من تلك المقولات دون خوف أو مركبات نقص ووظفتها في بناء دولة يابانية مركزية قوية. وفي الوقت عينه حاربت بروز قوى أو تيارات سياسية أو ثقافية يابانية تظهر انبهارها بالغرب وتعمل على تغريب اليابان.

تمحورت مقولات التحديث على ضرورة إلغاء الكثير من تقاليد الساموراي القديمة، وتحويل الضرائب الكبيرة التي كانوا يجبونها من الفلاحين والحرفيين لصالح مالية الدولة المركزية. فخاطب الإمبراطور مايجي طبقة

الساموراي عبر وثيقة الإصلاح الشهيرة للعام 1868، والتي طالبت بوضع حد نهائي لهذا الشكل المشين من تقاليد اللباس وتصفيف الشعر وغيرها. وحرضت على القيام بخطوات عملية لإظهار الشعب بمظهر المتجانس، والسعي إلى طلب المعرفة من أي مكان توجد فيه في العالم كله. واتجهت دعوات الإصلاح والتحديث لبناء نظام اقتصادي على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي صناعي متطور كما في الغرب، وجيش عصري مدرب أفضل التدريب ومزود بأحدث الأسلحة، ونظام سياسي مخضرم يهدف لبناء دولة يابانية حديثة على أساس دستور عصري يحتفظ فيه الإمبراطور بصلاحيات مطلقة في كثير من القضايا، لكنه يعطي الأولوية للقومية اليابانية، ومصلحة اليابان العليا. فاقتصرت الإصلاحات السياسية في عهد مايجي على إدخال بعض التعديلات ذات الطابع الديموقراطي، والتي قدمت كتنازل من جانب الإمبراطور للحركة الشعبية المطالبة بالعمل الدستوري على غرار البلدان الغربية المتطورة.

ليس من شك في أن إصلاحات الإمبراطور مايجي حولت اليابان إلى دولة إمبريالية عظمى خلال حقبة زمنية قصيرة لا تزيد على ثلاثة عقود، تخلص فيها اليابانيون من الاتفاقيات السابقة التي كبلتهم، في حين بقيت الدول المجاورة لهم تخضع لاتفاقيات حماية أو وصاية أو للاحتلال المباشر. ولم تكن تلك الإنجازات ممكنة التحقيق بهذه السرعة لولا وفرة التراكم الاقتصادي الذي شهدته اليابان في مرحلة توكوغاوا. فاستفاد تحالف قوى قديمة وجديدة في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية والإدارية، بقيادة الإمبراطور مايجي، من تأسيس جيش وبناء صناعات حربية عصرية، والاستفادة من احتكارات يابانية ضخمة تشكلت على خلفية إيجابيات مرحلة توكوغاوا السابقة لإطلاق النهضة اليابانية الأولى، وتحويل اليابان إلى واحدة من أقوى الدول في العالم عند مشارف القرن العشرين. وفي أواخر عهده تخلصت اليابان من قيود الاتفاقيات القديمة، فبدأت مرحلة جديدة في تاريخها الحديث تحولت فيها إلى دولة إمبريالية قوية جدا في جنوب وشرق آسيا، ولاحقا إلى واحدة من أقوى الإمبرياليات العالمية في الحرب العالمية الأولى. وقد أكدت وثائق تلك الإصلاحات أن الظروف الموضوعية لإحداث نقلة نوعية في التبدلات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية كانت

متوافرة بشكل ممتاز، فاستفاد منها القادة المصلحون من ذوي الأفكار التحديثية ولا تقيم تعارضا بين الحداثة والأصالة.

رفع المصلحون اليابانيون شعارات إصلاحية واضحة ضمن ثلاثة محاور أساسية: بناء جيش عصري على أسس وطنية جديدة، إحداث تبدلات جذرية في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بهدف تضخيم الإنتاج وتحويل كل اليابانيين إلى شعب منتج إلى أقصى الحدود، والحفاظ على أصالة الشخصية القومية اليابانية ذات الخصوصية المتميزة منذ أقدم العصور. وفي هذا الإطار تم تحويل ولاء الساموراي لقادتهم والاستعداد للموت في سبيل مبادئهم المعروفة بالبوشيدو bushido إلى ولاء للدولة اليابانية بعد توسيع الجيش، ليصبح جيش كل القوى والطبقات الاجتماعية في اليابان. وأقيم تحالف وثيق ما بين القطاعين العام والخاص بهدف تكاملهما ورفض كل أشكال التنافس التناحري بين الشركات اليابانية. ولعبت الاحتكارات الاقتصادية والمالية المعروفة باسم زايباتسو Zaibatsu الدور الأساسي في تحويل اليابان إلى قوة عظمى في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والمالية، وكان لها الفضل الأساسي في اقتباس وتطوير التكنولوجيا الغربية والتأسيس لنهضة يابانية ردمت الهوة السابقة بين اليابان وأكثر الدول الغربية تطورا خلال عقود قليلة.

لقد شهدت المرحلة الأولى من إصلاحات مايجي الكثير من أشكال الاقتباس عن الغرب في مختلف حقول المعرفة الإنسانية. فأدرك اليابانيون أن الدول الغربية قد سبقتهم في مجال العلوم العصرية والتكنولوجيا فاقتبسوا تلك العلوم دون تردد، واستدعوا مئات الخبراء الغربيين لتدريب الكوادر اليابانية الشابة. ودفعوا للخبير الأجنبي راتبا مرتفعا كان يفوق أحيانا راتب الوزير الياباني. كذلك أكثروا من البعثات العلمية إلى الخارج بهدف تدريب اليابانيين على العلوم العصرية من مصادرها، وبلغاتها الأصلية، وفي مواطن إنتاجها بالذات، دون خوف أو مركب نقص.

كان القادة اليابانيون على اقتناع تام بأسبقية الغرب على اليابان في مختلف مجالات التحديث. فكان من الطبيعي التركيز في المرحلة الانتقالية على استيعاب العلوم والتكنولوجيا الغربية، لحماية النظم والتقاليد اليابانية التي اعتبروها قيما ثابتة، لا يجوز لليابان أن تتخلى عنها لأي سبب من

الأسباب لأنها تعبر أصدق تعبير عن روح اليابان وأصالتها. وقد تم التعبير عن هذا المنحى الجديد عبر شعار: «تكنيك غربي وروح يابانية» وحرص المصلحون اليابانيون على تطوير القاعدة المادية لليابان بالسرعة القصوى. وفي الوقت عينه، اتخذوا جميع التدابير الوقائية لمنع تأثر اليابانيين جماعيا بأفكار التغريب، وبالقيم الاجتماعية الغربية. لذلك ظهرت نماذج فردية من التغريب الاجتماعي والثقافي في اليابان دون أن يسمح لها بالتحول إلى نهج سياسي أو ثقافي أو اجتماعي، تحت ستار الحفاظ على تجانس الشعب الياباني ورفض كل المقولات الداعية إلى الانقسام الاجتماعي أو العرقي أو الطبقي أو الديني.

تحقق الشعار الأول في عملية التحديث «جيش عصري ليابان غنية» بسرعة فائقة، وفي أقل من عقدين من الزمن إبان حكم مايجي. فلم تعد اليابان دولة تخاف التدخل الغربي في شؤونها الداخلية، السياسية منها والعسكرية والاقتصادية، بل أصبحت دولة مرهوبة الجانب من دول الجوار، ومن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو عصر الدول الإمبريالية على المستوى الكوني، فإن شعار تحويل اليابان إلى قوة إمبريالية عالمية لاقى كل الترحيب من جانب الإمبراطور والعسكرتاريا اليابانية المناصرة له. وقد حظي شعار التحديث الجديد: «تكنيك غربي وروح يابانية» بأولوية مطلقة في التطبيق العملي. وكانت أبرز تجلياته: دولة مركزية عصرية، جيش قوي مزود بأحدث الأسلحة، اقتصاد قوي يقوم على قاعدة ثابتة من الاحتكارات الضخمة، سلطة استبدادية مطلقة حصرت كل الصلاحيات بين الإمبراطور، طاعة عمياء من الشعب لمختلف مراتب القيادة استنادا إلى المبادئ الكونفوشيوسية بأشكالها المتعددة، تبني أيديولوجية قومية شوفينية باسم الكوكوتاي Kokutai وأبرز تجلياتها: الأمة-العائلة Family - Nation، أو: العائلة-الدولة Family-State.

في ختام هذه الملاحظات، يمكن التأكيد أن إصلاحات مايجي ترمي في البداية إلى حماية اليابان من مخاطر الاحتلال الخارجي. فلعبت الدور الأساسي في تسريع إدخال التكنولوجيا والعلوم العصرية إلى اليابان لدرء تلك المخاطر انطلاقا من تحديث الجيش الياباني بالإضافة إلى تحديث

الصناعات المرتبطة بالجيش بالدرجة الأولى. وأدرك قادة الإصلاح بعمق أن الحماية الحقيقية تكمن أولا في الحفاظ على الأصالة اليابانية، التي حمت اليابان عبر كل العصو وجعلتها من البلدان القليلة جدا في العالم التي لم تطأها أقدام الغزاة طوال جميع حقب التاريخ. فالإصلاحات، على أنواعها، يجب أن توظف في خدمة تلك الأصالة التي تشكل شخصية اليابان المتميزة. وقد لاقى هذا التوجه ترحيبا حارا من جميع القوى الفاعلة في اليابان. فقد استقطب شعار: «اليابان أولا» القوى الرسمية والشعبية على حد سواء.

فتحمس لهذا الشعار كل من الإمبراطور، والساموراي على اختلاف مراتبهم، والبورجوازية اليابانية الصاعدة، والتجار، والصناعيون، والحرفيون، والعمال، والمزارعون، ولم يلق معارضة تذكر من أي من القوى اليابانية الفاعلة. وساهمت في ترسيخ ذلك الشعار المقولات الشعبوية التي انتشرت على نطاق واسع وأبرزها: أرض اليابان مقدسة ولا يجوز أن تدنسها أقدام الغزاة، الإمبراطور مقدس وهو رمز لليابان وأب لجميع اليابانيين، الشعب الياباني شعب متجانس وهي خصوصية غير متوافرة في أي شعب آخر، الخدمة العسكرية إجبارية وبالتساوي بين جميع اليابانيين، العلم حق مقدس لجميع اليابانيين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، قيم العمل والإنتاج هي القيم العليا في المجتمع الياباني، الكفاءة الشخصية وليس الموروث الاجتماعي هي القاعدة الوحيدة للتوظيف والترقي الإداري، الشعب الياباني لا يحبذ الدعوات السياسية التي تقسم المجتمع إلى طبقات متناحرة على أساس الاختلاف في الدين أو اللون أو العرق أو اللغة أو الطبقة.

نتيجة لهذه المقولات الشعبوية التي كان يريد لها إرساء اللحمة الداخلية في اليابان على أساس تثمين دور الطبقة الوسطى في النهضة، مازال معظم اليابانيين الذين كتبوا عن النهضة اليابانية الأولى لا يحبذون وصف المقولات الشعبوية التي ساعدت في نجاحها بسمات الثورية، أو الانقلاب العسكري، أو الإصلاح من أعلى بقيادة إمبراطور متنور، بل يفضلون القول إن النهضة هي فعل تغيير جماعي تتعاون فيه كل القوى الفاعلة على إحداث تبدلات جذرية ومستمرة تنقل المجتمع القديم من دائرة الخوف من كل ما هو جديد إلى دائرة المشاركة في التحديث، الذي يحمي الأصالة ويطور

جميع ركائز المجتمع، المادية منها والاجتماعية والروحية، بشكل متوازن يطول كل الطبقات الاجتماعية، والمناطق، وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ولا يتحقق ذلك التوازن على أرض الواقع إلا عن طريق طبقة وسطى عريضة وميسورة تشكل صمام الأمان، وتحمي اليابان في مواجهة التبدلات الداخلية والإقليمية والدولية المتسارعة على الصعيد الكوني، منذ النهضة اليابانية الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

٦ النهضة العربية والنهضة اليابانية في القرن التاسع عشر: دراسة مقارنة

نهضة عربية مأزومة في إطار سيطرة عثمانية ضعيفة

في مطلع القرن التاسع عشر كانت دول أوروبية قوية قد حققت وحداتها القومية آنذاك، وأطلقت ثورة صناعية على مختلف الصعد، وسعت إلى تعميم الأفكار الليبرالية والإصلاحية والاشتراكية، ونشطت القوى البورجوازية فيها لفرض نمط الإنتاج الرأسمالي على العالم كله، وتفكيك المجتمعات التقليدية وإلحاقها تبعيا بالمركز الأوروبي. نتيجة لذلك باتت السلطنة عرضة لتجاذب تلك الدول الأوروبية طوال القرن التاسع عشر، فاقتبس بعض السلاطين العثمانيين أفكارا إصلاحية غربية على أمل شفاء «رجل أوروبا المريض الذي لا أمل في شفائه»، وهو اللقب الذي أطلق على السلطنة المحتضرة، لكن محاولات الإصلاح في السلطنة وولاياتها باءت جميعها بالفشل، بعد أن تحولت إلى حركات تغريب وليس حركات تحديث متأصلة

الجذور في الدولة والمجتمع.

بعد أن فشلت الحملتان الفرنسية والبريطانية في الاستقرار على أرض مصر، برز محمد علي باشا كحاكم قوي فيها عرف كيف يطيح بحكم المماليك، ويؤسس لنهضة مهمة في تاريخ مصر والسلطنة العثمانية طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فاستفاد حاكم مصر الجديد كثيرا مما تركته حملة نابوليون بونابرت في مصر من ركائز مادية للتفاعل العسكري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بين غرب أوروبا وشرقي البحر المتوسط. فبنى ركائز حكمه على قاعدة جيش عصري أثبت كفاءة عالية في المعارك العسكرية التي خاضها، وهدد السلطنة في عقر دارها، لكن بناء جيش عصري يمتاز بهذه المهارة القتالية العالية، ويمتلك مصانع حديثة لتصنيع السلاح والذخيرة، ما كان ليتم بهذه السرعة والفاعلية دون مساعدة أوروبية مباشرة في إطار مشروع شامل لتحديث مصر.

إلا أن الانتصارات العسكرية التي حققها هذا الجيش ما كانت لتتم بهذه السرعة لو لم تتوافق مع استراتيجيات الدول الاستعمارية الكبرى آنذاك، الرامية إلى تفكيك السلطنة واقتسام ولاياتها، فتلاقت استراتيجية محمد علي مرحليا في إضعاف السلطنة، عن وعي أو دون وعي منه، مع استراتيجيات الدول الاستعمارية الغربية في هذه المنطقة. ولم تكد السلطنة تضعف وتتحول إلى «رجل أوروبا المريض»، حتى تحالفت تلك الدول في الاتجاه المعاكس تحت ستار «الحفاظ على وحدة السلطنة»، منع محمد علي من الحلول مكانها. ونتج عن ذلك أيضا هزيمة مشروع محمد علي لتوحيد مصر وبلاد الشام، وأعيد الباشا إلى داخل مصر.

استمد محمد علي قوته العسكرية، كما استمد الخبرة الإدارية والمالية والتربوية من النماذج الأوروبية، وبشكل خاص من النموذج الفرنسي الذي توافر لديه على أرض مصر بعد رحيل الجيش الفرنسي المهزوم وبقاء عدد من أفراده على أرض مصر. ووجدت الدول الاستعمارية الأوروبية في حملات محمد علي ضد السلطنة العثمانية تعويضا عمليا عن حملاتها المباشرة، والتي باءت جميعها بالفشل، نتيجة تحالف الجميع ضد تفرد دولة واحدة في السيطرة على السلطنة.

إلا أن إضعاف الجيش العثماني وإرباكه في حروب طويلة الأمد مع

الولاة المتمردين على السلطنة ألقى على محمد علي وجيشه تبعات التصدي للانتفاضات الوطنية، والقومية، والتحررية التي اندلعت في ولايات السلطنة الأوروبية، وبشكل خاص في البلقان وبلاد اليونان، فاستنجدت السلطنة بجيش محمد علي لقمع تلك الانتفاضات التي كانت مدعومة أيضا من دول أوروبية، بحيث كان الهدف منها إضعاف الجيشين العثماني والمصري معا، فتنهار ركائز المقاومة الداخلية أمام قوى السيطرة الأوروبية الساعية إلى فرض السيطرة الغربية على العالم، وتحويل شعوبه إلى أطراف تابعة للمركزية الأوروبية. فالانتصارات التي حققها الجيش المصري في معاركه خارج مصر بقيت دون نتائج إيجابية على المستوى المحلي، بل أرهقت قوى الإنتاج في مصر وقادت إلى فرض مزيد من الضرائب، والتجنيد الإجباري، والسخرة، والمصادرة، وتشديد قبضة الدولة الاحتكارية. في الوقت عينه، قادت هزائم السلطنة التي مني بها الجيش العثماني إلى نتائج مشابهة، في إلحاق السلطنة وولاياتها إلحاقا تبعيا بالمركزية الأوروبية.

استدرج محمد علي إلى حرب شرسة ضد السلطنة عند أبواب الآستانة، وسط عداء شديد من القوى الداخلية المدعومة مباشرة، وبقوة من الإنجليز. فعاد الجيش المصري مهزوما وتخلى الباشا عن جميع أحلامه التوحيدية والتحديثية، وأوقف الكثير من المشاريع الإنمائية والتعليمية التي بدأها، وانتهى به المطاف إلى القبول بالمحاكم المختلطة في مصر منذ العام 1845، أي قبيل تنحيه عن الحكم بأشهر قليلة، فهل مات محمد علي محبطا بعد أن فشلت جميع أحلامه الكبيرة؟

ليس من شك في أن مشروع محمد علي التحديثي قد شكل نقطة تحول بارزة في تاريخ هذه المنطقة بكاملها، لأنه كان يؤمن إيمانا راسخا بضرورة الإصلاح الجذري للسلطنة العثمانية وولاياتها، خشية وقوعهما معا في قبضة الاستعمار الأوروبي. وأدرك منذ البداية، أن حركة التحديث هذه لن تتم دون الاقتباس عن النماذج الأوروبية المتطورة. فتحديث الجيش وتأهيله لحماية الأرض والشعب والمؤسسات يحتاج إلى فكر عسكري جديد، وإلى صناعة قوية تدعمه، وإلى مدارس وطنية ترفده بالشباب المتعلم تعليما عصريا، وإلى موارد اقتصادية كبيرة تجبيها الدولة المركزية من القوى المنتجة أي المزارعين والحرفيين، وإلى بعثات علمية للتخصص العالي والتقني

في أوروبا، وإلى رقابة صارمة للدولة المركزية على التجارة المحلية والسلع المعدة للتصدير الخارجي، وإلى مجالس إدارية تعمل تحت إشراف السلطة المركزية، وإلى مجالس تمثيلية تضم أعضاء يمثلون مختلف الطوائف والمهن، وإلى الحد من نفوذ السفراء والقناصل الأجانب الذين يستغلون نظام الامتيازات الأجنبية، ليمارسوا ضغوطا مباشرا في الإدارة العثمانية على المستويات كافة.

كان الباشا على اقتناع راسخ بأن الشعور بخطر الغزو الأوروبي المباشر سيدفع قادة السلطنة إلى فتح حوار مع الولاة الأقوياء فيها، لدرء الأخطار المحدقة بهم جميعا. وقد برز العدو الخارجي جليا على أرض الواقع باحتلال نابوليون بونابرت لمصر وعودته مهزوما عند أسوار عكا. وتمثل هذا العدو أيضا بالحملة الإنجليزية لاحتلال مصر، وتعزيز دور بريطانيا في الصراع الإنجليزي - الفرنسي على الساحة الدولية. وكان من الطبيعي أن يبرز لدى المصريين والشوام شعور أو احساس مشترك بوجود عدو أوروبي يخطط لاحتلال مصر وبلاد الشام ومناطق عثمانية أخرى.

وزاد في تعميق هذا الشعور بالتحالف ما ظهر من عجز السلطنة العثمانية عن حماية نفسها والحفاظ على الولايات التابعة لها. لذا نجحت حملة محمد علي في احتلال بلاد الشام بسهولة أذهلت المصريين أنفسهم، بالإضافة إلى الإرتباك الواضح الذي شهدته القيادة العثمانية آنذاك، وكان من الطبيعي أن يحاول محمد في إدخال بلاد الشام في دائرة التحديث على النمط الأوروبي الذي عرفته مصر قبلها. وكان يأمل في أن تنتقل دائرة التحديث بسرعة إلى مركز السلطنة في الآستانة، بالإضافة إلى الولايات العثمانية الأخرى[1].

عند احتلال الحملة المصرية لبلاد الشام كانت حركة التحديث في مصر لاتزال في بداياتها، وهي أقرب إلى التغريب أو الاقتباس عن الغرب، وعندما فرض المصريون إصلاحاتهم التحديثية في بلاد الشام والمناطق العثمانية الأخرى التي تمركز فيها الجيش المصري، لم يأخذوا بعين الاعتبار قدرة البنى المحلية التقليدية في هذه المناطق على استيعاب تلك الإصلاحات وتقبلها. وسرعان ما انفجرت صدامات دموية في بلاد الشام، إبان وجود المصريين وبشكل أكثر شراسة بعد رحيلهم، بين القوى التقليدية المسيطرة

والقوى الاجتماعية الجديدة التي ساندت الإصلاحات بقوة، ولاقت دعما صريحا من الدول الأوروبية النشطة لمنع عودة العثمانيين إلى حكم هذه المنطقة.

ارتبط قيام الدولة العربية الحديثة على أسس عصرية بولادة الدولة المصرية في عهد محمد علي، وشكل الإعلان عنها تحديا مباشرا للسلطنة العثمانية التي اعتبرتها بمنزلة إعلان حرب على وحدة السلطنة، وتحد لسيطرتها على ولاياتها.

وزاد في خطورة التحدي أن حربا مكشوفة قد اندلعت بين الباشا والسلطان العثماني، وانتهت بانتصار شكلي للعثمانيين، وعودة مصر إلى السيادة العثمانية تحت قيادة الأسرة الخديوية، لكن القرار الفعلي لم يعد بيد السلطان، ليس في مصر وبلاد الشام والولايات الأخرى فحسب، بل في مركز السلطنة تحديدا، وباتت الدول الأوروبية القوية، وتحديدا بريطانيا وفرنسا، صاحبة رأي يطاع في تسيير شؤون السلطنة وولاياتها، ومنها مصر.

وتحدد الوقائع التاريخية المدعمة بالوثائق الكثير من سمات تجربة التحديث المصرية في عهد محمد علي، والتي كان من نتائجها الأساسية: زيادة إضعاف السلطنة العثمانية مع ما استتبع ذلك من اضمحلال نفوذها وعجزها عن التحكم بولاياتها، وفقدانها لهيبتها كزعيمة للعالم الإسلامي. كما أن انخراط محمد علي المبكر في تجربة كانت الأولى من نوعها لتحديث المجتمعات الإسلامية على النمط الرأسمالي الغربي، فتح الباب واسعا أمام تجارب التحديث على النمط الغربي في السلطنة وولاياتها معا، طوال القرن التاسع عشر، وبشكل خاص محاولات التحديث التي قام بها السلاطين في الآستانة. ودلت هذه التجارب بالملموس على أن استيراد التكنولوجيا الغربية في عصر الاستعمار الأوروبي المباشر، دون استيعاب وتطوير لها، سيقود إلى انخراط الدولة المستوردة للتكنولوجيا في علاقات تبعية مباشرة للدول الغربية التي تتحكم بها. وقد تنبه محمد علي جيدا إلى هذا الجانب وحاول تفاديه طوال مرحلة حكمه، فأنشأ ركائز بنيوية لتحديث المجتمع المصري عن طريق التأسيس لصناعات كبيرة متطورة ودون أن يكتفي باستيراد التكنولوجيا كسلعة استهلاكية. إلا أن الدول الأوروبية عرفت كيف

توظف الاقتباس عن الغرب لمزيد من تفكيك الروابط التقليدية للمجتمع المصري. لذا، فحركة التصنيع في مصر أعطت ثمارا محدودة في تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لهذا المجتمع. إذ سرعان ما توقف التصنيع الداخلي مع خلفاء محمد علي لصالح استيراد السلع الجاهزة والتكنولوجيا، التي استخدمت كسلاح لتدمير نقاط القوة في المجتمع التقليدي المصري، دون ترسيخ مجتمع عصري حديث قادر على رد التحدي الأوروبي. ولم يكتف الباشا وخلفاؤه من بعده بضرب نقاط القوة في المجتمع التقليدي في مصر وحدها، بل تعدوها لتوجيه ضربات مماثلة للركائز البنيوية في كل من السودان، والجزيرة العربية، وبلاد الشام. فوجهت ضربة قوية إلى الحركة الوهابية في الجزيرة العربية، وإلى الحركات الصوفية في السودان، وإلى الزعامات والعائلات التقليدية القوية في بلاد الشام، مما سهل إلحاقها التبعي لاحقا بالمركزية الأوروبية.

تغريب النهضة العربية مقابل ترسيخ الأصالة اليابانية: نقاط للمقارنة

في مقالته المعمقة: «لماذا اليابان؟»، يطرح شارل عيساوي الأسئلة الأكثر دقة، لمعرفة الأسباب الحقيقية التي قادت إلى نجاح التجربة اليابانية مقابل فشل تجربة النهضة العربية. تبدأ الدراسة بالسؤال التالي: «لماذا اليابان، ولماذا ليس مصر؟». فقارن بين نجاح تجربة التحديث في اليابان وفشلها في مصر، في حين كانت مصر في وضع أفضل مما كانت عليه اليابان في النصف الأول من القرن التاسع عشر. «لماذا ليس مصر التي كانت-مع أخذ كل شيء في الاعتبار-البلد العربي ذا الوضع الأفضل فيما يتعلق بالتحديث؟ ولو كان قد قدر لمصر أن تحكم في ذلك الوقت على يد حكومة وطنية ومستنيرة، لكانت قد بزغت في القرن العشرين كصورة مصغرة لليابان»(2).

المقالة بكاملها دفاع عن وجهة نظر تقول إن مصر كانت في وضع أفضل من اليابان لحظة انطلاق تجربتها التحديثية في عهد محمد علي. وهي تبدأ باستعراض آراء عدد من الباحثين الأجانب الذين لم يتوقعوا نجاح التجربة اليابانية لأسباب عدة. فمنهم من أنكر على اليابانيين القدرة على إدارة الأعمال على أسس عصرية، نظرا لإغراقهم في الحفاظ على التقاليد

الموروثة على جميع المستويات، ومنهم من رأى أن: «الياباني لا يمتلك أي ذكاء في مجال الأعمال»[3].

غير أن عيساوي لم يتبين أيا من الانتقادات غير العلمية التي وصف بها بعض الباحثين الغربيين تجربة النهضة اليابانية، وبشكل خاص تلك المقولات السائدة التي تعتبر أن حركة التحديث اليابانية هي مجرد تقليد لتجارب التحديث الغربية.

انطلق المصلحون اليابانيون من الركائز الإيجابية في التراث الياباني، والتي لعبت دورا أساسيا في إنجاح نهضتهم، وأشار عيساوي إلى خمس ركائز إيجابية كانت تفتقر إليها مصر، ساهمت في تحويل اليابان إلى بلد غني، وهي: أن اليابان تقع في طرف العالم القديم مما ساهم في الحد من خطر التدخل الخارجي فيها، وذلك على عكس مصر التي تقع في قلبه، والتماسك الاجتماعي الذي لا مثيل له في أي بلد آخر، والموارد البشرية الأكثر تقدما، والتوجه المبكر نحو النمو الاقتصادي، إضافة إلى قدر أعلى من حب الاستطلاع، وزعامة حكيمة على نحو غير عادي، يبدو أنها كانت ذات براعة خارقة للعادة في اتخاذ الاجراءات الاقتصادية السليمة[4].

نشير هنا إلى أن الضغط الأجنبي على اليابان في أواسط القرن التاسع عشر كان لا يقل عنه قسوة على مصر، بعد نجاحها في حركة تحديث حقيقية أيام محمد علي، كانت الأكثر جذرية في شرقي البحر المتوسط طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فلماذا ارتبكت هذه الحركة وتحولت إلى تغريب واحتلال إبان حكم خلفاء محمد علي؟ وما أوجه التلاقي وأوجه الاختلاف بين تجربتي التحديث في مصر واليابان في القرن التاسع عشر؟

ليس من شك في أن حقل المقارنة واسع جدا، ولابد من اختيار بعض النماذج الأكثر دلالة على أوجه التلاقي والاختلاف، وأبرزها:

١- التاريخ الحضاري الحافز: تتلاقى مصر واليابان في امتلاك كل منهما تاريخا طويلا من الإنجازات الحضارية التي ترقى في الزمن إلى بدايات تشكل الحضارات الإنسانية. إلا أن مصر خضعت مرارا لحكم غزاة أجانب، بسبب موقعها في منطقة استراتيجية على نقطة تقاطع بين قارات ثلاث، وصلة وصل دائمة بين الثقافات والحضارات الوافدة من أقاصي

الشرق وأقاصي الغرب. وكان لموقع مصر الجغرافي كملتقى قارات ثلاث أثره في تعرضها لغزوات متلاحقة عبر مختلف الحقب التاريخية، بحيث تعرضت حضارتها القديمة إلى تبدلات جذرية أفقدتها الكثير من طابعها المميز. كما أن خضوعها لقوى سياسية مملوكية وعثمانية طوال قرون عدة سبقت حركة التحديث فيها، شكلت نوعا من البتر التعسفي للروابط التاريخية لدى المصريين بين مراحل تاريخهم المتعاقبة. وقد جاء الاحتلال البريطاني لمصر العام 1882 في سياق البتر التعسفي نفسه للتاريخ المصري، حيث بقيت مصر تحكم من غير المصريين حتى نجاح حركة الضباط الأحرار فيها العام 1952.

بالمقابل، فعزلة اليابان داخل جزرها البعيدة في أقاصي شرق آسيا جعلتها بمنأى عن الأطماع الأجنبية حتى أواسط القرن التاسع عشر. وعلى رغم كثافتها السكانية التي بلغت الثلاثين مليون نسمة في أواسط القرن التاسع عشر، وهي نسبة تفوق حجم سكان مصر بعدة مرات إبان تلك المرحلة، فإن عداءها التاريخي للأجانب-ويطلق عليهم في الوثائق اليابانية لقب «البرابرة»-جنبها مخاطر الخضوع للأجانب طوال الحقبات التاريخية، إلى أن فرضت عليها اتفاقيات أجنبية مذلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن اليابانيين عرفوا كيف يلغوا تلك الاتفاقيات، ويزيلوا معها الكثير من السلبيات التي ارتبطت بها، خاصة بعد أن تحولت اليابان إلى دولة إمبريالية قوية في مطالع القرن العشرين، ولم تعد تشعر بمركب النقص والدونية تجاه الدول الغربية. ولاتزال اليابان حتى اليوم ترفض مقولات التغريب في جميع المجالات، كما ترفض التفاعل مع الدول الأجنبية إلا بمقدار ما يحافظ ذلك التفاعل على الشخصية اليابانية التي يعتبرونها فريدة في العالم، ومستندة إلى وحدة شعب متجانس عرقيا، ولغويا، ودينيا، وثقافيا، واجتماعيا.

2- قدسية الأرض ووطنية الحاكم: قد تعرضت الأساطير المصرية التي كانت تقدس الفرعون إلى تبدلات جذرية أدت إلى إزالتها، بعد دخول الديانات السماوية إليها، كما أن مصر خضعت لحكم الأجانب منذ قرون عدة، ووصول محمد علي إلى السلطة العام 1805، لم يبدل في هذه القاعدة. فحاكم مصر الجديد كان ألباني الأصل، عثماني الجنسية، ولا يتكلم لغة البلاد

القومية التي هي اللغة العربية. ومع أن العربية هي لغة القرآن، فإن الغالبية الساحقة من أفراد الأسرة الخديوية لم تكن تتكلم العربية، ولا تقيم وزنا كبيرا للثقافة العربية في قصور العائلة الخديوية. وبقي التباين كبيرا جدا بين ثقافة الناس أو ثقافة العامة التي مازالت عربية-إسلامية في الغالب، باستثناء نخبة صغيرة جدا من خريجي المدارس والجامعات الأجنبية، وبين ثقافة الحكام المصريين التي كانت غربية بالدرجة الأولى، واستمرت مصر تحكم من غير المصريين حتى 1952 حين حكمها، وللمرة الأولى في التاريخ الحديث والمعاصر، قادة مصريون. بالمقابل، رفعت الشنتوية، وهي الديانة الرسمية لليابان، مرتبة الأرض اليابانية إلى درجة القداسة لأنها أرض الآلهة، وأن إمبراطورها كان ولازال حتى اليوم يعتبر من سلالة الآلهة، وبالتالي، فإن من واجب كل ياباني الموت في سبيل أرضه وإمبراطوره الذي هو رمز لليابان، فأرض اليابان مقدسة ولا يجوز أن تطأها أقدام الغزاة، ولا يستقر عليها أجنبي إلا بإذن الإمبراطور، يكفي التذكير بأن نظرية الكوكوتاي، أي قدسية الأرض والإمبراطور، شكلت حجر الزاوية في الفكر السياسي الياباني الحديث والمعاصر. وكانت القاعدة الصلبة التي انطلقت منها إصلاحات ما يجي لبناء إمبراطورية يابانية ذات نزعة عسكرية وشوفينية، هي من أكثر النزعات قسوة في تاريخ الإمبرياليات العالمية، وفي طليعتها الدولة اليابانية منذ ما يجي حتى الحرب العالمية الثانية.

3- استقلالية القرار والقدرة على الإصلاح السياسي: بدأت مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر مرحلة جديدة في تاريخها الحديث، حيث أصبحت علاقتها بالسلطنة العثمانية ذات طابع شكلي في ظل محمد علي.

فاختطت لنفسها منحى جديدا لم يكن سائدا في السابق، بسبب ارتباطها التبعي بمركز القرار العثماني، لأن مصر كانت مجرد ولاية عثمانية يحكمها وآل عثماني تابع للسلطان، ينفذ فرماناته وليس له الحق في اتخاذ أي قرار مستقل. في عهد محمد علي بات لمصر جيشها الخاص، وإدارتها وقوانينها شبه المستقلة عن مركز القرار العثماني، ونظامها التعليمي المميز. وأجرى محمد علي إصلاحات ضرائبية، وإصلاحات زراعية، وبنى قاعدة صناعية متطورة في بعض القطاعات، وقاد سلسلة طويلة من الإصلاحات الاجتماع-

ية في مختلف المجالات.

بالمقابل، فإن النظم اليابانية التي كانت سائدة في مرحلة توكوغاوا سمح-ت بتراكمات اقتصادية كبيرة، خاصة في مجال تجميع النقود الذهبية والفضي-ة، وذلك بسبب قرار العزلة عن العالم الخارجي، وتقليص التجارة الدولية معه إل-ى الحد الأدنى. ونتج عن ذلك أن تطورت القطاعات اليابانية بفضل التراك-م الاقتصادي الإيجابي من جهة، وبعيدا عن منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية من جهة أخرى. فاحتلت البورجوازية اليابانية الجديدة المعروفة باسم كازوكو Kazoku، مكان طبقة الساموراي القديمة في رأس السلم الاجتماعي. ومازالت تعاليم الكونفوشوسية القديمة والكونفوشوسية الجديدة تنشر مبادئ الطاعة المطلقة المفروضة على من هم في المرتبة الأدنى تجاه من همفي المرتبة الأعلى. كما أن الحياة السياسية التي نظمها الدستور الياباني الجديد للعام 1889، أعطت الإمبراطور صلاحيات مطلقة، وأدت إلى تأسيس مجلس الأعيان يعين أعضاءه الإمبراطور بنفسه، ومجلس للنواب لا يسمح بالاقتراع فيه إلا لنسبة ضئيلة من البالغين اليابانيين الذكور والقادرين على دفع ضريبة الاقتراع[5].

4- تحديث في خدمة العسكر أولا: تتشابه بداية كل من تجربتي التحديث في مصر واليابان على أساس أنهما قامتا على قاعدة تحديث العسكر أولا، ومعه القطاعات الصناعية الداعمة له، وجباية الضرائب الفاحشة من القوى المنتجة لتأمين استيراد أحدث التكنولوجيا العسكرية الغربية. يكفي التذكير في هذا المجال أن عدد أفراد الجيش المصري قد ارتفع إلى قرابة 24 ألفا جندي العام 1824، وإلى حوالي 41 ألفا العام 1825، وإلى ما يقرب من 80 ألف العام 1833، ليصل إلى 150 ألف جندي تقريبا العام 1839، أي قبيل مؤتمر لندن وانهيار أحلام محمد علي في السيطرة على السلطنة العثمانية بعام واحد. وبعد انكفاء الباشا إلى داخل حدود مصر بعد 1840، سمح له بالاحتفظا بعشر فرق فقط لايزيد عددها على 80 ألف جندي، على أن ترابط سبع منها في السودان وذلك في إشارة استراتيجية واضحة إلى استخدام الجيش المصري كأداة لتوسيع النفوذ الأجنبي لاحقا في تلك المنطقة. وكان الجزء الأكبر من الموازنة المصرية في عهد محمد علي وخلفائه يوظف لتحديث الجيش المصري والقطاعات العسكرية المرتبطة بالتحديث،

ولم تنل القطاعات المنتجة سوى الجزء اليسير من تلك الموازنة[6].

نشير أخيرا إلى أن الجيش العصري الذي شكله محمد علي من أبناء الشعب المصري بقيادة تركية وشركسية، لم يسمح فيه للضباط المصريين بالترقي إلى أكثر من رتبة متوسطة تعادل اليوزباشي. ثم تعرض هذا الجيش لعملية تسريح منظمة في عهد خلفاء محمد علي، وذلك بضغط مباشر من الإنجليز لعزل القيادة السياسية والعسكرية العليا عن الشعب تمهيدا لاحتلال مصر، يكفي التذكير بالنعوت السلبية التي أطلقت على الجيش المصري قبيل الاحتلال، ومنها تسمية الجيش الوطني بـ «الجيش البلدي» أو «أولاد البلد» تمييزا لهم عن القيادة العسكرية العليا التي كانت من غير المصريين[7].

وأنفقت مصر في القرن التاسع عشر، وبشكل خاص في عهدي محمد علي وإسماعيل، مبالغ ضخمة على الجيش والحملات العسكرية، تاركة القليل من المال فقط للتنمية، وهذا ما قامت به أيضا السلطنة العثمانية فشهدت فشلا مشابها في حركة التحديث على غرار مصر.

بالمقابل، فإن النهضة اليابانية الأولى قد انطلقت أيضا من تحديث الجيش الياباني والقطاعات المرتبطة به، فإشارة البدء لتحديث الجيش بسرعة فائقة قد اتخذت لدرء مخاطر الغزو الأجنبي المحتمل. وسرعان ما بدأ العمل فورا بتحديث قطاعات الإنتاج بعد أن زال احتمال الخطر، وتم توظيف الجيش الياباني ضمن استراتيجية توسعية للإمبريالية اليابانية. فانطلاقا من تزويد الجيش بأحدث التكنولوجيا الغربية، المستوردة والمطورة محليا، تم تزويد المصانع اليابانية بأحدث التكنولوجيا الغربية، لتضخيم الإنتاج المحلي، والبحث عن أسواق عالمية لبيع فائض الإنتاج، والسيطرة على بعض مصادر المواد الخام، وبحثا عن أسواق جديدة، فلعب شعار تحديث الجيش دورا مزدوجا، أي تحديث القوى العسكرية من جهة، وتحديث قاعدة الإنتاج من جهة أخرى[8].

وصرفت حكومة مايجي على تحديث الجيش الياباني قرابة 200 مليون ين في الفترة ما بين 1877 ,و1894، أضيفت إليها موازنة بلغت قرابة 130 مليون ين لتحديث البحرية اليابانية، وباتت للجيش الياباني قيادة أركان موحدة منذ العام 1878، ولديها خطة ممولة لمدة عشر سنوات بهدف بناء جيش عصري، فبني العديد من الثكنات العسكرية التي تغطي جميع الأراضي

اليابانية، وأنشئ الحرس الإمبراطوري المنظم أفضل تنظيم والمزود بأحدث أنواع التكنولوجيا العسكرية، وإلى جانبه ست فرق حديثة التسليح. وفي العام 1883، تأسست مدرسة أركان الجيش الياباني بالاستناد إلى خبرة فرنسية وألمانية معا. ومنذ العام 1885، بات الجيش الياباني يعتمد الخطط القتالية الألمانية بالدرجة الأولى.

وفي العام 1890، أصبح عدد الجيش الياباني الثابت قرابة 73 ألف جندي، ويرتفع الرقم عند الاستنفار العام قرابة 274 ألفا مزودين بآلة تكنولوجية شديدة الفاعلية، ومنظمة أحدث التنظيم. دلالة ذلك أن نفقات تسليح الجيش الياباني لم تكن كبيرة في البداية، واستندت إلى ما وفره اليابانيون في مرحلة العزلة الطويلة التي حملت تراكمات اقتصادية مهمة، إلا أن تحول اليابان إلى دولة إمبريالية تقودها عسكرتاريا متعطشة للغزو والسيطرة منذ العقد الأخير في القرن التاسع عشر، لعب دورا أساسيا في زيادة حجم الإنفاق العسكري على الإنفاق التنموي، وأنفقت اليابان ما يزيد على عشرين مليون ين سنويا على تحديث جيشها بشكل ثابت ومنتظم طوال فترة 1877-1894. وبلغت نفقات تحديث الجيش والأسطول البحري قرابة ثلث الدخل القومي سنويا في تلك الفترة، واستوعب الجيش الياباني التكنولوجيا الغربية وطورها بسرعة في معاركة القتالية السريعة، والتي ربحها بكاملها في استراتيجية محكمة للسيطرة السريعة على منشوريا، والصين، وكوريا، وسيبيريا خلال السنوات 1894-1904[9].

5- الإصلاح الزراعي لتأمين الضرائب: أجرى محمد علي سلسلة من الإصلاحات الزراعية خلال فترة زمنية قصيرة. ففي السنوات1811-1814، دمر الباشا ركائز العمل الزراعي المصري الذي كان سائدا في العصر المملوكي، وألغى نظام الالتزام، واستولى على غالبية أراضي الالتزام لمصلحة السلطة المركزية. وسيطر كذلك على الأراضي الزراعية التي كانت تابعة للأوقاف. وبعد أن أصبحت الدولة المالكة الفعلية لمعظم الأراضي الزراعية في مصر، أنشأ مسحا شاملا للموارد الزراعية والأراضي، على أساس تسجيل تلك الأراضي باسم القرى الزراعية التابعة لها. في الوقت نفسه، منح الملتزمين القدامى بعض التعويضات السنوية الصغيرة من خزانة الدولة، والتي تناقصت نسبتها تدريجيا من 6 آلاف كيس العام 1821، إلى 3500 كيس

العام 1833، إلى 2500 كيس العام 1835. وعند احتلال إبراهيم باشا لبلاد الشام منذ العام 1831 عمل أيضا على إلغاء نظام الالتزام فيها، وتطبيق الضريبة الموحدة على الأراضي على غرار ما كان سائدا في مصر، وقد أخذت السلطنة العثمانية نفسها بهذا المنحى حين ألغت نظام الالتزام في كامل ولايات السلطنة، بموجب خط كولخانة الشريف للعام 1939، وأكدته في الخط الهمايوني للعام 1856، وقانون الأراضي العثماني للعام 1858.

كذلك قام الخديو سعيد بإصلاح جديد لنظام الأراضي عرف باسمه وأعاد بموجبه العمل بحرية الزراعة، وتخفيف قيود الدولة واحتكارها للأرض والإنتاج الزراعي[10].

أحدثت إصلاحات محمد علي الزراعية تبدلات جذرية في بنية الاقتصاد المصري، وبالتالي في بنية المجتمع المصري الاجتماعية التي تغيرت صورتها بشكل واضح عما كانت عالية في القرن الثامن عشر. فقد اتسعت رقعة الأراضي الزراعية بشكل هائل مع ارتفاع عدد الترع والقنوات المائية المعدة للري، وتحرر النمط الزراعي القديم من معظم القيود التقليدية التي كانت سائدة في الزراعة المصرية خاصة في مجال استخدام الآلات الزراعية الحديثة ومضخات المياه والأسمدة العضوية، وازدهر إنتاج بعد السلع الزراعية المرتبطة بالأسواق العالمية خاصة زراعة القطن، وذلك بتشجيع مباشر من الدولة، وفي ظل احتكارها المباشر لغالبية الإنتاج. ولعب استخدام أجود أنواع بذور القطن في مصر دورا مهما في زيادة إنتاجه، الذي ارتفع من قرابة 200 ألف قنطار العام 1824 إلى حوالي 350 ألف قنطارا العام 1845. كذلك تم ربط الأرياف بالمدن المصرية عبر شبكة جديدة من الطرق البرية، وسكك الحديد، والنقل النهري، لتسهيل نقل الإنتاج الزراعي وتسويقه دوليا.

لكن السمة الأكثر أهمية لإصلاحات محمد علي في الاقتصاد الزراعي تكمن في احتكار الدولة للأرض والإنتاج معا، فالدولة هي المالك الأعلى لغالبية الأراضي، وهي أكبر محتكر لغالبية الإنتاج المعد للتصدير الخارجي، وكانت الدولة تختصر، في الغالب، بمحمد علي وأسرته، وإلى جانبهم بضعة آلاف من بقايا المماليك، والأتراك، وأثرياء الوافدين إلى مصر من عرب وأجانب. أما الفلاح المصري فبقي يعيش في فقر مدقع، بسبب قسوة

تدابير الاحتكار التي فرضتها الحكومة على العمل الزراعي. وفي مجتمع غالبة سكانه من الفلاحين، فإن الإصلاحات الزراعية للدولة الاحتكارية التي بناها محمد علي لم تبدل جذريا في طبيعة العلاقات بين قوى الإنتاج لصالح الفلاحين بل جاءت، في الغالب منها، لصالح الدولة الاحتكارية. وكان على الفلاح المصري أن يواجه تدابير الحكومة بمزيد من اللامبالاة والقدرية، مادامت نتائج الإصلاح قادت إلى «دولة غنية وفلاح فقير». وبدل أن توظف الإصلاحات الحديثة لتطوير البنى التقليدية القديمة، باتت الإصلاحات نفسها موضع نفور من الفلاحين متخذا شكل الصراع القديم والجديد، بين القوى المحلية والقوى الخارجية، بين تقاليد المدن وتقاليد الأرياف[11].

بالمقابل، فإن صورة الأرياف اليابانية في نهاية عهد مايجي لم تكن أفضل مما كانت عليه مصر، وذلك لأسباب مختلفة جذريا، فقد دفع القطاع الزراعي في اليابان ثمنا باهظا لإصلاحات مايجي التي تمحورت حول تحديث الجيش والقطاعات المرتبطة به. وقاد الإصلاح الزراعي في عهده إلى هيمنة كبار الملاك على الأراضي الزراعية الخصبة، وبشكل خاص إنتاج الأرض الذي يعتبر عصب الاقتصاد الزراعي في اليابان، ويعتاش منه ملايين المزارعين اليابانيين. وكانت الحكومة تفرض عمدا ضرائب نقدية باهظة على إنتاج الأرز، وهو تدبير أوقع الفلاحين في ديون كبيرة، نتيجة لذلك نجح مخطط الحكومة في إجبار قسم كبير من أبناء المزارعين على الهجرة القسرية إلى المدن للالتحاق بالجيش، والإدارة، ومشاريع التصنيع في القطاعين العام والخاص. فازداد عدد العاملين خارج القطاع الزراعي بنسبة قياسية خلال فترة زمنية لا تتجاوز الثلث قرن، فقد ارتفع عدد العمال من غير المزارعين من 4,84 مليون عامل من أصل 38,43 مليون ياباني العام 1885، إلى 10,89 مليون عامل من أصل 51,67 مليون نسمة هم سكان اليابان العام 1913، أي بعد عام واحد على نهاية حكم مايجي، وقد استمر هذا المنحى بشكل بارز في تاريخ اليابان الحديث حيث انخفض عدد العاملين في الزراعة من أربع أخماس (4/5) السكان العام 1870 إلى ما دون الثمن (1/8) من سكان اليابان العام 1970.

في الفترة نفسها، انخفضت نسبة الإنتاج الزراعي من نصف الإنتاج

المحلي العام 1870، إلى خمسي الإنتاج (2/5) العام 1913، وإلى ما دون واحد إلى عشرين (1/20) منه العام 1970[12].

مع ذلك، فحتى العام 1885، أي في نهاية المرحلة الانتقالية لاصلاحات مايجي، كانت اليابان لاتزال تصنف بلدا زراعيا مع نمو ملحوظ في وتيرة السكن المديني. لذا اتخذت حكومة مايجي تدابير قاسية ضد العمل الزراعي عبر الضرائب الباهظة المدفوعة نقدا، والتشدد في جباية الضرائب، وعدم تقديم مساعدات مهمة لصغار المزارعين الذين قاموا بآلاف الانتفاضات الفلاحية ضد التدابير الحكومية. وحرصت تلك التدابير على عدم تحديث وتطوير الحياة في الأرياف اليابانية، لاجبار الأجيال المتعاقبة من أبناء المزارعين على الانتقال إلى المدن، والانخراط في عملية تحديث المجتمع الياباني انطلاقا من السكن المديني. ونظرا لكثافة النزوح من الأرياف إلى المدن، والذي طال أبناء مختلف الطبقات الاجتماعية السابقة، تعزز دور من تبقى من المزارعين الأحرار، وزادت نسبة ملكياتهم الخاصة بشكل واضح من 34, 39٪ العام 1887، إلى 34, 45٪ العام 1911، إلا أن دور القطاع الزراعي برمته كان يتضاءل عاما بعد عام، سواء على مستوى عدد السكان أو على مستوى نسبته في الدخل القومي، بعد أن تحول اليابان إلى بلد صناعي متطور، ولديه بنوك واحتكارات مالية ضخمة، وشبكة عصرية من طرق المواصلات البرية والبحرية، ويضم مدنا كبيرة ذات كثافة عالية[13].

هكذا دفع المزارعون اليابانيون الكلفة العالية لتحديث اليابان دون أن ينالهم مكاسب تذكر، بل مزيدا من الضرائب والفقر على غرار ما حل بالمزارعين المصريين. وقد اعترف تقرير لوزارة الزراعة والغابات في اليابان للعام 1973 أن إصلاحات مايجي التي بدأت العام 1868 وجدت في القطاع الزراعي القاعدة الأساسية لإطلاق النهضة الصناعية.

كان القطاع الزراعي يضم قرابة 80٪ من السكان، ويقدم نسبة مشابهة من الدخل القومي، ومن السلع الزراعية المعدة للتصدير الخارجي في آن واحد. وكان على اليابان أن تقوم بعملية التحديث انطلاقا من مواردها الذاتية دون دعم أو مساعدة من الخارج. فوقعت أعباء التحديث كاملة على القطاع الزراعي لكن أبناء المزارعين الذين انتقلوا قسرا من الأرياف إلى المدن اليابانية، استفادوا كثيرا من ثمرات الحركة التحديثية الجديدة، وشكلوا

القاعدة الصلبة للقوي البشرية التي قامت بحركة التحديث المستمرة في اليابان، وتطوير الاقتصاد الياباني، وإطلاق النهضة اليابانية.

أما الإصلاح الزراعي الحقيقي الذي أنصف الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي فقد تأخير كثيرا إلى أن أقر الدايت Diet أو البرلمان الياباني قانون الإصلاح الزراعي، الذي صدر تحت ضغط سلطة الوصاية الأمريكية على اليابان العام 1946[14].

6- تحديث الاقتصاد والاستراتيجية الاقتصادية: يمكن القول إن كلا من حركتي التحديث في مصر واليابان قد وضعتا اقتصاد البلدين في خدمة تحديث القوى العسكرية. لذلك بدأت أولى بواكير التحديث الاقتصادي والاستفادة من التكنولوجيا الغربية تظهر في حركة بناء مصانع الأسلحة والذخيرة، وبعض القطاعات المتصلة بالإنتاج الحربي.

وجمعت الحكومة في كلا البلدين ضرائب باهظة من قوى الإنتاج، لتطوير الإنتاج العسكري، وتعزيز دور الجيش المصري المزود بأحدث الأسلحة، ودفع النفقات الباهظة للمغامرات العسكرية خارج حدود مصر واليابان. ليس من شك في أن أفضل العمال الذين اكتسبوا علوما عصرية في تلك المرحلة قد تدربوا في قطاع الصناعات العسكرية، وذلك تحت إشراف مباشر من الخبراء الأجانب أو عبر بعثات علمية أرسلت تباعا، لتلقي دورات تدريبية في الدول الغربية.

وكانت المحصلة العامة إيجابية في الغالب، حيث بدأت التكنولوجيا تنتشر على نطاق أوسع في مختلف مراكز الإنتاج الذي كان يخضع للدولة بأشكال متفاوتة في كل من مصر واليابان. وقامت إدارة محمد علي بتحديث إنتاج القطن، والصوف، والحرير، والنسيج، والسكر، الورق، والجلود، وبعض المواد الكيماوية المصنعة في مصر. ووظفت الحكومة المصرية قرابة 12 مليون جنيه مصري في القطاع الصناعي حتى العام 1838. وكان يعمل في هذا القطاع ما بين 30 إلى 40 ألف عامل في وقت كان عدد سكان مصر يقدر بحوالي 3,5 إلى 4 ملايين نسمة. يضاف إلى ذلك أن محمد علي كان حريصا باستمرار على تطوير القطاع الصناعي طوال فترة حكمه، وقدم حماية ملحوظة للصناعات المصرية في مواجهة السلع الصناعية المستوردة من الخارج. وكانت الأموال التي وظفت في هذا القطاع تجبى بطريقة

تعسفية من المزارعين والقوى الحرفية الفقيرة. ولم تكن اليد العاملة الصناعية تضم أعدادا كبيرة من الصناعيين المهرة. وكانت الرواتب ضئيلة قياسا إلى حجم العمل المضني، وسوء الأوضاع الصحية والتغذية في المصانع. أما أرباح المصانع، في حال توافرت، فكانت تذهب، في الغالب، إلى الجيش والسلطة الاحتكارية التي يتزعمها الباشا[15].

ومع إجبار مصر على تطبيق اتفاقية 1838 التي تمنع محمد علي من الاحتكار وتبيح دخول السلع الأجنبية إلى السلطنة العثمانية وولاياتها، وكانت مصر هي المعنية أساسا بتلك الاتفاقية، انهار نظام الحماية الصناعية والتجارية الذي بناه محمد علي في مصر وبلاد الشام، وبات على الصناعات المصرية الضعيفة أن تواجه منافسة حادة وغير متكافئة مع السلع الأجنبية. فشهد الباشا إفلاس جميع المصانع التي بناها في مصر وذلك قبل وفاته العام 1848.

فانهارت معها أولى محاولات تحديث الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر. مرد ذلك إلى أن تجربة التحديث الاقتصادي كانت لخدمة الجيش وإدارة الدولة الاحتكارية. ولم يتم الإعداد لقاعدة شعبية قادرة على حماية الإصلاحات، وذات نفع أكيد من ترسيخها وتطويرها، فعرفت الدول الأوروبية نقاط الضعف في تجربة التحديث المصرية، وسارعت إلى ضربها مستخدمة وسائل عدة: الصراع العسكري بين السلطان العثماني ووالي مصر، الاتفاقيات التجارية لنسف أسس النظام الاحتكاري المصري، تحريض القطاع الزراعي على الدولة، منافسة السلع الأجنبية للسلع المصنعة في مصر، القروض من الخارج بفوائد فاحشة، النهب المنظم للموارد المصرية عبر الجاليات الأجنبية وغيرها[16].

بالمقابل، بدأت الإصلاحات الاقتصادية في اليابان لخدمة الجيش والقطاعات التابعة له، بدعم مباشر وسخي من الدولة طوال عقدين كاملين من إصلاحات مايجي. ومنذ العام 1879، وبعد أن تأكدت الحكومة اليابانية أن مخاطر الاحتلال الأجنبي لم تعد جدية، سارعت إلى بيع عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة والمزودة بأحدث التكنولوجيا إلى القطاع الخاص، على أن يسدد ثمنها خلال فترة زمنية طويلة وفوائد بسيطة. واعتمدت سياسة الخصخصة لتلافي تضخم الفوائد والقروض على موازنة الدولة

من جهة، ولتشجيع المبادرات الفردية للإنتاج الجماعي المدعوم من الدولة من جهة أخرى. وقد طبقت هذه السياسة بأشكال عدة، منها بيع مصانع الدولة إلى القطاع الخاص، ومنها استقدام الآلات الغربية الحديثة باسم الدولة، وتوزيعها على المؤسسات الصناعية دون فائدة، ومنها ضمان الدولة للقروض التي تبرمها الشركات الخاصة لشراء معدات تكنولوجيا جديدة من الخارج، ومنها تصفية كل مؤسسة صناعية حكومية تصاب بالخسارة خلال عامين متتاليين، مما دفع القطاع العام إلى تحسين أدائه الاقتصادي، خشية أن تباع مؤسساته الصناعية المنتجة ويسرح جميع عمالها، وغيرها من التدابير. هكذا تحولت معظم قطاعات الإنتاج الحكومية إلى قطاعات إنتاجية خاصة بعد البدء بتنفيذ تدابير الخصخصة، وذلك بعد تزايد خسارة المؤسسات الصناعية الرسمية ومعها أعباء الدين العام على الدولة خلال فترة زمنية قصيرة. فقد منيت تلك المؤسسات بخسارة قاربت 18 مليون ين Yen ما بين 1877 و 1885. يضاف إلى ذلك أن المساعدات الحكومية للمؤسسات الصناعية الخاصة بلغت قرابة 23 مليون ين Yen في الفترة عينها[17].

خلال التجربة، تبين أن من واجب المؤسسات الصناعية الكبيرة تأسيس شركات صغيرة بعدد محدود من العمال، وذات فعالية هائلة في زيادة الإنتاج لمصلحة الشركات العملاقة، وخلال السنوات 1879-1897، ولدت مئات الشركات الصغيرة التي تنتج أدوات كهربائية حديثة، ومضخات، وساعات، وآلات تعمل على البخار، بالإضافة إلى قطع الغيار الضرورية لتجديد الآلات الكبيرة، وكانت التجربة ناجحة جدا مما شجع الحكومة على تسييل قسم من احتياط الذهب المجمد في خزانتها لسد العجز في الموازنة، وتلافي القروض بفوائد فاحشة. ولم تمض سنوات قليلة من عملية تحديث البنى التحتية للاقتصاد الياباني حتى برز إنتاجها الصخم، عبر إشراك غالبية القوى المنتجة في العمل الصناعي، وتسويق الإنتاج الزراعي والصناعي. وبرزت تبدلات جذرية في قطاعات الإنتاج المعتمدة على التكنولوجيا الغربية المستوردة والمطورة محليا وأبرزها مصانع حلج القطن، وقطاع التحرير، والمنسوجات على أنواعها، والثياب الجاهزة، والإسمنت، والورق، والزجاج، وأدوات التجميل، والأدوات الكهربائية، والأسمدة الكيماوية، وصناعة السفن،

وخطوط الحديد، وصناعة التعدين، وتحديث آلات المناجم، والأدوات الهندسية وغيرها. وبقيت الصناعات الثقيلة التي كانت تعتبر استراتيجية في القرن التاسع عشر حكرا على مصانع الدولة وأبرزها الأسلحة، والفولاذ، والذخائر، والمعادن، وخطوط الحديد، ولم يسمح للقطاع الخاص إلا بمشاركة بسيطة في تلك القطاعات، التي اعتبرت ذات صلة بأمن الدولة اليابانية وسلامة قواها العسكرية. كذلك احتكرت الدولة خطوط المواصلات على أنواعها ومعها وسائل الاتصالات والبريد، وطرق الإمدادات والنقل، ونقاط المراقبة في جميع المحافظات.

أخيرا، في مقارنة مهمة بين كل من استراتيجية مصر واليابان في مجال التحديث الاقتصادي في القرن التاسع عشر، يقدم عيساوي بعض المقولات المفيدة في هذا المجال. فقد اعتمدت اليابان استراتيجية اقتصادية سليمة على نحو لم يسبق له مثيل، وذلك حينما قررت بالفعل أن تقوم بالتحديث في سبعينيات القرن التاسع عشر. وينبغي هنا أن نميز بين ثلاثة أبعاد مترابطة ترابطا وثيقا: الاستخدام المقتصد لرأس المال والتوالد المحلي لأرصدة الاستثمار، والاستغلال الأفضل لمزيج العناصر، والتسلسل الصحيح للعمليات، فمع نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر، كان معدل الاستثمار في اليابان أعلى من 11٪ من الناتج القومي الإجمالي، وارتفعت النسبة باطراد إلى ما يزيد على 20٪ في العام 1920، وإلى 40٪ العام 1960. بالمقابل، كان المعدل ففي مصر العام 1913 أقل من 10٪ بكثير، وكان في الخمسينيات والستينيات من القرن الحالي أقل من 15٪. وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر تراكم لدى مصر 500 مليون دولار من الديون الخارجية، وتضاعف الرقم في مطلع 1913.

أما اليابان فقد بدأت بالاقتراض في مراحل متأخرة منذ البدء بحركة التحديث. ومع حلول العام 1913 كان لديها دين خارجي يقدر أيضا بألف مليون دولار. لكن، أولا، كان عدد سكانها يعادل أربعة أضعاف عدد سكان مصر، وكان اقتصادها أكثر تطورا، وثانيا، في الوقت الذي كان يتم فيه تبديد معظم أموال الاقتراض العام في مصر، ويساء استثمار جزء ضخم من الاقتراض الخاص، كان الاقتراض في اليابان يستخدم كله تقريبا من أجل أهداف عالية الإنتاجية، وكانت حالة تركيا وإيران تشابه حالة مصر،

ومع استخدام الميكنة والتقنيات الأوروبية والأمريكية في الزراعة وصلت اليابان إلى أعلى إنتاجية للفدان في العالم كله، بل أعلى من إنتاجية مصر.

أما في مصر، فقد ظلت إنتاجية الفرد منخفضة بينما ارتفع إجمالي الإنتاج الزراعي بسرعة، كذلك أحسن اليابانيون استغلال المهارات الحرفية الموجودة في القرى والمدن الصغيرة، وسادت الورش الصغيرة المجهزة بالمحركات الكهربائية وغيرها، وظل التركيز لفترة طويلة على الصناعات التي تتطلب رأس مال صغي-را. ولم يكن هناك تشجيع من جانب اليابان للمشروعات الأجنبية، ولم يكن مسموحا للأجانب بتملك الأراضي أو المناجم. مع ذلك، يلاحظ أن اليابان استفادت من العمالة الأجنبية لسنوات طويلة، وأرسلت عددا كبيرا من البعثات اليابانية للدراسة في الخارج، واستورد اليابانيون عددا من الآلات الأجنبية وقلدوها أولا قبل أن يطوروها، ولعبت الحكومة اليابانية الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية في مجالات معينة، وفي مكافحة التضخم، ومنع الفوضى النقدية، إلى جانب بناء سكك الحديد، وتوفير عدد من مشاريع البنى التحتية للإنماء الصناعي والتي باعتها بأسعار التكلفة، ودون فوائد أحيانا، لتنمية وتطوير القطاع الخاص. فنتج عن ذلك تعاون ممتاز ما بين القطاعين العام والخاص[18].

نخلص إلى القول إن الدولة اليابانية لم تحاول أبدا الاستيلاء على القطاع الخاص أو تأميمه، بل كانت السباقة إلى تطبيق مقولات الخصخصة الحديثة منذ أواخر القرن التاسع عشر. كما أن إصلاحات مايجي أدخلت اليابان في نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يعمل بإشراف مباشر من الدولة المركزية، لا فرق في ذلك بين القطاع العام أو القطاع الخاص، فحققت بذلك حلم مصلحيها الكبار لبناء دولة قوية وغنية عبر تطوير قطاع صناعي مزود بأحدث التكنولوجيا العالمية.

وكان لهذا القطاع الدور الحاسم في تحديث المجتمع الياباني منذ القرن التاسع عشر حتى الآن. وفي حين عجز الفكر التحديثي في النهضة المصرية عن استنباط الحلول السريعة لمشاكل التحديث، وسوء أداء القطاع العام الذي ترعاه الدولة، فإن الفكر التحديثي الياباني قد استنبط، منذ وقت مبكر في بداية حركة التحديث، إن الخصخصة هي السلاح المهم لدفع القطاع العام إلى تحسين أدائه، وإنتاج أفضل السلع التي لا تقل جودة عن

السلع المنتجة في مؤسسات القطاع الخاص. كذلك أمن القادة اليابانيون حماية تامة لصناعاتهم المحلية المنتجة في القطاعين العام والخاص، وفرضوا قيودا صارمة على السلع الأجنبية المستوردة. هذه السياسة مازالت معتمدة في اليابان حتى الآن، وذلك على رغم الاحتجاجات المتكررة التي تقدم ضد الحكومات اليابانية من جانب الدول الغربية، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الدول الأوروبية المتطورة.

7- الإصلاحات الاجتماعية بين الأصالة والتقليد: حتى مطلع القرن التاسع عشر بقيت مصر تتبع، في الغالب، التقاليد والأعراف الاجتماعية الإسلامية التي كانت سائدة في السلطنة العثمانية وولاياتها الأخرى. فالغالبية الساحقة من أفراد الطبقة السياسية المسيطرة كانت من رعايا السلطنة العثمانية من غير العرب، كالأتراك، وبقايا المماليك، والشركس، والأرناؤوط، والألبان، والأرمن، واليونانيين، وغيرهم. وهناك جاليات كثيرة وفدت إلى مصر في القرن التاسع عشر، أبرزها من إيطاليا، وفرنسا، واليونان، وبريطانيا، بالإضافة إلى هجرات عربية واسعة من الشوام والمغاربة السودانيين وغيرهم. وسكنت تلك الجاليات في المدن المصرية وليس في الأرياف، وعمل أفرادها في التجارة، والصناعة، والإدارة، والصحافة، والتعليم، وقطاع الخدمات وغيره من القطاعات المربحة.

وتشير الوثائق التاريخية إلى أن أبناء الجاليات الوافدة قد امتلكوا مساحات زراعية واسعة، ولم يعملوا عليها بل استخدموا فيها عمالا مصريين، لذا وظفت إصلاحات محمد علي الاقتصادية لصالح الطبقة المسيطرة والجاليات الأوروبية والعربية الوافدة، ولم تنل منها الطبقات الشعبية والفلاحون سوى النزر اليسير، وبقيت القاعدة العريضة للمجتمع المصري ترتكز إلى الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي.

بالمقابل، فإن احتكار الدولة للأرض وغالبية الإنتاج من جهة، وسيطرة غير المصريين على قطاعات الإنتاج فيها ومنها القطاع الزراعي من جهة أخرى، جعلت جماهير الشعب المصري تتمسك بتقاليدها الاجتماعية الريفية المتوارثة منذ مئات السنين. لذلك فقدت الإصلاحات الكثير من إيجابياتها التحديثية بعد أن تمركزت قوى التحديث في المدن، وحافظت الأرياف على تقاليدها دون تغيير جذري. ومع تحول حركة التحديث إلى تغريب تام

ومحاولة فرضه بالقوة على الريفيين، شهدت مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر صراعا مكشوفا بين القوى المستفيدة من عملية التغريب، وغالبيتها من غير المصريين، والقوى المتمسكة بالتقاليد القديمة كالفلاحين والعمال وصغار الحرفيين، وغالبيتها الساحقة من المصريين[19].

لذا بقيت شرائح المجتمع المصري بعد إصلاحات محمد علي وخلفائه دون تغيير جذري، وقدمت تلك الإصلاحات إيجابيات محدودة لصالح المصريين. فالطبقة العليا الحاكمة وكبار قادة الجيش المصري ظلوا من غير المصريين، وكانت تلك الفئة تتشكل من الأتراك وأثرياء رعايا السلطنة من غير المصريين، وهي تضم أبناء الأسرة الخديوية من الباشوات وبقايا المماليك. أما الطبقة الوسطى، ومعظمها من التجار، فقد تشكلت من أثرياء الجاليات الأوروبية والعربية وفئة ضئيلة العدد من التجار المصريين. وفي أسفل السلم الاجتماعي، بقيت القاعدة الشعبية العريضة للمجتمع المصري تتشكل من الفلاحين والحرفيين والعمال والبدو، وجميع هذه الشرائح من المصريين[20].

في تلك الفترة بالذات، ولدت البورجوازية المصرية في المدن الكبرى ذات المنحى التغريبي الواضح، وبشكل خاص في الإسكندرية حيث تمركزت قوى التغريب الأوروبية، ومعها شرائح عربية مرتبطة بها ومن ضمنها فئة قليلة من البورجوازية المصرية. وكان لتلك القوى الدور الأساسي في إبراز نماذج التغريب بأجلى مظاهرها: القصور، والأثاث، واللباس، والعطور، والمأكل، والمدارس، والخدمات، وحفلات الترفيه، وجميعها على النمط الغربي. وبات التخاطب باللغات الأوروبية وليس العربية أو العثمانية. وفي حين بقي التحالف بين القوى الداعية إلى التغريب غير معلن طوال حكم محمد علي، فإن تلك القوى أعلنت تبنيها العلني لشعار إسماعيل بجعل مصر قطعة من أوروبا، فتقاسمت الطبقة العليا وشرائح الطبقة الوسطى ملكية الأرض، والإنتاج، واستفادت من حركة التحديث في عهد محمد علي، إلا أنها بلغت عصرها الذهبي في عهد إسماعيل، وقد استغلت هذه القوى الأزمات المالية المتلاحقة للنظام المصري، لتحكم قبضتها على الاقتصاد والمجتمع في مصر، وتتحول إلى حليف استراتيجي للإنجليز، قبيل وبعد احتلالهم لمصر.

كان على القوى الوطنية الرافضة لعملية التغريب أن تناضل تحت شعار حماية مصر من مخاطر الاحتلال الأجنبي.

ونظرا لكثافة السيطرة الأجنبية على المجتمع المصري، وتشكل الطبقتين العليا والوسطى من غير المصريين، برزت شعارات تدعو إلى وحدة القوى الوطنية، دفاعا عن سيادة مصر وتقاليدها الأصيلة في مواجهة قوى التغريب وتقاليدها الوافدة، ولعل أبرز شعارات تلك المرحلة هو: «مصر للمصريين»، بعد أن كاد المصريون يصبحون غرباء في بلدهم. بالمقابل، كانت اليابان قبل إصلاحات مايجي تحت سلطة شكلية لإمبراطور قابع في قصره، شبه سجين فيه، إلا أن التقاليد الموروثة جعلت منه سليل الآلهة، وله على اليابانيين حق العبادة والطاعة والاحترام، فلم تكن أسرة الإمبراطور تصنف بين طبقات المجتمع الياباني التقليدية نظرا لأصله الإلهي المميز، ولعبت هذه التقاليد دورا إيجابيا بالغ الأهمية عندما رفض الإمبراطور الاعتراف بالاتفاقيات المجحفة التي وقعتها حكومة الباكوفو Bakufu بقيادة الشوغون في السنوات 1853-1858. وبما أن الإمبراطور سليل الآلهة ولا تفرض عليه أي اتفاقيات من أي نوع كان، فقد رفض تلك الاتفاقيات وساندته قوى فاعلة من الساموراي، كما ساندته غالبية الشعب الياباني، وانتهى الصراع بزوال حكم أسرة توكوغاوا وصعود الإمبراطور مايجي إلى سدة الحكم في مطلع 1868.

كانت اليابان تشكل مجتمعا تقليديا مقسما إلى طبقات اجتماعية ذات تراتبية شديدة التمايز حتى في المظاهر الاجتماعية، ولم يكن من السهل اختراق الحواجز الطبقية السائدة أو تجاهلها، فشرائح الساموراي، وهي قوى عسكرية أساسا ولها تربية صارمة جدا تعرف بنظام البوشيدو Bushido، كانت تحتل رأس الهرم الاجتماعي في اليابان.

وكانت منهم القيادة العسكرية التي يرأسها الشوغون Shugun، والقيادة السياسية أو الحكومية المعروفة باسم الباكوفو Bakufu، وهي تضم كبار الساموراي، والقيادة الإدارية أو حكام المقاطعات من الدايميو Daimyos، بالإضافة إلى الساموراي من فئة الرونين Ronin أو العسكريين الذين لا قائد لهم، والتشونين Chonin، وهم من الساموراي الذين سكنوا وعملوا في التجارة والصناعة والتعليم والإدارة وغيرها، وكانت طبقة الساموراي تشكل

قرابة 5-7٪ من سكان اليابان، وتضم شرائح متنوعة من الأغنياء، ومتوسطي الحال، وفقراء الساموراي الذين اضطروا إلى العمل في التعليم وفي قطاعات أخرى لتأمين عيشهم.

تشكلت الطبقة الثانية من سكان المدن بالدرجة الأولى، وزادت نسبتها بشكل واضح في المرحلة الأخيرة من حكم أسرة توكوغاوا Tokugawa. وتشكلت هذه الطبقة من التجار، وأغنياء الحرفيين، وكانت تغتني تباعا بالشرائح الوسطى وفقراء الساموراي، خاصة من فئة التشونين أو سكان المدن. وقد أيدت هذه الطبقة بقوة، إلى جانب الرونين وصغار الساموراي إصلاحات مايجي الاجتماعية، ودعت إلى إلغاء تقاليد البوشيدو العسكرية القديمة وتعزيز دور الجيش الياباني العصري، الذي يتشكل من جميع فئات الشعب الياباني دون تمييز، كما أن كتبة المذكرات من الأوروبيين الذين سكنوا اليابان في تلك المرحلة، وعايشوا تطبيق إصلاحات مايجي أظهروا دهشتهم، لسهولة تخلي طبقة الساموراي عن تقاليدها الموروثة خلال فترة زمنية قصيرة ما بين 1868 و 1876. إذ أعلن غالبية قادة الساموراي تبنيهم لحركة التحديث والإصلاحات الاجتماعية التي رافقتها، ولم يشذ عن القاعدة سوى قلة منهم تعرضت للتصفية خلال عدة أشهر فقط، واتخذت صياغة تلك التنازلات طابعا وطنيا عبر عنه مقطع من الشعر الياباني ترجمته: «إن المحاربين وإن تخلوا طوعا عن امتيازاتهم الموروثة عن الآلهة، إلا أنهم مازالوا في موقع يقدرون فيه على حماية اليابان»[21].

ويلاحظ كتبة المذكرات أن التنازل عن الامتيازات الطبقية تطلب سنوات طويلة من حروب النبلاء في أوروبا دفاعا عن مصالحهم، فحافظوا على موقع طبقي ثابت في البنية السياسية الأوروبية، على رغم ثوراتها التي دعت إلى الحرية والعدالة والإخاء والمساواة[22].

أما الطبقة الثالثة فتضم الفلاحين والعمال وصغار الحرفيين وصيادي الأسماك والرعاة، وهي تقع في أسفل سلم المجتمع الياباني إلا أنها كانت تضم ما بين 80-90٪ من اليابانيين في منتصف القرن التاسع عشر، ووقع على كاهلها عبء الضرائب الفادحة. فقامت بانتفاضات شعبية متلاحقة طوال ذلك القرن، وكان عليها أن تتحمل أعباء حركة التحديث الشمولي بشكل شبه تعسفي وقصري عن طريق الضرائب الزراعية الفادحة التي

تدفع نقدا، وحرمانها من المساعدات المهمة للقطاع الزراعي لإجبار أبناء الفلاحين على النزوح إلى المدن والالتحاق بالمشروع التحديثي للدولة اليابانية، وسياسة الدولة الرامية إلى تقليص حجم القطاع الزراعي لصالح تنمية القطاع الصناعي والجيش المصري[23].

نشير أخيرا إلى أن المجتمع التقليدي الياباني القديم كان يضم فئات المنبوذين الذين لا تقيم لهم الدولة المركزية أي اعتبار، ولا يحظون باحترام الطبقات الاجتماعية الأخرى، وأبرز تلك الشرائح هم من فئات الجزارين والدباغين، وعمال الجسور، وعدد من أصحاب المهن التي كانت تصنف في خانة الحرف الوضيعة.

يتضح من ذلك أن طبقة الساموراي استمرت تحكم اليابان في ظل إصلاحات مايجي عن طريق الحكومات المتعاقبة، ومجالس المستشارين المحيطة بالإمبراطور، ومجلسي الأعيان والنواب، وحكام القطاعات، فتخلى الساموراي طوعا عن تقاليدهم العسكرية وتربيتهم القديمة المعروفة باسم البوشيدو، ليقودوا جيشا يابانيا عصريا ومزودا بأحدث الأسلحة، ويدفعوا باليابان إلى مصاف الدول الإمبريالية العظمى التي تقودها عسكرتاريا قوية ذات نزعة توسعية شوفينية، كذلك أصبح قسم كبير من أفراد هذه الطبقة أصحاب شركات اقتصادية ومؤسسات مالية ضخمة. وقد يبدو ظاهريا أن طبقة الساموراي قد حرمت من ارتداء اللباس الخاص بها، وحمل السيفين على الخصر لإظهار التمايز الاجتماعي.

لكن الامتيازات الجديدة التي حصلت عليها في زمن الإصلاحات جعلتها تحافظ على مواقعها الاجتماعية البارزة، ضمن بنية طبقية جديدة تعتمد على الثروة أو الكفاءة الشخصية، وليس الإنتماء الموروث وسيلة للتمايز في المجتمع الياباني الجديد[24].

وانتعشت شرائح الطبقات الوسطى كثيرا، وتوسعت بفضل إصلاحات مايجي وكان لها الدور البارز في ولادة البورجوازية اليابانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبشكل خاص الشرائح المرتبطة بقطاعي الصناعة والبنوك. وساهمت الإصلاحات في تضخيم سكان المدن بأعداد كبيرة، وولادة الطبقة العاملة اليابانية التي بات عددها يقدر بملايين عدة منذ أواخر القرن التاسع عشر. وفي حين تقلص عدد العاملين في القطاع

الزراعي باستمرار لصالح عمال الصناعة والتجارة والخدمات والجيش، برز تحسن ملحوظ في شروط العمل الزراعي، وتحديث الآلات الزراعية، وزيادة حجم الإنتاج الزراعي، وبناء المصانع المعدة لحفظ وتسويق هذا الإنتاج، واتساع نسبة المزارعين من أصحاب الملكية الخاصة، وغيرها. وقدمت إصلاحات مايجي بعض الحلول الجزئية لمشكلة المنبوذين أو Pariah Class or ETA، الذين كان يقدر عددهم بحوالي ثلاثة أرباع المليون نسمة العام 1871، وكان معظم هؤلاء يعيشون في قرى ومراكز خاصة بهم تفتقر إلى كل شروط السكن الصحي، والخدمات الاجتماعية، والتعليم، وغيرها. ولم تكن أي من الطبقات الاجتماعية الأخرى تحبذ الاختلاط بهم، أو التزاوج معهم، وكانت الشركات أحيانا ترفض السماح لهم بالعمل لديها. فقامت الحكومة بمحاولة إدماج قسم منهم بالقرى المجاورة لسكنهم، ورفع قيود الحجر الاجتماعي عنهم بشكل تدريجي عبر تسميتهم «القرويون الجدد»، لكن مشكلة المنبوذين مازالت واحدة من المشكلات الاجتماعية الحادة في اليابان، وماتزال دون حل جذري حتى الآن.

قلصت إصلاحات مايجي إلى الحد الأدنى الامتيازات الطبقية القديمة، التي كانت سائدة في اليابان على قاعدة أنماط من الإنتاج التي كانت سابقة على الرأسمالية، دون أن تؤدي إلى إزالة الوعي بالتمايز الطبقي لدى غالبية اليابانيين. مع ذلك، ساهمت الإصلاحات في ولادة مجتمع عصري على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي الجديد، والذي تبلورت من خلاله سمات المجتمع الياباني الحديث والمعاصر حيث باتت الغلبة فيه للطبقة الوسطى، بنسبة تزيد على 90٪ في العقد الأخير من القرن العشرين.

وعبر شارل عيساوي بدقة عن الآثار الاجتماعية للإصلاحات بقوله: «أبدت اليابان درجة عالية من التماسك لا مثيل لها في العالم، فالتجانس القومي واللغوي والديني في اليابان أكبر على الأرجح مما هو في أي دولة أخرى في العالم. والتاريخ الياباني غني بأمثلة التضحية بالنفس والتفاني في أداء الواجب، وهما الأمران اللذان يفترضهما هذا التماسك بدءا بالمحاربين من طبقة الساموراي والكاميكازي إلى عمال تويوتا وسوني. ويفسر التماسك أيضا الإحساس بالالتزام الذي تشعر به الشركات إزاء العاملين فيها، وهو الذي ينتج عنه ما يسمى نظام التشغيل مدى الحياة،

كما أنه يحقق الإجماع المطلوب على كل المستويات قبل اتخاذ القرار[25].

8- التفاعل الثقافي مع الغرب بين الاقتباس والتطوير: لم تكن مصر والسلطنة العثمانية بكامل ولاياتها، بمنأى عن مؤثرات الثقافة الغربية منذ قرون عدة، لكن فاعلية تلك المؤثرات زادت بعد الحملة الفرنسية على مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر. ومع احتدام الصراع العسكري والسياسي بين والي مصر والسلطان العثماني اشتدت حدة الاقتباس الثقافي عند الغرب، وازداد معها الانخراط التبعي لمصر والسلطنة معا في دائرة التغريب الثقافي طوال القرن التاسع عشر والذي انتهى بسقوط مصر تحت الاحتلال الأجنبي، ومن ثم زوال السلطنة العثمانية من الوجود. يكفي التذكير بأن إحصاء العام 1907 في مصر أظهر أن 93٪ من المصريين كانوا أميين. ولعبت الأمية دورا أساسيا في إعاقة تشكل الطبقة الوسطى في مصر. «فقد استوردت مصر طبقتها الوسطى بأعداد كبيرة من أبناء الجاليات الأوروبية الغربية، واليونان، وسوريا، ولبنان، ومن اليهود والأرمن»[26].

بالمقابل، فإن القوى الثقافية اليابانية التي كانت على علاقة بالثقافة الغربية طوال مرحلة توكوغاوا كانت ضعيفة للغاية، وأعجز من أن تشكل تيارا ثقافيا يدعو إلى التغريب. يضاف إلى ذلك أن العزلة الطوعية التي بدأت بتصفية دموية لآلاف اليابانيين الذين اعتنقوا الديانة المسيحية، وقتل معهم عدد كبير من المرسلين الأجانب، لم تغلق جميع النوافذ أمام الثقافة الغربية، وكانت اليابان شديدة الحرص على نشر التعليم بين أبنائها، وذلك قبل عقود طويلة من الاحتكاك المباشر مع الدول الغربية. فقد انتشرت آلاف المدارس في كل أنحاء اليابان لدرجة أن نسبة المتعلمين في المدن اليابانية، الكبيرة منها والصغيرة، كانت تتراوح ما بين 75-85٪ من الطلاب في سن الدراسة منذ أواسط القرن التاسع عشر، وتتوزع هذه النسبة لتبلغ 40٪ لدى الذكور و10٪ لدى الإناث في مختلف المناطق اليابانية. ومع إصلاحات مايجي التي حرضت على تعليم الذكور والإناث دون تمييز، ارتفعت نسبة التعليم العام 1907 لتصل إلى 97٪ من عدد الأطفال في سن الدراسة، وكانت تلك الإصلاحات عاملا مهما لتقليص نسبة الأمية إلى الحد الأدنى. ولعبت الدولة اليابانية الدور الأساسي في نشر التعليم على نطاق واسع، وعلى مختلف المستويات، وبدأت المدارس والجامعات الخاصة

في اليابان تنتشر إلى جانب مدارس وجامعات الدولة، ويعملان معا بإشراف مباشر ودقيق من أجهزة الرقابة الرسمية. وفي حين شددت المدارس المصرية على تعليم الدراسات الإنسانية والنظرية، فإن المدارس اليابانية ركزت على التعليم المهني والتقني. ثم بدأت حركة انفتاح ثقافي واسعة بين اليابان والغرب بإشراف مباشر من حكومة مايجي، التي وضعت مخططا تفصيليا للاستفادة من بعض مقولات الثقافة الغربية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، واقتباس العلوم العصرية المفيدة لليابان من أي مكان وجدت فيه دون خوف أو مركب نقص، ومع نهاية القرن التاسع عشر بات اليابانيون على اطلاع شبه تام على معظم المعارف الغربية.

ففي العقد الأول لاصلاحات مايجي ترجم عدد كبير من الكتب الأوروبية والأمريكية والصينية لأغراض الدراسة الأكاديمية والبحث العلمي، وتم استقدام أعداد متزايدة من الأساتذة والباحثين، والخبراء، والمستشارين الأجانب للعمل في مؤسسات التعليم اليابانية. كذلك تم تدريس بعض المواد الجامعية بلغات أجنبية دون أن يستمر هذا المنحى لفترة طويلة. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر بدأ اليابانيون بالحلول تدريجيا مكان الأجانب في مؤسسات التعليم، وأصبحت اليابانية لغة التدريس الرسمية في اليابان، في المؤسسات الرسمية والخاصة على حد سواء[27].

كان زعماء الإصلاح شديدي الحرص على تعليم اليابانيين العلوم والتكنولوجيا العصرية، لكنهم تشددوا أيضا في الحفاظ على أصالة الثقافة اليابانية ولم يظهروا رغبة في اقتباس الكثير من المقولات الثقافية التي كانت سائدة في الغرب. وهذا ما أشار إليه برتراند راسل بقوله: «كانت اليابان دولة متخلفة اقتصاديا، إلا أنها لم تكن تشعر أبدا أنها دولة متخلفة ثقافيا»[28].

9- استيراد التكنولوجيا لاستيعابها وتطويرها محليا: تؤكد المصادر التاريخية أن قادة الإصلاح في مصر واليابان انطلقوا من مقولة أساسية، ترى أن بناء النهضة في كلا البلدين في ظروف القرن التاسع عشر أمر مستحيل دون البدء باستيراد التكنولوجيا الغربية كمدخل لحركة التحديث في كل منهما. فالمشروع النهضوي لابد أن ينطلق من استيراد التكنولوجيا الغربية لتطويرها محليا. وفي حين تابع اليابانيون هذا المنحى السليم لحماية

الاقتصاد الياباني من المنافسة غير المتكافئة مع السلع الأجنبية، فإن خلفاء محمد علي تخلوا بالكامل عن حماية الإنتاج المحلي، واكتفوا فقط باستيراد التكنولوجيا ومعها السلع المصنعة التي أغرقت الأسواق المصرية وضربت الركائز البنيوية للاقتصاد المصري بعد أن بقيت قوية جدا طوال فترة حكم محمد علي، وعلى مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر بكامله. لكن عددا لا بأس به من الخبراء، والعسكريين، والعمال الفرنسيين بقي في مصر بعد رحيل نابوليون بونابرت عنها مهزوما، فعمل محمد علي على الاستفادة منهم لتحديث مصر، وقام باستيراد كثير من النماذج الفرنسية بالدرجة الأولى لإصلاح الإدارة، وتحديث الجيش، ونظام التعليم، ونظام الضرائب، وبناء الصناعات الحديثة وغيرها. وبدا واضحا أن حركة التحديث في مصر قد اعتمدت على الخبراء الأجانب من جهة، وعلى البعثات المصرية إلى الدول الأوروبية من جهة أخرى.

نشير هنا إلى أن عدد طلاب البعثات المصرية إلى أوروبا زمن محمد علي بلغ 339 طالبا إلى الجامعات ومعاهد التدريب الأوروبية. وأعطيت الأفضلية المطلقة للبعثات العسكرية، والعلوم والصناعة، والهندسة، والطب. فقد أرسل 230 طالبا إلى فرنسا، و95 إلى بريطانيا، و14 إلى باقي الدول الأوروبية. وتوزع الطلاب على الفروع العلمية التالية: 310 في الصناعة والعلوم الهندسية، و15 في العلوم الطبية، 22 في العلوم الإنسانية، وطالبان فقط في الزراعة. في حين ترفع نوال قاسم عدد طلاب البعثات إلى 399 طالبا خلال السنوات 1813-1848، منهم 96 للعلوم الهندسية[29].

غير أن خلفاء محمد علي لم يتخذوا موقفا ثابتا تجاه الخبراء الأجانب والبعثات العلمية المصرية في أوروبا، إذ طرد الخديو عباس حلمي الخبراء الأجانب من مصر بشكل أضر بالمشاريع التي بدأوا العمل فيها على عهد أسلافه. وتخلى عن عدد من المشاريع الهندسية التي أنجزت أو كانت على طريق الإنجاز، ومنها مشاريع ري أقيمت على نهر النيل، ومدارس مهنية في المحافظات المصرية. وتبنى سياسة شعبوية تقول باستقلال مصر ورفض التعاون مع السلطنة العثمانية والدول الأوروبية معا. فاعتبرت تلك السياسة بداية مبكرة لضرب المشروع التحديثي الذي بدأه محمد علي تحت ستار خادع من العداء للغرب.

بالمقابل، اعتمد خلفه الخديو سعيد سياسة التعاون غير المشروط مع الأوروبيين، فأعطى صديقه المهندس الفرنسي دي ليسيبس De Lesseps الترخيص الرسمي لحفر قناة السويس، ودخلت التكنولوجيا الغربية في عهده على نطاق واسع إلى مصر، وبشكل خاص مضخات الري الحديثة، وأرسل عددا من البعثات العلمية مجددا إلى أوروبا. تلقى سعيد تربية أوروبية وكان شديد الإيمان بفتح أبواب مصر على مصراعيها أمام حركة التحديث عبر استيراد التكنولوجيا الغربية. ومهد الطريق أمام الخديو إسماعيل للقيام بحركة تغريب واسعة النطاق، متجاوزا كل الضوابط الصارمة التي وضعها جده محمد علي لمنع تغريب مصر، فانطلقت حركة التغريب على مصراعيها بالاستناد إلى الخبراء الأجانب، والبعثات العلمية إلى أوروبا، وزيادة هائلة في حجم الجاليات الأجنبية في المدن المصرية، والاقتراض من المؤسسات المالية الأوروبية بفوائد فاحشة، وتشجيع زراعة القطن على حساب الزراعات الأخرى بشكل أضر بتوازن الاقتصاد المصري، وفتح الباب على مصراعيه للمضاربين الأجانب في البورصة المصرية، وحرمان السلع المصرية من أي حماية أو قدرة على المنافسة، وإعطاء الأوروبيين امتيازات خاصة عبر السماح لهم بالتقاضي أمام المحاكم المختلطة التي كانت تحكم دوما لصالح الأجانب على حساب الوطنيين. وانتهت التجربة بتحويل حركة التحديث التي بدأها محمد علي إلى حركة تغريب لا سند لها على المستوى الداخلي، ولا قوة دولية تدعمها بعد هزيمة نابوليون الثالث أمام الألمان العام 1870. عندئذ خلت الساحة للإنجليز في شرقي المتوسط، فأسقطوا إسماعيل واحتلوا مصر العام 1882[30].

بالمقابل، ومنذ مرحلة توكوغاوا كان عدد لا بأس به من الساموراي قد اكتسبوا بعض العلوم العصرية والغربية وعملوا على نشرها في اليابان. وظهرت مقولات كثيرة تدعو علنا إلى ضرورة استيراد التكنولوجيا الغربية، ونقل العلوم العصرية بهدف حماية اليابان من مخاطر التدخل الخارجي. وتمت صياغة استراتيجية جديدة مستمدة من تجارب الساموراي العسكرية وتقول: «اعرف عدوك، واعرف نفسك، فستربح ألف معركة». إذ كان معظم قادة الساموراي على قناعة تامة من أن المجابهة مع الغرب قادمة لا محالة، وعليهم الاستعداد لها بأسلحة حديثة وتكنولوجية متطورة ليست متوفرة إلا

لدى الغرب. لذا أوفدت حكومة مايجي على الفور عددا كبيرا من الشابات والشبان في بعثات علمية إلى الدول الأجنبية، وذلك منذ العام الأول لعصر مايجي. فأرسلت 170 موفدا إلى الخارج خلال الفترة الممتدة من يناير 1869 حتـى نوفمبر 1879. وفي سبتمبر 1871 كان عدد الموفدين اليابانيين إلى الخـارج يقارب 280 موفدا[31].

لم تكن عملية التحديث في اليابان ممكنة من دون استيراد التكنولوجيا الغربية، والاستعانة بالخبراء، والمستشارين، والموظفين الأجانب من جهة، وإرسال البعثات العلمية إلى الدول الغربية من جهة أخرى. وساعدهم في ذلك التراكم الإيجابي الذي تركته مرحلة توكوغاوا والذي شكل انطلاقة مهمة لحركة التحديث في اليابان، على مختلف الصعد. فرفع قادة الإصلاح في عهد مايجي شعار: «يابان غنية وجيش عصري». ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تم تحديث الإدارة والاستفادة من البيروقراطية اليابانية ذات الخبرة الواسعة، وانطلقت حركة تحديث القطاعات الاقتصادية المنتجة، والقطاع المالي، والقطاع التربوي، وغيرها. واستقدمت الإدارة اليابانية عددا كبيرا من الخبراء الأجانب للعمل في القطاعات المحدثة لفترات زمنية محددة. وكان في طليعتهم الهولندي فيربيك Verbeck الذي ساهم في تحديث بعض النظم السياسية اليابانية، والفرنسي بواسوناد Boissonade لتحديث القانون المدني، والألماني روسلر Roesler لإعداد دستور عصري، والفرنسي دو بوسكيه Du Bousquet كمستشار لوزارة الحربية، والبريطاني دوغلاس Douglas لتطوير القوى البحرية اليابانية، والأمريكي دينيسون Denison لإعادة النظر في نصوص الاتفاقيات التي وقعتها اليابان سابقا، والإنجليزي كندرKinder لتطوير الإدارة وعصرنتها، والإنجليزي شاند Shand لتحديث النظام المالي وآليات عمل البنوك وغيرهم.

ودلت إحصائيات تلك المرحلة على وجود 503 مستشارين أجانب في الإدارة اليابانية بعد سنوات قليلة على البدء في إصلاحات مايجي، وتحديدا العام 1874. وقد تم توزيعهم على مختلف إدارات الدولة ومؤسساتها ووزاراتها. فكان بينهم 269 إنجليزيا، و108 فرنسيين، و47 أمريكيا، و37 ألمانيا، و42 من جنسيات مختلفة. وفي العام نفسه، بلغ عدد الخبراء في وزارة الصناعة والتكنولوجيا 580 خبيرا. منهم 450 إنجليزيا، و74 فرنسيا، و22 ألمانيا، و10

أمريكيين، و24 من جنسيات مختلفة. وفي ذلك توكيد على أن حصة بريطانيا كانت الأكبر وذلك بنسبة 5, 77٪ من مجموع الخبراء، وكان كل خبير يتقاضى راتبا شهريا يتراوح ما بين ألف وثلاثة آلاف ين ياباني.

وفي حين كان راتب رئيس الوزراء الياباني في تلك الفترة لا يتجاوز الألفي ين، فإن 35٪ من الخبراء أو المستشارين كان يتراوح راتبهم الشهري ما بين ألف وألفي ين، وراتب 18٪ منهم ما بين ألفين وثلاثة آلاف ين. وبلغت نسبة الخبراء في وزارة الصناعة والتكنولوجيا 4, 13٪ من عدد العاملين فيها العام 1876، مقابل 5, 11٪ في وزارة التربية، و9, 11٪ في دوائر مجلس الشيوخ، وكانت نسبة كبيرة من موازنة تلك المؤسسات تذهب للخبراء الأجانب.

أخيرا، تصاعد عدد الخبراء والمستشارين الأجانب في الإدارات اليابانية خلا سنوات 1881-1898 إلى أعداد كبيرة قدرت على الشكل التالي: 776 إنجليزيا، 290 ألمانيا، 388 أمريكيا، 121 فرنسيا، 51 هولنديا، 41 ايطاليا، و14 سويسريا. يضاف إلى ذلك 63 ألمانيا، و38 إنجليزيا، و34 أمريكيا، و23 فرنسيا يعملون في مختلف فروع العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في اليابان، وبدا واضحا أن نسبة الخبراء الأمريكيين بدأت تتزايد في اليابان خلال سنوات 1881-1898. وبقيت الغلبة العددية للإنجليز، ثم الفرنسيين فالألمان[32].

بصورة عامة، يمكن القول إن الخبراء الإنجليز كانوا موجودين بكثافة في اليابان في مجال الهندسة والتكنولوجيا في القطاعين العام والخاص، في حين كان الأمريكيون، يليهم الإنجليز، موجودين بكثرة في حقول التربية، والصناعة، وإدارات الدولة.

كما أن اليابان بدأت تستقطب أعدادا كبيرة من العمال الأجانب للعمل في إداراتها ومؤسساتها. ففي العام 1898، بلغ عدد العاملين الأجانب في اليابان 12540 عاملا في القطاعين، العام والخاص، وكان منهم 4299 خبيرا في قطاع التعليم، و4946 في قطاع العمل الهندسي، و869 موظفا صغيرا، و169 حرفيا، و2256 عاملا غير مصنف.

يظهر الجدول التالي زيادة العمال الأجانب في القطاع الخاص وتقلصها في القطاع العام خلال سنوات 1870-1890[33]:

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص
1870	3359	2442
1880	1797	4636
1890	1037	5442

لقد اعتمدت تجربتا التحديث في مصر واليابان في البداية على استيراد التكنولوجيا الغربية والعلوم العصرية من الغرب، واستقدمتا معهما آلاف الخبراء الأجانب لتدريب اليابانيين، كما أرسلتا عشرات البعثات إلى الخارج لاكتساب التكنولوجيا الغربية في مواطن إنتاجها. لكن عملية الاستيراد كانت مجرد خطة انتقالية عند اليابانيين، تتلوها مرحلة أرقى من الاستيعاب والتطوير المحلي للتكنولوجيا المستوعبة محليا. فعمل اليابانيون على اكتساب التكنولوجيا الغربية وعدم السماح للخبراء الأجانب بالبقاء في اليابان. ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى قلة من الغربيين الذين أحبوا اليابان وأمضوا فيها كامل حياتهم، وساهموا مساهمة فعالة في نقل المعارف الغربية إلى اليابان من منطلق إنساني بحت، وليس في إطار مخطط استعماري يرمي إلى السيطرة على اليابان. وقد أحسن اليابانيون وفادتهم، ونصبوا لهم تماثيل رائعة في ساحات حملت أسماءهم في مدن وجامعات يابانية كثيرة.

وآمن اليابانيون بعمق أن عملية تحديث اليابان هي مسألة يابانية بالدرجة الأولى، وتقع على كاهل اليابانيين دون سواهم، فاعتمدوا على الخبراء الأجانب من جميع الجنسيات والمناهج التحديثية الغربية، دون الارتباط التبعي بمنهج تحديثي غربي واحد. والهدف من ذلك تطوير القدرات الذاتية لدى اليابانيين، حيث يصبح وجود هؤلاء الخبراء الأجانب مسألة انتقالية فحسب، تنتهي بانتفاء الحاجة إليهم بعد أن يستوعب اليابانيون أسرار التكنولوجيا والعلوم الغربية ويعملوا على تطويرها انطلاقا من الطاقات الإبداعية اليابانية بالذات، إلى أن تصبح اليابان في مصاف الدول المنتجة للتكنولوجيا على الصعيد الكوني وليس مجرد مستهلك لها. لذلك رفض قادة الإصلاح سياسة إضعاف الركائز التقليدية للثقافة اليابانية التي كانت سائدة منذ قرون طويلة، وساهمت في تصليب الجبهة الداخلية ضد الاتفاقيات المجحفة التي وقعتها حكومة الشوغون. وعلى الرغم من

الانتقادات الحادة للثقافة اليابانية في مرحلة توكوغاوا واتهامها بالجمود، ونقد احترام التراتبية الاجتماعية الصارمة، وتنفيذ قرارات السلطة بحذافيرها دون تذمر، فإن القيادة اليابانية النظيفة والمتنورة في عهد مايجي جعلت الثقافة التقليدية ركائز وطنية صلبة لمواجهة ثقافة التغريب، ولم تسمح لمقولات الثقافة الغربية باختراق النسيج المتماسك للمجتمع الياباني، فاعتمد اليابانيون الكثير من المقولات الإصلاحية المقتبسة من الغرب إلا أنهم رفضوا اعتماد نموذج غربي واحد لتطبيقه في اليابان، وفضلوا اقتباس ما هو مفيد لليابان وطرح ما يقود إلى التغريب، أو لإرباك التماسك الاجتماعي الموروث. نتيجة لذلك، استطاعت اليابان الانتقال من مرحلة نقل التكنولوجيا والعلوم الغربية إلى مرحلة تطويرها والمشاركة في تصنيعها عالميا. فانتقل اليابانيون من دائرة الاقتباس والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتجديد.

بالمقابل، وقفت تجربة مصر في التحديث عند حدود الاقتباس دون الاستيعاب والتطوير، فسقطت مصر في دائرة التغريب الموصل إلى الاستدانة عبر القروض بفوائد فاحشة، وبالتالي فقدان السيادة والسقوط تحت الاحتلال المباشر. في الوقت نفسه، تابعت اليابان مسيرة التحديث بنجاح، فانتقلت من اقتباس التكنولوجيا إلى تطويرها والإبداع فيها، وتحولت من دولة تخاف الاحتلال الخارجي إلى قوة إمبريالية عظمى تتحكم بدول الجوار في جنوب شرق آسيا، وتحتل مساحات جغرافية تزيد على مساحتها بعدة أضعاف.

15- مسألة المحاكم المختلطة وكيفية النظر إليها في كل من مصر واليابان:
شكلت مسألة المحاكم المختلطة نموذجا بالغ الدلالة على كيفية تعاطي السلطات المصرية واليابانية مع الضغوط الأجنبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن نافل القول إن الاعتراف للرعايا الأجانب بحق التقاضي أمام محاكم مختلطة تصدر أحكامها دوما لصالحهم على حساب المواطنين المحليين يشكل انتقاصا للسيادة الوطنية ويضر بسمعة الدولة. وفي حين رفض الباشا السماح للمحاكم المختلطة بالعمل طوال فترة حكمه، إلا أنه قبل بها العام 1845، أي قبيل اعتزاله الحكم بأشهر معدودة، وبعد أن بلغ من العمر عتيا، فاستمرت تلك المحاكم بالعمل إلى أن برز نفوذها الهائل

في عهد الخديو إسماعيل، إبان وزارة نوبار باشا الذي اعتبرها انتصارا للدبلوماسية المصرية منع احتلال مصر عن طريق التفاهم مع القوى الأجنبية وليس التصادم معها[34].

وعندما حاول الغربيون تطبيق ذلك النموذج على اليابان في وقت كانت تجهد فيه حكومة مايجي للتخلص من الاتفاقيات التجارية المجحفة بحقها، انفجر صراع حاد داخل الإدارة اليابانية دام سنوات عدة وانتهى برفض تلك المحاكم. ومن المفيد هنا تتبع مسار تلك المسألة بشيء من التفصيل للتعرف عن كثب على آليات عمل الفكر السياسي الياباني، وكيفية تغليب مصلحة اليابان العليا على ما عداها من المصالح، وفي جميع الحالات، فقد أمرت الحكومة اليابانية فوكوتشي جين ايتشيرو Fukuchi Gen-Ichiro بالسفر إلى اليونان واسطنبول ومصر للقيام بتحريات معمقة حول نظام المحاكم المختلطة، وكيفية حل الدعاوى بين المواطنين المحليين والأجانب. وفي 25 فبراير1873، غادر فوكوتشي باريس متجها إلى هذه المنطقة برفقة شيماجي موكورائي Shimaji Mokurai. ومن حسن الصدف أن نوبار باشا كان قد غادر مصر إلى اسطنبول لإجراء محادثات بشأن المحاكم المختلطة مع السلطنة من حيث هي الدولة صاحبة السيادة العليا على مصر، وذلك بحضور ممثلين عن الدول الغربية الكبرى، وقابل فوكوتشي في اسطنبول نوبار باشا الذي اطلعه على مسودة الإجراءات الجديدة بشأن تطبيق المحاكم المختلطة بمصر. ثم سنحت الفرص لفوكوتشي وزميله شيماجي بزيارة مصر لمدة ثمانية أيام، وغادروها في 16 مايو قاصدين طوكيو، فوصلوها في 16 يوليو 1873. ومما جاء في تقريره الأول أن الحكومة اليابانية تعمل على تحديث البلاد بشكل متزايد يوما بعد يوم. وهي تظهر الاستعداد التام لاحترام حقوق الأجانب على أراضيها، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم على غرار ما تقوم به تجاه رعاياها اليابانيين سواء بسواء[35].

نتيجة لذلك لم تأخذ الحكومة اليابانية بمبدأ المحاكم المختلطة، مع العلم بأن الضغوط الغربية على اليابان لم تتوقف في هذا المجال. وفي فبراير 1877، نجحت تلك الضغوط في إقناع وزير الصناعة والتكنولوجيا في الحكومة اليابانية ايتو هيروبومي Ito Hirobumi في إرسال بعثة جديدة إلى مصر برئاسة البريطاني دافيدسون J. Davidson، الذي كان يشغل مركز

مستشار الوزارة، وبعد أن أمضى فيها عدة أشهر، حمل تقريره النهائي المقترحات التالية: إن رفض تطبيق نظام المحاكم المختلطة بنفس الطريقة التي فرض فيها على مصر يؤكد على استقلالية القضاء الياباني، إلا أنه يتوجب على اليابان اتخاذ التدابير السريعة لتقديم نفس الضمانات التي تقدم للأجانب في مصر، وذلك عبر إصلاحات قضائية يقوم بها اليابانيون بأنفسهم حتى لا يضطروا إلى تقديمها تحت الضغوط الأجنبية.

فعلق ناكاؤوكا على هذا التوجه بقوله: كانت الدول الأجنبية ترى أنه لا بديل أمام اليابان سوى اعتماد نظام المحاكم المختلطة الذي كان يطبق في مصر، مع إجراء بعض التعديلات الضرورية لذلك. كما أن فوكوتشي اقترح أيضا أن تقوم اليابان بتعديل أو تطوير نظام القضاء لديها لمعالجة مسألة الرعايا الأجانب فيها، إلا أن الوزير ايتو ITO ومسؤولين يابانيين آخرين تهيبوا القيام بأي تعديل، وأرجأوا البت في المسألة[36].

وفي العام 1887، أرسلت بعثة ثالثة إلى مصر برئاسة هاسيغاوا تاكاشي Hasegawa Takashi الذي وصلها في مطلع شهر فبراير لدراسة الموضوع عينه، وبعد أن أمضى فيها أسبوعين عاد إلى اليابان في 16 فبراير 1887، وقدم تقريره على الفور إلى وزير العدل يامادا أكيوشي Yamada Akiyoshi بتاريخ 24 فبراير 1887، وقد عنون تقريره على الشكل التالي: «تقرير عن الحقائق والتطبيق بشأن المحاكم المختلطة في مصر». Hasegawa, Takashi, The councilor of the Tokyo Court of Appeal: The Report on the Realities and Practices of the Mixed Courts of Egypt.

أوضح هاسيغاوا في تقريره أن هذا النظام مفيد فقط للدول الصغرى مثل سويسرا. إلا أن مسألة اعتماد لغة أجنبية للمحاكمة هي من بين أبرز صعوبات تطبيقه، كما أن هاجس القاضي ينحصر في تأمين مصالح الدولة التي عينته.

وأشار كاتب التقرير إلى أنه لم يسمع اعتراضات جدية تؤكد أن تطبيق هذا النظام قد ألحق ضررا بمصر، وقد عزا ذلك إلى أن هذا البلد لا يتمتع بمناعة حضارية كافية لأن أعدادا كبيرة من الأجانب تعمل في الإدارات المصرية دون حاجة إليها[37].

ليس من شك في أن كاتب التقرير لم يختلط بالقوى الفاعلة في الشعب

المصري، بل حصر مقابلاته مع القوى السلطوية في مصر والتي كانت، في الغالب، غير مصرية ولا تهتم كثيرا بالمصالح الأساسية للشعب المصري، فكانت شديدة الحماس للمحاكم المختلطة. ويورد هاسيغاوا موجزا لحوار أجراه مع رئيس الوزارة المصرية ووزير خارجيتها آنذاك نوبار باشا، الذي أكد له أن نظام المحاكم المختلطة يعمل في مصر بشكل جيد. فشرح المبعوث الياباني له الوضع القائم باليابان قائلا: إن اليابانيين شرعوا أبوابهم أمام الأجانب للسكن والعمل فيها شرط احترام النظم والشرائع اليابانية القائمة. ثم سأله عما إذا كانت السياسة اليابانية المتبعة في هذا المجال ستحمل إيجابيات أم سلبيات على مستقبل اليابان. فرد نوبار باشا بقوله: «ليس من شك في أن ما تقومون به جيد جدا، فأنتم تتحاشون منذ البداية سكن الأجانب الدائم في بلدكم. فماذا لو تمركزت الدول الخمس الكبرى، على أراضيكم؟ المسألة برمتها تتوقف أولا وأخيرا على قوة بلدكم، فإذا كانت اليابان قادرة على مجابهة ضغوط الدول الخمس الكبرى فإن ما تقومون به الآن هو دون أدنى شك في منتهى الجودة، إلا أنهم سيعرفون كيف يغزونكم بطرق أخرى، وعليكم أن تتوقعوا ذلك»[38].

في أبريل1887، أي بعد شهرين من تقديم هاسيغاوا تقريره إلى وزارة العدل برز خلاف حاد داخل الإدارة اليابانية تجاه مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وألمانيا معا بشأن المحاكم المختلطة ووافق عليه وزير الخارجية الياباني اينوئي كاؤرو Inoue Kaoru. فثارت معارضة واسعة في صفوف المثقفين والصحافيين وكبار الموظفين، وتم تحريض الشارع الياباني للبدء بخطوات تصعيدية، مما اضطر وزير الخارجية إلى الاستقالة في سبتمبر 1887.

جاء مشروع القرار البريطاني-الألماني نسخة مشابهة لنظام المحاكم المختلطة في مصر. وكانت الدول الأجنبية تعتقد أن وزير الخارجية الياباني Inoue يمكن أن يلعب الدور عينه الذي لعبه نوبار باشا في مصر. غير أن صلابة المعارضة اليابانية أجبرته على الاستقالة. فاستبدل بالوزير أوكوما Okuma الذي حاول كسب الوقت لفترة من الزمن ثم عاد إلى تبني مشروع سلفه بشأن المحاكم المختلطة، فأجبر أيضا على الاستقالة في العام 1889. وطويت تلك الصفحة نهائيا لإجبار الأجانب المقيمين على الأراضي اليابانية

على احترام قوانين اليابان وأعرافها الدستورية، وتمت معاملتهم على قدم المساواة مع السكان اليابانيين[39].

نخلص إلى القول إن الشعب الياباني الذي كان يخاف خطر الأجانب ويدعو إلى طردهم من اليابان طوال مرحلة توكوغاوا، لم يحبذ مشروع المحاكم المختلطة على الإطلاق ورأى في تبنيه انتقاصا للسيادة اليابانية، وأجبر الوزراء الداعين إليه على الاستقالة.

١١- ديمومة حركة التحديث وحماية الإنجازات السابقة: تؤكد وثائق المرحلة أن خلفاء محمد علي لم يبقوا أوفياء للمبادئ الإصلاحية التي انطلق منها رائدهم. فبدلا من تطوير إيجابيات المرحلة السابقة وتصحيح الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها الباشا، وبشكل خاص تجاهله للإصلاح السياسي، ورفضة الدائم لتأسيس كتل شعبية تقودها تيارات ومنظمات وأحزاب وشخصيات وطنية وقومية تؤمن بأن حماية مصر من الاحتلال الأجنبي تتطلب بناء دولة عربية ذات جيش قوي وثقافة عصرية، أمعن خلفاؤه في سياسة التغريب ونسف الأسس السابقة التي حمت مصر، وبشكل خاص تحاشي القروض، وإضعاف الجيش المصري.

بالمقابل، انطلق قادة الإصلاح في عصر مايجي من الركائز الإيجابية لمرحلة توكوغاوا، فعمقوها وأسسوا لنهضة يابانية ثابتة يحميها جيش قوي، ودولة عصرية، وتكنولوجيا متطورة، وانخرطوا في تحديث اليابان على جميع الصعد. فبنوا صناعات قوية، واحتكارات مالية عملاقة، واقتبسوا أحدث العلوم والتكنولوجيا الغربية وطوروها، وجعلوا السلع والشركات اليابانية تزاحم مثيلاتها الغربية في الأسواق العالمية، وعززوا الحضور العسكري لليابان في محيطها الإقليمي فلم تعد خائفة من احتلال الدول الأجنبية لأراضيها بل باتت دول الجوار الإقليمي والجيوش الاستعمارية الغربية فيها تخاف الجيش الياباني، بعد أن تحول إلى أداة لتنفيذ مشروع إمبريالي واسع تقوده عسكرتاريا شوفينية احتلت كوريا ومساحات واسعة من الصين[40].

بعض الملاحظات الختامية

كتبت مئات الدراسات العلمية لتقييم تجربة التحديث في مصر إبان

حكم محمد علي. وهي تتضمن، في الغالب، إشادة بهذه التجربة الرائدة في المنطقة العربية، والتي سبقت تجربة التحديث في السلطنة العثمانية بأكثر من ربع قرن، وتجربة التحديث اليابانية بأكثر من نصف قرن، فتاريخ ولادة الإمبراطور مايجي يعود إلى العام 1853، أي أن ولادته قد تمت بعد خمس سنوات مضت على وفاة محمد علي. وما أنجزه هذا الأخير في مصر (1805-1847) لا يقل أهمية عما أنجزه مايجي في اليابان خلال سنوات حكمه (1868-1912). لكن محمد علي قد نكب بخلفاء من بعده لم يكتفوا بعدم الاستفادة من تراثه الإصلاحي فحسب، بل بددوا ذلك التراث وانصرفوا إلى سياسة مغايرة تماما لتلك التي انطلق منها المؤسس. فأكثروا من القروض، وأمعنوا في البذخ، وبالغوا في تدمير الركائز البنيوية للاقتصاد المصري من الداخل، وأوقعوا مصر في الاستدانة، وأخضعوا ماليتها إلى الرقابة المالية المباشرة من قبل الأجانب، وهللوا للمحاكم المختلطة، وسمحوا لوزراء أجانب بالمشاركة في حكم مصر، وسرحوا آلاف الضباط والجنود المصريين، واستنجدوا بالجيش البريطاني لقمع انتفاضة الجيش الوطني المصري بقيادة أحمد عرابي. فانتهى بهم الأمر إلى القبول بحكم مصر تحت الاحتلال البريطاني منذ العام 1882، ضاربين عرض الحائط بشعارات:

«السيادة الوطنية» و «استقلال مصر»، و «مصر للمصريين»، وانقلب شعار إسماعيل: «مصر قطعة من أوروبا»، إلى نقيضه تماما على أرض الواقع، إذ باتت مصر محمية، أو مستعمرة أوروبية.

إلا أن ما يؤخذ أيضا على محمد علي أنه استفاد بشكل محدود للغاية من تنوع نماذج التحديث الغربية، فأبقى الطابع الشمولي لحركة التحديث في عهده فرنسيا وحيد الجانب. فأدخل مصر في دائرة الصراع الدولي المباشر بين الفرنسيين والانجليز والروس، بالإضافة إلى صراعه العسكري المدمر مع العثمانيين، نتيجة لذلك، بقيت مصر، منذ بداية حركة التحديث فيها، في موقع التبعية شبه الكاملة لنموذج التحديث الفرنسي عبر خبراء فرنسيين وبعثات علمية مصرية إلى فرنسا بالدرجة الأولى من جهة، وارتهان شبه تام لتقلبات السياسة الفرنسية في شرقي البحر المتوسط، من جهة أخرى. ومع دخول مصر في دائرة الصراع الفرنسي - البريطاني في هذه

المنطقة سعت بريطانيا لإسقاط محمد علي وضرب جيشه باعتباره ركيزة احتياطية للمشروع الإمبريالي الفرنسي للسيطرة على شرقي البحر المتوسط وقطع طريق الهند على تجارتها الدولية. وزادت شراسة الهجوم البريطاني على مصر مع انفجار الصدمات الطائفية في جبل لبنان وبلاد الشام، وبعد أن اتخذ نابوليون الثالث من تلك الصدامات المدبرة ذريعة لإرسال حملة فرنسية كبيرة في العام 1860، لاحتلال بلاد الشام، وربطها مع مصر في دائرة التبعية التامة للنفوذ الفرنسي، وساعد في تسريع الهجوم البريطاني المضاد للحملة الفرنسية مشروع فتح قناة السويس بتكنولوجيا فرنسية، وانخراط الخديو إسماعيل العلني في المشروع الفرنسي والتصريح بعزمه على جعل مصر قطعة من أوروبا وذلك عبر اقتباس تفاصيل النموذج التحديثي الفرنسي، في المسكن، واللباس، والمأكل، والتعليم، ولغة التخاطب، وغيرها. وخلال فترة قصيرة جدا من تاريخ افتتاح قناة السويس بكل مظاهر الابتهاج والفخفخة تمكن الإنجليز من تهديم كل ركائز الدولة المصرية العصرية التي تهاوت بسرعة كما لو أنها بنيت على أسس غير صلبة ولا تحظى بأي دعم شعبي لمساندتها. فتم شراء أسهم مصر في قناة السويس، وصدر إعلان رسمي بإفلاس ماليتها، ووضعت الخزانة المصرية تحت الرقابة المالية الأجنبية، وقام الخديو إسماعيل بتسريح قسم كبير من جيشه خشية الانقلاب عليه. إلا أن الانقلاب الذي وقع بالفعل كان من تدبير بريطانيا التي عملت على عزله وإبداله بابنه توفيق، تمهيدا لاحتلال مصر.

بالمقابل، جاءت إصلاحات مايجي، العسكرية والاقتصادية أولا ومن ثم الإصلاحات السياسية والاجتماعية، تحت هاجس حماية اليابان من مخاطر التدخل الأجنبي. وكانت السلطنة العثمانية، ومعها مصر، تواجه ظروفا دولية مشابهة لظروف اليابان، وقامت كل منهما بحركة تحديث واسعة لم تحقق النتائج الإيجابية التي عرفتها اليابان على الرغم من أنها دولة مكبلة باتفاقيات مجحفة ومهددة بالاحتلال. على العكس من ذلك، قادت تجارب التحديث في السلطنة العثمانية، ومصر، والصين، والهند، وغيرها من الدول في تلك المرحلة، إلى تغريب تلك الدول وإلحاقها تبعيا بالدول الإمبريالية العالمية.

في العقدين الأولين من نهضتها الأولى في القرن التاسع عشر كانت

اليابان عاجزة عن التصدي للدول الأجنبية فاستمرت تطالب بتعديل الاتفاقيات الموقعة سابقا عبر الطرق الدبلوماسية، لكنها، ومند بداية العقد الثالث لحركة التحديث، لم تنجح في تعديل أو إلغاء تلك الاتفاقيات فحسب، بل تحولت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وبفضل حركتها التحديثية خصوصا، إلى دولة إمبريالية تمتلك القوى العسكرية والاقتصادية الأكثر قدرة على مواجهة المشاريع الغربية في منطقة جنوب وشرق آسيا بكاملها. فتعاظمت قواها منذ مطلع القرن العشرين وحتى هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

دلالة ذلك أن الفكر الإصلاحي الياباني قد اعتمد مقولات وطرائق تحديث تختلف جذريا عن تلك التي اعتمدتها حركات التحديث في كل من السلطنة العثمانية، ومصر، والهند، والصين وغيرها. ولعل أبرز الأسباب التي قادت إلى نجاح حركة التحديث اليابانية حيث فشلت الحركات الأخرى هي التالية:

1- إقامة السلم الأهلي داخل اليابان والاستفادة القصوى من التراكم الإيجابي الذي تم، على الصعد كافة، طوال مرحلة توكوغاوا أو مرحلة العزلة الطوعية عن الغرب.

2- تبني الحكومة اليابانية لدعوات الإصلاح التي نادى بها المفكرون اليابانيون وعملوا على نشرها بحماس بالغ في الأوساط الشعبية انطلاقا من نظرة موضوعية تؤكد على ضرورة الانفتاح المدروس على ثقافات الآخرين، وليس الانغلاق المتوهم على الذات باسم الأصالة. أما اقتباس التكنولوجيا المتقدمة فيجب أن يكون مقرونا بالعمل على توطينها ثم تطويرها. وإرسال بعثات علمية إلى الخارج للاطلاع على التكنولوجيا المتطورة لا يؤتى ثماره الإيجابية إلا في إطار مشروع تحديثي طويل الأمد، ترعاه الدولة، ويتضمن أيضا استقدام خبراء أجانب للاستفادة منهم في تنفيذ البرنامج التحديثي بدقة، وهذه الإصلاحات التحديثية ضرورية جدا، وهي المداخل الوحيدة لحماية المجتمع من الضغوط الخارجية، عن طريق تفعيل كل الطاقات الحية فيه، انطلاقا من امتلاك وتوطين ثقافة عصرية، وتكنولوجيا علمية متطورة.

3- الاعتراف بواقع التخلف المرحلي والدعوة إلى اللحاق بالآخرين دون

مركب نقص، شرط الاحتفاظ بالهوية الذاتية أو الأصالة. فقد نص البند الخامس من وثيقة الإصلاح الأولي لعام 1868، على أن اليابان بحاجة إلى العلوم العصرية الغربية، ودعت إلى ضرورة البحث عن تلك في أي مكان في العالم.

في الوقت عينه، دعا فوكوزاوا Y. Fukuzawa، أحد أبرز زعماء الإصلاح في عصر مايجي، إلى الحفاظ على استقلالية مصادر المعرفة لدى اليابانيين. وأكد مرارا على أنهم غير ملزمين بنقل جميع المعارف الغربية، بل فقط ما يقدم منها نفعا لليابانيين. وشدد أيضا على استقلالية التجارة اليابانية لا خضوعها لمصالح السوق الغربية. ودعا إلى استقلالية التشريعات اليابانية وليس توجيهها لخدمة الأجانب. وطالب الأجانب باحترام الطقوس الدينية في اليابان وحذرهم من مخاطر الهزء منها. ودعا بوضوح إلى الحفاظ على استقلال اليابان مع تحديد الأهداف التي تحمي ذلك الاستقلال. فكل من يساعد اليابانيين في تنفيذ تلك الأهداف هو صديق لليابانيين، وكل من يعرقل تطبيقها هو عدو لهم. لا تحيا اليابان إلا بروح الحرية والاستقلال، وعلى اليابانيين أن يكونوا مستعدين دوما لقتال كل أجنبي يحاول الانتقاص من تلك الحرية. ودعا أخيرا كل ياباني إلى أن يتحمل مسؤوليته كاملة تجاه وطنه، بمعزل عن مكانته الشخصية وامتيازاته الاجتماعية، وذلك بهدف تأجيج الروح القومية لدى اليابانيين.

ليس من شك في أن جميع المصلحين العرب، والعثمانيين، والصينيين، والهنود، واليابانيين وجدوا أنفسهم في مواجهة التكنولوجيا الغربية ومقولات التحديث الوافدة من الغرب في القرن التاسع عشر. كانت المقارنة مأساوية في البداية بين تقدم الغرب من جهة، وواقع التخلف الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي لدى الأطراف الأخرى من جهة ثانية. وكان من الطبيعي أن ينبهر بعض المصلحين بالإنجازات الغربية، وتبنوا الكثير من مقولات الغرب. فرفعوا شعار الوحدة القومية مقابل التجزئة القبلية والمذهبية والعشائرية السائدة، وشعار المجتمع الغني بقواه المنتجة والمزودة بأحدث الآلات في مواجهة الفقر الشامل الناجم عن هيمنة أساليب الإنتاج التقليدية والفرق الصوفية وفرق الدراويش التي تدعو إلى الكسل. وتبنوا شعار الجيش العصري القوي مقابل هيمنة القوى التقليدية كفرق الانكشارية، والقوى

القبلية المسيطرة. ودعوا إلى اقرار ضرائب موحدة ورفض فوضى الضرائب والسخرة والبلص والتلزيم وغيرها. وشدد غالبية المصلحين على مبدأ الإنسان الحر كقيمة بذاته لذاته، وحماية حقوقه الأساسية عبر أنظمة ديموقراطية عصرية في مواجهة أنظمة استبدادية تسلطية لا تقيم وزنا للإنسان ولا لأي حق من حقوقه.

تجدر الإشارة إلى أن إصلاحات محمد علي والسلطنة العثمانية طاولت مختلف الجوانب العسكرية والإدارية والاقتصادية، لكنها أغفلت، وبشكل شبه تام، الإصلاحات السياسية تحت ستار أن السلطنة العثمانية تواجه مخاطر خارجية لا تسمح لها بإطلاق الحرية لرعاياها خشية بروز دعوات انفصالية أو استقلالية عنها. كذلك انتهى عهد محمد علي في مصر دون إشارة إلى ولادة دستور عصري مكتوب، وتمت الاستعاضة عن المجالس التمثيلية المنتخبة من الشعب بمجالس تضم بعض الأعيان والمتمولين، يتم اختيارها بطريقة أشبه ما تكون بالتعيين، لا صلاحيات لها، وتخض-ع بالكامل لرغبات مندوب الإدارة المركزية. وقد حاول خلفاء محمد علي تطبيق بعض الأشكال الدستورية في مصر، وبشكل خاص في عهد الخديو إسماعيل، لكن الحياة السياسية بقيت أسيرة إرادة الخديو الفردية وأبعد ما تكون عن الحياة الديموقراطية الحرة.

بالمقابل، فوجود إمبراطور من سلالة الآلهة على رأس السلطة اليابانية، وله على رعاياه حق الطاعة المطلقة والعبادة الشخصية قطع الطريق على ولادة دستور عصري في عهد الإمبراطور مايجي. فحفظ دستور 1889، للإمبراطور الكثير من الصلاحيات المطلقة، لكنه أفسح في المجال أمام حركة سياسية جديدة مهدت لعمل حزبي محدود الحركة والنتائج. ولعل السبب في ذلك أن غالبية المصلحين اليابانيين كانوا يتخوفون من مقولات الديموقراطية الغربية التي تشدد على الحرية الفردية، وليس على القيم الجماعية التي يمسك بها اليابانيون. وظهرت آراء متضاربة تجاه مفهوم الديموقراطية كما هو سائد في الدول الغربية، ويصعب تطبيقه في مجتمع يحرص كثيرا على التقاليد الموروثة التي تقدس الإمبراطور، وتدعو إلى الطاعة ونكران الذات، والحرص على مصالح الجماعات ورفض تضخيم دور الزعامات الفردية، فظهر تناقض حاد بين بعض المصلحين في عهد

مايجي، وحُسم الجدل برفض مقولات التغريب التي تمجد الفرد على حساب الجماعة، مع التمسك بأصالة القيم اليابانية التقليدية[41].

وليس من شك في أن ما يسمى بنظرية الكوكوتاي Kokutai أو النزعة القومية اليابانية، هي وليدة الشرعة الإمبراطورية ببنودها الخمسة للعام 1868، ومواد الدستور الإمبراطوري للعام 1889، وغلبة الاتجاهات السياسية المحافظة في مجلس الأعيان وفي البرلمان، بالإضافة إلى المقولات التربوية التي كانت تنشرها المدارس والجامعات لتمجيد اليابان وتقاليدها الجماعية الموروثة، لذا لم تخترق المقولات الغربية عن الديموقراطية والحريات الفردية، سقف تلك التقاليد، أو التقليص من سلطات الحكم الإمبراطوري المطلق، وبرزت مقولات عدة تحدد الأهداف الأساسية لتحديث اليابان انطلاقا من الحفاظ على الأصالة اليابانية، وليس التفريط بها أو الترحيب بنظم غربية بديلة عنها، وتقود حتما إلى تغريب اليابان وانهيارها من الداخل.

بعبارة أخرى، كان معظم المصلحين اليابانيين يحرصون على بناء دولة مركزية قوية تحت قيادة الإمبراطور الذي يحتفظ بكامل صلاحياته المطلقة، مع تغليف سلطته الاستبدادية بأشكال مقتبسة من الديموقراطية الغربية تتخذ شكل الدستور، والبرلمان، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الحكومية وغيرها. وكان الهدف من تبني تلك الأشكال الديموقراطية تخفيف ضغط الحركة الشعبية وامتصاص نقمة القوى التي كانت تطالب بالدستور واطلاق حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات السياسية[42].

لكن التجربة الدستورية لم تحقق أي نجاح يذكر في مجال الدفاع عن حرية التنظيم الشعبي وضمان الحقوق الأساسية للأفراد. مع ذلك، أضفت المرحلة الدستورية على اليابان طابع الدولة الديموقراطية العصرية التي تمتلك كل المظاهر العامة التي كانت سائدة في بعض الدول الغربية ذات الديموقراطية المقيدة، وبشكل خاص بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية ذات الأنظمة الملكية. وفي حين رفض محمد على كل أشكال الديموقراطية، كالدستور المكتوب، والبرلمان المنتخب من الشعب، والعمل الحزبي، والحقوق الأساسية للأفراد، ورفض تثقيف الجيش بمقولات الوطنية والقومية، والسيادة والاستقلال وغيرها فإن زعماء الإصلاح في اليابان تبنوا جميع المقولات الديموقراطية بعد أن تم توجيهها لمصلحة اليابان والحكم

الإمبراطوري فيها، وعملوا على تعزيز التضامن الداخلي والوحدة الوطنية التي تجمع ما بين القوى الشعبية والقوى السلطوية في إطار نظرية الكوكوتاي أو تقديس اليابان.

لكن النزعة العسكرية للإمبريالية اليابانية منذ مطالع القرن العشرين، ضربت كل الاتجاهات الديموقراطية في اليابان، وامتد القمع ليطول آلاف الديموقراطيين اليابانيين طوال فترة ما بين الحربين العالميتين حتى سقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي والإعلان عن دستور ياباني جديد. أكثر ديموقراطية من الدستور السابق. ومع الإعلان عن دستور اليابان الجديد في العام 1946، بضغط مباشر من الإدارة الأمريكية، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ اليابان مازالت مستمرة حتى الآن، عرفت خلالها نهضة ثانية ذات منحى ديموقراطي بحت بعد أن جرد اليابانيون من كامل قدراتهم العسكرية. وهي نهضة منزوعة السلاح دون شك، لكنها قدمت تجربة رائدة في التحديث أكثر عمقا من سابقتها في جميع المجالات، وأكثر إشعاعا على المستوى الكوني، فقد تحولت اليابان إلى عملاق اقتصادي يمتلك قدرات تكنولوجية وعلمية بالغة التطور.

7 ما يشبه الخاتمة

تجربتان في التحديث: تشابه المقدمات وتباين النتائج

تشابه المقدمات...

كانت كل من مصر، والسلطنة العثمانية، واليابان ودول أخرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تخشى الاحتلال الأوروبي لأراضيها. وقد عبرت كل منها عن تلك الخشية على طريقتها. فوصف العثمانيون الفرنسيين «بالكفرة» بعد احتلالهم لمصر، ودعوا إلى طردهم منها بالقوة العسكرية. وأقاموا تحالفا عسكريا بين مركز السلطنة والولاة العثمانيين لطرد الفرنسيين وإيقاف توغلهم نحو بلاد الشام والآستانة. ونجح العثمانيون في ترحيل الفرنسيين عن مصر بدعم مباشر من الأسطول البريطاني، وتولي حكم مصر محمد علي كنائب للسلطان فيها. وبقي الباشا يدين بالولاء طويلا للسلطان العثماني ويرسل الجيش المصري لقتال القوى المتمردة عليه في الولايات العثمانية الأخرى، الأوروبية منها والعربية على حد سواء.

لكن الهزائم التي حلت بالجيشين المصري والعثماني في حروبهما في بلاد اليونان أقنعت الباشا بوجود مخطط أوروبي واضح لتفكيك

السلطنة واحتلال ولاياتها، فبعث بعشرات الرسائل إلى السلطان يحضه فيها على محاربة الأوروبيين ويضع نفسه وجيشه في خدمته. وعرفت الدول الأوروبية كيف تحرض السلطان على الباشا الذي يطمح بالحلول مكانه في الآستانة، ولا يقبل بأقل من مشاركته السلطة فيها من موقع الند وليس التابع. وفي الوقت نفسه، شجعت الدول الأوروبية الباشا على التوسع باتجاه بلاد الشام لأنها المجال الحيوي الطبيعي لمصر، وحضته على رفض أي صلح مع السلطان لايعترف به باستقلاله التام في مصر، والسيطرة على بلاد الشام والسودان كمجال حيوي لها. فانقلب الصراع ضد الدول الأوروبية إلى نقيضه، أي صراع بين السلطان والباشا، وانتهى بالتحالف مع تلك الدول بشروطها، وبمزيد من التنازلات لرؤوس أموالها وقواها العسكرية التي بدأت تتمركز في شرقي المتوسط، بطلب رسمي من حكامه، وبفرض الاحتلال على شعوب المنطقة بكاملها. فانقلب التحديث إلى تغريب، والصراع مع الغرب إلى ارتباط تبعي بالدول الأوروبية، والاقتباس أو التشبه بنماذجها الجاهزة، وعلى مختلف الصعد.

بالمقابل ، وصف اليابانيون الأوروبيين «بالبرابرة» منذ عزلتهم الطوعية حتى انقضاء بضع سنوات على بداية حكم مايجي العام 1868. إلا أنهم أدركوا ، بانفتاح بصر وبصيرة، أن التفوق الأوروبي والأمريكي عليهم كان شديد الوضوح، وأن عزلتهم الطوعية في جزرهم النائية لم تعد ممكنة في عصر الاستعمار المباشر المفروض على غالبية دول الجوار، وفي طليعتها الصين، والهند. ولم تسلم اليابان نفسها من الاتفاقيات المجحفة التي فرضها عليهم «البرابرة»، أو التحالف الأمريكي-الأوروبي خلال السنوات 1853-1858 ولا يمكن محاربة الغرب بالخطب الحماسية والشعارات المعادية فقط، بل بسلاحه المتطور، وتكنولوجيته الحديثة. فرفع الامبراطور المصلح مايجي شعارا واقعيا يمكن تلخيصه كالتالي: «الحقوا بالغرب وتجاوزوه» ولم يتجرأ على تعديل الاتفاقيات المجحفة السابقة أو إلغائها إلا بعد أن ضمن لليابان جيشا وطنيا عصريا مزودا بأحداث الأسلحة، ووحدة داخلية متراصة ومنفتحة على جميع العلوم العصرية دون مركب نقص. لكنها، في الوقت عينه، ترفض كل أشكال التغريب، وتتمسك بأصالة التقاليد اليابانية. هكذا نجحت اليابان في استيعاب العلوم الحديثة، وتوطينها، وتطويرها من جهة،

وفي رفض تغريب المجتمع الياباني عبر تغيير أنماط السلوك الاجتماعي، والعمراني، وأشكال العمل، والتعليم، والإنتاج وغيرها.

فتهاوت الاتفاقيات القديمة دون حرب، وتحررت معها الإرادة اليابانية من كل القيود الأجنبية. مع ذلك، فإن التحديث للعسكر وبالعسكر على حساب المجتمع، أسقط اليابان في دائرة الأيديولوجيا القومية الشوفينية التي تقودها عسكرتاريا متعطشة للتوسع والسيطرة على دول الجوار.

نخلص إلي القول إن مقدمات حركات التحديث الثلاث تكاد تكون متشابهة إلى حد بعيد، وظهرت تباعا في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وفي طليعة تلك المقدمات عامل الخوف من سقوط سلطنة إسلامية عثمانية، في المركز والأطراف، تحت قبضة «الكفرة»، من فرنسيين، أو إنجليز، أوروس من جهة، وخوف اليابانيين من أن تدنس أرضهم المقدسة أقدام «البرابرة» من أمريكيين، أو فرنسيين، أو إنجليز، أو روس من جهة أخرى. وفي خاتمة تلك المقدمات فإن حركات التحديث الثلاث قد اتخذت شكلها النهائي في ظل رقابة مركزية أوروبية صارمة وسعي أوروبا للسيطرة على العالم.

ورغم تشابه المقدمات، نجح اليابانيون حيث فشل العرب والعثمانيون معا. وبعد انتكاس نهضتهم الأولى وهزيمتهم في الحرب العالمية الثانية، شكلت النهضة اليابانية الأولى ركيزة انطلاق موثوقة للنهضة الثانية التي جعلت اليابان واحدة من أقوى دول العالم في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي مع احتفاظها الثابت بتراثها الروحي وتقاليدها المميزة. وما زال العرب والأتراك أسرى الفشل الذي لحق بهما من جراء الضغط الأوروبي الذي تزايد بقوة بعد فشل تجربة التحديث في مصر، وفشل فكر التنظيمات في السلطنة. وهذا يتطلب تقديم لوحة شمولية، سريعة ومكثفة جدا، حول الخلفيات التاريخية لكل من التجارب الثلاث، والتي لعبت دورا ما في إفشال تلك الحركات أو إنجاحها.

غني عن التذكير أن السلطنة العثمانية وولاياتها لم تشهد محاولات جديدة لتطوير بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي اعتمدتها منذ القرن الأول لسيطرتها على الآستانة العام 1453. ولعل أولى محاولات التحديث المبكرة في السلطنة، قد تبلورت مع قبول شيخ الإسلام

بإدخال الطباعة إلى السلطنة العام 1727. وكانت موافقة شيخ الإسلام المسبقة على التدابير الإصلاحية من الشروط الضرورية الواجب اعتمادها قبل إصدار فرمان الإصلاح من جانب السلطان. دليلنا على ذلك كثرة الفتاوي التي رحبت بإصلاح الجيش العثماني، واعتماد الأسلحة الأوروبية الحديثة، وترجمة بعض القوانين الوضعية الغربية، واستقدام التكنولوجيا الأوروبية وغيرها. لكن أي حركة إصلاحية لم تمر بسهولة، لأن بعض رجال الدين كانوا يصدرون فتاوي مضادة اعتبرت أن أي نظام جديد مستوحى من القوانين الوضعية الغربية يشكل تقليدا للكفار ويستوجب الشجب والإدانة على أساس أنه بدعة «وقى الله المسلمين شرها».

فلابد من الأخذ بعين الاعتبار التسلسل التاريخي لحركة الإصلاح في مركز السلطنة وولاياتها، والتي كانت صعبة للغاية طوال القرون التي سبقت التاسع عشر، لأن المؤسستين الدينية والعسكرية (الانكشارية)، كانتا لا تزالان قويتين جدا، وتحالفتا ضد كل محاولات الإصلاح. كما أن السلطنة نفسها لم تكن تواجه تحديات مصيرية كتلك التي بلورتها حملة بونابرت على مصر وما تلاها من حملات أوروبية.

تؤكد بعض التقارير الدبلوماسية على أن قوة رجال الدين في السلطنة باتت في نهاية القرن الثامن عشر، أشد ضعفا مما كانت عليه في السابق بسبب فساد عدد كبير منهم، وتنقصهم الوحدة الداخلية فيما بينهم. كما أن عددا من كبار المشايخ باتوا ينتسبون إلى أسر دينية محددة تتوارث مراكز الإفتاء وقضاة الشرع، وتفصلهم عن الناس هوة عميقة.

وكثيرا ما لجأ رجال الدين إلى السلطات السياسية للكيد بعضهم ضد البعض الآخر، مما أعطى السلطان حرية أكبر للإعلان عن الإصلاحات الضرورية بعد ضمان الفتاوي من رجال دين موالين له . يضاف إلى ذلك أن فساد القوى الانكشارية وكره الناس لهم جعلت عددا كبيرا من رجال الدين يقفون ضدها بعد أن استغلت نفوذها بشكل سيء للغاية، وتحولت إلى قوى قمعية على امتداد ولايات السلطنة، ولم ينج عدد كبير من السلاطين من بطش الانكشارية.

ولم ينس رجال الدين ما حل بشيخ الإسلام في العام 1703، حين قتله المماليك وسحبت جثته بشكل مهين في شوارع أدرنه قبل أن يلقى بها في

النهر. فالتف عدد كبير منهم حول السلطان في معركة إصلاح الجيش، وتحديثه، وضرب نفوذ القوى الانكشارية.

بقي أن نشير إلى أن القادة العثمانيين كانوا على علاقة تماس مع حركات التحديث الأوروبية قبل قيام باشا مصر بحركته الإصلاحية. لكنهم لم يشعروا آنذاك بالحاجة الماسة إلى الاقتباس المكثف عن العلوم والتكنولوجيا الغربية إلا بعد أن شكل والي مصر تهديدا مباشرا للسلطنة، فهزم جيشها مرارا وكاد يحتل الآستانة لولا تدخل سريع من الدول الأوروبية التي هبت لنجدتها. عندئذ دخل السلطان والباشا في سباق محموم على التسلح من الغرب من موقعي الدفاع والهجوم طوال عقد بكامله تقريبا (1831-1840)، شهد أكثر المعارك العسكرية تدميرا لطرفي النزاع بأسلحة أوروبية متطورة.

ومع تحول بعض الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا وفرنسا، إلى دول استعمارية في نهاية القرن الثامن عشر، وتعرض مصر ومناطق حوض البحر المتوسط لحملات عسكرية أوروبية متعاقبة، وإفشال الولاة المحليين للحملتين الفرنسية ثم البريطانية على مصر وبلاد الشام، وانتهاج والي مصر الجديد حركة تحديث واسعة وشاملة لعبت دورا أساسيا في إضعاف القوى المسيطرة، ارتفعت أصوات المصلحين العثمانيين تطالب بإصلاح السلطنة وولاياتها على غرار ما قامت به مصر، ودرءا لأطماع وإليها التوسعية. وشكل تحديث مصر وإصلاح مؤسساتها، وتطوير بناها الأساسية تحديا مباشرا للسلطنة يضاف إلى مخاطر الغزو الأوروبي المباشر لولاياتها، خاصة البعيدة منها. إلا أن الرد على ذلك التهديد كان بطيئا للغاية، ومرتبكا إلى أبعد الحدود. كما أن المصلحين المحيطين بالسلطان عجزوا عن إقناعه بتغليب التناقض مع الدول الأوروبية على التناقض مع باشا مصر.

أما شعار وحدة السلطنة الذي رفعه كل من السلطان والباشا فقد حظي بدعم كامل من جانب الدول الأوروبية لمنع تفرد أي منها بالسيطرة على السلطنة من جهة ، ولمنع الباشا من الحلول بجيشه العصري مكان السلطان في الآستانة من جهة أخرى. وحين تكشفت المعركة بين السلطان والباشا عن هزيمة الاثنين معا، تكشفت أيضا عن تفكك السلطنة تمهيدا لزوالها من الوجود.

... وتباين النتائج

بعد سنوات قليلة من وفاة محمد علي كانت اليابان تتعرض لضغوط غربية مباشرة منذ إنذار بيري Perry لليابانيين العام 1853، بفتح مرافئهم أمام التجارة الدولية بعد عزلة طويلة دامت أكثر من قرنين. وذلك يعني أن المسار التاريخي لحركة التحديث في كل من مصر واليابان بات متقاربا منذ أواسط القرن التاسع عشر. وفي حين كانت مصر آنذاك لاتزال تمتلك مناعة داخلية قوية بفضل الاصلاحات التي قام بها الباشا طوال نصف قرن، كانت النتائج الإيجابية لمرحلة «العزلة الطوعية» تمد اليابان بالقوة الضرورية لتصليب جبهتها الداخلية، وتوظيف التراكم الاقتصادي والمالي السابق في بناء نهضة جديدة استمدت الكثير من عناصرها بالاقتباس المباشر من الغرب، على غرار ما قام به الباشا في مصر. وكان الضغط الأجنبي على اليابان في أواسط القرن التاسع عشر لايقل قسوة عن الضغط الذي مورس على مصر، والتي نجحت في إطلاق حركة تحديث مبكرة سبقت حركة التحديث اليابانية وبقيت الأكثر جذرية خارج الدول الأوروبية طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر. لكن التجربة المصرية ارتبكت داخليا بعد هزيمة مشروع الباشا العسكري للإطاحة بالسلطنة العثمانية ثم تحولت إلى حركة تغريب واحتلال في عهد أبنائه وأحفاده. ويشكل هذا الجانب نقطة مركزية في دراسة أوجه التلاقي وأوجه الاختلاف بين تجربتي التحديث في مصر واليابان إبان حكم محمد علي من جهة، وحكم خلفائه من جهة أخرى.

من ناحية أخرى، استقى كل من السلطان والباشا كل ما يحتاجان إليه من أدوات الصراع المكشوف بينهما من مصادر غربية وحيدة الجانب، فغرف الأول من النموذج الفرنسي والثاني من النموذج الإنجليزي بالدرجة الأولى، وتحول صراعهما إلى اختبار لنموذجي التحديث العسكري الفرنسي والبريطاني، وامتداد للتنافس الاستراتيجي الأوروبي للسيطرة على هذه المنطقة. وكانت الغاية لدى الجانبين تبرر الوسيلة، أي استيراد الأسلحة الحديثة الجاهزة لاستخدامها الفوري في المعارك الدائرة بينهما. فوظفت حركة التحديث في مصر والآستانة لخدمة الجيش أولا، ووضعت كل موارد الدولة، أو رهنت تلك الموارد لسنوات لاحقة، لكي تتأمن الأسلحة الحديثة

من الغرب، وبأسعار باهظة. ونتج عن ذلك خروج الجيشين، العثماني والمصري، مهزومين العام 1840 . فكانت هزيمتهما مؤشرا على انهيار حركتي التحديث في البلدين بعد أن أنهكت قوى الإنتاج بالضرائب الباهظة، ودمرت قطاعات إنتاج بكاملها أو تعرضت للإفلاس بسبب المنافسة غير المتكافئة مع السلع الأجنبية.

انطلاقا من هذه الرؤية المنهجية يمكن الدمج بين تجربتي التحديث في مصر والسلطنة على قاعدة النتائج السلبية التي انتهتا إليها. وهذا لايقلل أبدا من أهمية نقاط التشابه أو الاختلاف بينهما، والتي تحتاج إلى دراسة مستقلة في الوقت عينه. سنعمد إلى الإيجاز الشديد عند توصيف نقاط المقارنة بين النهضتين العربية واليابانية، بعد أن سبقت الإشارة إليها، فاستخلاص الدروس والعبر هو الغاية التي تتوخاها معظم الدراسات التاريخية التي تعنى بالمقارنة العلمية، وبشكل خاص في مجال الدراسات المقارنة بين تجارب التحديث في العالم. وهذه مسألة علمية ممكنة، لأنها من الأهداف السامية لدراسة التاريخ في نظر كل من ابن خلدون في «ديوان العبر» وهيجل في «دروس التاريخ».

لذا سنعمل على استخلاص ما نستطيع من الدروس والعبر الناتجة عن الأسباب العميقة التي قادت إلى فشل تجربتي التحديث في مصر والسلطنة معا، ونجاح التجربة اليابانية منفردة. وذلك انطلاقا من التأكيد على أن الضغط الأوروبي كان متشابها على كل من السلطنة واليابان معا، لكن النتائج جاءت مغايرة في كلا الجانبين. وهذا يبرر العنوان الذي اخترناه خاتمة لهذه الدراسة وهو :« تشابه المقدمات وتباين النتائج».

يمكن توصيف أبرز الدروس والعبر في هذا المجال، انطلاقا من قناعة ذاتية بالدرجة الأولى، على الشكل التالي:

1 - دور القيادة السياسية في حركة التحديث

ليس من شك في أن من يدرس النهضة العربية انطلاقا من قومية أو جنسية القوى البشرية التي قامت بها سيخرج باستنتاج مغلوط مفاده أن حركة التحديث التي انطلقت من مصر لم تكن مصرية ولاعربية في جوهرها، لا من حيث القيادة السياسية، ولا من حيث مقولات الفكر السياسي والانتماء

القومي. فباستثناء عبارة قالها إبراهيم باشا تدل على أن جيشه سيقف عند حدود الناطقين بلغة الضاد، فإن أيا من وثائق تلك المرحلة لاتدل على عروبة المشروع النهضوي لدي محمد علي وخلفائه من بعده. ويستنتج بعض الباحثين أن حركة التحديث في مصر بنيت بأيد خارجية أبرزها الأسرة الخديوية من جهة، ومخلفات الحملة الفرنسية على مصر من ضباط ومهندسين وأطباء، وممن وفد إلى مصر لاحقا من جاليات، من جهة أخرى.

قد يبدو هذا التحليل صائبا من حيث ظاهر الأمور، إلا أن ما قام به محمد علي في مصر لايمكن تفسيره انطلاقا من جنسية الباشا، وأفراد أسرته، وجنسية القوى البشرية التي وفدت إلى مصر آنذاك. فالأرض مصرية عربية، والشعب مصري عربي، والعادات والتقاليد مصرية عربية، والثقافة عربية وإسلامية، والحضارة فرعونية عريقة تفاعلت مع الحضارة العربية والإسلامية، ومع مختلف حضارات العالم. يضاف إلى ذلك أن الإدارة المصرية، والجيش المصري، وقوى الإنتاج في مصر تشكلت، في غالبيتها الساحقة، من المصريين والوافدين إلى مصر من جنسيات مختلفة، واستقر قسم كبير منهم على أرض مصر ونالوا الجنسية المصرية. كما أن إصلاحات محمد علي أثرت عميقا في بنية المجتمع المصري الحديث والمعاصر، ويعتبر الباشا أحد أبرز رواد التحديث، ليس في مصر فحسب بل في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط بكاملها. وقد وصلت أصداء حركته التحديثية إلى بلدان عدة منها اليابان، فأرسلت ثلاث بعثات لدراسة أسا ليب عمل المحاكم المختلطة التي بدأ تطبيقها في مصر أواخر حكم محمد علي، وتحديدا العام 1845، إلى أن بلغت أقصى مداها في عهد إسماعيل. وقد اتخذ منها اليابانيون دروسا وعبر، فرفضوا العمل بها لأنها ساهمت في تكبيل مصر وفقدانها لسيادتها واستقلالها.

شهدت مصر تجربة تحديث مهمة في عدة مجالات، منها: تأسيس المجالس التمثيلية المحلية، وتوحيد الضرائب، وبناء جيش عصري من أبناء الشعب المصري، وفرض التجنيد الإجباري لمنع استخدام السلاح غير الشرعي، والقيام بحركة تصنيع مهمة، وإعلان المساواة بين الناس على اختلاف قومياتهم وطوائفهم، وتشجيع التعليم الرسمي الإلزامي لمصلحة أبناء الفقراء، والعمل على توطين البدو، وتشجيع الزراعة ذات الريع النقدي

لإنتاج سلع مرتبطة بالأسواق العالمية، واحتكار السلع لمصلحة الدولة، ونقل أعداد من الفلاحين من بلاد الشام إلى مصر لتشجيع زراعة التوت وإنتاج الحرير، وفتح الباب واسعا أمام سكان بلاد الشام ومصر والسودان للتفاعل المباشر على مختلف الصعد، وتوسيع السوق الإنتاجية المحلية بمشاركة فاعلة من الدولة المركزية التي راقبت بدقة حركة التجارة مع الخارج.

وعرفت مصر طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر استقرارا تاما لم تشهد مثيلا له أي من الولايات العثمانية الأخرى. وعزز النظام السياسي والإداري والعسكري والاقتصادي الذي بناه الباشا دور مصر كقوة إقليمية كبيرة شكلت قطبا منافسا للآستانة وليس ملحقا تابعا لها كباقي الولايات. وترسخ هذا الدور التنافسي بدعم أوروبي مباشر عبر اتفاقية لندن للعام 1840، والتي نصت على حكم الأسرة الخديوية لمصر والسودان وراثيا مع الاحتفاظ بسلطة رمزية للسلطان العثماني.

2-صراع القديم والجديد

عملت إدارة محمد علي، منذ البداية، على ضرب القوى التقليدية المسلحة، فنجحت في القضاء على قوى المماليك لدرجة أن السلطان العثماني اقتفى إثره في ضرب الانكشارية. إلا أن هذا التدبير لقي معارضة عنيفة من جانب القوى العسكرية التقليدية في جميع أنحاء السلطنة وولاياتها. ولما كان استخدام السلاح حكرا على القوى المسيطرة لتثبيت امتيازات تاريخية موروثة منذ القدم، رفض زعماء العشائر، والقبائل، والأسر الإقطاعية فكرة المساواة بين المواطنين لأنها تنسف الركائز البنيوية التي قامت عليها امتيازاتهم. ورفضوا أيضا فكرة الجيش الوطني التي تنسف أسس احتكارهم لاستخدام السلاح، وتجعل هذا الاستخدام حكرا على الدولة المركزية، عبر جيش عصري يتم تشكيله من أبناء جميع الطبقات، والفئات، والقوميات، والطوائف. وحينما حاول محمد علي تطبيق هذه الأسس في بلاد الشام، انحاز زعماء الأسر المقاطعجية إلى جانب العثمانيين ضد الإدارة المصرية التي اضطرت إلى اعتقال وترحيل العشرات منهم خارج بلاد الشام، إلى مصر والسودان. في الوقت نفسه، انحازت إلى جانب المصريين قوى التحديث التي رحبت بالإصلاحات المقتبسة عن الغرب

وطالبت بتطبيقها في بلاد الشام. وارتدى ذلك الانحياز مظهرا طائفيا نتجت عنه حروب أهلية ما زالت مستمرة في هذه المنطقة منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى الآن. وما لبثت السلطنة العثمانية أن بدأت العمل بالتنظيمات الجديدة على النمط الأوروبي والتي طاولت مجالات عدة. لكن الخطوط الهمايونية التي أصدرها السلطان مع التنظيمات الجديدة جاءت متأخرة عما قام به الباشا في مصر، ولم تلق التجاوب الكافي في مركز السلطنة ولا في ولايات بلاد الشام. إذ عارضتها القوى التقليدية ذات النفوذ التاريخي المتوارث منذ عدة قرون. وتشكلت قوى المعارضة من طبقة الباشوات، ونقباء الأشراف، وكبار المرابين والتجار، وشيوخ القبائل، وزعماء الطوائف،وقادة الفرق الصوفية، وبقايا الانكشارية ـ بعد أن تعرضوا للتصفية العام 1826-وغيرهم.

بالمقابل، لم تعط القوى الاجتماعية التي تستفيد من الإصلاحات الجديدة في حال تطبيقها، الوقت الكافي لكي تنظم نفسها، وبقيت عاجزة عن الدفاع عن المكتسبات التي قدمتها لها التنظيمات أو الإصلاحات، وهي قوى مشتتة تضم عامة الناس، والفلاحين ، والحرفيين ، وجماهير البدو، وصغار التجار وغيرهم. كما أن الجيش العثماني لم يكن قادرا على فرض التنظيمات الجديدة بالقوة، وفي جميع الولايات، لتأمين توازن المصالح ما بين الطبقات القديمة المتضررة والطبقات الشعبية المنتجة. لذلك اشتد الصراع داخل السلطنة بين القوى التقليدية والقوى التي جاءت التنظيمات الجديدة لصالحها ولم تكن قد تبلورت بشكل مستقر، وكانت الدول الأوروبية ترصد ذلك الصراع وتشجع طرفي النزاع فيه لتسريع انهيار السلطنة من الداخل. نتيجة لذلك يمكن القول إن التنظيمات أسهمت في انقسام المجتمع العثماني بشكل حاد إلى طبقتين متناحرتين: طبقة الحكام، وطبقة المحكومين أو عامة الشعب. وقطعت الطريق لتوليد طبقة وسطى عريضة تشكل صمام الأمان لمنع انفجار صراع دموي دائم بين الطبقتين المتناحرتين.

3- مخاطر تحديث الجيش على حساب تحديث المجتمع

بقيت حركة التحديث أسيرة التحديث العسكري، وتوظيف موارد الدولة في خدمة العسكر الذي خاض حروبا متلاحقة، نجح في معظمها وفشل

في بعضها ، لكن النتيجة جاءت سلبية للغاية إذ أرهق الجيش موازنة الدولة ورهن مواردها الضريبية، ولم تعد هناك إمكانيات حقيقية لأي تنمية اقتصادية، واجتماعية، وتربوية، وغيرها . فبرزت حركة احتجاج واسعة ساهمت في نشر عدد كبير من المفاهيم والمصطلحات الثقافية على امتداد الساحة العربية، وأبرزها، على سبيل المثال لا الحصر: مفاهيم الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، والرأسمالية، والليبرالية، والعلمانية، والعروبة، والمجالس التمثيلية، والمساواة بين الناس، والحرية، وغيرها . مع ذلك. ورغم الكلام الكثير عن الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والضريبة الموحدة فإن تدابير الإدارة المصرية في مصر ومناطق سيطرتها بقيت تستند إلى الممارسات القديمة السائدة على أرض الواقع منذ قرون، وأبرزها : البلص، والسخرة، وتلزيم الضرائب، والمصادرة، وقمع الحريات. نتيجة لذلك انفجرت الانتفاضات الشعبية لتعم جميع المناطق الخاضعة للسيطرة المصرية، ولاقت كل الدعم، بالمال والسلاح والذخيرة، من جانب القوى الاستعمارية الأوروبية.

بنيت الإصلاحات والتنظيمات على قاعدة أنماط إنتاجية متخلفة، وتعتمد أشد الأساليب تعسفا . فلم تنجح في تأسيس قاعدة اقتصادية جديدة بل وظفت معظم المداخيل الضريبية لتحديث القوى العسكرية العثمانية، ونقل التكنولوجيا الغربية إليها، بإشراف مباشر من المدربين والخبراء الأوروبيين. وتم تحديث الجيشين المصري والعثماني على حساب استنزاف الموارد القليلة للقوى المنتجة في السلطنة وولاياته. إلا أن فكرة الجيش النظامي لم تلق ترحيبا في كثير من الولايات، خاصة في بلاد الشام والمناطق الصحراوية، حيث كانت السيطرة شبه مطلقة لزعماء العشائر، والقبائل.

كما أن غالبية القوى البدوية المسلحة كانت تفضل حياة الغزو والسلب على العمل المنتج في الزراعة، والرعي، والعمل الحرفي، لذا لم تحدث الإصلاحات والتنظيمات تبدلات جذرية في البنى التقليدية، ولم تضعف البنية العسكرية التقليدية في البوادي بل استمر زعماء البدو يشكلون قوة ضاربة تحكم قبضتها على قوى الإنتاج البدوية فيها، وتهدد القوى الريفية وسكان المدن معا، ويتلقى زعماء القبائل الهدايا، والأسلحة، والأموال من السلطنة العثمانية ومندوبي الدول الأوروبية على حد سواء.

أخيرا، لابد من التذكير أن الدول الاستعمارية الأوروبية أدركت، منذ وقت مبكر، خطورة التوحيد بين الولايات العربية نظرا لموقعها الاستراتيجي على خطوط الملاحة والتجارة الدولية. وزادت مخاوف أوروبا من أي توحيد عربي بعد أن تكشفت الأراضي العربية عن ثروات باطنية وموارد طبيعية طائلة. فحاربت بشدة وجود جيش عصري قوي في المنطقة العربية، كما حاربت وحدة مصر وبلاد الشام في دولة مركزية قوية تشكل خطرا كبيرا على مصالحها الحيوية في هذه المنطقة. ورغم القضاء على تجربة التحديث التي قام بها محمد علي فإن الدول الأوروبية مازالت شديدة الحساسية ضد أي جيش عربي قوي، وضد كل أشكال التوحيد العربي في هذه المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي المميز على الخارطة الجيو-سياسية الدولية. لذلك دعمت ولادة المشروع الصهيوني في فلسطين مباشرة في أعقاب هزيمة محمد علي في بلاد الشام، ومازالت تدعمه حتى الآن.

4-انهيار الإمبراطوريات القديمة وصعود الدول القومية الحديثة

في العام 1821، صدر في باريس كتيب بالفرنسية تحت عنوان «اقتراحات بشأن الازمة الراهنة للسلطنة العثمانية»، وفيه دعوة صريحة إلى ضرورة إنهاء السلطنة وطرد الأتراك من أوروبا، واحتلال فرنسا لجزيرتي قبرص وكريت. ثم تلاه كتاب آخر بعنوان: «حول تقسيم القسم الأوروبي من السلطنة العثمانية بين روسيا وبريطانيا واليونان» حمل دعوة علنية لإقامة «إمبراطورية يونانية» على القسم الأوروبي من السلطنة. وقد استدعى هذا الواقع الجديد تحركا سريعا من جانب بعض السلاطين الأقوياء لضرب الانكشارية والعمل على تشكيل جيش عثماني عصري على أسس مستقاة من النماذج العسكرية الأوروبية. وأصدرت السلطنة في مرحلة التنظيمات سلسلة من الفرمانات الإصلاحية تعيد الاعتبار للسلطان بعد نجاحه في ضرب الانكشارية. لكن الإصلاحات أنجزت تحت إشراف مباشر من الخبراء الأجانب الذين عملوا على تدريب الجيش العثماني الجديد، وإعداد الخطط العسكرية له، ومده بالسلاح والذخيرة.

وفي حين كانت أوضاع السلطنة وولاياتها تزداد تأزما بسبب الحروب الفاشلة على جميع الصعد، وفي مختلف الولايات، كان التجار الأجانب،

المزودون بكل أشكال الحماية والامتيازات من دولهم ومن السلطنة نفسها، يقومون بعملية نهب منظم للخيرات المادية الكبيرة في جميع أنحاء السلطنة. ولعبت الوساطة التجارية ما بين المراكز المالية والتجارية الأوروبية ومراكز الإنتاج في السلطنة دورا أساسيا وملحوظا في الترقي الاقتصادي والاجتماعي لبعض الأقليات غير الإسلامية، كالأرمن، واليهود ، واليونان، وبعض الأقليات المسيحية في بلاد الشام. وباتت السلطنة عرضة لتجاذب القوى الأوروبية الفاعلة طوال القرن التاسع عشر.

اقتبس السلاطين الكثير من الأفكار الإصلاحية الغربية على أمل شفاء «رجل أوروبا المريض الذي لا أمل في شفائه»، وهو اللقب الذي أطلق على السلطنة المحتضرة. لكن محاولات الإصلاح في السلطنة وولاياتها باءت جميعها بالفشل بعد أن تحولت إلى حركات تغريب وليس إلى حركات تحديث متأصلة الجذور في الدولة والمجتمع. يضاف إلى ذلك أن العصبية التركية في القرن التاسع عشر باتت عاجزة عن حماية القرار المركزي في السلطنة وولاياتها بعد انفجار مسألة القوميات فيها، وسعي الدول الأوروبية لنشر مفاهيمها الجديدة لتوليد دول قومية عصرية على قاعدة الحرية، والمساواة والاستقلال، والسيادة الوطنية، والمجالس الشعبية المنتخبة، والدستور. فأسهمت هذه المفاهيم في نشر بلبلة فكرية على قاعدة عصبيات طائفية، ومذهبية، وعرقية، وقبلية ، وفرق صوفية بحيث تحولت بلاد الشام إلى فسيفساء من العصبيات المحلية المتناحرة والتي ترتبط تبعيا بالدول الأوروبية. وباتت مسألة اندماج هذه العصبيات في دولة مركزية عصرية واحدة أمرا مستحيلا، لاسيما بعد تأمين الحماية الأوروبية لزعماء الطوائف، والقبائل، ومدهم بالمال والسلاح، والوعود التي أغدقت عليهم لإقامة مشيخات محمية ومضمونة من الدول الأوروبية بعد انهيار السلطنة العثمانية الذي بات وشيكا.

لقد لجأت السلطنة العثمانية إلى الإصلاح عبر ما سمى بالتنظيمات، على أمل إنقاذ وحدتها الداخلية من الانهيار. وكانت إصلاحات محمد علي قد سبقتها إلى بناء الدولة المركزية بعقدين من الزمن. فكانت بلاد الشام بشكل خاص حقل تصادم عسكري، من جهة، وسياسي بين فكر التنظيمات وفكر الإصلاحات من جهة ثانية. إلا أن أيا منهما لم يقدم الحل العملي

المطلوب للمشكلات القومية والطائفية المتفجرة. ومع عودة الباشا مهزوما إلى داخل مصر، عادت السلطنة تواجه تلك المشكلات انطلاقا من نظام الملل العثماني القديم، والذي شكل أحد الركائز البنيوية للعصبية العثمانية الجامعة. لكن تلك العصبية قد أصيبت بالوهن، وتحولت إلى مجرد لحمة اصطناعية غير عميقة الجذور، وتفتقر إلى القوى العسكرية القادرة على فرض احترام الجميع لها، كما تحتاج إلى فكر سياسي عصري للحفاظ على التوافق والانسجام بين تجمعات متنافرة في عصر الدولة ا لقومية الحديثة. ومع تراجع العصبية العثمانية الجامعة برزت عصبيات تقليدية قوية تحاول كل منها بناء دولة على مقاسها، ومنها:

أ- القبيلة-الدولة على قاعدة التضامن القبلي أو رابطة الدم والأنساب في السكن الصحراوي.

ب- الدولة الطائفية على قاعدة التضامن المذهبي أو الطوائفي والانقسامات الدينية الموروثة في بلاد الشام، والتي أسهم نظام الملل العثماني في حمايتها لقرون طويلة.

جـ- الدولة الوطنية على أساس الأفكار الليبرالية الحديثة الوافدة من الغرب وإبدال التضامن العائلي، والقبلي، والطائفي بعلاقات تضامن حرفي، ونقابي، وتنظيمات فلاحية ، وعمالية، وسياسية، وحزبية، وأفكار وطنية منتشرة في المدن بشكل خاص.

د- الدولة القومية على قاعدة التضامن المبني على الانتماء إلى التاريخ الواحد، واللغة الواحدة، والتراث الموحد، والحضارة الواحدة، والمصير الواحد. ونشطت هذه الدعوة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وطاولت جميع القوميات في السلطنة، ولعب المثقفون الذين نالوا شهادات عليا في المعاهد والجامعات الغربية الدور الأساسي في نشر الفكر القومي. ودعا معظمهم إلى بناء الدولة القومية في مركز السلطنة وفي ولاياتها على حد سواء، لأن عصر الإمبراطوريات القديمة قد انتهى إلى غير رجعة، في أوروبا وخارجها.

5- دروس في مواجهة التحدي الرأسمالي

بدأ الاختراق الرأسمالي الأوروبي المبكر للسلطنة وولاياتها مع زيادة

التراكم المالي في مراكز الإنتاج الأوروبية فأقامت البنوك الكبرى فروعا لها في المدن العثمانية الرئيسية، بالإضافة إلى مؤسسات التسليف والإقراض، بفوائد مرتفعة، لكبار الملاك والتجار وأحيانا لبعض ا لفئات الوسطى العاملة في تجارة الحرير، والقطن ، الصموغ، وغيرها . وشهدت تلك المرحلة أيضا تعرض الحرف المحلية لضغط شديد من جانب السلع الأوروبية الحديثة، المتقنة الصنع والرخيصة الثمن، دون أن تلقى السلع المحلية حماية تذكر ضد المنافسة غير المتكافئة مع السلع الأوروبية إلا في مرحلة حكم محمد علي لمصر وبلاد الشام، بسبب احتكار الدولة لإنتاج السلع الحرفية وبيعها . فاضمحل معظم الحرف المشرقية وتحول قسم ضئيل منها إلى مصانع حديثة. وقد أوصلت السياسة الاقتصادية العثمانية قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج إلى مأزق حاد على جميع المستويات. فأنماط الإنتاج السائدة معيقة لتطور القوى المنتجة ، وأضيفت إلى العوائق البنيوية أشكال تعسفية في فرض الضرائب وطرق جبايتها . واستمرت المصادرة والبلص والسخرة والخوة والرشوة والفساد الإداري على نطاق واسع في جميع أرجاء السلطنة. وتم إفقار القوى المنتجة بشكل منظم لصالح قوى سلطوية طفيلية تعيش حياة البذخ والترف، وقوى عسكرية باتت تفتقر إلى الحد الأدنى من التدريب وإتقان فنون القتال، وتعيش حالة نزاع دموي مستمر في ما بينها دون أن تنجح في خوض معركة ناجحة ضد عدو خارجي.

ولعبت تجربة التحديث في مصر الدور الأساسي في إبراز التناقض الرئيسي بين نمط الإنتاج الرأسمالي المنطلق بقوة مع الثورة الصناعية في أوروبا وأنماط الإنتاج السابقة عليه، والتي كانت سائدة في السلطنة وولاياتها . فأدرك محمد علي منذ وقت مبكر في مطالع القرن التاسع عشر، أهمية التركيز على الصناعات الحديثة، لإنتاج سلع زراعية جديدة بتقنية جديدة ومرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية، وعملت الدولة على احتكارها بسبب المردود المالي النقدي الذي تقدمه للدولة، خاصة القطن، والحرير. وكانت مصر ملحقة بالسلطنة كإحدى ولاياتها، وبالتالي فإن احتكار الدولة للسلع لم يعمر طويلا بعد أن عجز الباشا عن إقناع السلطان بضرورة اتخاذ الدولة المركزية تدابير جذرية لتحديث وحماية الإنتاج المحلي، وتصنيعه، وتسويقه حتى يستطيع منافسة السلع الأوروبية. وفي حين شدد فكر

التنظيمات العثمانية على ضرورة تطبيق القوانين الوضعية بعد تطعيمها ببعض المبادئ المستقاة من الشريعة الإسلامية حتى لا تبدو على تعارض معها، لم يحسم المصلحون العثمانيون خيارهم السياسي لجهة بناء دولة عصرية على قواعد حقوقية مستمدة من الدساتير الأوروبية. ولم تطبق النظم المالية والضرائبية العصرية، حتى بعد صدورها بعقود طويلة، بشكل موحد في مركز السلطنة وولاياتها. يضاف إلى ذلك، أن القوى التقليدية، التركية والعربية معا، رفضت التنظيمات جملة وتفصيلا ورأت فيها مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية، وتقود السلطنة وولاياتها، وهي في غالبيتها إسلامية، إلى التغريب والسقوط تحت السيطرة الأوروبية. وأحجم المفكرون الليبراليون، من العرب تحديدا، عن دعمها، لأنها بقيت في الحدود الدنيا للإصلاح، وليس بإمكانها إطلاق حركة سياسية قادرة على حماية القوى المنتجة في مواجهة الرأسمال الغربي. ورأى هؤلاء المصلحون أن الغاية من وضع التنظيمات هي تعزيز السيطرة السياسية والمالية للقوى العثمانية الحاكمة، ومدها بجيش عصري يمنع انفصال ما تبقى من الولايات عن مركز السلطنة، على أن يمعن في نهب مواردها والتعسف في جباية الضرائب من سكانها. وبعد إفشال مشروع محمد علي وما ارتبط به من قيام دولة احتكارية سيطرت على اقتصاد مصر وبلاد الشام والسودان، عملت الدول الأوروبية على تعزيز سيطرتها المالية والتجارية على السلطنة وولاياتها عبر القروض المجحفة التي أدت إلى إرهاق القوى المنتجة بالضرائب، وتسريح الجيش العصري، ورهن موارد الدولة للبنوك الأجنبية. فتكشفت تجربتا التحديث في مصر والآستانة عن انهيار مراكز القوى التقليدية في كل من المركز والأطراف على يد الجيشين المصري والعثماني أولا، بحيث باتت مهمة السيطرة الاقتصادية على السلطنة وإلحاقها تبعيا بالمركزية الأوروبية سهلة للغاية.

6- احترام الأصالة وحماية التراث

فقدت التنظيمات بريقها بعد هزيمة محمد علي وتراجعه إلى داخل مصر، فأعيد تنشيطها بإصدار خط كولخانة للعام 1856، وقانون المجلة العثماني المعروف بقانون الأراضي للعام 1858. لكن التدابير الجديدة لم

تبدل في البني الاجتماعية القديمة، بل تم تثبيت مراكز القوى المحلية على امتداد السلطنة. مرد ذلك إلى أن فكر التنظيمات والخطوط الهمايونية، والإصلاحات في مصر كانت تنطلق من مبدأ الحفاظ على البنى التقليدية، والعادات والتقاليد السائدة، مع بعض التغييرات الشكلية في السكن، واللباس، والمأكل التي انتشرت على نطاق واسع في صفوف القوى الاجتماعية المسيطرة والتي بقيت دون تغيير جذري بعد نشر التنظيمات. فقد بقيت سيطرة تلك القوى على الشكل التالي:

1- كبار القادة العسكريين الذين تلقوا تدريبا عصريا على أيدي الخبراء الأجانب وأوكلت إليهم مهمة قيادة الفرق ا لعسكرية العثمانية لحماية مدن ا لسلطنة وولاياتها.

2- كبار الموظفين الإداريين الذين أنيطت بهم جباية الضرائب، وتسجيل الأراضي، وتحديد وتوسيع الملكيات الخاصة بشكل قانوني، و حساب كل أشكال الأراضي القديمة، بالاستناد إلى قوانين الأراضي والمساحة التي جاءت بها التنظيمات.

3- رؤساء القبائل في بادية الشام والجزيرة الفراتية الذين تحولوا إلى حكام فعليين لتلك المناطق بعد أن عجز الجيش العثماني عن إنزال هزائم بقواهم البدوية، وتكبد خسائر بشرية كبيرة حين حاول الاستقرار داخل مناطقهم الصحراوية فآثر الانسحاب إلى مراكزه الثابتة في المدن الكبرى وفي مراكز التجمع عند تخوم الصحاري.

4- رؤساء الملل والمذاهب في بلاد الشام على اختلاف تلويناتهم المسيحية والإسلامية واليهودية الذين دافعوا بقوة عن امتيازاتهم الموروثة في احتكار قضايا الزواج، والطلاق، والإرث داخل طوائفهم ولم يرحبوا بأي تدبير يمكن أن يقود إلى إطلاق حرية الزواج المدني في ما بين الطوائف والمذاهب على غرار الدول الأوروبية.

5- نقباء الحرف التقليدية الذين اعتبروا أن التنظيمات الجديدة قد تقود إلى تشكيلات نقابية عصرية على النمط الأوروبي يمكن أن تشكل في الممارسة العملية خطرا على نفوذهم التقليدي المتوارث.

وحين طبقت التنظيمات العثمانية في مركز السلطنة وما تبقى لها من ولايات لم تحدث هزة عنيفة في الأوساط التقليدية الحاكمة التي سارعت

إلى تعميق سيطرتها على المجتمع مستخدمة الإصلاحات لتثبيت سيطرتها التقليدية بأسلوب عصري تجلي بشكل خاص في بروز الملكيات العقارية ا لخاصة على نطاق واسع. فشكلت مرحلة التنظيمات والخطوط الهمايونية وما رافقها من قوانين عصرية فرصة ذهبية للقوى الإقطاعية المسيطرة لكي تستفيد من الإدارة الجديدة إلى الحد الأقصى عن طريق تحويل ملكية التصرف القديمة إلى ملكية خاصة، منظمة، ومحمية من قبل القانون وبات على الجيش العثماني أيضا أن يقدم الحماية العسكرية للنهب المنظم الذي تعرضت له الأراضي المشاع، أو الأراضي المتروكة، والأراضي الموات، والأراضي المرفقة، وغيرها، ولم تسلم ملكيات الفلاحين الصغيرة من ذلك النهب.

وقام كبار المتنفذين ، من سياسيين وعسكريين وإداريين ومرابين وتجار، بالاعتداء الفاضح والمستمر على أراضي الدولة. وتمت السيطرة أيضا على الأراضي السلطانية بعد انهيار السلطنة واعتبرت أراض للدولة. وهو تقليد مازال سائدا في جميع مناطق بلاد الشام نظرا لاتساع حجم أراضي الدولة فيها. وفي حين شكلت الوظيفة السياسية أو العسكرية أو الإدارية منطلقا مهما للإثراء غير المشروع على حساب الدولة من جهة، وعلى حساب الطبقات والفئات الشعبية من جهة أخرى، كانت الفرق الصوفية، وفرق الدراويش، وفئات المنجمين، وعلوم السحر والشعوذة تنتشر على نطاق واسع في جميع أرجاء السلطنة، وبتشجيع منها لتشوية الوعي الشعبي عبر زيادة مضطردة في نسبة الأمية لدى الذكور والإناث، ونشر الأساطير الخرافية، ومحاربة الاتجاهات العلمية الحديثة ونعت القائلين بها بالهرطقة والعداء للدين. وتشويه التراث، وعدم احترام التقاليد الموروثة.

بالمقابل، لعبت حركة التحديث في مصر دورا مهما في إطلاق حركة ثقافية نهضوية كان لها أثر كبير في بلاد الشام، وشكلت عنصر استقطاب لعدد كبير من المثقفين العرب، من المشرق والمغرب والسودان والجزيرة العربية، وفدوا إلى مصر للعمل في ربوعها.

كما أن جميع البعثات العلمية التي أرسلها الباشا إلى أوروبا كانت تضم في صفوفها أفرادا من أبناء الشوام، ومن أبناء جاليات عربية أخرى. وقد فسر بعض الباحثين هذه الظاهرة بأن الطلاب الشوام كانوا يتقنون لغات

أوروبية أكثر من زملائهم المصريين. لكن هذا التفسير، رغم مصداقيته النسبية، لا يمكن أن يحجب السياسة الثقافية السليمة التي اعتمدها محمد علي، والتي قامت أساسا على عدم التمييز بين المصريين وأبناء الجاليات العربية الوافدة إلى مصر، طالما أن الجميع قد أبدوا الاستعداد التام للمشاركة في النهضة الثقافية العربية انطلاقا من مصر لتعم كل المناطق العربية الأخرى. وهذا ما أعطى لحركة التحديث المصرية بعدها القومي العربي، حتى أن معظم الباحثين اعتبروا محمد علي رائد حركة التحديث العربية الشاملة، مع أنه ليس عربيا ولا يتكلم اللسان العربي. فالنهضة الثقافية العربية التي بدأت قوية في عهده واستمرت بأشكال مختلفة في عهد خلفائه، شكلت العمود الفقري للنهضة العربية الحديثة ولحركة الاندماج القومي العربي المبكر.

7-جيش حديث لدولة عصرية

كانت تصفية المراكز العسكرية التقليدية في مركز السلطنة وولاياتها تتطلب إعداد قوى عسكرية جديدة، تقوم مقام القوى التقليدية في حماية الأمن والنظام وتؤمن جباية الضرائب بانتظام. فتم اقتباس نماذج من الأنظمة العسكرية الأوروبية في مختلف تلويناتها الفرنسية والانجليزية، وغيرها. وما لبثت حركة الاقتباس أن توسعت بعد تحديث العسكر، سلاحا وتدريبا وفكرا استراتيجيا، إلى محاولة تحديث عدد من قطاعات الإنتاج الضرورية لدعم الجيش العصري، كالصناعة ، والزراعة، والتعليم، والإدارة. وكان من الطبيعي أن تتأثر جميع الولايات العربية، بدرجات متفاوتة، بالإصلاحات والتنظيمات التي قامت في كل من الآستانة ومصر معا نظرا لوقوعها إلى جوارهما من جهة، وللمعارك العسكرية التي دارت على أراضيها من جهة أخرى.

كان الجيش المصري قادرا على فرض الأمن، وقمع الصدامات الدموية على اختلاف تجلياتها. وقامت سياسة الدولة المركزية على امتصاص التوترات الداخلية، وحماية طرق المواصلات، وإجبار أعداد متزايدة من البدو على الاستمرار في أرياف وواحات مصر وبلاد الشام. وباتت لمصر سمعة إقليمية ودولية جيدة جعلت بعض الجاليات الأجنبية تقصدها للعمل،

والتجارة، والسكن الدائم. لذا لابد من تجاوز الدراسات التاريخية ذات المنحى الطائفي أو المذهبي الضيق، والتي ترى في حركة التحديث التي قام بها الباشا مجرد حركة إصلاحية تخص مصر فقط. إذ أسهمت تلك الحركة في قيام نظام حكم مستقر، يحميه جيش عصري مزود بأحدث الأسلحة فاستقطبت مصر عددا كبيرا من أبناء الجاليات الأخرى، خاصة العربية منها، واندمج معظمهم بالكامل في المجتمع المصري. وكان لمحمد علي الفضل الأساسي في قيام مجتمع عصري يحميه جيش قوي، قادر على امتصاص الكثير من حركات التوتر والصدامات الطائفية، والقبلية، والمذهبية، التي شهدتها مجتمعات السودان وبلاد الشام والجزيرة العربية في تلك المرحلة، ولاتزال تعيشها بشكل متقطع حتى الآن.

إلا أن حرب السلطان والباشا قضت تدريجيا على الدور الوطني التوحيدي للجيش العصري في السلطنة وجميع ولاياتها. فقد بنيت تجربة التحديث المصري على قاعدة نظرة تؤكد على أهمية الدولة المركزية وجيشها القوي كشرط لاغنى عنه لنجاح أي تجربة في التحديث. فالفكر السياسي التوحيدي نتاج دولة مركزية قوية توحد بين جميع فئات السكان، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم وطبقاتهم الاجتماعية. وقد طبق إبراهيم باشا هذه المقولة في بلاد الشام متجاوزا كل الأعراف السابقة، ومتحديا زعماء القبائل والطوائف والأقليات العرقية فيها. فبادله هؤلاء موقف العداء المقرون بالتمرد والعصيان مما أنهك الجيش المصري في حروب داخلية بالغة التكاليف، واتخذ بعضها حرب عصابات طويلة الأمد. كذلك أنهك الجيش العثماني على يد الجيش المصري، ثم تمت تصفية الجيش المصري بعد ثورة عرابي على يد الجيش الإنجليزي الذي احتل مصر العام 1882. أخيرا، ضرب الجيش العثماني على يد حركات الاستقلال والانفصال في الولايات العربية، وهي في غالبيتها كانت مدعومة من الإنجليز، وكان أبرزها الثورة العربية الكبرى إبان الحرب العالمية الأولى. فهزم الجيش العثماني، وانتهت بهزيمته السلطنة العثمانية من الوجود.

ولم تشهدا سوريا ولبنان، على سبيل المثال لا الحصر، ولادة جيش وطني طوال مرحلة الانتداب الفرنسي عليهما، وتأخرت تلك الولادة حتى جلاء الجيوش الفرنسية عن أراضيهما.

8- دور الموروث الثقافي في عملية التحديث

لابد من التذكير أن الولايات العربية في السلطنة العثمانية تحتضن حضارة عربية وإسلامية تركت آثارها الدالة عليها في البلاد الواقعة ما بين الأندلس غربا حتى الصين شرقا. وتشهد الوثائق التاريخية لبعض الخلفاء العرب في دمشق وبغداد أنهم شجعوا الأدب والأدباء، واهتموا ببناء دار الحكمة، وتشجيع الترجمة، والتفاعل الحضاري، وبناء المدارس، والحفاظ على التراث العربي. وكان المثقفون العرب يكثرون من الاتهامات بأن السلاطين العثمانيين اهتموا ببناء القصور ودور الحريم أكثر من اهتمامهم بحماية التراث الثقافي الإسلامي، وأن الدور الثقافية القليلة التي أنشأوها بنيت في مناطق السكن التركي، أي تركيا اليوم، أكثر من بنائها في المدن العربية. وزاد في أزمة التباعد الثقافي ما بين العرب والأتراك أن التنظيمات العثمانية في القرن التاسع عشر كانت تهدف إلى بناء دولة مركزية على أساس إعطاء الأفضلية المطلقة للعنصر التركي، في السياسة والجيش والإدارة والاقتصاد والثقافة، وأن مدينة الآستانة ستكون المركز الأساسي الذي تلحق به تبعيا جميع الولايات. وبدا واضحا أن ا لأتراك يميلون إلى تغليب المصالح التركية على مصالح باقي القوميات أو الرعايا العثمانيين. وكان العرب يتوجسون خيفة من تغليب اللغة العثمانية، وهي لغة الأتراك على اللغة العربية وهي لغة القرآن. وكانت اللغة العثمانية بمثابة لغة الخاصة في الولايات العربية، يتحدث بها الولاة، وقادة الجيش، وكبار الموظفين الإداريين. ومن المعروف جيدا أن عددا كبيرا من الولاة، ومنهم محمد علي والجزار، كانوا لا يتقنون العربية ولايتحدثون بها بل يستخدمون فقط اللغة العثمانية. يضاف إلى ذلك أن النخب السياسية والعسكرية والإدارية والثقافية العثمانية والملحقة بها، كانت تميل إلى تعلم الفرنسية أو الإنجليزية ولاتعطي أهمية تذكر للغة العربية، وهي لغة الغالبية الساحقة من سكان الولايات التابعة للسلطنة.

لقد صور البعض الصراع بين السلطان والباشا كصراع ثقافي واضح انطلاقا من عبارة مشهورة لإبراهيم باشا رسم فيها الحدود الجغرافية لمشروع والده النهضوي بقوله:« لن يقف جيشنا إلا عند حدود الناطقين باللغة العربية »لكن الصراع كان أكثر تعقيدا دون إسقاط العامل الثقافي

فيه أو التقليل من أهميته. وما إن هزم محمد علي وتراجع إلى حدود مصر، حتى بدأ الولاة العثمانيون بتعزيز الجانب الثقافي في الولايات عن طريق بناء المدارس، والمهنيات، والمراكز الثقافية في العقود الأخيرة من تواجدهم في بلاد الشام، وبعد أن سبقهم الأمريكيون إلى بناء عدد من المدارس والكلية الإنجيلية في بيروت العام 1866، والتي أصبحت لاحقا الجامعة الأمريكية في بيروت، وبنى الفرنسيون جامعة القديس يوسف العام 1875، في بيروت، وهما أول جامعتين في هذه المنطقة، وسبق إنشاؤهما ولادة جامعة طوكيو التي أسسها الإمبراطور مايجي العام 1877. وسرعان ما تزايد دور النخب العربية الداعية إلى فك الارتباط ما بين العرب والأتراك، طالما أنه ارتباط تبعي قاعدته الأساسية الدفاع عن المصالح التركية دون سواها لدرجة الجهر بتتريك العناصر غير التركية في السلطنة وإجبارها على تبني اللغة التركية.

لذا لايمكن أن يفهم الفكر الإصلاحي والتحديثي الذي جاءت به تجربتا التحديث في كل من مصر والآستانة دون تحليل معمق لطبيعة القوى السياسية، التركية والعربية، التي تبنته وعملت على نشره في مركز السلطنة وعلى امتداد ولاياتها. ويلاحظ أن القوى السياسية العثمانية التي تبنت التنظيمات سعت إلى تشكيل «مجلس المبعوثان» وإلى إصدار فرمانات لحماية الوحدة العثمانية، والسماح بتشكيل أحزاب سياسية جامعة كحزب «الإخاء العثماني» و«الرابطة العثمانية» و«الاتحاد العثماني» كلها ترمز إلى ضرورة الحفاظ على القاعدة الشعبية للسلطنة، واعتبار مصطلح «عثماني» ضامنا لجميع رعايا السلطنة في حقوقها القانونية على قاعدة الإخاء بين هذه الرعايا والمساواة بينها في الحقوق والواجبات. إلا أن التطبيق العملي لهذه الأفكار الإصلاحية بقي شكليا، وفي الحدود الدنيا التي لا ترضي تطلعات القوميات غير العربية، وغير الإسلامية في السلطنة.

يضاف إلى ذلك أن الزعماء الأتراك استخدموا شعار «وحدة السلطنة» كما استخدموا شعارات «الجامعة العثمانية» و «الجامعة الإسلامية»، «والإخاء العثماني» لتعزيز غلبة العنصر التركي على حساب العناصر الأخرى في السلطنة. أما وجود زعماء من غير الأتراك في بعض مراكز السلطة والإدارة والجيش ومجلس «المبعوثان» فبقى وجودا ضعيفا للغاية، لذلك انتشرت

الدعوة إلى اللامركزية في الولايات غير التركية. وهذا ما رفضه القادة الأتراك بشدة ودعوا إلى معاقبة القائلين بها بالقتل، والسجن، والنفي، والتشريد، ومصادرة الأراضي. ونال أنصار حزب «اللامركزية العثماني النصيب الأوفر من تدابير السلطنة التعسفية في بلاد الشام.

نشير كذلك إلى أن فكر التنظيمات بقي أساسا ضمن حدود المدن في حين بقيت الغالبية الساحقة من سكان الأرياف والبوادي في بلاد الشام بعيدة كل البعد عن التأثر المباشر بها، نصا وتطبيقا. وحين حاولت السلطنة فرض هيبتها على القوى البدوية في تلك المناطق، عن طريق اختبار مدى قدرة جيشها الجديد على فرض الطاعة والنظام على البدو، جوبهت التدابير العثمانية بالدعوة إلى إعلان العصيان والتمرد على السلطنة، مما اضطر قادة الجيش العثماني إلى سحبه من داخل الصحراء والتصالح مع زعماء القبائل. فاختبر الأوروبيون بذلك أن أقوى ثورة تقود إلى تدمير الوجود العثماني في بلاد الشام يجب أن تنطلق من البادية الممتدة ما بين الشام والجزيرة العربية، وبقيادة بدوية تتمتع بصفة دينية تكسبها احترام الجماهير العربية الإسلامية وتحرق الشعار السياسي المهم الذي رفعه السلطان عبد الحميد الثاني طوال عهده، وهو شعار «الجامعة الإسلامية». تلك كانت أبرز مقدمات «الثورة العربية الكبرى» بقيادة الشريف حسين، شريف مكة، وعلى قاعدة تحالف القبائل القوية في نجد والحجاز وبوادي الشام، وبدعم مباشر من الدول الأوروبية، خاصة بريطانيا.

9-الأتراك والعرب واليابانيون في مواجهة الإرث التاريخي لتجارب التحديث في القرن التاسع عشر

ليس من شك في أن الحقبة الممتدة من حملة نابوليون على مصر حتى سقوط السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، تقدم الإطار التاريخي للنهضة العربية طوال القرن التاسع عشر، وما شهدته من إيجابيات خلال حكم محمد علي، ومن سلبيات في زمن خلفائه من بعده. كما أن دراسة هذه الحقبة بدقة موضوعية على ضوء وثائقها الأصلية، وهي كثيرة ومتنوعة مع التركيز على العثمانية منها، تساعد على إعادة تقويم أثر التنظيمات العثمانية كموروث تاريخي تمت الاستفادة منه في حركة التحديث التي

شهدتها الجمهورية التركية في عهد مصطفى كمال.

أما إصلاحات محمد علي في مصر وبلاد الشام فبقيت دون أثر يذكر خارج الدراسات التاريخية. وذلك يتطلب تحليل بنية الفكر السياسي لتجربتي التحديث في الآستانة ومصر، والقوى الاجتماعية التي حملتهما، وخضوع كل منهما، بأشكال مختلفة، للضغوط الأوروبية التي جنحت بتجربة التحديث في مصر نحو معركة فاشلة لاحتلال مركز السلطنة والحلول مكان السلطان، وجنوح تجربة التحديث في الآستانة نحو معركة فاشلة لتتريك العناصر غير التركية في السلطنة. وكان المستفيد الوحيد من هذا الجنوح الدول الأوروبية، وسقوط الآستانة ومصر، بالإضافة إلى باقي الولايات التركية وما تبقى من ولايات عربية، في دائرة التغريب المستمرة بقوة حتى الآن.

نشير أخير ا إلى أن المصلحين الأتراك، وعلى رأسهم مصطفى كمال، استفادوا كثيرا من فكر التنظيمات والخطوط الهمايونية لبناء الجمهورية التركية على أسس حديثة ومغايرة لما كانت عليه السلطنة العثمانية، وتم تجاوز عقدة الماضي الذهبي الذي عاشته السلطنة كأقوى دولة في العالم طوال القرنين السادس والسابع عشر. ويقدم بعض الباحثين المحدثين مقولات منهجية ذات دلالة لاستخلاص الدروس والعبر من تجربتي التحديث في مصر والسلطنة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وأبرز تلك المقولات أن أصحاب القرار السياسي في مركز السلطنة بالآستانة قد اعتمدوا التنظيمات كمدخل لإصلاح السلطنة انطلاقا من إصلاح المركز أولا، أي العاصمة اسطنبول حيث الغالبية السكانية من العنصر التركي. وتبنوا القوانين الوضعية مع الإصرار على القول إنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية من جهة، وأن تطبيقها سيساعد على تطوير الفكر السياسي والإداري والعسكري والتربوي والاقتصادي المالي في السلطنة وولاياتها معا. بالمقابل، مازال عدد كبير من المفكرين العرب يرفضون كل أشكال الإصلاح معتمدين مختلف الذرائع لإثبات معارضتها للشريعة الإسلامية. وسرعان ما تحول المركز التركي في السلطنة إلي قاعدة لدولة تركيا الحديثة، التي تتبنى صراحة مبادئ علمانية منذ أيام مصطفى كمال. وقد استفاد هذا المركز كثيرا من فكر التنظيمات وطوره باتجاه بناء دولة عصرية تقيم شكلا من أشكال الفصل ما بين الدين والدولة. فلم يستفد الفكر السياسي

العربي الحديث والمعاصر كثيرا من تجربة التحديث التي قام بها محمد على في مصر، ولا من فكر التنظيمات العثمانية التي تبنت بعض القوانين الوضعية منذ القرن التاسع عشر. ومازال الفكر السياسي العربي حتى الآن يتخبط في مأزق إقامة التوازن أو التطابق ما بين الشريعة الإسلامية وكل قانون وضعي حديث. ونتج عن ذلك هيمنة الفكر السلفي والأصولي في كثير من الأقطار العربية، مما أعاق دخولها الطبيعي إلى عالم الحداثة في مرحلة تاريخية أنجزت فيها جميع الدول المتطورة نهضتها الأولى ودخلت مرحلة الحداثة الثانية أو ما بعد حداثة القرن التاسع عشر.

وعلى رغم الاعتراضات الكثيرة التي توجه لتجربة التحديث التركية، لابد من الاعتراف بأن المركز العثماني السابق في الآستانة قد نجح في إقامة دولة تركية عصرية ذات منحى علماني، ستنادا إلى إيجابيات حركة التحديث العثمانية الأولى بعد أن تبنت تركيا موروث التنظيمات من قوانين وضعية غربية لبناء الدولة التركية الحديثة. أما مصر وبلاد الشام والعراق وباقي الولايات العربية العثمانية فقد ألحقت تبعيا بالغرب الاستعماري تحت ستار الحماية والوصاية والانتداب. فتعثرت نهضتها القومية ولم تستطع توظيف الايجابيات الكثيرة التي شهدتها تلك الولايات إبان تجربة التحديث في عهد محمد علي.

على الجانب الآخر، انتقلت اليابان بسرعة إلى بناء نهضتها الأولى طوال فترة حكم الإمبراطور مايجي التي قاربت نصف القرن 1868-1912، تحولت خلالها إلى واحدة من أشد الإمبرياليات العالمية دموية، بعد أن فرضت سيطرتها على مساحات شاسعة من أراضي دول الجوار، ونجحت في إنزال هزائم سريعة بالجيوش الروسية والصينية والكورية فباتت القوة الضاربة الأولى في جنوب شرق آسيا حتى الحرب العالمية الثانية. لقد أسهمت مرحلة توكوغاوا في بناء القاعدة المادية التي انطلقت منها النهضة اليابانية الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد بنيت إصلاحات الإمبراطور مايجي Meiji على ركائز داخلية متينة، نتجت عن تراكم الإيجابيات الكثيرة التي تجمعت إبان مرحلة العزلة الطوعية. وعندما توفرت لها القيادة السياسية المتنورة، والانتلجنتسيا الواعية التي تثقفت بثقافة عصرية معمقة دون القطع مع ثقافتها اليابانية الأصيلة أو التنكر

لها، والالتفاف الشعبي العارم، استطاعت اليابان بناء نهضة متميزة في التحديث غير قابلة للارتداد، وهي التجربة الأولى خارج تجارب التحديث الغربية. فتحاشت مخاطر السقوط في دائرة التغريب واعتماد سياسة القروض بفوائد فاحشة، لكنها لم تنج من سلبيات النزاعات الإقليمية والدولية بعد أن دخلتها بقوة من موقع القوي والفاعل كدولة إمبريالية ذات نزعة عسكرية توسعية. ومع أن تلك النزعة التوسعية قضت على جانب كبير من إيجابيات تجربتها النهضوية الأولى في القرن التاسع عشر، وقادتها إلى هزيمة عسكرية واحتلال أمريكي في الحرب العالمية الثانية، فإن اليابان نهضت مجددا من ركام الحرب، لتعيد بناء حركة تحديث أكثر عمقا من سابقتها. وبعد أن منعت من التسلح حتى الآن، فان حركة التحديث الثانية ليست تحديثا للعسكر وبالعسكر ومن أجل العسكر، بل تحديثا للمجتمع كله، وعبر جميع طبقاته، وقواه المنتجة، ونظمه السياسية، والإدارية، والمالية، والتربوية، وغيرها. وهذه التجربة بالذات هي مصدر اعتزاز اليابانيين، ومنطلق نجاحهم على المستوى الكوني. ولاتجد هذه التجربة شبها لها لمقارنتها مع أي من تجارب التحديث المعاصرة في العالم كله.

لذا سنفرد لها دراسة مستقلة تغني هذا الكتاب وتتكامل معه.

الهوامش

المقدمة

(1) (SAQQAF. op. cit. P. 29-36).

(2) شرابي: لا نستقل عن الغرب إذا لم نفهمه. مقالة منشورة في جريدة «النهار»، بيروت، بتاريخ 15 أبريل 1999، ص 15.

(3) للتوسع في هذا الجانب، يراجع:

B. Cyryl (ed): The Modernization of Japan and Russia, a comparative Study", New York, 1975.

(4) ولمزيد من التفصيل، يراجع:

K & M Katakura: "Japan and the Middle East", Tokyo, 1999, especially: "Modernization verus traditional culture", p. 141-147).

See also: J.P. Lehmann: "The Roots of modern Japan", London, 1982, "Themes and Theories in modern Japanese History".

(5) للتوسع في هذا الجانب، يراجع:

J. Treat: (ed) "Contemporary Japan and popular culture", Richmond, 1996.

- maher and Macdonald (ed): "diversity in Japanese culture and Language", London, 1995.

- Arnason and Sugimoto: "Japanese encounters with postmodernity", London, 1995.

(6) للتوسع، يراجع:

- Metzger - Court (ed): "Japan's socio-economic evolution: continuity and change", England, 1996.

- J. Clammer: "Difference and modernity: social theory and contemporary Japanese society", London, 1995.

- W. Lee: "Social Change and educational problems in Japan", Singapore, 1991.

(7) للتوسع حول مقولة «الفرادة أو الخصوصية اليابانية». يراجع:

S. Vlastos: "Mirror of modrnity: Invented traditions of modern Japan", Berkely, 1998.

R. March: "Reading the Japanese mind: The realities behind their thoughts and actions" Tokyo, 1996.

(8) للتوسع:

- Yoda: "The Foundations of Japan's modernization, a comparison with China's path towards modernization", Leiden 1996.

- Arnason: "The Social theory and Japanese Experience, the dual civilization", London, 1997.

- W. Tabb: "The Postwar Japanese sustem: Cultural economy and economic transformation", Oxford, 1995.

- M. Morishima: "Why Japan succeeded? Western technology and the Japanese Rthos". Cambridge.1982.

(9) للتوسع في هذا الجانب، يراجع:

- Chie Nakane: "Japanese society", Berkely, 1970.
- Y. Sugimoto: " An introduction to Japanese society", Cambridge, 1997.
- Fumie Kumagai: " Unmaking Japan today: The impact of traditional Values on modern Japanese Society", London, 1996.

(10) للتفصيل، يراجع:

- Yoshino Kosaku: "Cultural nationalism in comtemporary Japan: a Sociological inquiry", London, 1992.
- Wolken: " Japan, the modernization of an ancient culture" Texas, 1983.
- E. Reischauer: "Japan, the past - present" 3rd. ed. Tokyo, 1964.
- E. Reischauer: "The Japanese today, change continuity" London, 1988.

(11) للتوسع في هذا الجانب، يراجع:

- Tadao Umesao: "The roots of contemporary Japan", Tokyo, 1990.
- Tadao Umesao (ed): "Seventy - Seven keys to the civilization of Japan", Tokyo, 1985.
- A. Armour (ed); "Asia and Japan, the search for modernization and identy", Tpkyo, 1985).

الفصل الأول

(1) تراجع وثائق الأرشيف الفرنسي التي نشرها الدكتور عادل إسماعيل والتي تجاوز عددها الأربعين مجلدا، وتضمنت آلاف التقارير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية بين فرنسا والسلطنة العثمانية، وبشكل خاص المدن الكبرى في بلاد الشام:

(Adel Ismail: "Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs a I'Histoire du Liban et des Pays du Proche - Orient du XVII eme siecle a nos jours", Beyrouth, T. 1,1975, serie continue). See also: The National Archives and Records Service, General Services Administration, Washington, 1958, Roll I, M, 188 & Roll 3, T, 367.

(2) لمزيد من التوسع، يراجع L. Hayes: "Introduction to Japanese politics", pp. 3-6.

(3) Les Cahiers de I'Histoire, numero special: Le Japan, No. 74, Mars 1868).

(4) (Oishi Shinzaburo, The Bakuhan System, in Tojkugawa Japan, p. 11).

(5) (لمزيد من التوسع، يراجع ك Yoda: "Foundations of Japan's modernizaiion", pp. 14-33.

(6) (للتوسع في مرحلة توكوغاوا، يراجع: H. Webb: "The Japanese imperial institutions in the Tokugawa period", New York, 1968.

H. Harootunian: "Towared restoration, the growth of political Consciousness in Tokugawa Japan", Berkeley, 1970.

Kozo Yamamura: "A study of Samurai and Entrepreneurship: Quantitative analyses of economic and social aspects of the Samurai in Tokugawa and Meiji Japan", Harvard, 1974.

Masao Maruyam: "studies in the intellectual history of Tokugawa Japan", Tokyo, 1974.

T. Najita & I. Scheiner (ed): "Japanese thought in the Tokugawa period 1660-1868: Methods and

Metaphors", Chicago, 1978.

(7) للتفصيل، يراجع: Sinha, 1968, p. 45. & Reischauer, Japan, pp. 86-89

(8) Les Cahirers de I'Histoire, No.74, p. 84.

(9) Reischauer, Japan, p. 88.

(10) لمزيد من التفاصيل يراجع: Masao Maruyama: "Essais de I'histoire de la pensee politique au Japan", Paris, 1996, surtout le premier chapitre: "La formation du confucianisme a l'epoque d Tokugawa", pp. 1-46.

(11) للتوسع: إينارو نيتوبي: «البوشيدو، المكونات التقليدية للثقافة اليابانية»، ترجمة نصر حامد أبو زيد، دار سعاد الصباح، 1993.

ومن أبرز مثقفي مرحلة العزلة اليابانية: Fujiwara Seikwa، و Hakuseki، وMyuro Kyuko، وIto، Jinasi، و Kamo Mabuchi، و Motoori Norinaga، و Ando Jisho، و Ihara Saikaku، و Kada، وMito، Komon، و Hirata Atsusane، و Arimaaro، و Heihachiro، وOhashi Junzo، و Wada، Wasushima، و Shingaku، و Riotaku، و Sugita وغيرهم. (Les cahiers de I'Histoire, No. 74, p102-106).

(12) لمزيد من التفاصيل يراجع: أحمد عبدالرحمن مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، 1982.

- نيقولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية (1516 - 1574). نقله عن الروسية يوسف عطا الله، وراجعه وقدم له مسعود ضاهر، بيروت، 1988.

- محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)، القاهرة، بلا تاريخ).

(13) (لمزيد من التفصيل، يراجع: A. Hourani & Others (ed): "The modern Middle East", Berkeley,1993.

(14) حول التنظيمات العثمانية الأولى في بلاد الشام يراجع:

M. A. Bakhit: "The Ottoman province of Damascus in the sixteenth Century", Beirut, 1982.

A.R. Abu-Husayn; "Provincial Leaderships in Syria 1575 - 1650" Beirut, 1985.

(15) Henry Laurens: "Le royaume impossible, la France et la genese du monde arabe", A. Colin, Paris, 1990.

(16) لمزيد من التفصيل، يراجع:

D. Crecelius: "The roots of modern Egypt, 1760-1775".

P. Gran: "Islamic roots of capitalism: Egypt, 1760-1840"

(17) لمزيد من التفصيل، يراجع مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية 1697 - 1861.

(18) نقولا الترك: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية ص 26.

(19) يراجع: عصام شبارو، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني، بيروت 1992.

(20) يراجع: حيدر الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، بيروت، 1955.

(21) لمزيد من التفصيل يراجع: مسعود ضاهر: الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي: عامية عبية 1799 ضد نابوليون بونابرت والمتعاونين معه، صفحات 57 - 60.

(22) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، الجزء الثاني ص 368.

(23) لقد حللنا هذا الجانب في مقالة مطولة صدرت بعنوان: «المدلول السياسي لهزيمة نابوليون بونابرت عند أسوار عكا» ونشرت في مجلة «تاريخ العرب والعالم» السنة 19، العدد 179 الصادر

في مايو ـ يونيو 1999، الصفحات 3 ـ 19.

(24) Adel Ismail, Documents diplomatiques .... T.I. Annexe No. 6. pp. 363-372.

(25) C. Totman, Japan before Perry 1981, pp. 230-232.

الفصل الثاني

(1) للتفصيل، يراجع: عبدالسلام عبدالحليم عامر، طوائف الحرف في مصر، القاهرة، 1993.

(2) للتفصيل، يراجع: رئيف خوري، الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، بيروت، 1943. ومصطفى التواتي وآخرون، أثر الثورة الفرنسية في فكر النهضة، تونس، 1991.

(3) لمزيد من التفصيل حول أثر حملة بونابرت على مصر وبلاد الشام، يراجع:

- Rouchdi Fakkar: “Aux origines des relations culturelles contemporaines entre la France et le Monde Arabe“, Paris, 1973.

(4) محمد فؤاد شكري، بناء دولة مصر محمد علي، ص 280-283.

(5) بنوك وباشوات 71-72.

(6) J. Ahmad, The Intellectual Origins, p9-10.

(7) شكري، مرجع سابع، ص 724-728.

(8) عالجنا هذه الاستراتيجية في دراسة موثقة ومستندة إلى وثائق الأرشيف الفرنسي. يراجع: مسعود ضاهر، المدلول السياسي لشعار وحدة العالم الإسلامي في عصر الاستعمار المباشر: تجربة محمد علي والسلطنة العثمانية. مقالة منشورة في مجلة «الفكر العربي المعاصر»، بيروت، العدد الثاني، يونيو 1980، الصفحات 17-25. كذلك نشرنا وثائق روسية مهمة جدا تضمنت عددا من المقابلات التي أجراها دبلوماسيون روس مع محمد علي إبان تلك الفترة. يراجع: ريجنكوف وسميليانسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، خاصة الوثائق العسكرية والاستراتيجية، الباب الثالث، دار النهار، بيروت 1994، الصفحات 243 ـ 322. فاعتمدنا على تلك المعطيات الموثقة في تحليل هذا الجانب.

(9) لما كانت دراسة جوزف حجار الصادرة بالفرنسية تحت عنوان:

«J. Hajjar: “L‘Europe et les destinees du Proche - Orient, 1815-1848” والتي ترجم قسم منها فقط إلى العربية بعنوان: «أوروبا ... ومصير الشرق العربي: حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية»، تعتبر من أفضل الدراسات العلمية المستندة إلى وثائق مراكز الأرشيف في عدد من المدن الأوروبية الكبرى، اقتبسنا منها بعض رسائل محمد علي إلى السلطان العثماني، وإلى ابنه إبراهيم، بالإضافة إلى عدد من تقارير القناصل الأوروبيين حول مشروعه التحديثي في مصر وبلاد الشام، وتهديده للآستانة التي اضطرت إلى تحديث جيشها وإصدار التنظيمات والخطوط الهمايونية. وسنشير إليه لاحقا باسم المؤلف، والاقتباس عن النص العربي المعدل بعد التدقيق في الترجمة.

(10) محسن خضر، أسطول محمد علي في مياه الساحل اليوناني، مقالة منشورة في جريدة «الحياة» بتاريخ 2 سبتمبر 1992، ص 15.

(11) جوزف حجار، أوروبا ...، مرجع سابق، ص 34.

(12) حجار، المرجع السابق، ص 35.
(13) حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، مرجع سابق، ص 43.
(14) حجار، المرجع السابق، ص 46.
(15) حجار، مرجع سابق، ص 55.
(16) حجار، مرجع سابق، ص 62.
(17) حجار، مرجع سابق، ص 73.
(18) حجار، المرجع السابق، ص 64.
(19) حجار، المرجع السابق، ص 73.
(20) حجار، المرجع السابق، ص 95.
(21) حجار، ص 111.
(22) حجار، أوروبا... ص 185.
(23) حجار، المرجع السابق، ص 189.
(24) حجار، أوروبا، ص 85.
(25) حجار، المرجع السابق، ص 58.
(26) حجار، مرجع سابق، ص 117.
(27) حجار، مرجع سابق، ص 112.
(28) حجار، المرجع السابق، ص 144.
(29) حجار، أوربا ومصير الشرق العربي، ص 160.
(30) حجار، المرجع السابق، ص 163.
(31) حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص 180 ـ 181.
(32) حجار، المرجع السابق، ص 185.

الفصل الثالث

(1) للتوسع في هذا الجانب، يراجع:

- Conrad Totman, The collapse of the Tokugawa Bakufu 1862 - 1868 Hawaii, 1980.
- Japan before perry ,a short history, Berkeley, 1981.

Mitsuyuki Masatsugu:'' The modern Samurai society: Duty and Dependence in contemporary Japan," New York, 1982.

(2) المصدر: Les Cahiers de l'Histoire, No 74,p99.

(3) Tokugawa Japan, p. 97-123.

(4) Tokugawa Japan, o. cit p. 122.

(5) Jinnai, The spatial structure of Edo,in: Tokugawa Japan, p. 124-146.

(6) Mason and Caiger, A history of Japan, 1996, p. 220 -231.

(7) Yotaro Sakudo, the Management Practices of Families Business, in Tokugawa Japan, p. 147-166.

(8) Chie Nakane, Tokugawa Society in Tokugawa Japan, p. 213-231.

(9) Sinha, 1968, p. 38-39

(10) لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب يراجع: إينارو نيتوبي: « البوشيدو، المكونات التقليدية للثقافة اليابانية »، ترجمة نصر حامد أبو زيد، دار سعاد الصباح 1993.

(11) Mason,A history of Japan, p. 247-248

(12) Reischauer, Japan,p. 95.

(13) يراجع: ياسودا، كينيث: «واحدة بعد أخرى تتفتح أزهار البرقوق، دراسة في جماليات قصيدة الهايكو اليابانية مع شواهد مختارة»، ترجمة وتقديم محمد الأسعد، مراجعة زبيدة أشكناني، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة إبداعات عالمية، العدد 316، فبراير 1999.

(14) Reischauer, Japan, p. 104.

(15) Shina, 1968, p. 38-39. And Reishauer, Japan, P. 79.

(16) For details, see: M. Medzini:" French Policy in Japan. p. 9- 103.

(17) Jansen , Sakamoto Ryoma, p. 319.

(18) For Details, See:

Borton, Persant Uprisings in Japan of the Tokugawa period.

(19) Webb, The Japanese Imperial Institution, Preface, p. V111.

(20) Reischauer, Japan, p. 84.

(21) المصدر: Webb, 1968, p. 272-273.

(22) Tokugawa Japan, 1991, p.3.

(23) Chie Nakane, Tokugawa Japan, p.7.

الفصل الرابع

(1) للتفصيل، يراجع: مسعود ضاهر، الهجرة اللبنانية إلى مصر: هجرة الشوام، بيروت، 1986.

- Thomas Philipp: "The Syrians in Egypt 1725 - 1975", Stuttgart, 1985.

(2) P.Gran, Islamic roots, p.111.

ولمزيد من التفصيل حول دور الدولة الاحتكارية في مصر، يراجع:

E. Toledano, state and society in mid 9th century Egypt. The corvee p. (186-196)

ـ هيلين آن ريفلين: «الاقتصاد والإدارة في مصرفي مستهل القرن التاسع عشر». ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة، 1967.

(3) Vatikiotis, The modern history of Egypt, p. 56-57

(4) الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص 21-22. ويراجع أيضا: علي بركات، رؤية علي مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي، القاهرة، 1982.

(5) ذكره الرافعي، عصر إسماعيل، ج1، ص 36.

(6) الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص 56.

(7) بنوك وباشوات، 79-80.

(8) اعتمدنا في معلومات هذا القسم على الكتاب المهم الذي أصدره المؤرخ عبدالرحمن الرافعي في جزأين عن عهد إسماعيل، بالإضافة إلى كتاب حسين كفافي: «الخديو إسماعيل ومعشوقته

مصر»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994.

(9) P. O. Brien, The Revolution in Egypt, p.5. & J.Malrowe, Cromer in Egypt, p. 13-14.

(10) للاطلاع على تفاصيل الحياة اليومية في مصر وما طرأ عليها من تبدل جذري عن طريق الاقتباس عن الغرب والتشبه بالأوروبيين في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية.
(يراجع الكتاب المهم الصادر حديثا بالفرنسية:

J.J. LUTHI: “La vie quotidienne en Egypte aux temps des Khedives“, Paris, 1998.

(11) ذكره الرافعي، عصر إسماعيل، ج2، صفحات 294-295.

(12) Christina Harris, Nationalism and revolution in Egypt, p. 26-35.

(13) لمزيد من التفصيل، يراجع الكتاب المهم: نبيل عبدالحميد سيد أحمد: «النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة 1922 إلى سنة 1952»، القاهرة، 1982.

(14) حسين كفافي، الخديو إسماعيل، ص 41.

(15) Baer, Fellah... p66-67.

(16) A. Scholch: Egypt for Egyptians, the socio - political crisis in Egypt, 1878-1882.

(17) باشوات. ص 115.

(18) لاندز، بنوك وباشوات، 230-231.

(19) لمعرفة تطور حجم الدين والفائدة السنوية التي زادت من 8٪ العام 1862 إلى أكثر من 12٪ منذ العام 1865، يراجع: Charles Issawi, The economic history, p. 435.

(20) كفافي، الخديو إسماعيل، ص 124.

(21) الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص 92-93.

(22) للتفصيل يراجع أحمد عبدالرحيم مصطفى: «مصر والمسألة المصرية من 1876 إلى 1882، التدخل الأجنبي - الحركة الوطنية - الثورة العرابية»، دار المعارف، القاهرة 1965.

(23) لمزيد من التفصيل حول تاريخ تلك الحقبة، يراجع:

- تيودور روشتين: «تاريخ المسألة المصرية 1875-1910»، ترجمة لكتاب «خراب مصر»، نقله إلى العربية عبدالحميد العبادي ومحمد بدران، الطبعة الثانية، دار الوحدة، بيروت 1981.
- مذكرات عباس حلمي الثاني: «عهدي 1892-1914»، دار الشروق، بيروت - القاهرة، 1993.
- رفعت السعيد: «الأساس الاجتماعي للثورة العرابية»، القاهرة، 1966.
- صلاح عيسى: «الثورة العرابية»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.

(24) بنوك وباشوات، ص 87.

الفصل الخامس

(1) للتوسع في هذا الجانب، يراجع:

Sasadhar: “Aspects of Japan“, P. 57,& Albert Craig: “Choshu in the Meiji Restroration“, Harvard,1967.

(2) لقد اعتمدنا على عدد كبير من الوثائق والدراسات المنشورة حول مرحلة المايجي، منها:

The Centre for East Asian cultural Studies (ed): “The Meiji Japan through contemporay sources, basic documents 1854 - 1889”, 3 Vol. Tokyo, 1969.

Nagai Michio and Miguel Urrutia: “Meiji Ishin: Restoration and Revolution“ , The United Nations

University, Tokyo, 1985.

Noburu Umetani: "The role of foreign employees in the Meiji Era in Japan", Tokyo, 1971.

Fujii Jintaro: "Outline of Japanese history in the Meiji Era", Tokyo, 1958.

W. Baesley: "The Meiji Restoration", Stanford, 1972.

Paul Akamatsu: "Meiji 1868: Revolution and counter-Revolution In Japan", London, 1972.

Roger Bowen: "Rebellion and democracy in Meiji Japan: a study of Commoners in the Popular Rights movements" Berkeley, 1980.

E.Westney: "Imitation and innovation: The transfer of Western organizational patterns to Meiji Japan", Harvard, 1987.

(3) Meiji Japan through contemporary sources, vol. II ,p. 72-73.

(4) للتوسع: The Center for East Asian Cultural Studies: Meiji Japan through Contemporary Sources, 3 volumes, Tokyo 1969, 1970 and 1972å. & Earl, The Japanese institution in The Tokugawa period, p. 260-261, & Webb, Emperor and nation in Japan, p.213-235. & E. Baelz, AWakening Japan, p. 394.

(5) لمزيد من التوسع، يراجع: Nagai and Urritia (Ed) Meiji Ishin, restoration and revolution. & J. Fujii: Outline of Japanese history in the Meiji Era.

وقد ترجم كتاب «مايجي إيشين» إلى العربية وصدر في القاهرة بعنوان: «الثورة الإصلاحية في اليابان «العام 1992، وصدرت طبعة مترجمة منه في بيروت العام 1993، تحت عنوان: «نهضة اليابان أو ثورة المايجي إيشين». ومع أن النسختين المترجمتين تعودان إلى أصل واحد مكتوب بالإنجليزية فإن الترجمة لم تكن دقيقة في كلا الكتابين، وهي مشكلة كبيرة في جميع الكتب المترجمة عن اليابانية حيث تختلط على المترجم التسميات، والمعاني الدقيقة لمدلول النص الياباني.

(6) Mason p. 261.

(7) M. Jansen, Sakamoto Ryona, P. 3.

(8) E. Reishauer, Japan: the story of a nation, p. 109.

(9) Norman, Origins of Modern Japanes State, p. 111.

(10) Mason, A history of Japan, p. 258. & Chang (ed), Historians and Meiji Statesmen, p. 42 & Silberman, Ministers of modernization: Elite Mobility in the Meiji restoration 1868-1873.

(11) Kosaka, Japanese thought in the Meiji Era,pp. 374-390.

(12) Yamamura, A study of Samurai income and entrepreneurship, p. 26 - 65. & Lequiller, Le Japan, pp. 45-62.

(13) J. Pittau, Political thought in Early Meiji Japan 1868-1889, p. V.

(14) S.Maejima, Middle Eastern culture: A heritage for Japanese. In: Dialogue, Middle East and Japan, p. 10.

(15) Hirschmeier and Yui, Development of Japanese business.. p. 81.

(16) Mason, p. 273 - 74.

(17) Tobata (ed), the modernization in the Meiji period, p. 115. See: Ando Yoshio, the formation of heavy industry.

(18) Shibusawa (ed), Japanese society in the Meiji Era, p. 118-119.

(19) Ando Yoshio, the formation of heavy industry, p. 116-117.

(20) R. Bowen, Rebellion and democracy in Meiji Japan, p. 73.

(21) Mason, p277.

(22) Goldsmith, The financial development.. p. 4.

(23) K. Shibusawa: "Japanese Society in the Meiji Era", p. 56).

(24) Mason, op. cit. p. 301.

(25) للتوسع، يراجع:

Taguchi Ukichi, The nature of the Enlightenment of the Japanese, in: Shibusawa, the Japanese society, p. 85 - 86. See also, K. Shibusawa: Japanese culture in the Meiji Era, Tokyo, 1958. & Kosaka Masski: Japanese thought in the Meiji Era, Tokyo, 1958. & K. Pyle" "The new Generation in Meiji Japan: Problems of cultural identuty, 1885 - 1895", Stanford, 1969.

(26) Mason, op. citp. 280 - 289.

(27) Mason, op. cit. p. 27.

(28) فوزي درويش، اليابان، الدولة الحديثة والدور الأمريكي، ص 108 ـ 115.

(29) Mason, op. cit. pp. 294-299.

الفصل السادس

(1) للتوسع في هذا الجانب تراجع المقالة المهمة التالية: محمد مراد: «المنحى التحديثي لسياسة محمد علي باشا في المقاطعات اللبنانية 1831-1840»، مقالة منشورة في مجلة «تاريخ العرب والعالم»، العدد 179، مايو ـ يونيو 1999، صفحات 56-74.

(2) Issawi, Egypt at Mid-Century: an economic survey, Oxford, 1954.

(3) عيساوي: «لماذا اليابان؟، ص 180، وذلك بالاستناد إلى: C. Black, The modernization of Japan and Russia, p. 27. & G. Allen: A short economic history of modern Japan 1837 - 1937å, p. 2.

(4) عيساوي، لماذا اليابان؟ 181-184.

(5) H. Borton, Japan's modern century: from Perry to 1970, p. 201-202.

(6) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، صفحات 179-182 , و341-349 , 725-728.

(7) A. al Sayyid - Marsot, Egypt in the reign of Muhammed Ali, p. 161.

(8) Lehmann, The roots of modern Japan, p. 265-266).

(9) Borton, Japan's modern century, p. 179 - 180..

(10) Bear, The evolution of private landownership in Egypt and the Fertile Crescent", In Charles Issawi (ed), The economic history of the Middle East 1800-1914, p. 78-91).

(11) Jacques Berque, Egypt: Imperialism and Revolution, p. 84-85.

(12) R. Goldsmith, The financial development of Japan 1868-1977, p.11.

(13) J. Fujii, Outline of Japanese history in the Meiji Era, p. 510.

(14) Ministry of Agriculture and Forestry in Japan, Land reform and farmers organizations, official report 1973, p.1, and p. 48-49.

(15) Issawi, The economic history of the Middle East, p. 362-363.)

(16) لمزيد من التفاصيل، يراجع: قاسم: «تطور الصناعة المصرية»، صفحات 29-86

.(Issawi, Egypt in mid - century, p. 3-14)

(17) K. Shibusawa, Japanese society, p317.

(18) عيساوي: «لماذا اليابان؟»، ص 192-196.

(19) Toledano, State and Society, p. 11.

(20) K. Cuno, The Pasha‘s Peasants, pp. 179-207.

(21) Translated by M. Jansen, Sakamoto, p. 345.

(22) P. Duus, The rise of modern Japan, p. 77.

(23) Iwata, Okubo, p. 16-20.

(24) M. Jansen, The Meiji Restoration. In: Meiji Japan‘s centennial, p. 6 -7.

(25) عيساوي: «لماذا اليابان؟»، ص 186-187.

(26) عيساوي: «لماذا اليابان؟»، ص 188.

(27) W. Lockwood, the economic development of Japan, p. 480-490.

(28) Herbert Passin, Society and Education in Japan, p. 6.

(29) نوال قاسم، «تطور الصناعة المصرية»، ص 58، مع إشارة إلى:

Jamal Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, p. 9 - 10 & M. Mosharrafa, Cultural Survey of Modern Egypt, vol. III, p. 54.

(30) Christina Harris, Nationalism and revolution in Egypt, p. 26 - 35.

(31) Umetani, The role of foreign employees in the Meiji Era, p85-86.

(32) Umetani, The role of foreign employees, p. 17-56, and 91.

(33) Umetani, The role of foreign employees, p. 86.

(34) B. Cannon, politics of law and courts in 19th century Egypt, part II: initial mixed court objections to financial reforms, p. 67-88.

(35) Nakaoka San - Eki, Japanese research on the mixed courts of Egypt in earlier part of the Meiji period, In: The journal of Sophia Asian the Studies, No. 6, 1988, p. 16.

(36) Nakaoka, op. cit. p. 28-29.

(37) Nakaoka, p. 39.

(38) Nakaoka, op. cit, document, p. 39-41.

(39) Nakaoka, op. cit. p. 44.

(40) M. Iwata, Okubo Toshimichi, The Bismark of Japan, p. 1-5.

(41) Pyle, The new generation in Meiji Japan, p. 1-5.

(42) Pittau, Political thought in early Meiji Japan, p. V.

ببليوغرافيا

أشرت في المقدمة إلى أن هذا الكتاب ليس بحثا أكاديميا عن تاريخ السلطنة العثمانية وولاياتها من جهة، وتاريخ اليابان الحديث والمعاصر من جهة أخرى. فمثل هذه الدراسة تحتاج إلى عدد كبير من الكتب المسندة إلى الوثائق التاريخية من مصادر مختلفة، وبلغات متنوعة. وقد سبق لي إنجاز عدد من الكتب، وعشرات المقالات العلمية حول هذين الموضوعين. لذلك حرصت في مكتبة هذا البحث على إبراز معظم الوثائق التاريخية والدراسات ا لعلمية التي استندت إليها سابقا لإعداد أبحاث تاريخية سابقة في هذا المجال في حين تمت الإشارة فقط في هذا الكتاب إلى بعض الأبحاث العلمية المميزة التي تساعد في فهم آليات التحديث في كل من مصر واليابان في القرن التاسع عشر.

أبو صالح، عباس: «التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان 1697-1842»، بيروت، 1842.

أبو عز الدين، سليمان : «إبراهيم باشا في سوريا» المطبعة العلمية، بيروت، 1929.

أنيس، محمد: «الدولة العثمانية والشرق العربي»، 1514-1916 القاهرة، لا ذكر للتاريخ.

ايفانوف، نيقولاي: «الفتح العثماني للأقطار العربية» 1516-1574، نقله عن الروسية يوسف عطا الله، وراجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ، 1988.

الترك، نقولا: «ذكر تملك الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية» أو : «الحملة الفرنسية على مصر والشام»، حققه وقدم له ووضع حواشيه العميد الركن ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت 1990.

التميمي، عبد الجليل: «الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني»، أعمال منشورة لعدة مؤتمرات دورية كل سنتين نظمتها مؤسسة التميمي للبحث العلمي وصدرت في عدة مجلدات عن المؤسسة في تونس

باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، وقد شاركنا في معظمها منذ عام 1978 حتى الآن، ونشرت أعمالها أيضا في أعداد خاصة من : «المجلة التاريخية المغربية» التي تصدرها مؤسسة التميمي.

الجبرتي، عبد الرحمن: «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس» تحقيق وشرح حسن جوهر وعمر الدسوقي، لجنة البيان العربي، مصر 1969.

حاتم، محمد عبد القادر: «أسرار تقدم اليابان» القاهرة 1990.

حامد، رؤوف عباس: «المجتمع الياباني في عصر مايجي»، القاهرة، 1980.

الحصري، ساطع: «البلاد العربية والدولة العثمانية»، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت ن 1960.

الخوري، اغناطيوس: «مصطفى آغا بربر حاكم ايالة طرابلس واللاذقية» ، 1767-1834، الطبعة الثانية، جروس برس ، طرابلس، 1985.

الدوري، عبد العزيز: «التكوين التاريخي للأمة العربية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

رافق، عبد الكريم: «العرب والعثمانيون» 1516-1916، دمشق 1974.

الرافعي، عبد الرحمن: «عصر إسماعيل»، جزءان، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1982.

رشاد، عبد الغفار: «التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية»، بيروت 1984.

سليمان، حسين سلمان: «جذور التفكير بالحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام»، مقالة منشورة في مجلة: «تاريخ العرب والعالم»، السنة الخامسة، العدد 145 ، بيروت، 1983.

شبارو ، عصام: «المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني»، بيروت، 1992.

شقير، محمد لبيب: «الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها» جزءان، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1986.

شكري ، محمد فؤاد: «بناء دولة مصر محمد علي»، دار الفكر العرب، القاهرة، 1948.

شكري، محمد فؤاد: «مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية

في القن التاسع عشر» 1820 ـ 1899، دار المعارف، القاهرة، 1963.

الشهابي، حيدر: «تاريخ أحمد باشا ا لجزار»، نشره ووضع مقدمته وحواشيه وفهارسه وألحقه بذيل تاريخي الأب أنطونيوس شبلي اللبناني، والأب اغناطيوس عبده خليفة اليسوعي، مكتبة انطوان، بيروت، 1955.

الشهابي، حيدر: « لبنان في عهد الأمراء الشهابيين»، تحقيق أسد رستم وفؤاد البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، ثلاثة أجزاء، بيروت، 1969.

ضاهر، مسعود: « الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية» 1697 ـ 1861، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، 1984، و1986.

= = : «الهجرة اللبنانية إلى مصر، هجرة الشوام»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1986.

= = : «الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي»، دار الفارابي، بيروت، 1988.

= : «العرب واليابان: أضواء على تجربة التحديث اليابانية»، مقالة منشورة في مجلة «الوحدة»، الرباط، العدد 85، تشرين الأول 1991.

= = : «الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840، 1990»، دار الآداب، بيروت، 1991.

= = : «مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي»، دار عيبال، دمشق، 1994.

العورة، إبراهيم: «تاريخ سليمان باشا العادل»، نشره وعلق عليه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة دير المخلص، صيدا، 1936.

عيساوي، شارل: «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914» ترجمة رؤوف عباس حامد، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1990.

عيساوي، شارل: تأملات في التاريخ العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991. تراجع بشكل خاص المقالة المهمة:« لماذا اليابان؟»، صفحات 177-196.

غنام، رياض: «المقاطعات اللبنانية في ظل الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين 1788-1861»، مكتبة بيسان، بيروت، 1998.

غنيم، عادل: «النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر 974-1982 «دار المستقبل، القاهرة،

1986.

قاسم، نوال: «تطور الصناعة المصرية: منذ عهد محمد علي حتى جمال عبد الناصر«، القاهرة، 1987.

كرامة، روفائيل: «حوادث لبنان وسورية من سنة 1745 ـ 1800»، عني بنشرها وتعليق حواشيها ووضع فهارسها المطران باسيليوس قطان، منشورات جروس برس، طرابلس، دون تاريخ.

كوثراني، وجيه: «السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

مجموعة من الباحثين: «الحياة الفكرية في المشرق العربي 1890 ـ 1939»، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

مجموعة من الباحثين: «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر»، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1986.

المحامي، محمد فريد: «تاريخ الدولة العلية العثمانية»، طبعة جديدة، دار الجيل، بيروت، 1977.

محمد، مهاتير وايشيهارا، شنتارو: «صوت آسيا، زعيمان آسيويان يناقشان أمور القرن المقبل»، ترجمة دار الساقي، بيروت، 1998.

مشاقة، ميخائيل: «مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان «نشر ملحم عبدو واندراوس شخاشيري، طبع بحمص، 1955.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم: «في أصول التاريخ العثماني»، دار الشروق، بيروت، 1982.

النقيب، خلدون : «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف»، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1987.

الهرماسي، محمد عبد الباقي: «المجتمع والدولة في المغرب العربي» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

هيكل، محمد حسنين: «المقالات اليابانية» الطبعة الرابعة، القاهرة، 1998.

الوافي، محمد عبد الكريم: «يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر»، طرابلس الغرب، 1984.

لاندز، دافيد: «بنوك وباشوات»، ترجمة عبد العظيم أنيس، القاهرة،

1966.

ياسودا، كينيث: «واحدة بعد أخرى تتفتح أزهار البرقوق، دراسة في جماليات قصيدة الهايكو اليابانية مع شواهد مختارة»، ترجمة وتقديم محمد الأسعد، مراجعة زبيدة أشكناني، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، سلسلة إبداعات عالمية، العدد 316، فبراير 1999.

الياسيني، أيمن: «الدين والدولة في المملكة العربية السعودية»، دار الساقي، لندن، 1987.

المؤلف في سطور:

د. مسعود عبد الله ضاهر

* دكتوراه دولة في التاريخ الاجتماعي من السوربون، باريس الأولى، بإشراف البروفيسور جاك بيرك.

* يمارس التدريس في الجامعة اللبنانية منذ العام 1973.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بالجامعة اللبنانية منذ العام 1986.

* أستاذ زائر بمعهد الاقتصاديات المتطورة بجامعة طوكيو (1989-1990) و(1997-1998).

* نال جائزة عبدالحميد شومان للعلماء العرب الشبان العام 1983، ووسام المؤرخ العربي العام 1991، ثم وسام التاريخ العربي العام 1996 من اتحاد المؤرخين العرب.

* الأمين العام المساعد الاتحاد المؤرخين العرب لشؤون البحث العلمي منذ العام 1993.

* من مؤلفاته بالعربية:

- «تاريخ لبنان الاجتماعي، 1914 ـ 1926»، بيروت، طبعتان: 1974 و1984.

- «لبنان، الاستقلال والميثاق والصيغة»، بيروت: 1977 و1984.

- «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية، 1697 ـ 1861» بيروت: 1981 , 1984-1986.

- «المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة»، بيروت، 1986.

- «الدولة والمجتمع في



ثورة الإنفوميديا

وكيف نغير حياتنا

والعلم من حولنا

تأليف: فرانك كيلش

ترجمة: حسام الدين زكريا

المشرق العربي، 1840-1990»، دار الآداب، بيروت، 1991.

- «مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي»، دار عيبال، دمشق، 1994.

* من مؤلفاته بالإنجليزية:

- "The Socio - economic changes and the civil war in Lebanon" Institute of Developing Economics, VRF Series, No. 201, Tokyo, March, 1992.,

- "Continvity and Changes in the Japanese Monernization 1945-1998", Tokyo, under press, 1999.

هذا الكتاب

بدأ محمد علي تجربة تحديث مبكرة جعلت مصر من أقوى دول شرقي البحر المتوسط في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهددت السلطنة العثمانية في عقر دارها. وفي حين أدى تكتل الدول الأوروبية ضدها إلى تراجعها حتى داخل حدودها، فإن سياسة التبذير، والقروض بفوائد فاحشة، وتسريح الجيش الوطني المصري، وإغلاق المصانع، حول التحديث إلى تغريب حقيقي في عهد خلفائه، فسقطت مصر تحت الاحتلال البريطاني. بالمقابل، بنت اليابان نهضة ناجحة في نهاية القرن التاسع عشر، حمتها من مخاطر الاحتلال الغربي، وحولتها إلى أقوى الدول الإمبريالية الآسيوية. وقد بدأ اليابانيون نهضتهم بتحديث جيشهم الوطني ومصانعهم ومؤسساتهم، واستخلصوا العبر من تجربة مصر فتلافوا كثرة القروض، ورفضوا المحاكم المختلطة التي تنتقص من السيادة الوطنية.

لطالما تساءل الباحثون: «لماذا نجح اليابانيون في نهضتهم وفشل العرب؟». وتأخر الجواب عقودا طويلة، إذ لم تدرس التجربة اليابانية بعمق لاستخلاص الدروس منها. ويأتي هذا الكتاب في سياق محاولات بحثية للإجابة عن هذا التساؤل. فقد أبرز تشابه المقدمات بين تجربتي مصر واليابان، لكن نتائجهما كانت متباينة تماما. والكتاب ثمرة عشر سنوات من التوثيق الجيد، ودراسة عيانية لمظاهر التحديث في المجتمع الياباني عبر إقامة متقطعة للمؤلف في اليابان لأكثر من سنتين أستاذا زائرا في جامعاتها ومراكزها العلمية.